الجُمْهُوْرِيَّة العَرَبِيَّة السُّوْرِيَّة

جَامِعَةُ دِمَشْق

كُلِّيَّةُ الاقْتِصَاد

قِسْم الاقْتِصَاد

السُّلُوكُ الإِنْسَانِيّ وتَحْقِيْقُ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ في سُوْرِيَّة

(التَّجْرُبَةُ المَاليْزِيَّةُ أُنْمُوذَجًا)

رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد: نور الصّفدي

إشراف

أ. د. عدنان سليمان

2021

الملخّص

تشكّل السّمات السّلوكيّة والفكريّة والثّقافية التي تميّز أفراد المجتمع عوامل أساسيّة يعتمد عليها تحقيق التّنمية يسهّل بعضها عمليّة التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعي، وتسهم في دعم أبعاد التّنمية كافة ومساندة أهدافها، ويقف بعضها الآخر عائقًا في طريقها، إذ يتطلّب تطوير المجتمع إحداث تغييرات في تلك العوامل، والتّخلّص من القيم والمعتقدات والثّقافات التي تعوق عملية التّنمية. ويعتمد تشكيل جملة الدّوافع النّفسيّة والسّمات السّلوكية والفكريّة التّنمويّة على مجموعة من الأدوات والبنى المؤسّسيّة التي تتكامل أدوارها، وتعمل جنبًا إلى جنب لإحداث التّغيّرات المجتمعيّة المهمّة لتحقيق التّنمية المُستدامة بعناصرها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

حاولت هذه الدّراسة توضيح أثر العوامل الثّقافيّة والفكريّة والدّوافع النّفسيّة–مثل الحاجة إلى الإنجاز والطّموح والرّغبة في النّجاح والتّميز–في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها كافّة، وتحليل أثر كلّ من وسائل الإعلام ومؤسّسات التّربية والتّعليم ومنظومة العلوم والبحث العلميّ في توجيه سلوك الأفراد نحو تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، والوقوف على واقع هذه الأدوات والمؤسّسات في سورية، وركّزت على دراسة تجربة ماليزيا في تنمية السلوك والعقل البشريّ بالاستثمار في تلك البنى والمؤسّسات، وأثر ذلك في تحقيق نهضتها التي طالت الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة والبيئيّة فيها، ومدى إمكانيّة الاستفادة من هذه التّجربة في سورية، بما يناسب خصائص المجتمع السّوري.

كلمات مفتاحيّة: التّنمية المستدامة، السّلوك البشريّ، مؤسّسات التّعليم، وسائل الإعلام، منظومة العلوم والبحث العلميّ.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الاتجاه السّلوكيّ والثقافيّ في التنمية تأسيس نظريّ ومفاهيميّ.	**1**
مقدّمة	**2**
المبحث الأول: مفهوم التّنمية واتجاهاتها.	3
أولاً: تطوّر مفهوم التّنمية.	3
ثانياً: أبعاد التّنمية المستدامة.	5
ثالثاً: نظريات ونماذج التّنمية.	7
رابعاً: التحديث في تجارب التّنمية العربيّة.	12
المبحث الثاني: مقدّمة نظريّة في الاتجاه السلوكيّ والثقافيّ في التّنمية.	16
أولاً: الاتجاه السلوكيّ والثقافيّ في التنمية	16
ثانياً: أهمية الجانب الفكري في بناء السلوك البشري.	21
ثالثاً: الانتقادات الموجهة للاتجاه السلوكي والثقافي في التنمية	22
رابعاً: دور العوامل السلوكية والثقافية في تحقيق أبعاد التنمية	23
خاتمة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: دور المؤسسات والأدوات الثقافية والتربوية في التوجيه السلوكي والثقافي للأفراد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية	**28**
مقدمة	28
المبحث الأول: التعليم وتوجيه السلوك الإنساني لتحقيق التنمية المستدامة في سورية	30
أولاً: التعليم وتوجيه السلوك البشري	30

ثانياً: التعليم والتنمية المستدامة	31
1- التعليم والبعد الاقتصادي	31
2- التعليم والبعد الاجتماعي	34
3- التعليم والبعد السياسي	38
ثالثاً: التربية والتعليم في سورية	39
1- التعليم في مرحلة ما قبل الأزمة	39
2- الآثار التنموية للتعليم في سورية	41
3- التعليم في سورية خلال الأزمة	45
المبحث الثاني: الإعلام وتشكيل الوعي الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية	48
أولاً: الإعلام والسلوك والوعي البشري	48
ثانياً: الإعلام والتنمية المستدامة	49
1- الإعلام والبعد الاقتصادي	50
2- الإعلام والبعد الاجتماعي	52
3- الإعلام والبعد السياسي	55
4- الإعلام والبعد البيئي	57
ثالثاً: الإعلام في سورية	58
1- تاريخ الإعلام في سورية	58
2- الإعلام التنموي في سورية	60
المبحث الثالث: العلوم والبحث العلمي وعقلنة الفكر البشري لتحقيق التنمية المستدامة في سورية	65
أولاً: العلوم وعقلنة الفكر البشري	65
ثانياً: العلوم والبحث العلمي والتنمية المستدامة	66

1- العلوم والتكنولوجيا والبعد الاقتصادي	67
2- العلوم والبعد الاجتماعي	71
3- العلوم والبعد البيئي	75
ثالثاً: العلوم والبحث العلمي في سورية	75
1- منظومة البحث العلمي في سورية	77
2- دور البحث العلمي والتقانة في الاقتصاد السوري	79
3- الآثار الاجتماعية للعلوم والبحث العلمي في سورية	81
4- الآثار البيئية للعلوم والبحث العلمي في سورية	83
5- السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية	83
خاتمة الفصل الثاني	87
الفصل الثالث: تجربة ماليزيا في تنمية السلوك والفكر البشري لتحقيق التنمية المستدامة	**88**
مقدمة	89
المبحث الأول: التجربة التنموية في ماليزيا وأبعادها	90
أوّلاً: سياسات التّنمية في ماليزيا وبرامجها	90
ثانياً: التطلع الى الشرق والنموذج المستقل في إدارة الاقتصاد	92
ثالثاً أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا	93
1- البعد الاقتصادي للتنمية في ماليزيا	93
2- البعد الاجتماعي للتنمية في ماليزيا	97
3- البعد السياسي للتنمية في ماليزيا	101
4- البعد البيئي للتنمية في ماليزيا	103
5- البعد الثقافي للتنمية في ماليزيا	104

المبحث الثاني: دور المؤسسات الثقافية والتربوية في التوجيه السلوكي والثقافي لتحقيق التنمية الشاملة في ماليزيا	107
أولاً: التربية والتعليم وتوجيه السلوك الإنساني لتحقيق اهداف التنمية الشاملة في ماليزيا	**107**
1- نظام التعليم الماليزي	107
2- عالمية التعليم العالي الماليزي واستقلالية مؤسساته	108
3- التعليم والتنمية الشاملة في ماليزيا	109
3-1- بناء القدرات البشرية وتطوير منظومة القيم والثقافة في المجتمع الماليزي	109
3- 2- دور التعليم وتشكيل قيم المواطنة والوحدة الوطنية في ماليزيا	111
3- 3- دور التعليم في تحقيق تماسك المجتمع الماليزي وتحسين المستوى الصحي	112
3-4 – دور التعليم في بناء رأس المال البشري وزيادة الانتاجية في ماليزيا	113
ثانياً: الإعلام وتشكيل الوعي البشري لتحقيق التنمية الشاملة في ماليزيا	115
1- تنظيم الإعلام في ماليزيا	115
2- دور الإعلام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في ماليزيا	117
2-1 - الحفاظ على الهوية الوطنية وغرس القيم والأخلاق	117
2-2 - الإعلام والاستقرار الاجتماعي في ماليزيا	118
2-3- دور الإعلام في تحسين الصحة السكانية في ماليزيا	118
2-4- الإعلام والتنمية السياسية في ماليزيا	120
2 -5 - دور الإعلام في التعليم وبناء القدرات	121
2- 5- الإعلام والتنمية الاقتصادية في ماليزيا	122
ثالثاً: العلوم والبحث العلمي وعقلنة الفكر البشري لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في ماليزيا	124

1- تطوير العلوم والتقانة والبحث العلمي في ماليزيا	124
2- السياسة الماليزية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار	126
3- الشراكات العلمية الدولية لتطوير العلوم والبحث العلمي	127
4- تمويل البحث العلمي في ماليزيا	128
5- الابتكار في ماليزيا	129
6: دور العلوم والبحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة في ماليزيا	130
6-1 – العلوم والتنمية الاقتصادية	130
6- 2- بناء المجتمع العلمي في ماليزيا وتطوير القدرات البشرية	131
6- 3- الصحة وتحسين مستوى المعيشة	133
المبحث الثالث: إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في سورية	134
أولاً: الجانب الاقتصادي	135
ثانياً: الجانب الاجتماعي	136
ثالثاً: الجانب السياسي	138
رابعاً: الجانب الثقافي	139
خاتمة الفصل الثالث	141
النتائج	142
المقترحات	146
المراجع	152

المقدّمة:

تبدّلت مقاييس ومقوّمات الحضارة والتّقدم، التي ميّزت المجتمعات والأمم وحدّدت مستوى قوّتها ونفوذها، ومع كلّ مرحلة تطوّر عرفتها البشريّة ومنذ وجودها الأوّل في مرحلة المشاعيّة، ارتبطت تلك المقاييس بمدى قدرة إنسان مجتمع ما على السّيطرة على الطّبيعة وحصوله على موارد أكبر، وبقيت مقياسًا تطوّريًا لازَمَ المجتمعات حتى عالم اليوم، ولكن مع اختلاف مقومات هذه القوة والمقدرة التي كان تبدّلها ضرورة مُلَازِمَة للتّبدلات التي طالت الحياة البشرية والتي تسارعت في العقود الأخيرة لتساوي ما أحرزته البشريّة من تقدّم وتطوّر منذ نشوئها، فبقيت مقومات الحضارة والتّنمية حتى نهاية القرن التّاسع عشر تتمثّل بالمقاييس القائمة على الأشياء والملكيّات الماديّة، وكانت قوّة الأمّة تُحدّد بعدد أساطيلها ومدافعها ومصانعها ورصيدها من الثّروات المعدنيّة والطّبيعيّة، ومع بدايات القرن العشرين الذي شهد انتشارًا واسعًا للعلوم واكتشافاتها وكان أهمّها: ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والهندسة الوراثيّة وعلوم الإنسان، وصلت البشريّة بفعله إلى بناء عالم من العلوم والمعرفة، تعيش اليوم المجتمعات كافة ضمن هذا البناء وبتأثير مباشر من مكوناته، تغيّرت بفعله مفاهيم القوّة والسلطة فيها وغيرت مقوّماتها، وأثبت السلوك والعقل البشريّ، وما أنتجه من معارف وأفكار أنّه المحرك الحقيقيّ لنهضة المجتمعات، وأصبح المقياس الفعليّ لمدى قوّة المجتمع وسيطرته. فحركة المجتمع وحياته وتحركاته ذات علاقة وثيقة ومباشرة بنظام السّلوك والأفكار والثقافة المنتشرة فيه، ويكون حجم التقدم والتّغيير الذي يصل إليه مجتمع ما؛ نتيجة تغيّر مهم وفعّال في منظومة أفكار أفراده وسلوكهم.

وقد أصبحت الدّول الأكثر استثمارًا في الإنسان والتي تسعى لتوجيه سلوكه وتنمية مهاراته وقدراته هي الأكثر نموًّا وتقدّمًا، وذلك بإعداد الأنظمة والبنى المؤسّسيّة المؤثّرة في المجتمع والمسؤولة عن عمليّة الضّبط الاجتماعي، وفي مقدمتها النّظام التّعليميّ الرّسميّ ومؤسّسات الإعلام والاتّصال ومنظومة العلوم والبحث العلميّ، وتأتي التّجربة الماليزيّة في مقدّمة النّماذج التّنمويّة التي رفعت من شأن المكوّن البّشريّ ووجّهت سياساتها وخططها لتنمية سلوك الأفراد، والاستثمار في العنصر البشريّ فكريًّا وثقافيًّا وأخلاقيًّا بالاعتماد على تلك الوسائل والمؤسّسات؛ لبناء مجتمع علميّ وتشكيل وعي الأفراد القائم على الأخلاق والقيم وبناء دافع الإنجاز والإنتاج، ممّا قادها إلى تحقيق تنمية شاملة طالت الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة والبيئيّة كافّة. وتحولت من دولة فقيرة متخلّفة باقتصاد قائم على الزّراعة والموارد الطبيعيّة إلى دولة صناعيّة متقدّمة، وتميّزت بنموذجها التّنمويّ الذّاتيّ بعيدًا عن وصفات الرّأسماليّة الغربيّة، بسياسات تخالف شروط مؤسّساتها الماليّة ووصفاتها.

تهدف هذه الدّراسة إلى توضيح أثر العوامل السّلوكيّة والثّقافيّة والفكريّة في تحقيق التّنمية، وكيفيّة التّأثير في تلك العوامل من خلال المؤسّسات والأدوات الثّقافيّة والتّربويّة كالإعلام والتّعليم والعلوم والبحث العلمي،

وتحليل أثر كلّ منها في تحقيق أبعاد التّنمية المستدامة، وتتناول دراسة التّجربة التّنموية الماليزيّة التي اعتمدت على الاستثمار في سلوك مواطنيها وعقولهم، ومدى إمكانيّة الاستفادة من هذه التّجربة في سورية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الاهتمام بتنمية العوامل السلوكيّة والفكريّة في سورية ما زال ضعيفًا، ويأخذ دورًا ثانويًا ضمن سياساتها وخططها التّنموية، وتغيب فيها الإجراءات التي تستهدف تفعيل البنى والمؤسسات الثقافيّة والتربويّة والعلميّة لتنمية السلوك والفكر البشريّ. حيث تشكل تلك الدوافع والسمات النفسيّة والفكريّة التي تميّز أفراد المجتمع، عوامل مهمة تعتمد عليها عملية التنمية، ويتطلب تطوير المجتمع إحداث تغييرات في تلك العوامل والتخلص من القيم والمعتقدات والثقافات المعيقة لتحقيق تقدمه.

أهمّيّة البحث:

رغم حضور الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في التّنمية وفقًا لأيديولوجيّات مختلفة في النّظريّات والدّراسات كافّة التي سعت إلى تحليل قضيّة التّنمية والتّخلف في الدّول النّامية وتفسيرها؛ إلا أنّه أخذ دور ثانويٌ وهامشيّ مقارنةً بالعوامل والمتغيّرات الأخرى، تكمن أهمّيّة البحث في أنّه يسلّط الضّوء على الدور الذي يستطيع السلوك والفكر البشريّ أن يقوم به في تحديد نجاح أية تجربة تنمويّة، وكيفيّة التّأثير في هذا السّلوك وتفعيله لتحقيق التّنمية المُستدامة، بالاعتماد على النّظام التّعليميّ ووسائل الإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلميّ، كما أنّه يسلّط الضّوء على التّجربة الماليزيّة التي اتّبعت نهجًا فريدًا قائمًا بالأساس على الاعتماد على الذّات، والاتّجاه شرقًا ويجمع بين الأصالة والتّحديث، والعلمانيّة والإسلام، وهذا ما يناسب إلى حد كبير واقع المجتمع السّوري وخصائصه.

أهداف البحث:

- توضيح دور العوامل السّلوكيّة والفكريّة والثّقافيّة في تحقيق التّنمية بأبعادها كافّة.
- تحليل أثر كلّ من وسائل الإعلام ومؤسسات التّربية والتّعليم ومنظومة العلوم والبحث العلميّ في توجيه سلوك الأفراد نحو تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة والوقوف على واقع هذه الأدوات والمؤسّسات في سورية.
- دراسة تجربة ماليزيا في تنمية السلوك والعقل البشريّ، وأثر ذلك في تحقيق نهضتها التي طالت الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة والبيئيّة فيها كافّة.

فرضيّات البحث:

- تشكّل كلًّا من مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلميّ وسائل وأدوات مؤثّرة في السلوك والعقل البشريّ، وتوجّهه لتحقيق أبعاد التّنمية المُستدامة.
- لا تؤدّي مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلميّ في سورية دورًا فعّالًا في عمليّات التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعيّ فيها.
- تؤثّر مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلميّ في ماليزيا، بشكل إيجابيّ في توجيه سلوك أفرادها لتحقيق أهداف التّنمية فيها.

منهجيّة البحث:

يستخدم البحث كل من المنهج الوصفيّ والمنهج التاريخيّ في دراسة أثر العوامل السّلوكيّة والثّقافيّة والفكريّة في تحقيق التّنمية المُستدامة، وكيفيّة التّأثير في هذه العوامل وتوجيهها لتحقيق أهداف التّنمية من خلال المؤسّسات والأدوات الثّقافيّة والتّربويّة ومنظومة العلوم والبحث العلميّ، بالاعتماد على الأسلوب الاستقرائيّ؛ لاستقراء الوقائع والأحداث المرتبطة بدور مؤسّسات التّعليم والإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلمي في دعم أهداف التّنمية في بعض التّجارب الغربيّة وتجارب الدّول الآسيويّة سريعة النّمو، وأيضًا لدراسة التّجربة الماليزيّة في تفعيل تلك المؤسّسات والأدوات وأثرها في تحقيق التّنمية فيها.

الدّراسات السّابقة:

- **Everett E. Hagen. (1956). The Process of Economic Development:**

تناول إيفريت هيجن (Everett E. Hagen) في دراسته: (عملية التّنمية الاقتصاديّة) تحليل العوامل اللّازمة لانتقال المجتمع التّقليدي الذي يعتمد على الزّراعة إلى تحقيق الحداثة والتّنمية الاقتصاديّة، وحاول تحديد المدّة الزّمنيّة التي يحتاجها المجتمع لينتقل من استخدام الوسائل التّقليديّة في العمل الزّراعي التّقليديّ إلى استخدام التّقنيّات المتطوّرة، كما هدفت الدّراسة إلى تحديد جملة العوامل التي تؤثر مباشرةً في اختيار الأفراد لأي مهنة معيّنة، من إجمالي المهن المتاحة لهم وتحديد التّأثيرات التي توجههم إلى الابتكار الاقتصاديّ أو التّقنيّ أو العلميّ.

ومن أهمّ ما توصّلت إليه هذه الدّراسة أنّ تراكم المعرفة والتّكنولوجيا وتطوّر الثّقافة والبنية الاجتماعيّة نتائج حتميّة يبلغها المجتمع المتّجه إلى التّحديث، وأنّ الوصول إلى التّقدّم التّكنولوجي واستمراره يفرض التّقدّم المستمرّ في العلوم والابتكارات، ويتطلب وجود العمالة الماهرة وروّاد الأعمال المبتكرين، وحضور إدارة سياسيّة وحكوميّة واجتماعيّة مبتكِرة تشجّع التّحديث والابتكار، وأنّ بلوغ التّقدّم والتّحديث يتطلب إحداث تغييرات جذريّة

تطال العلاقات الاجتماعيّة ومنظومة الثّقافة والقيم التي تميز المجتمع، إذ يشكّل الهيكل الطّبقيّ التّقليديّ حاجزًا أمام الابتكارات والتّقدّم التّكنولوجي، ممّا يحتّم إحداث التّغييرات في العلاقات الاجتماعيّة والبنى الطّبقيّة للوصول إلى مجتمع حديث متطوّر، وينبغي أن يتحرّك المجتمع نحو بنية طبقيّة تساعد في الوصول إلى التّغيير التّكنولوجي، وهذا بدوره سيؤدي إلى ضعف الطّبقات التّقليديّة كالإقطاعيّين والنّبلاء وملّاك الأرض بسبب التّغيير التّكنولوجي والتّغيّرات في علاقات الإنتاج والوعي الاجتماعيّ المُصاحب له، وكلّما زادت قوة هذه الطّبقات التّقليديّة شكّلت عقبة في وجه التّغيير والتّحديث، وزاد الرّدع عن بدء التّقدم التّكنولوجي.

كما أنّ تقييد عمليّات الاتّصال يعيق التّغيير الاقتصاديّ والتّقنيّ بسبب تأثير الاتّصال والتّعرض إلى الرأي العام في طبيعة الحراك الاجتماعيّ ودرجته، وتوليد الحافز لهذا الحراك الذي يؤثّر على احتماليّة التّغيير الاقتصاديّ ووتيرته. وقد حدّدت هذه الدّراسة الهيكل الاجتماعي الأكثر ملاءمة للابتكار والذي يتضمّن مجموعة من العوامل والشّروط التي ينبغي تحقيقها للوصول إلى التقدم التّكنولوجي والتّحديث، وكان أهمّها: ضرورة التّقليل من الأنشطة التّقليديّة في الاقتصاد إلى حدّها الأدنى، وتحديد المكانة الاجتماعيّة على أساس مستوى القدرات والمعارف والابتكار والبراعة الاقتصاديّة، والحدّ من أثر العوامل التّقليديّة في تحديد درجة الصّعود الاجتماعي؛ لأنّ سهولة الصّعود إلى مراتب التّقدير والسّلطة عبر الأنشطة التّقليدية تقلّل من الحافز للبحث عن مجالات جديدة للإنجاز.

وأما على الصّعيد الثّقافيّ فينبغي على المجتمع أن يحلّ الميراث الثّقافي غير المناسب بمختلف أنواعه، واستبداله بنمط ثقافيّ أكثر تقبّل للتّغيير وأكثر قدرة على التّفاعل معه إيجابًا، وينبغي أن يتغيّر عمل الدّوافع في المجتمعات التّقليديّة، ومنحها الدّوافع التي تقود إلى التّحديث والابتكارات، وفي مقدّمتها دوافع الإنجاز والنّجاح والحاجة إلى التّميز التي يعتمد اكتسابها وفقًا لهذه الدّراسة على مجموعة من العوامل أهمّها: الاستقلاليّة والحاجة إلى التّميّز والخوف من الفشل. وتكون الأسرة وأساليب التّعامل مع الأفراد ضمنها في مراحل الطّفولة والتّشجيع على الاعتماد على النّفس والاستقلاليّة أهمّ العوامل المحدّدة لدافع الإنجاز.

واقترحت هذه الدّراسة مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثّر في دافعيّة الأشخاص إلى العمل في مهن معيّنة دون غيرها، وتتمثل بمجموعة من الدّوافع والمشاعر التي تقف خلف توجيه الفرد لطاقاته إلى العلوم أو الأعمال التّجاريّة والابتكار، وهي غير مرتبطة بالدّافع الاقتصاديّ المادّيّ، مثل: زيادة السّلع أو الرغبة في زيادة الدخل وإنّما ناتجة عن جملة من الدّوافع النّفسيّة مثل: وجود ارتباط عاطفيّ ايجابيّ ناتج عن مراحل الطّفولة ويولّد الرّضا عند القيام بأعمال معيّنة، والحاجة إلى الاستقلاليّة، ونظرة الفرد إلى بيئته باعتبارها عرضة للتّأثر به، والشّعور بالإنجاز عند إحداث التّغيير في العالم المادّي أو دراسته، والشّعور بأنّ مثل هذا النّشاط يكتسب اعترافًا وأهميّة في بيئة الفرد (مجموعته المرجعيّة).

- **David c McClelland. (1976). The achieving society:**

هدفت دراسة ماكيلاند (David c McClelland) "مجتمع الإنجاز" إلى تحليل مجموعة العوامل السّلوكيّة والدّوافع النّفسيّة المؤثّرة بشكل أساسيّ في التّنمية الاقتصاديّة، وتحديد أسباب تحقيق النّمو الاقتصاديّ في بعض المجتمعات مقابل تراجع مجتمعات أخرى، والاختلافات بين الشّعوب التي تعيش في تلك البلدان من حيث دوافعهم وقيمهم، والمؤسّسات الاجتماعيّة والسياسيّة التي تؤثّر في سلوكهم، وتناول فيها تحليل مجموعة من المؤشّرات التي ترتبط بدوافع الإنجاز وتحليل المصادر الأساسيّة لتلك الدّوافع وكيفيّة التّأثير فيها.

وأهمّ ما وصلت إليه هذه الدّراسة أنّ عوامل تحقيق التّنمية الاقتصاديّة تكمن إلى حد كبير في الإنسان نفسه في دوافعه الأساسيّة وفي الطّريقة التي ينظّم بها علاقاته مع محيطه الاجتماعيّ، وأنّ الدّوافع إلى الادّخار والاستثمار والأنشطة الأخرى الضّرورية للنّموّ الاقتصاديّ ليست متغيّرات اقتصاديّة بل نفسيّة، وأنّ دافع الإنجاز ينبغي أن يكون ذو مصدر داخليّ، ويتطلب وجود أشخاص يضعون معايير الإنجاز لأنفسهم، ويسعون إلى تحقيقها، ويبحثون عن المواقف التي يمكن أن يحصلوا فيها على رضا عن الإنجاز، بدلًا من الاعتماد على الحوافز الخارجيّة. وحدّد (ماكيلاند) مجموعة من العوامل المسؤولة عن بناء دافع الإنجاز وتأتي في مقدّمتها الأسرة وطبيعة العلاقة التي تربط أفرادها، ووسائل الاعلام التي تحوّل ولاءات الأفراد من التّقاليد إلى الرّأي العام.

وقد استخدم (ماكيلاند) في دراسته مجموعة من الوسائل التي عدّها مقاييس لتشكيل دافع الإنجاز، مثل قصص الأطفال والرّوايات الشّعبية من مختلف الثقافات؛ لمعرفة إذا كانت الحكايات التي تضمّ محتوى أكبر من صور الإنجاز جاءت من المجتمعات التي أظهرت مستوى أعلى من النّشاط الاقتصادي، وذلك باعتبار الرّوايات وقصص الأطفال إحدى أدوات الاتّصال التي تتضمّن رسائل اتّصالية للأطفال. وتبيّن أنّ صور الإنجاز تكون حاضرة بشكل أكبر في القصص الصّادرة من البلدان الأسرع نموًا، وأنّها تركّز بشكل أكبر على الوسائل اللّازمة لتحقيق الأهداف وتحديد عقبات النّجاح والوسائل اللّازمة للتغلب عليها، بدلًا من التّركيز على الهدف نفسه والرغبة فيه والعواطف المحيطة بتحقيقه. وتوصّل إلى أنّ الاهتمام بالإنجاز في وسائل الاتّصال (الحكايات والقصص الشّعبية للأطفال) يرتبط في العصر الحديث بمعدّل أسرع للتّنمية الاقتصاديّة وذلك سواء في الديمقراطيات الغربيّة ذات المشاريع الحرّة مثل: (إنجلترا والولايات المتّحدة)، أو الدّول الشّيوعيّة مثل: (روسيا أو بلغاريا أو المجر أو القبائل البدائيّة التي بدأت للتّوّ في الاتّصال بالمجتمع التكنولوجي الحديث.

واستخدم عدد براءات الاختراع الممنوحة لكلّ مليون من السّكان كمؤشّر لمعدّل النّموّ الاقتصادي، ولقياس دافع الإنجاز وأثره في السّلوك، إذ يؤدّي الإنجاز الأعلى إلى إنتاج المزيد من الابتكارات التّكنولوجيّة، ووصل إلى أن

سبب تطوّر بعض الدّول أسرع من غيرها هو رغبتها في التّغيير المستمرّ ومعاداتها للتّقليد، وأنّها أكثر استعدادًا للتّخلّص من التّقاليد وقبول الجوانب الاجتماعيّة والتّقنيّة الحديثة، وأنّ الدّول التي تتطوّر اقتصاديًّا هي تلك التي تهتمّ بالمضيّ قُدمًا وتشدّد على العمل الجّاد.

وقد ركّزت هذه الدّراسة على أهميّة وسائل الإعلام في تحقيق التّنمية، وبيّنت أنّ جميع الدّول الحديثة والبلدان الأكثر نجاحًا اقتصاديًّا تتميّز بمحو الأمّيّة، والتّنمية المكثّفة لوسائل الإعلام (الصّحف والإذاعة وأنظمة الخطاب العام) التي تعمل على توجيه النّاس لإيلاء المزيد من الاهتمام للرّأي العامّ، وتوجيه سلوكهم بالرّسائل الاتّصاليّة الصّادرة عن تلك الوسائل إلى تحقيق أهداف التّنمية الاقتصاديّة، وتحويل القوّة التي تؤثّر في المجتمع من التّقاليد–وتحديدًا التّقليد المؤسّسيّ غير الشّخصيّ–إلى الرّأي العام الذي يسهم في تحويل ولاءات الأفراد وانتماءاتهم بعيدًا عن الأعراف التّقليديّة التي تعيق التّطور السّريع والتّكيّف في العديد من البلدان المتخلّفة.

وتناول (ماكيلاند) في هذه الدّراسة تحليل أفكار عالم الاجتماع الألمانيّ (ماكس فيبر)، إذ اتفق معه على حقيقة أنّ الدّوافع والسّمات التي تقف خلف تحقيق التّنمية الاقتصاديّة، مثل: (العقلانيّة الاقتصاديّة والرّوح المغامرة للرّأسماليّة الحديثة) كانت نتيجة لبعض القيم الدّينيّة التي تميز الطّوائف البروتستانتيّة الكالفينيّة ومساهمتها في تشكيل وعي أتباع تلك الطّوائف وسلوكهم، وأثر الإصلاح البروتستانتي في تكوين الدّافع للإنجاز والاستقلال والسّيطرة والعمل بجد وتكوين أهداف بعيدة المدى.

- **Alex Inkeles. (1969). Making Men Modern: On the Causes and Consequences of Individual Change in Six Developing Countries**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض القيم في دفع الأفراد إلى المشاركة في الأعمال النّموذجيّة للمجتمع الصّناعيّ الحديث، بإجراء دراسة على عيّنة من الأفراد في بعض البلدان النّامية (الأرجنتين وتشيلي والهند وإسرائيل ونيجيريا وباكستان الشرقية) وجمعت العيّنة مجموعة من الأفراد من بيئات مختلفة شملت:

–البيئات الريفيّة التي تعتمد على الزّراعة التّقليديّة.

–المهاجرون من الرّيف إلى المدينة منذ فترات قريبة ولمّا يندمجوا بعد في الصّناعة الحضريّة.

–العمّال الحضريّون غير الصناعيّين (أصحاب المهن التّقليديّة).

–العمّال الصّناعيّون أصحاب الخبرة المنخرطون في الإنتاج باستخدام الآلات ضمن مشاريع إنتاجيّة حديثة

–مجموعات من طلّاب المدارس الثّانويّة والجامعات.

وعملت هذه الدّراسة على تحديد مجموعة الخصائص التي تميز الإنسان الحديث، وكيفيّة تشكيلها والتّأثير فيها، وتناولت إمكانيّة إحداث تغييرات مهمّة في الأفراد التقليديّين الذين تجاوزوا بالفعل سنوات التّكوين الأولى ووصلوا إلى سنّ الرّشد وجعلهم أكثر حداثة.

ووصلت إلى أنّ هناك مجموعة من الصّفات الشّخصيّة التي ترتبط بالإنسان الحديث، أهمّها: الانفتاح على التّجارب الجديدة–سواء من حيث التّفاعل مع الأخرين أو من حيث الانفتاح على طرق جديدة للقيام بالأشياء– والنّزوع إلى الاستقلاليّة عن سلطة الشّخصيّات التّقليديّة مثل الآباء والكهنة، وتحوّل الولاء لقادة الحكومة والقضايا العامّة والنّقابات والمؤسّسات العامّة، والإيمان بفاعليّة العلم والطّب، والقدرة على مواجهة صعوبات الحياة، وحضور مرتبة عالية من الطّموح للذّات والأبناء؛ لتحقيق أهداف مهنيّة وتعليميّة عالية، والقيام بتأثير نشط في الشّؤون المدنيّة والمجتمعيّة والسّياسة المحلّيّة، والمتابعة الدّائمة لآخر الأخبار والسّعي لمواكبتها وتحديدًا الأخبار الاقتصاديّة المرتبطة بالاستيراد المحلّي والدّولي وتفضيلها على القضايا المتعلّقة بالرّياضة أو الدّين أو الشّؤون التّرفيهيّة.

وحدّدت هذه الدّراسة مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثّر في تشكيل تلك الصّفات التي تميز الإنسان الحديث، وفي مقدّمتها: نظام التّعليم الرسمي والخبرة المهنيّة وتحديدًا العمل في المصانع، إذ يكتسب الفرد مقابل كلّ عام إضافيّ يقضيه في المدرسة ما بين نقطتين وثلاث نقاط إضافيّة على مقياس الحداثة الذي يُسجَّل من صفر إلى مئة: (0←100) ووفقًا لـ(أنكلس) ينبغي أن تمتد وظيفة المدرسة إلى التّركيز على تدريس مواضيع أخرى تتعدّى المحدّد في مناهجها من القراءة والكتابة والحساب والجغرافيا، وينبغي أن تركّز على غرس القيم ومبادئ المصلحة العامّة وإدارة الذّات التي يمكن أن يكون لها تأثير مهمّ على أداء عمل الشّخص في بنية المجتمع الحديث. بالإضافة إلى أثر الخبرة المهنيّة في تشكيل الإنسان المعاصر، وتحديدًا العمل في المصنع الذي يمثّل مدرسة عامّة للقيم ويمنح سلوكيّات وأساليب تَصَرُّف أكثر تكيّفًا مع الحياة في المجتمع الحديث، كما أنّ العمل في المصنع ينبغي أن يزيد من إحساس الأفراد بالفاعليّة، ويجعلهم أقلّ خوفًا من الابتكار، ويؤثّر في زيادة دافعهم نحو التّعليم بوصفه مؤهلًا عامًّا للكفاءة والتّقدم.

ويسجل عمّال المصانع عمومًا من ثمان إلى عشر نقاط : (8←10) على مقياس التّحديث أعلى ممّا يفعله المزارعون، ووفقًا لذلك فإنّ الخبرة المهنيّة تأتي في مقدّمة العوامل المؤثّرة في شخصيّة الأفراد، والمسؤولة عن إحداث التّغييرات المرتبطة بالقيم والتّوجّهات الأساسيّة والسّلوكيّات المكتسبة، وذلك بعد مدّة طويلة من سنوات التّكوين الأولى الأكثر أهميّة في تشكيل شخصيّة الفرد. ووصلت هذه الدّراسة إلى أنّ تجربة العمل في المصنع

ليست العامل الوحيد المسؤول عن التنشئة الاجتماعيّة المتأخّرة، وهناك عوامل أخرى مؤثّرة في سلوك الأفراد، مثل: السّفر والهجرة والتعرّض لوسائل الاتّصال الجماهيريّ أو بالانتقال من الحياة التّقليديّة للأفراد الذين نشؤوا في الرّيف إلى الحياة العصريّة في المدن والتعرض لأساليب الحياة الحديثة.

- **Daniel Lerner. (1958). The Production of Modernization, Mass Media, and The Passing of traditional Society**

وضّحت هذه الدّراسة أهمّية العوامل الثّقافيّة والسّلوكيّة واستخدام وسائل الإعلام في تعزيز التّقدّم الاجتماعي والاقتصادي في الدّول التي تحرّرت من الاستعمار بعد الحرب العالميّة الثّانية وركّزت على دراسة فعّالية التّعرض للدّعاية والرّسائل الإعلاميّة ومجموعة من العوامل الأخرى في الشّرق الأوسط للوصول إلى التّحديث وتطوير المجتمع.

ومن أهمّ النّتائج التي وصلت إليها أنّ تحقيق التّنمية والتّحديث في أيّ مجتمع يتوقّف على وجود عدد من الأفراد المحدثين والانتقاليّين الذين يكتسبون الخصائص السّلوكيّة والثّقافيّة التي تميز المجتمعات الغربيّة المتطوّرة ويتبعون كلّ ما هو حديث، وتُسهم في ذلك جملة من العوامل والأدوات التي تتضمّن: المشاركة في وسائل الاتّصال والمشاركة السّياسيّة والتّعليم، فالتّعرّض لوسائل الإعلام الغربيّة يمكن أن يحفّز الأشخاص التّقليديّين في الدّول النّامية ليصبحوا أكثر حداثة، وذلك لتأثيرها في تنمية التّعاطف والتّقمّص العاطفي تجاه الأفكار والسّلع وأساليب الحياة الحديثة، وإنّ أهمّ الخصائص النّفسيّة التي تميز المجتمع الحديث هي التّقمّص العاطفي أو قدرة الأفراد على تصوّر مواقف الإنسان الحديث وشعوره وفهمها، ممّا يمكّنهم من العمل بكفاءة لنقل سبل التّحديث من المجتمعات المتطوّرة إلى البلدان النّامية، وتشكّل وسائل الإعلام والتّعليم العوامل الأساسيّة في تطويره، إذ يمثّل التّعليم أحد العوامل والمتغيّرات الرئيسة للوصول إلى التّحديث بدعمه لوظائف الاتّصال الجماهيريّ في تعزيز قدرات التّخيل والتّقمّص العاطفيّ وزيادة مهارات القراءة وتعزيز فهم الرّسائل والصّور الإعلامية، ويؤدّي إلى تحسين مهارات التّواصل الفعّال في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة ويمثّل المحور الأساسي الذي ترتكز عليه الدّوافع السّلوكية.

- **Azevedo, Margarida. (2018) The Evaluation of the Social Impacts of Culture- Culture, Arts and Development:**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الثقافة في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ودورها في التجديد الحضريّ وتحسين نوعيّة الحياة، بالاعتماد على الأصول الثقافيّة في الإنتاج وتصدير المنتجات والخدمات والخبرات عالية القيمة، وأهميّة القيم الرمزيّة والمعرفيّة التي تنقلها هذه الأصول، بالإضافة إلى وصف كيفية توجيه الجهود التي

تبذلها الجهات السياسيّة والمؤسّسيّة لتحقيق أهداف التّنمية. وتوصلت إلى أنّ تقييّم أثر الثقافة في عملية التّنمية على أساس كميّ ينتج صورة مشوهة للقيمة الفعلية للثقافة ودورها في تغيير المجتمع؛ نظراً لما تحمله الثقافة من معاني ورموز تستدعي مناقشة تجريبية ونظرية متعددة الجوانب من أجل بناء سياسات إنمائية أكثر فعاليّة، كما أنّ سلسلة التأثيرات الاجتماعيّة على مستوى المجتمع تتطلب تعاونًا طويل المدى بين القطاعات، والذي يمكن تحقيقه من خلال قدرة الثقافة على نقل القيم الرمزيّة عبر القطّاعات المختلفة للمجتمع، وتوصلت أيضًا الى أنّه لا يمكن فقط للأصول الثقافية أن تنتج وتصدِّر منتجات وتجارب ذات قيمة عالية فقط، وإنما يمكنها أيضًا أن تحفز عملية التعلّم الاجتماعي القادرة على دفع العمل الموجه للأفراد نحو تطوير المجتمع وبالتالي تكون بديلاً استراتيجيًا للنماذج التقليديّة للنموّ.

- **Khalid, Malik. (2015). Media and Development in Society-Continuity and Challenges:**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور وسائل الإعلام والاتصال في عملية التّنمية، والتحديات التي تواجه الإعلام المعاصر في تطوير المجتمع. وأهم النتائج التي وصلت إليها أن لوسائل الإعلام تأثير إيجابيّ في التنميّة في دول العالم الثالث، لأن نشر المعلومات يلعب دورًا رئيسًا في إحداث التغيير الاجتماعي. وإلى جانب كونها منصة قوية لجمع الأخبار ونشرها، تعد وسائل الإعلام مؤسّسة ذات تأثير اجتماعيّ عميق، وذلك على مستوى السّلوك الفرديّ والأعراف الاجتماعيّة، وأنّه يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر في الجمهور المتلقي وأن وتجذب انتباهه للمشاركة في خطط التنميّة الوطنيّة، وإنّ تطوير وسائل الإعلام والاتصال وتطوير المجتمع يكمل كل منهما الآخر، ويمكن أن يصبح الاتصال أداة للتنميّة إذا تم استخدامه من قبل الصحفييّن المحترفين الذين ينقلون رسائل موجهة نحو التنميّة للجمهور. كما وصلت الدراسة إلى أنّ تحقيق تواصل تنموي مفيد يعكس الاحتياجات الحقيقية للمجتمع يستلزم إجراء تقييم مستمر لأداء وسائل الإعلام. وحددت الدراسة مجموعة من المعايير التي ينبغي أن يعتمد عليها العمل الإعلاميّ، ليحقق تأثيرات تنمويّة في المجتمع، وأهمها أنّ يحافظ على منظور نقديّ لخطط التنمية، ويؤكد على احتياجات الناس، ويقدم خلفية لقضايا التنميّة، ويتنبأ بالاحتياجات المستقبليّة ، ويأخذ في الاعتبار تأثير خطط التّنمية على الأشخاص، ويقارن عملية التطوير الحاصلة في المجتمع بالعمليات المماثلة في أماكن أخرى، ويقارن الخطة بالنتائج المنفذة.

وحدّدت الدراسة مجموعة من المهام التي ينبغي أن يقوم بها الإعلام التنمويّ مثل: إعلام الناس بمشروعات التنمية وبرامجها التي يمكن أن تكون جديدة تمامًا على الأشخاص الذين يحتاجون إلى تنويرهم

وتعليمهم وتعبئتهم بواسطة وسائل الإعلام، إضافة إلى تقديم حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع، من خلال مساهمتها في توعية الأفراد بحقوقهم ومهامهم تجاه حكوماتهم وسياساتها المتّبعة.

- **Gavitt Jr, Alexander. (2017). Impact of Mass Media on Economic Growth of Underdeveloped Countries:**

عملت هذه الدراسة على تحليل أثر انتشار وسائل الإعلام في التّنمية الاقتصاديّة للبلدان الناميّة، وتوضيح المساهمات التي قدمّها انتشار وسائل الإعلام والاتصال الجماهيريّ للتطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ في تلك البلدان، وناقشت أيضًا كيفيّة انتشار وسائل الإعلام والآثار السلبية التي سببتها، وقدمت بعض البيانات المتعلّقة بتوزيع وسائل الإعلام في بعض البلدان الناميّة مع التركيز على (البرازيل والجمهوريّة العربيّة المتحدّة "سورية ومصر سابقًا")

ووصلت الدراسة إلى أنّه يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم في تعزيز مناخ التنمية الاقتصاديّة في البلدان المتخلفة، لكن في الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبيّة وتقوم بدور محبط للتنميّة بسبب نقص التأييد الشعبي لرفع مستويات الإنجاز بين شعوب العالم الثالث وتخلّف وسائل الإعلام في الجزء الأكبر من تلك الدول، وذلك بسبب عملها في ظل المفهوم الاستبداديّ، فتتمثل مهمتها الرئيسة في دعم سياسات الحكومة وتأييدها. وتميّزت أنظمة الاتصالات في البلدان المتخلّفة بالتعرض الواسع لوسائل الإعلام الجماعيّة وخاصّةً المرئيّة والمسموعة، مقابل وجود ندرة نسبيّة في وسائل الإعلام المكتوبة (الصحف) بالنسبة لعدد السكّان، عند مقارنتها بالبلدان الأكثر تقدّمًا في العالم.

- **Suhaili. Samsudin and others. (2020). Multiculturalism in Higher Education: Idealism, Challenges and Opportunities in Malaysian Region Context**

ناقشت هذه الدراسة أهمية العوامل الثقافية في تعزيز التنمية ودور القبول متعدد الثقافات وفعاليته في تطوير المجتمع من خلال أخذ حالة التعليم العالي في بلد متعدد الثقافات مثل ماليزيا، ووضحت الدور المتكامل للتّعليم والتعدديّة الثقافيّة، وإمكانية معالجة مشكلات القبول في البيئات متعدّدة الثقافات من خلال تقديم التعليم المناسب، وأهميته في إدارتها. وقد بينت الدراسة أن التّعليم العالي في ماليزيا يؤدي دورًا مهمًّا في تعزيز التسامح والمشاركة بين الثقافات المتعددة في ماليزيا ويساهم في احتضان التعددية.

وأن تنّوع ثقافات الطلّاب عاملًا مهمًّا لإنشاء اقتصاد معرفيّ مرن وخلق مجتمع أكثر عدالة ، وتعزيز الحراك الاجتماعيّ ودعم النموّ الاقتصاديّ. وأنّ للتّعليم دور مهم في تعزيز القيم المؤثّرة في التّنمية الاجتماعيّة مثل التوظيف والقدرة على التكيّف والكفاءة الشخصيّة وتحسين الصّحة والإدماج الاجتماعيّ والديمقراطيّة والسلام.

ما يميز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة:

ركّزت الدّراسات السّابقة على أثر العوامل السّلوكيّة والثّقافيّة والدّوافع النّفسيّة في تحقيق التّنمية من جوانبها الاقتصاديّة والثّقافيّة التي تتبع للحداثة الغربيّة والخصائص الثّقافيّة والاقتصاديّة والتّقنيّة التي تميزها، في محاولة منها لدفع المجتمعات النّامية إلى اللّحاق في ركب المجتمعات الحديثة.

وتختلف هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة من حيث تناول مفهوم التّنمية، إذ حاولت دراسة أثر العوامل السّلوكيّة والثّقافية في تحقيق التّنمية بوصفها تنمية مستقلّة تناسب خصائص المجتمع السّوري والمجتمع الماليزي اللذين تم تناولهما في هذه الدراسة، ودرست أبعادها بصورة شاملة: اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا وبيئيًّا.

وتتّفق هذه الدّراسة مع الدّراسات السّابقة في تناولها دراسة أثر مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام في تنمية السّلوك البشري، وتشكيل دوافع سلوكيّة وثقافيّة تسهم في تحقيق التّنمية بوصفها أدوات أساسيّة مؤثّرة في تشكيل سلوك الأفراد ووعيهم، لكنّها تختلف عنها بأنّها تناولتها من منظور تنمويّ واقتصاديّ، وتمّ العمل على توضيح علاقة كل منها بأهداف التّنمية وأبعادها مباشرة، في حين ركّزت الدّراسات السّابقة على دراسة هذه المؤسّسات من منظور نفسيّ وعملت على تحليل أثرها في تشكيل الدّوافع النّفسيّة (مثل الحاجة إلى الإنجاز وتحقيق التّميّز والطّموح) وأخذت الأبعاد الاقتصاديّة والتّنموية فيها اهتمامًا ثانويًّا.

وحاولت هذه الدّراسة دمج الجانب الفكريّ ومنهج التّفكير العلميّ ضمن العوامل السّلوكية والثّقافيّة التي يركّز عليها الاتّجاه السّلوكي والثّقافي في التّنمية باعتباره أحد الأدوات الأساسيّة المؤثّرة في توجيه السّلوك البشريّ وعقلنته، ولتحقيق هذا الغرض تمّ تحليل أثر الاستثمار في تعليم العلوم والبحث العلميّ وبناء مجتمع العلم في تحقيق أبعاد التّنمية.

الفصل الأوّل

الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في التّنمية

(تأسيس نظريّ ومفاهيميّ)

المبحث الأول: مفهوم التنميّة واتجاهاتها

أولاً: تطوّر مفهوم التنمية

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

ثالثاً: نظريّات ونماذج التنمية

رابعاً: التحديث في تجارب التنمية العربيّة

المبحث الثاني: مقدمة نظريّة في الاتجاه السلوكيّ والثقافيّ في التّنمية

أولاً: الاتجاه السلوكيّ والثقافيّ في التنمية

ثانياً: أهمية الجانب الفكريّ في بناء السلوك البشريّ التنمويّ

ثالثاً: الانتقادات الموجّهة للاتجاه السلوكيّ والثقافيّ في التنمية

رابعاً: أثر العوامل السلوكيّة والثقافيّة في تحقيق أبعاد التنمية

الفصل الأوّل

الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في التّنمية

(تأسيس نظريّ ومفاهيميّ)

مقدمة:

تعدّدت الاتّجاهات والنماذج التي حاولت تفسير أيديولوجيا التّنمية وتحديد الأبعاد والعوامل التي ينبغي الانطلاق منها للمسير نحو التّقدّم وتحقيق التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعيّ في المجتمعات النّامية، مستندة إلى جملة الأحداث التّاريخيّة والأصول الفلسفيّة المفسّرة لعمليات التّغيير التي طالت المجتمعات البشريّة، ووفقًا لذلك تناول بعضها تفسير التّغيير الاجتماعي على أساس مادّي يعدّ العوامل المادّيّة والاقتصاديّة مفاتيح التّغيير، وأنّ أنماط الإنتاج المتخلّفة والاقتصاد المتخلّف يقود إلى وعي اجتماعيّ وعلاقات اجتماعيّة متخلّفة، لذلك يتطلب إحداث التّنمية والتّقدّم في المجتمع الانطلاق من مكوّناته المادّيّة المرتبطة بالإنتاج والاستثمار والاستهلاك ومن ثم تقود التّغييرات المادّيّة إلى تغييرات اجتماعيّة وثقافيّة مماثلة.

في حين عدّ أتباع الفلسفة المثاليّة أنّ التّطوّر والتّغيير الذي يطال المجتمع خاضع لجملة التّغييرات في العلاقات الاجتماعيّة والعوامل الفكريّة والسّلوكيّة والأيديولوجية، وأنّ هذه العوامل هي الأساس الذي ينبغي الانطلاق منه لتحقيق التّطوّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وضمن النّماذج والنّظريّات التّنمويّة كافّة المستندة إلى كلا الاتّجاهين المادّيّ والمثاليّ برزت الدّوافع السّلوكيّة والثّقافيّة كعوامل أساسيّة ومهمّة يتطلب إحداث التّغييرات الاقتصادية والاجتماعيّة التّأثير فيها بوصفها أساسًا مهمًّا لتحقيق تلك التّغييرات، وازداد الاهتمام بهذا الجانب في الدّراسات والتّحليلات التّنمويّة، وكان السّلوك البشريّ ومحدّداته الثّقافيّة والفكريّة حاضراً في النّظريّات كافّة التي تناولت دراسة التّنمية وتحليلها ليظهر ما يسمّى: "الاتّجاه السيكولوجيّ والثّقافيّ في التّنمية" الذي يفترض في تناوله لهذه القضيّة أنّ الدّافعيّة الفرديّة والحاجة إلى الإنجاز هي الدّعامة الأساسيّة للتّنمية الاقتصاديّة، وأنّ عمليّة التّغيير في المجتمع تتوقّف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع من حيث قدراتهم وسلوكهم وأفكارهم واستجابتهم لقبول أو رفض التّغيير.

المبحث الأوّل

مفهوم التّنمية واتّجاهاتها

أوّلًا: تطوّر مفهوم التّنمية:

إنّ عمليّة التّغيّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ سمة ملازمة لحياة المجتمعات وهي ضرورة حتميّة يقتضيها الوجود البشريّ، فالمجتمعات تتغيّر وتتحوّل منذ نشأتها في دورات ولادة ونموّ وتدهور، وتعود الجذور الفكريّة لمفهوم التّنمية إلى زمن قديم، إذ تناوله (آدم سميث) في كتابه "ثروة الأمم" الذي ركّز على نهضة المجتمع وثروته في النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر، وشكل مرجعاً مهمًّا لانطلاق العديد من الدّراسات والتّيّارات الفكريّة التي تناولت قضيّة تطوّر المجتمعات والتّغيير الاجتماعيّ التي أجمعت على حتميّة هذا التّغيير مع اختلاف مصادره ومحرّكاته، فأرجعها (ماركس) الى الصّراع الطّبقي وتبدّل علاقات الإنتاج، و(ماكس فيبر) إلى التّأثير الثّقافي بفعل الأفراد والجماعات، وكان التّأثير الفكريّ والمعرفيّ وكيفيّة إدراك الوعي والطّبيعة مصدر التّغير الاجتماعيّ وفقًا لـ(أوغست كونت). لكنّ مفهوم التّنمية بشكله الحديث لم يظهر حتى نهاية الحرب العالميّة الثّانية كامتداد لإعادة إعمار أوروبا جرّاء ما لحقها من دمار[1]، وبعد أن نالت العديد من الدّول النّامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللّاتينيّة استقلالها تمّ تقسيم العالم إلى دول عالم أوّل وثاني وثالث في إطار التّصنيف الجديد لمراكز القوى العالميّة، وانصرفت معظم دول العالم النّامي–على اختلاف توجّهاتها وتصنيفاتها السّياسيّة والأيديولوجيّة– إلى تنفيذ برامج تنمويّة هدفت إلى تحسين مستوى المعيشة، وتوفير الرّعاية الاجتماعيّة والتّعليميّة والصّحيّة فيها، وصعدت أيديولوجيا التّنمية بوصفها انعكاسًا لمحاولات هذه الدّول للتّقدّم واللّحاق بركب الدّول المتقدّمة، وفي كلّ مرحلة زمنيّة كان مفهوم التّنمية البشريّة يتطوّر ليجسّد القاعدة الفكريّة التي تستند إليها تلك المحاولات، فبرز بدايةً مفهوم **التّنمية الاقتصاديّة** في نهاية الأربعينات مختزلًا إلى مجرّد الدّلالة على النّموّ الاقتصاديّ السّريع، وعُرِّفت التّنمية بأنّها الزّيادة السّريعة والمستمرّة في مستوى الدّخل الفرديّ عبر الزّمن، وذلك بناءً على افتراض ضمنيّ بأنّ الزّيادات التي تتحقّق في الإنتاج والنّموّ الاقتصاديّ تنحصر بدايةً في قطاعات محدودة، وتنعكس منافعها على نسبة قليلة من الأفراد، لكنّها ستنتشر لاحقًا إلى عدد أكبر من القطاعات وعدد أكبر من النّاس، وتُحلّ عندها مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدّخل بعد تحقيق النّمو الاقتصاديّ، إلّا أنّ هذا المفهوم قد أثبت عدم صحّته، فقد حقّقت العديد من البلدان النّامية معدّل نموّ اقتصاديّ قريب من المعدّل الذي عدّه الخبراء مرغوباً وهو: ستة بالمئة(6%)، ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسّن، وبقي العديد من سكّانها يعانون من الفقر والمرض والبطالة، ولم يتحسن وضعها في النّظام الاقتصاديّ العالميّ، وترسّخت تبعيّتها للسّوق الرّأسماليّ

[1] رواينية، نور الدين.(2011).التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع. **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة،،ص188.

العالميّ، وفي المقابل وفقًا لبيانات أواخر الثّمانينات استطاعت دول نامية لم تحقق سوى معدلات متواضعة أو متوسطة للنّمو الاقتصاديّ أن تحقّق تقدّمًا لابأس به في العديد من المجالات المرتبطة برفع العمر المتوقّع عند الولادة، وتحسين المستوى الصّحيّ والتّعليميّ، مثل: (سيرلنكا) التي استطاعت أن ترفع العمر المرتقب عند الولادة إلى (71%) وهو قريب جدًا ممّا هو عليه في الدّول المتقدمة (74%)، وتمكّنت من زيادة نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة إلى (78%) من السكّان مع أنّها لم تحرز معدّلات نموّ عالية، وبقي متوسّط الدّخل الفرديّ فيها لا يتجاوز (400) دولار، وذلك على العكس من حالة البرازيل التي وصل متوسّط الدّخل الفرديّ فيها وقتها إلى (2020) دولار، ومع ذلك بقي العمر المرتقب عند الولادة فيها 65 سنة[2].

وتبيّن أنّ النّهوض بالمؤشّرات الاجتماعيّة لا يعتمد فقط على زيادة نصيب الفرد من النّاتج الإجمالي، وإنّما يتوقّف على مدى تنفيذ السّياسات الاجتماعيّة المرتبطة بحجم الإنفاق العام على الرّعاية الصّحيّة والتّعليم وتخفيض معدّلات الفقر. وهذا ما أثبتته تجارب دول شرق آسيا وجنوب شرقها التي اتّجهت منذ وقت مبكّر إلى التّوسّع الكثيف في التّعليم ودعم الرّعاية الصّحيّة قبل أن تحقّق نموًّا اقتصاديًّا، وقبل أن تتمكّن من رفع مستوى الدّخل، وساعدها ذلك التّوسع في سياسات الدّعم الاجتماعيّ في تحقيق التّطوّر والنّمو الاقتصاديّ[3].

وهكذا تبيّن أنّ التّحسين في مستويات معيشة السّكان لا يتحقق بمجرّد زيادة الاستثمارات والحصول على المعونات الأجنبيّة والتكنولوجيا المتطوّرة، بل إنّه يطلب سياسات وإجراءات موجّهة؛ لتحسين توزيع الدّخل والثّروة والقضاء على الفقر ورفع مستوى التّعليم، **فالتّنمية الاجتماعيّة** ضروريّة للتّنمية الاقتصاديّة، وهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها، ممّا عزّز القناعة بأنّ النّموّ الاقتصاديّ وحده غير كافٍ للنّهوض بالتّنمية الشّاملة لأيّ بلد، وينبغي أن تؤخذ بالحسبان: (الأبعاد الاجتماعيّة والثّقافيّة والإنسانيّة) ليظهر بعدها مصطلح **التّنمية البشريّة** في بداية التّسعينات بوصفه مصطلحًا بديلًا لعدة مصطلحات، مثل: (تنمية الموارد البشريّة وتنمية العنصر البشريّ وتنمية رأس المال البشريّ)[4] وذلك باعتبار الإنسان غاية التّنمية وهدفها وليس فقط أحد عناصرها.

وقد نتج هذا الخطاب التّنمويّ وتطوّر من شكله الاقتصاديّ إلى شكله الإنسانيّ المستدام برعاية مؤسّسات العولمة الغربيّة وغطاء منها والتي قدّمت دراسات ووصفات تنمويّة للدّول النّامية، وفي مقدّمتها: هيئة الأمم المتّحدة التي أولت اهتمامًا خاصًّا بمفهوم التّنمية البشريّة منذ عام 1990م، عندما أصدرت التّقرير الأوّل للتّنمية البشريّة، وقد عرّفت التّنمية البشريّة بأنها: "عمليّة توسيع اختيارات الشّعوب"[5]، وعرّفتها أيضًا بأنّها: "الحرّيّات الإنسانيّة وبناء القدرات، لا لقلّة ولا لكثرة من البشر، بل لكلّ منهم على السّواء"[6].

---

[2] العيسوي، إبراهيم. (2000). **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. دار الشروق.القاهرة.ط1. ص-ص:15-17.

[3] صن، أ. (2004). **التنمية حرية" مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر.** ترجمة: شوقي جلال. الكويت. ص-ص: 39-40.

[4] حجيلة، رحالي. بوخالفة، رفيقة.(د.ت). **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر**.ص3.

[5] الأمم المتحدة.(1992) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** . ص12.

[6] الأمم المتحدة(2018). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية**. ص1.

وبهذا تطوّر مفهوم التّنمية ليشمل معاني جديدة أهمّها: الحرّيّات البشريّة وتوسيع الخيارات وتمكين القدرات والاستمتاع بها والدّيمقراطيّة في السّياسات المتّبعة، ووفقًا للاقتصاديّ الهنديّ (أمارتيا سين) فإنّ حريّة الاختيار هي صلب الرّفاهية الإنسانيّة التي تتمّ بتعزيز قدرات النّاس لتحقيق مستويات أعلى من الصّحّة والمعرفة واحترام الذّات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعيّة بنشاط، ويؤكّد أنّ مستوى المعيشة لا يقاس بالدّخل الفرديّ واستهلاك السّلع بل يقاس بالقدرات البشريّة–أي ما يستطيع الإنسان عمله–وأنّ توسيع هذه القدرات يعني حرّية الاختيار.

وبذلك يمكن تعريف التّنمية البشريّة بأنّها: عمليّة التّحوّل الكمّيّ والنّوعيّ لبنية المجتمع على المستويات كافّة: الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة بما يضمن تحقيق مستوى معيشيّ لائق للأفراد، وتوفير حياة صحيّة بعيدة عن الأمراض، وزيادة انتشار المعرفة، وتعزيز القدرات والحرّيّات البشريّة.

وبالنّظر إلى أنّ النّموّ الاقتصاديّ والتّطوّر الصّناعيّ المرافق لعمليّة التّنمية يعمل على تدمير البيئة وتلويثها، ويستهلك الموارد النّاضبة، وأنّ الفقراء هم الأكثر تضرّرًا من التّلوّث، وتدنّي المستوى الصّحيّ المرافق له، جرى الانتقال إلى مفهوم **التّنمية البشريّة المستدامة** بوصفه مفهومًا يعبّر عن استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات؛ لتحقيق تطلّعات التّنمية البشريّة من جهة، والحفاظ على البيئة والموارد الطّبيعيّة من ناحية أخرى، بما يضمن توفير احتياجات الأجيال اللّاحقة، ويحول دون استنزافها.

وقد عرّف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ في تقرير التّنمية البشريّة لعام 1993م التّنمية البشريّة المستدامة التي تضع الانسان في أولويّة أهدافها، وتصنع التّنمية من أجله بأنّها: "عمليّة تنمية النّاس من أجل النّاس بواسطة النّاس"[7]، وذلك يعني الاستثمار بقدرات البشر وبالتّعليم والصّحة ورفع مستوى مهاراتهم؛ لزيادة قدرتهم على العمل بشكل منتج وخلّاق، وضمان التّوزيع العادل لثمار هذا العمل؛ لتحقيق الهدف الأساسي للتّنمية وهو: النّهوض بنوعيّة حياة البشر، وتحسين مستوى معيشتهم، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم مع ضمان الحفاظ على البيئة ومواردها للأجيال اللّاحقة.

ثانيًا: أبعاد التّنمية المستدامة:

تطوّر مفهوم التّنمية واتّسع ليشمل مجموعة من الأبعاد المتفاعلة والمترابطة ببعضها والتي تمثّل عواملًا وشروطًا أساسيّة لعمليّة التّنمية، يدعم كلّ عامل منها وظائف العوامل الأخرى ويسهم في تحقيقها:

[7] الأمم المتحدة.(1993) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** . ص1.

1- البعد الاقتصاديّ:

يركّز البعد الاقتصاديّ للتّنمية على العناصر الأساسيّة للنّموّ الاقتصاديّ وكيفيّة تطويرها واستغلالها بالشّكل الأمثل لتحقيق النّموّ المستدام، مثل التّغيّرات التي تطال القطاعات الاقتصاديّة وعلاقتها ببعضها وعلاقتها بالنّاتج القوميّ[8]. ويغطّي مجموعة من القضايا المهمّة: مثل التّضخّم والبطالة والمديونيّة العامّة والتّجارة الخارجيّة والعديد من المؤشّرات والعلاقات التي يتمّ بها الحكم على أداء اقتصاد ما ومدى تقدّمه.

ويمكن تمييز أربعة أهداف أساسيّة للبعد الاقتصاديّ في التّنمية تتضمّن: تحقيق نموّ اقتصاديّ مستدام، وكفاءة في استخدام الموارد وعناصر الإنتاج، وتحقيق أقصى منفعة ممكنة من استخدام تلك الموارد بما يحقّق إشباع الحاجات الأساسيّة، وتحقيق العدالة في إشباع تلك الحاجات[9].

2- البعد الاجتماعيّ:

يركّز البعد الاجتماعيّ على مجموعة العوامل المتّصلة بتنمية حياة المجتمع وتحسين مستوى المعيشة فيه وتطوير قدرات أفراده بالاهتمام بالتّعليم والصّحة والمساواة، وعدالة توزيع الدّخل والموارد، وإتاحة حريّة الاختيار وخفض معدّلات البطالة، وتوفير فرص الحصول على عمل لائق وكل ما يمكن أن يزيد من رفاهيّة المجتمع؛ ممّا يجعل الأفراد أكثر قابليّة واستعدادًا للعطاء والتّضحية والعمل الجماعيّ، ويزيد عقلانيّة البشر في استغلال الموارد[10].

3- البعد السّياسيّ:

يهدف البعد السّياسيّ للتّنمية المستدامة في الأساس إلى إقامة نظام سياسيّ يدعم أهداف التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتحقيق الاستقرار السّياسيّ الدّاخليّ والأمن الذي يعزّز النّموّ الاقتصاديّ، ويوفّر البيئة المناسبة للاستثمار والإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة، ويتيح حريّة المشاركة في الحياة السّياسيّة لأفراد المجتمع؛ ممّا يسهم في تحقيق مزيد من الرّفاهية الاجتماعيّة ويوسّع الحرّيّات البشريّة، ويعزّز مشاركة الأفراد في صناعة مستقبلهم وتقرير مصيرهم، أمّا ما يتعلّق بالشّأن الخارجيّ فيتمثّل البعد السّياسيّ في إقامة علاقات خارجيّة وبناء تحالفات دوليّة تدعم التّنمية الدّاخليّة بأبعادها كافّة[11]، وهذا يتطلب إقامة مؤسّسات سياسيّة أكثر مرونة وفاعليّة في وضع الاستراتيجيّات الدّاخليّة والخارجيّة بما يتماشى مع متطلّبات مراحل التّنمية.

---

[8] لعجال، ليلى. (2010). **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق. منتوري. المغرب. جامعة قسنطينة. ص37.

[9] مسعودي، محمد. مسعودي، علي. وإبراهيم، قعيد. (2019). **العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي**. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة. نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. ص204.

[10] مسعودي، محمد. مسعودي، علي. وإبراهيم، قعيد. مرجع سابق. ص205.

[11] العيسوي، إبراهيم. مرجع سابق، ص:56.

4- البعد الثّقافيّ والسّلوكيّ:

يمثل مجموعة القيم والتوجّهات الثّقافيّة التي تميز أفراد المجتمع وكيفيّة التّأثير فيها لتشكيل سمات ثقافيّة وسلوكيّة توافق أهداف التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهناك علاقة تبادليّة بين تلك المحدّدات الثّقافيّة وبرامج التّنمية وأهدافها، حيث تستهدف برامج التّنمية ومشاريعها إحداث تغييرات في ثقافة أفراد المجتمع لتحقيق أهدافها التّنمويّة من جهة، وتشكّل جملة الثّقافات والمعتقدات السّائدة في المجتمع عوامل داعمة أو معرقلة لعمليّة التّنمية من جهة أخرى، فتمثّل بعض المعتقدات التّقليديّة تحدّيًا للمشاريع الإنمائيّة عندما تتعارض معها؛ ممّا يؤدّي إلى رفضها أو مقاومة تحقيق أهدافها[12]، وهذا يستدعي مراعاة القيم الثّقافيّة والاجتماعيّة السّائدة عند صياغة خطط ومشاريع التّنمية بما يوافق الإيجابيّ منها، والعمل على تغيير القيم والسّلوكيّات التي تعرقل خطط التّنمية.

5-البعد البيئيّ:

يهدف البعد البيئيّ للتّنمية المستدامة إلى تحقيق التّوازن بين أبعاد التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة من جهة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحفاظ على البيئة من جهة أخرى، ويسعى هذا البعد إلى إيجاد الحلول للأزمة البيئيّة النّاجمة عن الاستغلال الصّناعيّ المكّثف للموارد، والتّدهور المستمر للبيئة، وقد اتّسعت أهداف البعد البيئيّ للتّنمية المستدامة من العمل على الحفاظ على البيئة ومواردها، ومراعاة احتياجات الأجيال القادمة من الموارد الطّبيعيّة المحدودة ليشمل الاهتمام بالعدالة والإنصاف بين البلدان من حيث توزيع الموارد وامكانيّة الوصول إليها وليس فقط بين الأجيال. فأصبح الهدف الأساسيّ للتّنمية المستدامة يتمثّل في القضاء على الفوارق في الوصول إلى الموارد بين الأجيال الحاليّة والقادمة، وبين البلدان المتقدّمة والنّامية، لضمان حصول كلّ دولة على فرصة التّطوّر وفقًا لقيمها الاجتماعيّة والثّقافيّة دون حرمان الدّول الأخرى أو الأجيال اللّاحقة من هذا الحق.[13] وذلك يتضمّن الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعيّة والموارد المائيّة، والحفاظ على المساحات الخضراء وتوسيعها، واستخدام الموارد الطبيعيّة غير المتجدّدة، بأسلوب لا يؤدّي إلى فنائها أو تدهورها[14].

ثالثًا: نظريّات التّنمية ونماذجها:

ظهرت العديد من الاتّجاهات والنماذج التّنمويّة -التي حاولت إيجاد الارضيّة الفكريّة والأيديولوجيّة التي ينبغي أن تستند اليها خطط التّنمية وأهدافها- مرتكزة على مجموعة التّيّارات الفكريّة التّاريخيّة والواقع العام؛

---

[12] العيسوي، إبراهيم. مرجع سابق، ص:67-68.

[13] Muscalu, Emanoil. Neag, Mihai. Blaga, Elisabeta.(2016). **The Ecological Dimension of Sustainable Development**. Lucian University. Sibiu. Romania. Pp: 727- 728.

[14] عبد الغني، محمد فتحي. (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**. ص-ص:425.- 426. مصر. جامعة بني سويف.

الاقتصاديّ والسّياسيّ والاجتماعيّ والثّقافيّ لمجتمعات العالم النّامي، وطبيعة العلاقات بين دول الشّمال والجنوب، وأهم تلك النّماذج والنّظريات:

1- النّموذج الاقتصاديّ:

اكتسب هذا النّموذج أهمّية كبيرة بعد الحرب العالميّة الثّانية مع بداية الاهتمام بأيديولوجيا التّنمية ومفهومها، ويركّز على العناصر الاقتصادية والإنتاج، ويفترض أنّ التّحسّن في الظّروف الاقتصاديّة يقود حتمًا إلى التّنمية الشّاملة، وأنّه ينبغي الانطلاق في أيّ مشروع تنمويّ بدءًا بالعوامل الاقتصاديّة، والتّركيز على زيادة الإنتاج والدّخل والاستثمار باعتبارها المحرّكات الأساسيّة للتّقدّم والتّنمية، وقد استندت إليه نظريّات ونماذج عدّة، أهمّها: نظريّة مراحل النّموّ لـ(روستو)، ونظريّة النّموّ المتوازن للقطاعات لـ(رودام ونيركس)، والنّظريّة الماركسيّة التي تركّز على عناصر الإنتاج وأدواته، وتفترض أنّ التّغيّر في علاقات الإنتاج هو محرّك التّغيير الاجتماعيّ والتّنمية، وقد تمّ توظيف هذا النّموذج في معظم الدّول النّامية بعد حصولها على استقلالها[15]، واتّجهت في معظمها إلى تنفيذ مشاريع إنتاجيّة زراعيّة وصناعيّة تهدف إلى مجرّد تحقيق النّموّ الاقتصاديّ، لكنّ هذا النّموذج أثبت عدم نجاحه في تلك الدّول، وحقّق العديد منها معدّلات نموّ مرتفعة للنّاتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ دون ظهور تحسن في مستويات المعيشة والمؤشّرات الاجتماعيّة الأخرى.

2- نموذج التّحديث:

يستند هذا النّموذج إلى الاتّجاه التّطوريّ في الفكر التّنمويّ الذي تعود إليه مجموعة من النّماذج والنّظريات، وكان من أهمّ روّاده: (سان سيمون) و(أوغست كونت) و(كارل ماركس) و(هربرت سبنسر) و(والت روستو)، وافترض كلّ منهم حتميّة سير المجتمع في مراحل تطوّريّة، استنادًا إلى ظروف وأسباب مختلفة، بعضها اقتصاديّ قائم على تطوّر علاقات الإنتاج والصّراع الطّبقيّ، وبعضها اجتماعيّ وثقافيّ، وبعضها معرفيّ مرتبط بفهم الطّبيعة والسّيطرة عليها، إلّا أنّ نموذج التّحديث يفترض سير المجتمع نحو التّطوّر وفق خطوات ومراحل حتميّة موافقة لتلك المراحل التي عبرتها الدّول الغربيّة التي انطلقت منذ عصر النّهضة الأوروبيّة، ويفترض أنّ المسير نحو التّقدّم والتّنمية، يتطلب اتّباع الطّرق والمسارات التي اتّبعها الغرب، وهذا يتّضمّن إزالة العقبات الثّقافيّة والمجتمعيّة التي تعيق تقدّم تلك المجتمعات نحو تحقيق هدفها التّنمويّ[16]، ويفترض أنّه لا يمكن لمجتمعات العالم النّامي التّقدّم واللّحاق بالرّكب المتطوّر ما لم تتّبع نفس الآليّات والخطوات التي طبّقتها المجتمعات المتقدّمة.

---

[15] السعيد، فكرون. (2005). **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية- حالة الجزائر- دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري- قسطنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، الجزائر. ص- ص: 120-121.

[16] سالم، عدنان حسين. (2010). **الفكر العربي التنموي في ظل العولمة**. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين ص35.

ويرى أنصار هذا النّموذج أنّ عمليّة التّحديث والتّنمية تتمّ من داخل المجتمع ولا يوجد تأثير مهمّ للعوامل الخارجيّة: مثل الاحتلال والتّأثيرات الخارجيّة والدّوليّة والتّأثير الثّقافيّ، وأنّ أسباب التّخلّف ناتجة أساسًا من العوامل والسّياسات الدّاخليّة والتّدخّل الحكوميّ في الحياة الاقتصاديّة وما ينتج عنه من جمود وفساد إداريّ، وبهذا يتطلب اجتياز التّخلّف تطبيق السّياسات اللّيبراليّة التي اتّبعها الغرب المتمثلة: بتحرير الاقتصاد والخصخصة وتقليص عمل القطاع العامّ[17]، والتّركيز على تنمية منتجات وصناعات محدّدة تتّبع للمزايا النّسبيّة، وتقسيم العمل الدّولي، والتّخلي عن إنتاج صناعات أساسيّة وغذائيّة أخرى، والاعتماد على استيرادها. ويتصدّر هذا النّموذج دراسات ووصفات مؤسّسات العولمة الغربيّة وفي مقدّمتها هيئة الأمم المتّحدة، وصندوق النّقد والبنك الدّوليّين. ومن أهمّ المحدّدات الاجتماعيّة والثّقافيّة لهذا النّموذج: انتشار التّفكير العقلانيّ والعلميّ القائم على المنطق والابتعاد عن أنماط التّفكير الماورائيّة والغيبيّة وانتشار التّكنولوجيا والتّقنيّة وإنتاجها وانتشار القيم الثّقافيّة المرتبطة بحقوق الانسان والديمقراطيّة وتحقيق العدل والمساواة[18].

وتعرّض هذا النّموذج لانتقادات عدّة، أهمّها: أنّه صحيح من الجانب النّظريّ، لكنّه يفقد صحّته عمليًّا؛ لأنّ الدّول الغربيّة لم تتح لدول العالم الثّالث إمكانيّة تطبيق هذا النّموذج، كما أنّ هذا النّموذج جاء لتبرير استمرار تقسيم العمل الدوليّ، والعلاقات التّبادليّة غير المتكافئة بين دول جنوب العالم وشماله، واستمرار تبعيّة الدّول النّامية للغرب بما يضمن بقاءها في موقع المناجم للمواد الخام، والأسواق الاستهلاكيّة للصّناعات الغربيّة.

3- نموذج الانتشار:

يشترك هذا النّموذج مع نموذج التّحديث بالافتراضات القائمة على أنّ التّحديث والتّطور مصدره الغرب، والتّأكيد على ضرورة اتّباع النّهج الثّقافيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الغربيّ؛ لتحقيق التّنمية وذلك بالحصول على تكنولوجيا الغرب وخبراته ومعارفه، واتّباع نهجه الاقتصاديّ والثّقافيّ من حيث الاستثمارات ورؤوس الأموال والقيم والأفكار، والعمل على نقلها من مركز الحضارة الغربيّ إلى الأطراف والدّول النّامية، وضرورة تجاوز المعوّقات التي تعوق انتشار عناصر الحضارة الغربيّة وانتقالها إلى الدّول المتأخّرة، وهي معوّقات ثقافيّة مرتبطة بالبناء الاجتماعيّ والقيم السّائدة[19].

ويفترض هذا النّموذج أنّ مشكلة نقص الإنتاج هي المشكلة الأساسيّة التي تعوق التّنمية في دول العالم الثّالث، ولابد من اتّباع أنماط الإنتاج السّائدة في الدّول المتقدّمة لتجاوز تلك المشكلة، واستخدام القيم الحضاريّة

---

[17] عبد العلي، بوشنتوف. (2017). **التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر. ص 11.

[18] المرواني، محمد. **التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل**. المركز الديمقراطي العربي، 2018: https://democraticac.de/?p=54648&fbclid

[19] عمار نابي، عبد الحكيم.(2014). اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث. **المجلة الجامعة**. العدد السابع عشر، المجلد الأول. ص289.

والثّقافيّة التي تصحب التّطور واستخدام التّكنولوجيا[20]، وقد وُجّهت لهذا النّموذج مجموعة انتقادات مشابهة لانتقادات نموذج التّحديث.

وينظر إلى نموذجيّ التّحديث والانتشار بأنّهما امتداد للاستعمار الغربيّ في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية ولهما نفس أغراضه ولكن بهيكل مختلف، وبأنّ هذين النّموذجين يمثّلان خطّة التّحديث الأمريكيّة التي تحاول دمج شعوب البلدان النّامية في العالم الحديث بدلًا من استبعادهم من التّقنيات والمنتجات الحديثة بهدف السّيطرة على هذه البلدان، ويتمّ نشر الحداثة وتوزيعها إمّا بالثّقافة والمعرفة الغربيّة أو بالأدوات والتّقانات المتطوّرة وذلك من المركز الغربيّ إلى الأطراف[21]، وغالبًا ما تشكّل هذه العمليّة فجوة بين المركز المُصدِّر والأطراف المستوردة، وذلك لصالح المركز.

4- النّموذج الماركسيّ:

يستند هذا النّموذج أيضًا إلى الاتّجاه التّطوريّ في التّنمية، ويفترض أنّ التّغيّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ يتمّ خلال مراحل تاريخيّة عدّة، تستند إلى التّغييرات في علاقات الإنتاج وأساليبه، والصّراع الطّبقيّ في كلّ مرحلة. وقد جاءت هذه النّظريّة بوصفها نقدًا للنّظريّات الرّأسماليّة المفسّرة للنّموّ، ويرى (ماركس) أنّ الاقتصاد هو المدخل إلى عمليّة التّغيير الاجتماعيّ، وهو العامل الأساسيّ في تحديد بناء المجتمع، وأنّ تحقيق التّطوّر الاجتماعيّ تحكمه البنية التّحتيّة الاقتصاديّة المادّيّة، وهي التي تحدّد البنية الفوقيّة المتمثّلة: بالنّظام السّياسيّ والثّقافيّ والقيم والفنون والقانون.

ويحدد (ماركس) تطوّر تاريخ البشريّة بخمس مراحل تطوّريّة: بدءًا **بالمشاعيّة** البدائيّة، حيث انتشرت الوسائل والأساليب البدائيّة في الإنتاج، واعتمدت على الزّراعة والصّيد والتّعاون والتّبادل بين أفراد المجتمع، ثمّ مرحلة **الرِقّ والعبوديّة** التي تميّزت بانتشار الملكيّة الخاصّة للعمّال وأدوات الإنتاج، وتبعتها مرحلة **الإقطاع** حيث سادت ملكيّة الأراضي والملكيّة الإقطاعيّة لوسائل الإنتاج واستغلال الفلّاحين، ثمّ حلّت البرجوازيّة محلّ الإقطاع، وظهرت طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازيّة التي تمتلك رؤوس الأموال والحِرَف، وتسيطر على الإنتاج وعلى المجتمع؛ لتشكّل المرحلة **الرأسماليّة**، وهي مرحلة ما قبل التّطور النّهائيّ للمجتمع ليصل إلى **المرحلة الاشتراكيّة** التي تتميّز بالملكيّة الجماعيّة لوسائل الإنتاج[22]. وكلّ انتقال من مرحلة إلى أخرى كان يتمّ بفعل الصّراع المجتمعيّ وما يطرأ من تبدّل في علاقات الإنتاج وبنيته.

---

[20] المرواني، محمد، مرجع سابق.

[21] Jafary, Maziar. (2016). **Étude du livre de Daniel Lerner « The passing of Traditional Society ; Modernizing the Middle East» et de sa réception par la communauté scientifique**. Maîtrise en sociologie. Maître ès arts (M.A.). Universite Laval. Québec. Canada. pp: 31- 32.

[22] عمار نابي، عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 283، 284.

ووفقاً لهذا النّموذج فإنّ التّخلّف ظاهرة ناتجة عن وجود أنماط إنتاج وبنى اقتصاديّة متخلّفة، تقود إلى تخلّف علاقات الانتاج والوعي الاجتماعيّ النّاتج عنها[23].

وجاءت الماركسيّة المحدثة: بوصفها تحديثًا لآراء الماركسيّة الكلاسيكيّة؛ لتكون أكثر انسجامًا مع الظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة الحاليّة السّائدة، واستجابة لنماذج التّحديث الغربيّة– التي تؤكّد على أهميّة اتّباع المراحل التي اتّبعتها الدّول الغربيّة للوصول إلى نموذجها الرّأسماليّ– وهي تركّز على تفسير التّنمية والتّخلّف لدول العالم النّامي في ضوء النّظام الدّوليّ والعلاقات الدّوليّة السّائدة. وترى أنّ العالم وحدة متكاملة وما يميز المجتمعات: هي الخصائص التّاريخيّة والثّقافيّة، وأنّ الطّريق الوحيد للوصول إلى التّنمية يتمثّل في إيجاد النّموذج الحضاريّ الذّاتيّ، وكلّ تحوّل تسلكه مجتمعات العالم الثّالث ينبغي أن يكون ذاتيًّا وبالاعتماد على النّفس[24]، ويرى أتباع الماركسيّة الجديدة أنّ تقدّم الدّول النّامية يتطلب التّخلّص من تبعيّتها للغرب، والتّخلّي عن الأساليب التّقليديّة في التّنمية واتّباع طرق ووسائل جديدة تضمن لها التّحرّر من علاقتها بالدّول المتقدّمة وتغيير موقعها في النّظام الإمبرياليّ العالميّ، وينظر أتباع هذا النّموذج إلى التّخلّف والتّنمية بأنّهما مكوّنات النّظام الاقتصاديّ العالميّ ووجود كل منهما هو نتيجة لوجود المكوّن الآخر.

5- نموذج التّبعيّة:

يستند هذ النّموذج في افتراضاته وفي تحليله للاقتصاد السّياسيّ للتّنمية إلى النّموذج الماركسيّ، ويفترض أنّ سبب تأخّر بلدان العالم الثّالث وتخلّفها ناتج عن طبيعة علاقتها مع الدّول الرّأسماليّة المتقدّمة وتبعيّتها لها، ويرى أنصار هذا المنهج أن تخلّف الدّول النّامية ناتج عن تبعيّتها للدّول الغربيّة، وهو امتداد لهيمنة الاستعمار الغربيّ، فبعد استقلال العديد من الدّول النّامية في نهاية الحرب العالميّة الثّانية، حافظت الدّول الغربيّة المُستعمِرة على هيمنتها على تلك الدّول وذلك باستمرار سيطرتها على البِنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّعليميّة وبالتّالي استمرار سيطرتها على مواردها [25]. وفرض تقسيم العمل والتّخصّص الدّوليّ يمثل أحد أدوات تكريس التّبعيّة والتّخلّف، فالدّول النّامية تعمل على تلبية احتياجات الدّول المتقدّمة من المواد الخام والطّاقة، وتمثّل سوقًا لتصريف منتجاتها، والتّخلّف الذي يسود الدّول النّامية والتّقدّم الذي تعيشه دول شمال العالم هما وجهان لعملة واحدة، وكلّما ازداد تخلّف بلدان العالم الثّالث ازدادت الدّول المتقدّمة تقدّمًا. وهذه التّبعيّة الاقتصاديّة وحالة الفقر والتّخلّف والفوضى التي تعيشها الدّول النّامية قائمة على أساس من التّبعيّة السّياسيّة وناتجة عنها وذلك بارتباط الفئات المُسيطِرة والسّلطات الحاكمة في دول العالم الثّالث– من حيث مصالحها وأوجه نشاطها وأسلوب معيشتها–

[23] التابعي، كمال. (1991). **تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، القاهرة، ص: 303.

[24] السعيد، فكرون، مرجع سابق ص- ص: 117-118.

[25] Subramani .Surendra. Kempner. Ken. (2002). Malaysian higher education: Captive or post-Western?. University of Oregon**. Australian Journal of Education**. Vol. 46, No. p 11.

بالدّول المتقدّمة[26]. والوسيلة الوحيدة للخروج من حالة التّخلّف وتحقيق تنمية فعليّة يطلب التّحرر من التّبعيّة للغرب مع ضرورة اتّباع أساليب تنمويّة ذاتيّة جديدة، تضمن التّخلّص من التّخلّف الذي أنتجته الرّأسماليّة العالميّة والمرتبط بطبيعة نشوئها وتطوّرها القائم على العلاقات الاقتصاديّة التّاريخيّة غير المتكافئة التي تربطها بالدّول المتخلّفة[27].

6- النّموذج التّكامليّ:

ينظر هذا النموذج إلى المجتمع بصورة شموليّة، وينطلق من ضرورة تفسير القضايا الاجتماعيّة بشكل كليّ غير قابل للتّجزئة بالاستناد إلى أنّ المجتمع يمثّل وحدة متكاملة، لا يمكن الانطلاق من أحد أبعاده في تفسير الظّواهر والقضايا المجتمعيّة. ويُسقط أتباع النّموذج التّكامليّ تلك الرّؤية على ظاهرة التّخلّف والتّنمية التي يرتبط كل جزء وكلّ عامل من عواملها ويتداخل مع الآخر بحيث يصعب تناول إحداها أو فهمه بمعزل عن بقيّة العوامل، ولابدّ من فهم مكوّنات البناء الاجتماعيّ وعوائقه وتحدّياته كافّة ودراستها؛ لفهم ظاهرة التّخلّف والتّنمية، ورسم طريق واضح وسليم لعمليّة التّنمية في المجتمع[28]. ويدعو النّموذج التّكاملي إلى ضرورة إتّباع منهج متعدّد الأغراض، قائم على تكامل الاتّجاهات كافّة: الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والسّلوكيّة التي تتضافر لإحداث التّنمية الشّاملة- وإشراك الوحدات والمؤسّسات والاقاليم كافّة في عملية التّنمية[29]، وذلك انطلاقًا من افتراض هذا النّموذج: أنّ مكوّنات الحياة الاجتماعيّة متكاملة، ولا يمكن وضع فواصل بينها والاعتماد على أحدها دون الآخر، فالنّموذج التّكامليّ يعتمد على تحقيق التّنمية من مدخلاتها كافّة: الاقتصاديّة والسّلوكيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة، لذلك تمّ اعتباره النّموذج الأكثر موضوعيّة وملائمة لواقع المجتمعات النّامية.

رابعًا: التّحديث في تجارب التّنمية العربيّة:

اختلفت نماذج التّنمية واتّجاهاتها في تفسير العوامل التي تقف خلف نشوء أيديولوجيا التّنمية والتّخلّف، وكما ارتبط ظهورها بأهداف الدّول الاستعماريّة ومصالح بعض القوى والأحزاب والمجموعات الحاكمة والمسيطرة داخل الدّول النّامية التي ترتبط مصالحها بالغرب، هي أيضًا ناتجة عن شعور المجتمعات النّامية بتأخّرها، والفجوة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتكنولوجيّة والعلميّة بينها وبين الدول المتقدّمة.

وقد أثّرت تلك النّماذج في التّجارب والدّراسات التّنمويّة العربيّة في محاولتها للإجابة عن تساؤل: لماذا تأخّر العرب وتقدّم العالم؟ وبدأت معظم الدّول العربيّة بمشاريع التّنمية الاقتصاديّة التي غالبًا ما كانت مختزلة إلى

---

[26] السعيد، فكرون، مرجع سابق، ص 125، 126.
[27] عمار نابي، عبد الحكيم، مرجع سابق، ص296، 297.
[28] التابعي، كمال. مرجع سابق. ص296.
[29] السعيد، فكرون، مرجع سابق، ص 129، 130، 131.

بعدها المادّيّ والإنتاجيّ، وكانت نماذج التّحديث الغربيّة المستوردة هي الأشدّ تأثيرًا في تجارب تلك الدّول وسياساتها التي اتّخذت من الحريّة الاقتصاديّة شعارًا لسياساتها وأنشطتها، وقادتها إلى تأثيرات معيشيّة واجتماعيّة سلبيّة، ومشاريع تنمويّة متعثّرة، وفي مقدّمتها سورية التي أخذت تنتقل تدريجيًّا منذ العام (2000م) إلى اقتصاد السّوق والخصخصة، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصاديّ وتحرير الأسعار ورفع الدّعم وإغلاق العديد من مؤسّسات القطاع العام الصّناعيّ، وترافق ذلك مع تأثيرات سلبيّة كبيرة ومستمرّة على الواقع المعيشيّ والتّنمويّ، تمثّل في ارتفاع الأسعار وانخفاض الدّخل الحقيقيّ وارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع نسبة الفقر[30].

وتعدّدت الأسباب التي تقف خلفَ فشل تلك المشاريع التّحديثيّة وفقًا لمُنَظِّري التّنمية، فأرجعها البعض إلى عوامل داخليّة مرتبطة بالمغالطات الفكريّة والعمليّة في سياسات التّحديث المتّبعة، وتغريب المجتمعات العربيّة عن خطط التّنمية وآليّاتها التي كانت تتمّ بمعزل عن فئات المجتمع بفعل الحكومة والنّخب دون إحداث مشاركة مجتمعيّة وشعبيّة بما تطلبه من استثمار في العنصر البشريّ فكريًّا وسلوكيًّا وثقافيًّا[31].

وذهب بعضهم إلى أنّ السّبب في فشل عمليّات التّحديث في الدّول العربيّة كان نتيجة الانفتاح على الغرب وعمليّة الاستيراد الفكريّة والثّقافيّة والاقتصاديّة والتّكنولوجيّة غير المناسبة لواقع تلك المجتمعات وثقافتها التي اصطدمت بجملة القيم والموروثات والنّظم الاقتصاديّة العربيّة الجامدة، وخلّفت حالة من التّبعيّة للاقتصادات المتقدّمة تفتقد فيها الدّول العربيّة للمبادرة الخلّاقة والإبداع في الإنتاج والتّخطيط. ويرى بعضهم أنّ المشكلة تكمن في تلك النّماذج والوصفات ذاتها التي تقدّم خططًا ووصفات صحيحة ظاهريًّا، لكنّها تحمل غايات وخلفيّات خبيثة، وتعمل على غرس القيم الغربيّة، وتركّز على خطوات وسياسات محدّدة تخدم مصالحها في النّفوذ والسّيطرة على الدّول العربيّة ومواردها، ولتحقيق ذلك تتعاون مع السّلطات والفئات المسيطرة في تلك الدّول المروّجة لسياساتها وتضمن صعودها وارتباط مصالحها بتلك السّياسات، وبالمقابل تعمل على إسقاط الفئات والطّبقات الأخرى وتهميشها، وغزو العقل والسلوك الاقتصاديّ والاجتماعيّ العربيّ، وتعزّز السّلوك الاستهلاكيّ للحفاظ على تلك البلدان كسوق استهلاكيّة لصناعاتها[32]، ولعل جميع هذه الرؤى والأسباب تتضافر وتتكامل؛ لِتَحُولَ دون النّهوض بالواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ العربيّ.

وبالتّدقيق في محتوى نظريّات التّحديث الغربيّة، يتّضح تركيزها على منظومة القيم والأفكار، وسيادة التّفكير العلميّ الوضعيّ والعقلانيّ، وانتشار التّكنولوجيا والتّقنيات، ويزعم أنصارها أنّ أهمّ أسباب إخفاق تجارب التّحديث في دول جنوب العالم هو تركيزها على التّنمية من جانبها الاقتصاديّ والماديّ، والاهتمام بالجوانب الاجتماعيّة مثل التّعليم والصّحة بدرجة أقل، في حين أهملت الجانب السّياسيّ والعلميّ والفكريّ.

---

[30] سليمان، عدنان. (2010). إخفاقات التنمية العربية، **مجلة النهضة**. المجلد الحادي عشر. العدد الثالث. ص18.

[31] سليمان، عدنان، المرجع السابق، ص9.

[32] الداوود، توفيق. (2015). نظريات التحديث الأوروبية وانعكاساتها في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 37. العدد1. ص51، 52، 54.

وبغض النّظر عن خلفيّات هذه النّماذج والوصفات وغاياتها فإنّ التّأمّل في واقع التّجارب والخطط التّنمويّة العربيّة يشير إلى صحّة هذا القول، فالواقع العربيّ لم يحقّق أيّ تطوّر في القوى المنتجة والتّنظيم وتقسيم العمل بفعل تراكم المعارف والعلوم، ولم ينطلق من بوابة العلم والتّقدم العلميّ والمعرفيّ، وإنّما جاءت مشاريع التّنمية وأهدافها مستوردة من الخارج على شكل نموّ اقتصاديّ ماديّ، واستيراد تقنيّ وثقافيّ يناسب المصالح الضّيّقة الدّاخليّة والخارجيّة في المنطقة العربيّة[33]، حيث عمدت الدّول النّامية كافّة –وتحديدًا الدّول العربيّة التي اتّبعت نماذج التّحديث الغربيّة– إلى التّفاعل مع تلك النّماذج ووصفاتها من بوابة التّحرير الاقتصاديّ، والمناخ الاقتصاديّ الليبراليّ الذي سيطر على أنشطتها الاقتصادية، وبقيت المشكلة في السّلوك الاقتصاديّ والاجتماعيّ لتلك الدّول –الذي سيطر عليه الطّابع الاستهلاكيّ التَّرَفِيّ والتَّفَاخُرِيّ، غير الملائم لواقعها الاقتصاديّ والإنتاجيّ– وتكثيف المستوردات السّلعيّة والثّقافيّة المحفّزة للاستهلاك، دون استيراد ثقافة الإنتاج والانجاز والنّسق الفكريّ العلميّ الذي أسهم في نهضة الغرب، ممّا أدّى إلى خلق ارتباط عميق لاقتصادات تلك الدّول مع الاقتصاد الرّأسماليّ الغربيّ، في إطار علاقة تبعيّة اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة وتكنولوجيّة للدّول الغربيّة.

وقد أثبتت وقائع ومجريات العقود اللّاحقة لانطلاق تجارب التّحديث في الدّول النّامية بأنّها خفضت من شأن العلوم والبحث العلميّ والتّقدّم التّكنولوجيّ وأهمّيتها، وأهملت العمل على تطوير القدرات العلميّة والتّكنولوجيّة، فلم تزد نسبة ما خصّصته تلك الدّول للإنفاق على البحث العلميّ عن (0.5%) من النّاتج المحليّ الإجماليّ وفقًا لبيانات اليونسكو[34]، وصحّة هذا القول لا تعني أنّ الوصول إلى التّنمية يطلب نسخ التّجربة الغربيّة في التّطوّر الرّأسماليّ الصّناعيّ والتّجاريّ والاجتماعيّ والثّقافيّ والعلميّ، ولا يعني أنّ الحضارة الغربيّة هي الحضارة الرّائدة في العلم والثّقافة والمعرفة. فالعلم والحضارة والمعرفة نتاج تراث مشترك للبشريّة، اشترك الإغريق والصينيّون والفرس والعرب في إنتاجه، وقد ظهرت الجامعة بوصفها مؤسّسة لأوّل مرّة في المغرب العربيّ، ونشأ مركز العلم والحياة الفكريّة في العصر الذّهبي الإسلاميّ من قبل الخلافة العبّاسيّة، وظهرت العديد من اختراعات العلماء العرب في منطقتي بلاد ما بين النّهرين والاناضول، وكان أهمّها قوانين البصريّات والميكانيك والحركة التي وصل إليها ابن الهيثم في مدينة البصرة العراقيّة قبل مفكّر عصر النّهضة الإيطاليّ (ليوناردو دافنشي) بـ(500) عام، وقبل أربعة قرون من عالم رياضيّات عصر النّهضة (كوبرنيكوس) ذكر الفارسيّ عمر الخيّام في قصائده أنّ العالم يدور حول الشّمس[35]، وغيرها كثيرٌ من الإنجازات والاكتشافات العلميّة التي نبتت بذورها من الحضارات البشريّة كافّة، وفي عالم اليوم تحقّقت نهضة علميّة وتقدّم علميّ ومعرفيّ وتكنولوجيّ كبير لدول غير غربيّة، وتحديدًا دول شرق آسيا وجنوب شرقها.

---

[33] سليمان، عدنان، مرجع سابق، ص9.

[34] العيسوي، إبراهيم. مرجع سابق، ص33.

[35] kuchksep, Ferhat.(2018). **Knowledge in Circulation, From East to West**. 2/5/2020: https://www-dailysabah-com.cdn.ampproject.org/v/s/www.dailysabah.com/op-ed/2018/09/29/knowledg-in-circulation-from-east-towest/amp?amp-js-v

كما أنّ تجربة النّهضة الغربيّة تبلورت عبر مسيرة تاريخيّة امتدّت على مدى أكثر من خمسة قرون، وكانت نتاجًا طبيعيًّا وموضوعيًّا لتراكم المعرفة والثّقافة والعلوم، واكتشاف الطّبيعة المادّيّة والبشريّة التي قادت إلى عمليّة عقلنة تدريجيّة لواقعها الاقتصاديّ والسّياسيّ والثّقافيّ، وصل الغرب من خلالها إلى تحقيق الدّيمقراطيّة في أنظمة الحكم والحصول على حقوق الإنسان، وحقّق من خلالها تطوّرًا علميًّا وتكنولوجيًّا حقيقيًّا، وغير مختصر إلى مجرّد استخدام التّقنيّة والتّقليد الثّقافيّ والاستهلاكيّ الذي نادت به نماذج التّحديث الغربيّة[36].

وممّا لا شكّ فيه أنّ اتّباع العلم والمنهج العلميّ هو محور التّطور والتّنمية لأيّ مجتمع، وأنّ إيجاد النّموذج الذّاتي في التّنمية يطلب تكثيف الاهتمام بالعلم والبحث العلميّ، إلّا أنّ ذلك يحتاج إلى بناء مجتمع علميّ يستخدم العلوم ويوظّفها وينتجها، ويتطلب مراحل استثمار طويلة الأجل ومنظّمة وتراكميّة في البناء المجتمعيّ والمؤسّسيّ العلميّ –وليس فقط الاكتفاء باستهلاك التّكنولوجيا المستوردة والتّقليد الثّقافيّ الغربيّ– للوصول إلى مرحلة الإبداع العلميّ والابتكار الذي يطلبه بناء اقتصاد قويٍّ ومتطوّر ومبنيٍّ على المعرفة وتحقيق التّغيير الاجتماعيّ والسّياسيّ والثّقافيّ القائم على أساس علميّ وعقلانيّ.

[36] سليمان، عدنان. (1997). الفكر التنموي- نقد فلسفته ووعي تداعياته. **مجلة الانماء العربي للعلوم الإنسانية**. العدد88. ص113.

المبحث الثّاني

مقدّمة نظريّة في الاتّجاه السيكولوجي والثّقافيّ في التّنمية

أوّلًا: الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في التّنمية

يقوم هذا الاتّجاه على افتراض أنّ العوامل السّلوكيّة والثّقافيّة والفكريّة التي تميز أفراد المجتمع هي المسؤولة في الأساس عن درجة تطوّره، وعن عمليّات التّغيّر الاقتصادي والاجتماعيّ فيه، ويركّز على مجموعة القيم والسّمات النّفسيّة مثل الإرادة والطّموح والحاجة إلى الإنجاز وبناء ثقافة الإنتاج والإنجاز والنّجاح والدّافعيّة إلى التّغيير والتّطوير، ومن أجل تحقيق التّنمية في أيّ مجتمع ينبغي أن يُطبع سلوك أفراده بتلك السّمات التي يعدّها روّاد هذا الاتّجاه محرّك التّنمية وجذورها، وبقيّة العوامل الاقتصاديّة والماديّة هي الثّمار والنتائج[37].

وقد أجمع معظم مُنَظِّري هذا الاتّجاه على أنّ دراسة عمليّة التّغيّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ وفهمها لم تتمّ بشكل كامل، وكانت ذات رؤية منقوصة؛ بسبب فصل العوامل الاجتماعيّة والثّقافيّة والنّفسيّة والعوامل الاقتصاديّة عن بعضها، وأنّ فشل تجارب التّنمية في العديد من الدّول النّامية جاء نتيجة هذا الفهم المنقوص، وإغفال الدّوافع الشّخصيّة والنّفسيّة والثّقافيّة.

ويمكن عدّ عالم الاجتماع الألماني **(ماكس فيبر)** من أوائل العلماء والمفكّرين الذين اتّبعوا الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في دراسة التّغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومنذ عام (1904م) أكّد فيبر على حقيقة أنّ العقلانيّة الاقتصاديّة والرّوح المغامرة للرّأسماليّة الحديثة كانت نتيجة بعض المعتقدات والقيم الدينيّة وتحديدًا القيم الدّينيّة للطّوائف البروتستانتية الكالفينية التي تميّزت بقيمها التي ترفع من شأن العمل وتعدّ بذل الجهد وأداء الواجبات والأعمال الدنيويّة ضرب من ضروب الطّاعة الإلهيّة، وهي الوسيلة الوحيدة لإرضاء الإرادة الإلهيّة التي شاءت أن تحدّد للفرد مهمّة ملموسة ومحدّدة ينبغي تلبيتها بجهد وإتقان، وعدّت قيم الطّوائف الأخرى (النّصائح الإنجيليّة) التي تدعو إلى الزّهد والرّهبنة قيمًا خاطئة تصرف الفرد عن واجباته الدّنيويّة وهي نتاج للأنانيّة والقسوة[38]، وهو بذلك وضع الأساس لفهم الأصول الاجتماعيّة والنّفسيّة للتّنمية الاقتصاديّة وعناصرها الأساسيّة مثل التّقدّم التّكنولوجيّ السّريع وتخصُص العمل، والنّموّ السّكاني، وشكّلت أعماله مرجعيّة فكريّة انطلقت منها العديد من الدّراسات اللّاحقة.

---

[37] المرواني، محمد، مرجع سابق.

[38] فيبر، م. (د. ت). **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.** ترجمة:محمد علي مقلد. بيروت. لبنان. مركز الإنماء القومي. ص- ص:51-188.

وكان **(إفرت هيجن)** من أهم منظّري هذا الاتّجاه، وحاول دمج نظريّة التّنمية الاقتصاديّة بمبادئ علم النّفس في دراسة العوامل التي تمكّن المجتمعات المتأخّرة من تحقيق النّموّ الاقتصاديّ والتّنمية، ووصل إلى أنّ عوامل التّقدّم ومشكلات التّخلّف تكمن في النّسيج الدّاخليّ لتلك المجتمعات ومجموعة القيم والخصائص التي تميز أفراده، وكما يتميّز أفراد المجتمع المتقدّم بالإبداع والإنجاز والطّموح فإنّ المجتمع المتخلّف يتسم أفراده بالجمود والرّفض لكلّ ما هو جديد، وتتحدّد مكانة الفرد فيه تبعًا للنّسب والقرابة والانتماءات التي فُرضت عليه، وليس الصّفات المكتسبة والإنجازات الفرديّة، وتعدّ العادات الموروثة والتّقاليد الأساس في تحديد السّلوك ممّا يشكّل شخصيّات تسلّطيّة وجامدة بعيدة عن الخلق والإبداع، ويؤكّد (هيجن) على ضرورة تكوين السّلوك الإبداعي لدى الأفراد للخروج من التّخلف، ورفضَ المذاهب والنّظريّات التي تدعو إلى ضرورة الاتّصال الثّقافيّ بالغرب، واتّباع قيم الدّول المتقدّمة وثقافاتها، وعدّ تلك المحاكاة مستحيلة بسبب خصوصيّة هذه الدّول والتّباين الكبير بين خصائصها الثّقافيّة والهيكليّة والاقتصاديّة، ويرى أنّ تنمية الشّخصيّة المبدعة في المجتمع هي العامل الأساس لتنميته اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وأنّ الوصول إلى التّقدّم الاقتصاديّ والتكنولوجيّ يطلب إحداث بناء اجتماعيّ وسياسيّ وثقافيّ واقتصاديّ جديد، قائم على درجة عالية من الخلق والإبداع، واعتمد في ذلك على تحليل نماذج التّنمية لبعض المجتمعات ودراستها[39].

ووفقاً لـ(هيجن) فإنّ دافع الإنجاز معقّد وناتج عن مجموعة من الدّوافع التي ترتبط بالاستقلاليّة والحاجة إلى التّميّز والخوف من الفشل، ويتوقّف اكتسابه على جملة العلاقات الاجتماعيّة وتفاعلات الفرد مع بيئته المحيطة في مرحلة الطّفولة، وذلك بدءًا من الأسرة، حيث يمكن للمحيط الأسريّ أن يكوّن دافع الإنجاز إذا أسهم في تشجيع الفرد على الاستقلاليّة، فيتشكّل دافع الإنجاز نتيجة شعور الأفراد بالأمان والرّضا العاطفيّ نفسه النّاتج عن مواجهة المشاكل الجديدة بشكل مستقل في مرحلة الطّفولة، أو على العكس من ذلك يمكن أن تشكّل الأسرة عقبة أمام تحقيقه، وتدفع الفرد إلى الشّعور بالتّوتر في أيّ عمل مستقل والشّعور بالأمان في التّبعية.

كما يرى (هيجن) أنّ دافع الإنجاز ينتج عن الشّعور بالرّضا نتيجة مواجهة المشاكل التي تنطوي على المجهول، ومواجهة مخاطر الخوف من الفشل الذي يمثّل عنصرًا أساسيًّا في الرّضا النّاتج عن الإنجاز، ويتمّ مواجهة هذا النّوع من التّحديات في أداء أيّة وظيفة غير روتينيّة، سواء كانت مرتبطة بالجانب العلميّ الإبداعيّ أو الإدارة السّياسيّة أو ريادة الأعمال الابتكاريّة التي تنطوي على المجازفة وتحمل المخاطر الاقتصاديّة، ويسعى

[39] Hagen,E, E. (1956). The Process of Economic Development. **Center for International Studies**. pp: 25- 81. Cambridge. Massachusetts.Massachusetts Institute of Technology.

الفرد الذي يحفّزه الإنجاز إلى تحقيق التّميّز داخل محيطه الاجتماعي، وكلًّا من الحاجة إلى النّجاح والحاجة إلى الاستقلال تشارك في تحفيز الإنجاز[40].

ويرى (هيجن) أنّ الاستعمار أسهم في تراجع الدّول النّامية وعرقلتها عن الاندماج في التّحديث، أي إنّه لم تترك لها الفرصة لتحقيق التّحديث، فقد عمل الغربيّون خلال معظم الحملات الاستعماريّة على إخضاع الشّعوب الأصليّة بالقوّة، وقاموا بتعطيل الثّقافة الأصليّة وانتهكوا أعمق قيمها الأخلاقيّة؛ ممّا قاد إلى خلق اليأس والاضطراب لدى أفرادها، وخلق حالة من عدم اليقين العاطفيّ الذي أثّر كثيرًا في ثقافة تلك المجتمعات وسلوك أفرادها وفقًا لـ(هيجن)، فجعلها تناضل بقوّة ضد اكتساب دوافع الإنجاز والمبادرة وقيم التّحديث التي يحملها المستعمر، وخلق حاجة ماسّة للتّمسّك بقيمها القديمة، فتولّدت كراهية عميقة غير واعية تجاه المهن والأعمال الاقتصاديّة الجديدة التي قدّمها الأجانب.

وهكذا فإنّ الاستعمار الغربيّ قد سلب من الدّول النّامية الحافز للمشاركة في التّنمية الاقتصاديّة حتى عندما وفّر رأس المال والمعرفة والتّقنيّات المتقدّمة، وقد فسّر (هيجن) تفاعل اليابان إيجابًا مع قيم التّحديث والأعمال الاقتصاديّة والمهن التي حملها الغرب التي أسهمت في تحقيق نهضتها، بأنّ الغرب خلق بين سكّانها الخوف من التّبعية، لكنّه لم يحتلّ الأرض ولم ينتهك قيمها وثقافتها أو يسبّب الكراهية لثقافة الغرب وقيمه الحضاريّة التي خلفّها في المناطق المستعمَّرة، وفسّر هذا التّناقض بين اليابان والدّول الآسيويّة الأخرى في علاقتها مع الغرب بأنّه ذو أهمّية أساسيّة في التّطوّر السّريع لليابان مقابل استمرار تخلّف الدّول التي تمّ استعمارها[41].

ويتّفق **(دافيد ماكيلاند)** مع (هيجن) بأنّ العوامل النّفسيّة والثّقافيّة ومجموعة القيم والدّوافع والأفكار هي التي تقف خلف تحقيق التّنمية، ويرى أنّ الحاجة إلى الإنجاز والتّفوق على الآخرين والشّعور بالمسؤوليّة الجماعيّة هي أهمّ العوامل النّفسيّة المسؤولة عن خلق النّموّ الاقتصاديّ والتّنمية التي يطلب تحقيقها وجود مجموعة من الأفراد، يتّصفون بتكوين سلوكيّ وثقافيّ خاصّ يدفعهم إلى الاجتهاد والإنجاز والخلق والإبداع والمخاطرة من أجل التميُّز وتحقيق التّغيير المجتمعيّ، وأنّ تحقيق التّنمية في البلدان المتخلّفة يطلب العمل على دعم تلك الخصائص النّفسيّة والسّلوكيّة والثّقافيّة البنّاءة، واستبدال القيم والخصائص التّقليديّة الجامدة والرّجعيّة التي تميّز المجتمعات المتخلّفة[42]. ويرى (ماكيلاند) أنّ دوافع الإنجاز والطّموح ترتبط بالخصائص والهياكل التّنظيميّة والتّقنيّة في المجتمع، وأنّه كلّما ارتفعت تلك الدّوافع السّلوكيّة والثّقافيّة –الباعثة على الإنجاز والإنتاج– تؤدّي إلى مستويات تكنولوجيّة أعلى كمًّاً ونوعًاً، وتزيد من القدرات التّنظيميّة لدى المنظّمين، وقدرتهم على الخلق والمخاطرة والسّيطرة

[40] Ibid. pp: 19-21.
[41] Ibid. p: 37.
[42] Mcclelland, C, D. (1976). **The achieving society**. New York. USA. Irvington Publishers. INC. . pp: 337-385.

على الموارد وعوامل الإنتاج، ممّا يؤدّي إلى تحقيق إنتاج وفير وتنمية اقتصاديّة أسرع، وهذه الدّوافع تصدر في الأساس عن المعتقدات والقيم، وهو بذلك يتّفق و(شمبيتر) الذي يعدّ الابتكارات وطبقة المنظّمين والمبتكرين تمثّل الدّعائم الأساسيّة لعمليّة التّنمية. ويتّفق و(ماكس فيبر) الذي أكّد على أهمّية القيم البروتستانتية في خلق حوافز الإنجاز والاعتماد على الذّات التي كانت العامل الأساس في خلق الرّأسمالية الحديثة وإحداث التّنمية الاقتصاديّة وتكوين الثّروات لدى أتباع تلك الطّائفة[43].

ووفقاً لـ(ماكيلاند) فإنّ المجتمعات ذات الإنجاز المرتفع أكثر استعدادًا لبذل مجهود أكبر وتبنّي وسائل أكثر كفاءة و أكثر تعقيدًا وصعوبة لكسب لقمة العيش، في حين أنّ المجتمعات ذات الإنجاز المنخفض تبدو أكثر جمودًا وتقيّدًا بالتّقاليد لا سيّما في المجال الدّينيّ[44]، ولذلك ينبغي على البلدان التي تريد أن تحقّق النّموّ والتّقدّم أن تقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسّياسات التي تستهدف تغيير القيم والمعتقدات التّقليديّة لتحقيق ذلك التّقدّم وخلق دوافع الإنجاز والتّميُّز، وذلك بالتّركيز على العوامل المؤسّسيّة والمجتمعيّة وأهمّها الأسرة التي تسهم في تشكيل سلوك الفرد في مراحل الطّفولة ومؤسّسات التّعليم، والاهتمام بالتّغيير الأيديولوجي وتعبئة الرّأي العام[45] وخاصةً من خلال وسائل الإعلام التي تسهم في تحويل ولاءات الفرد بعيدًا عن الأعراف التّقليديّة التي تعيق التّطوّر السّريع في العديد من البلدان المتخلّفة حيث تتميّز جميع الدّول الحديثة بمحو الأمّيّة المتزايد والتّنمية المكثّفة لوسائل الاعلام مثل الصّحف والإذاعة وأنظمة الخطاب العامّ والتلفزيون[46].

وتناول عالم الاجتماع **(دانيل ليرنر)** دراسة التّنمية من الجانب السّلوكيّ، وعدَّ أنّ تحقيق التّنمية والتّحديث في أيّ مجتمع يتوقّف على وجود عدد من الأفراد المحدثين والانتقاليّين الذين يتّبعون سبل التّحديث، ويكتسبون الخصائص السّلوكيّة والثّقافيّة المنتجة والخلّاقة، ويتّبعون كلّ ما هو حديث، ويرى (ليرنر) أنّ عملية التّحديث والتّنمية تقوم على جملة من العوامل والمؤشّرات التي تتضمّن المشاركة في وسائل الاتّصال والمشاركة السّياسيّة والتّعليم، وأهمّ الخصائص النّفسيّة التي تميز المجتمع الحديث هي التّقمّص العاطفيّ أو قدرة الأفراد على فهم شعور الإنسان الحديث وتصوّر مواقفه –الأمر الذي يمكّنهم من العمل بكفاءة لنقل سبل التّحديث من المجتمعات المتطوّرة إلى البلدان النّامية– وتشكّل وسائل الاعلام والتّعليم العوامل الأساسيّة في تطويره، وبالتّقمّص العاطفيّ يسعى الأفراد دومًا إلى تحقيق الأفضل والتّطوير من أنفسهم. وقد قسّم (ليرنر) المجتمعات وفقًا لدرجة الحداثة والخصائص السّلوكيّة والثّقافيّة التي تميز أفرادها إلى ثلاثة أنماط وهي: المجتمعات التّقليديّة التي تتّسم بالجمود والتّمسّك بالماضي ورفض كلّ ما هو جديد ومقاومته، حيث تشكّل صلة القرابة والنّسب المحدّدات المحوريّة للطّبقات الاجتماعيّة في تلك المجتمعات التي لا يمتلك أفرادها القدرة على التّقمّص العاطفيّ، أمّا النّمط

[43] Ibid pp: 46- 69.
[44] Ibid p: 70.
[45] Ibid pp: 390- 398.
[46] Ibid pp: 192- 193.

الثّاني فيتمثّل بالمجتمعات الانتقاليّة وهي البلدان التي تضمّ أفرادًا انتقاليّين لديهم بعض أو كل خصائص التّحديث، ويعبر المجتمع بهم من مرحلة الجمود إلى الحداثة، وتشكّل المجتمعات الحديثة النّمط الثّالث من تلك المجتمعات، وهي البلدان التي قطعت مرحلة مهمّة وشوطًا كبيرًا في التّقدّم والتّحديث الذي قادها إلى تحقيق تغييرات اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة، واكتسب أفرادها خصائص التّعلم والمشاركة الفعّالة في وسائل الاتّصال والحياة السّياسيّة. ويشير (ليرنر) إلى العلاقة المهمّة والتّبادليّة بين القيم والتّنمية، وكما كان للتّحديث أثرٌ مهم في تغيير القيم وإعادة تشكيلها، تؤثّر القيم بدورها في التّحديث والتّنمية وهي بذلك إمّا تقوم بدعم أهداف التّنمية وتسريعها أو تعيق تلك الأهداف كما في المجتمعات التّقليديّة[47].

ويرى (ليرنر) أنّ التّعليم أحد العوامل والمتغيّرات الرّئيسة للوصول إلى التّحديث، فهو إلى جانب دعمه لوظائف الاتّصال الجماهيريّ في تعزيز قدرات التّخيّل والتّقمّص العاطفيّ بتعلّم مهارات القراءة وتعزيز فهم الرّسائل والصّور الاعلاميّة، يكتسب الأفراد من خلاله مهارات التّواصل الفعّال في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة ويمثّل المحور الأساسيّ الذي ترتكز عليه الدّوافع والمحرّكات السّلوكيّة.

وقد حدّد (ليرنر) ثلاثَ مراحل متتابعة ومترابطة لعبور المجتمع التّقليديّ إلى التّطوّر والحداثة، تمثّل المرحلة الأولى مرحلة التّحضّر التي يتمّ فيها انتقال الأفراد من الرّيف إلى المدن وتنمو فيها إمكانات الحداثة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتتطوّر خلالها وسائل الاعلام وأنظمة التّعليم لتمهّد للمرحلة الثّانية حيث يسهم التّعليم بشكل أساسيّ في تطوير المقدرة على القراءة، وتوفير الظّروف اللّازمة للعبور نحو التّحديث، وهنا تأتي المرحلة الثّالثة التي تتقدّم فيها التّكنولوجيا وتنتشر الصّحف والإذاعات ودُور العرض على نطاق واسع، ويتفاعل خلالها التّعليم مع وسائل الاتّصال، ويقود هذا التّفاعل إلى مزيد من التّقدّم والتّحضّر[48]. وعند انتقال المجتمع إلى الحداثة والتّخلّص من التّقاليد، فإنّ الطّموح والفضول والمعرفة تتغلّب على اللّامبالاة والجهل، ويكتسب الأفراد التّقليديّون مجموعة من الدّوافع والسّمات السّلوكيّة الحداثويّة، فتحلّ المشاركة محلّ العزلة، والجهد يحلّ محلّ الإذعان، والمبادرة تحلّ محلّ القصور[49].

وأكّد الاقتصاديّ الأمريكيّ **(جوزيف شمبيتر)** أنّ جملة الدّوافع والأفكار التي تميز المنظّمين تمثّل عوامل أساسيّة في دفع عجلة التّنمية الاقتصاديّة التي تقوم أساسًا على عمل المنظّمين والمبتكرين، وتمثّل الابتكارات وفقًا لـ(شمبيتر) مصدرًا أساسيًّا للاستثمار الاختياريّ المدفوع بدور المنظّمين في إحداث التّقدّم الفنّيّ والتّقنيّ، وركّز على العوامل النّفسيّة والاجتماعيّة التي تحيط بطبقة المنظّمين كالقيم الاجتماعيّة والثّقافيّة وأنظمة

[47] التابعي، كمال. مرجع سابق، ص 205- 213.

[48] التابعي، كمال. مرجع سابق، ص – ص:208- 209.

[49] Jafary, Maziar. Op. cit. p:69.

التّعليم والتّكوين الطّبقيّ الاجتماعيّ –الذي يحدّد مدى تقدير المجتمع للمبتكرين ورجال الأعمال– التي تسهم في مجملها في تشكيل الدّوافع السّلوكيّة والفكريّة لهذه الفئة لتطوير الابتكارات وتوليد الأفكار وتقديم الوسائل الحديثة والسّلع وأساليب الإنتاج والتّنظيم الجديدة[50].

ثانيًا: أهمّيّة الجانب الفكريّ في بناء السّلوك البشريّ التّنمويّ:

إنّ المكتسبات والسمات السّلوكيّة مثل الحاجة إلى التّغيير والإنجاز وقابليّة التّكيّف والإرادة والطّموح والدّافعيّة والكفاءة في الإنتاج وغيرها من الصّفات–التي عدّها روّاد الاتّجاه السّيكولوجيّ والثّقافيّ في التّنمية شروطًا أساسيّة ومحوريّة لتحقيق التّنمية في أيّ مجتمع– لا تتمّ بمعزل عن الفكر الذي يحكم السّلوك البشريّ وكيفيّة تفاعله مع المحيط، إذ يشكّل النّهج الفكريّ السّليم وقدرته على تقدير الواقع والمحاكمة العقليّة للأحداث العامل الأهمّ في تطوير السّلوك البشريّ المنتج، وتنظيم تفاعله مع الوقائع والأحداث، وخلق دوافع سلوكيّة قائمة على الاستجابة العقلانيّة للمتغيرات المحيطة، التي تشكّل العامل الأهمّ في نجاح أيّ عمل وتوليد الدّافعية إلى الإنجاز والحاجة إلى التّغيير. وعلى العكس من ذلك يقود الفكر الفوضويّ والعفويّ إلى العجز عن السّيطرة على الواقع والرّضوخ لأحداثه المجهولة، ويولّد الجمود والعجز عن التّغيير وفقدان الدّافع للإنتاج والانجاز.

وقد تمّ تمييز مجموعة من السّمات التي تميز العقل البشريّ في المجتمعات المتقدّمة، أهمّها القدرة على التّفكير المنطقيّ والمحاكمة العقليّة السّليمة للأحداث والوقائع والتّعامل معها استنادًا إلى المعرفة العلميّة، وهذا ينتج في الأساس عن تعلّم المنهج العلميّ الذي يحقّق الاستخدام الصّحيح للعقل، ويصنع من الفوضى المحيطة نظاماً وقوانين منظّمة.

ووفقًا لـ(ديكارت): فإنّ المجتمعات المتحضّرة استخدمت العقل والتّنظيم لتحقيق التّقدّم والتّغيير، على العكس من البرابرة والمجتمعات الهمجيّة المتخلّفة، فقد حرّر الاستخدام السّليم للعقل–الذي تطوّر بفعل العلم والمنهج العلميّ–المجتمعات المتقدّمة من التّقاليد والأعراف، ومنحهم العقلانيّة الخالية من الانفعالات البشريّة والفوضى والعشوائيّة، وسيطرة أكبر للعقل على الأهواء والعواطف غير المنظّمة والبدائيّة[51].

في حين تتميّز عقليّة سكّان الدّول النّامية والمتخلّفة بالفوضى والعشوائيّة وسيطرة الانفعالات الفوضويّة على العقل والتّنظيم التي خلّفت الرّضوخ لقوى الطّبيعة وصعوبة السّيطرة عليها، وهذه الذّهنية الرّاضخة للقدر وقوى الطّبيعة مرتبطة مباشرة بفقدان أدوات التّفكير العلميّ والمعرفة العلميّة بالطّبيعة وظواهرها لدى الإنسان

[50] التابعي، كمال. مرجع سابق، ص – ص:233- 235.

[51] باترسون، توماس.(2005). **التغيير والتنمية في القرن العشرين، المجلس الأعلى للثقافة**. القاهرة، مصر، العدد803، الطبعة الأولى. ص-ص:34- 35.

المتخلّف وسيطرة التّفكير الاعتباطيّ والغيبيّ والتّفسير الماورائيّ المستند إلى الأساطير والخرافات[52]. وغالبًا ما يرتبط الفكر المتخلّف بالماضي والتّعصّب والنّزعة العشائريّة والانتماء إلى المحدّدات الصّغرى ممّا يسهم في خلق التّفسير الارتجاليّ والانفعاليّ للظّواهر المحيطة والعقليّة المقاومة للتّغيير، أو الاستجابة الخاطئة له بعقليّة راكدة وتابعة للفئات المسيطرة ولقوى الطّبيعة الغامضة[53]. ويعاني الفكر المتخلّف من قصور التّفكير الجدليّ والاعتباطيّة في التّفسير واضطراب منهجيّة التّفكير التي تتعامل مع الواقع بفوضى وتخبّط، وتفتقر إلى التّنظيم الذّهني بصورة مراحل منطقيّة واضحة في التّفكير ممّا يزيد صعوبة التّعامل مع الأحداث والتّغييرات في البيئة المحيطة، وهذا ما يميز الصّفات العقليّة في الدّول النّامية عن تلك السّائدة في الدّول المتقدّمة، إذ تتّصف تلك الأخيرة بالمنهجيّة والتّنظيم في التّعامل مع الوقائع وتفسيرها وتحليلها، ومن ثمّ الوصول إلى نتائج وحلول لها بالاستناد إلى دليل منطقيّ يعتمد على دلائل ووقائع علميّة سليمة[54].

ومن هنا تبرز أهمّية التّطرّق إلى أهمّية الجانب الفكريّ وبناء العقل البشريّ القائم على المنهج العلميّ في توجيه السّلوك البشريّ وتكوين السّمات الشّخصيّة المرتبطة بالتّقدّم والإنجاز والنّجاح والطّموح، وتبرز أهمّية تفعيل المؤسّسات العلميّة والبحثيّة لتحقيق ذلك الغرض.

ثالثًا: الانتقادات الموجّهة إلى الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في التّنمية

وُجِّه إلى نظريّات ودراسات التّنمية التي انطلقت من الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ مجموعة من الانتقادات، كان أهمّها: **إغفال الجانب التّاريخيّ والبناء الاجتماعيّ** الذي يمثّل–وفقًا لتلك الانتقادات–جانبًا مهمًّا في بناء الشّخصيّة وتكوين دافع الإنجاز والإبداع، وهي بذلك تنطلق من فروض ومحدّدات ضيّقة وغير كافية وشاملة، وتتجاهل النّزعة البنائيّة التّاريخيّة والاجتماعيّة في تفسير التّخلّف والتّنمية، مثل إغفال (ماكيلاند) و(هيجن) وبقيّة مُنظّرِي هذا الاتّجاه كيفيّة بناء دافع الإنجاز تاريخيًّا لدى المجتمعات المتقدّمة، فهو لا يبدأ من الفراغ ولابدّ أنّ يرتبط بالسّياق التّاريخيّ والاجتماعيّ، **كما أنّها أغفلت البناء الاجتماعيّ الطّبقيّ والاختلافات بين المراكز الاجتماعيّة ولم تهتم بالعوامل السّياسيّة والاقتصاديّة**[55].

إلّا أنّ الانطلاق من العوامل والخصائص النّفسيّة والسّلوكيّة يتناول دراسة العوامل الاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة بشكل غير صريح، فالسّلوك البشريّ لا يتحدّد بمعزل عن تلك العوامل، وإنّما تقوم بدور مهمّ وأساسيّ

---

[52] حجازي، مصطفى. (2005). **التخلف الاجتماعي" مدخل إلى سيكولوجيا الانسان المقهور**. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب. الطبعة التاسعة. ص- ص: 61- 62.

[53] الداوود، توفيق، مرجع سابق، ص: 55.

[54] حجازي، مصطفى، مرجع سابق، ص- ص: 63- 64.

[55] التابعي، كمال. مرجع سابق، ص- ص: 240- 242.

في تكوينه، وإنّ تنمية السّلوك البشريّ وإكسابه خصائص توافق عمليّات التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعيّ يتطلب العمل على التّأثير في تلك العوامل وإحداث تغييرات عميقة فيها، تنعكس نتائجها على التّغييرات السّلوكيّة ودوافع الإنجاز والنّجاح والطّموح، وهذا يتطلب تغييرات سياسيّة واهتمامًا حكوميًّا بتوجيه البنى المؤسّسيّة الاجتماعيّة والثّقافيّة والتّربويّة لتشكيل السّلوك المجتمعيّ والفرديّ التّنمويّ.

كما يتناول الاتّجاه السّلوكيّ في التّنمية الظّروف الاجتماعيّة والتّاريخيّة التي شكّلت ثقافة كلّ من البلدان النّامية والمتقدّمة، فبناء الدّوافع والسّلوكيّات الفرديّة والاجتماعيّة المنتجة والتّنمويّة –الذي لا يمكن أن يأتي من الفراغ– يمكن تلمّس جذوره التّاريخيّة في البلدان المتقدّمة التي حقّقت معدلات تنمية مرتفعة، وكان أكثر ما يميز مسيرة انطلاقها التّوجّه المؤسّسيّ والمجتمعيّ والحكوميّ للاستثمار في العقل البشريّ وبناء المجتمع العلميّ الفاعل في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة كافّة، إذ أسهم التّقدّم العلميّ الكبير الذي طال مجالات العلوم وفروعها كافّة في تطوير الفكر والسلوك البشري وتنظيمه ليسير وفقًا للواقع والمنطق والحقائق العلميّة في تلك المجتمعات وليزيد قدرتها على السّيطرة على واقعها، بعيدًا عن الوهم والغيبيّات والتّوكّل والقدريّة، بالإضافة إلى القيم الاجتماعيّة والدّينيّة التي مازت تاريخ تلك المجتمعات وتناولها كل من (ماكيلاند) و(ماكس فيبر)، كما عمل (هيجن) على دراسة العوامل التّاريخيّة التي منعت البلدان النّامية التي خضعت للاستعمار من التّقدم وأرجع سبب تراجع تلك الدّول إلى ممارسات الاستعمار وانتهاكه لثقافة تلك المجتمعات وقيمها. وقد أُنجزت العديد من الدّراسات الاجتماعيّة والنّفسيّة التي تناولت دراسة كيفيّة إحداث مجموعة الخصائص السّلوكيّة المرتبطة بدافعيّة الإنجاز والإبداع والطّموح والنّجاح وتطويرها، وتحدّد بموجبها مجموعة العوامل المؤثّرة في تلك الخصائص، والتي حفّزت ظهورها بين أفراد المجتمعات المتقدّمة، وجرى على أساسها تنظيم المؤسّسات والبنى الاجتماعيّة والثّقافية والتّعليميّة لخلق أفراد ذوي بناء نفسيّ إبداعيّ ودافعيّة للإنجاز والنّجاح، مع إثبات تجريبيّ من قبل العديد من مُنَظِّرِي هذا الاتّجاه لكيفيّة بناء تلك الدّوافع والسّمات السّلوكيّة، مثل تجربة (ماكيلاند) على عيّنة من رجال الأعمال في إحدى المدن الهنديّة، التي تناولت إمكانيّة رفع دافعيّتهم للإنتاج والانجاز من خلال تلقّيهم برنامجًا تدريبيًّا أدّى إلى تحسّن كبير في أدائهم وانعكس على الإنتاج والنّموّ الاقتصاديّ في منطقتهم[56].

رابعاً: دور العوامل السّلوكيّة والثّقافيّة في تحقيق أبعاد التّنمية:

تشكّل العوامل السّلوكيّة والثّقافيّة قوّة دافعة ومحرّكة لعمليّة التّنمية، فإحداث التّغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والبيئيّة يتطلب خلق الدّوافع الفكريّة والنّفسيّة لدى أفراد المجتمع لتحقيقها، وذلك يرتبط في

[56] وسطاني، عفاف. (2010). **دافعية الإنجاز لدى فريق العمل وعلاقتها بالنمط القيادي السائد لمدير المؤسسة التعليمية في ضوء مشروع مؤسسة**. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر. ص66.

الأساس بجملة المعتقدات والثّقافات والقيم التي تميز أفراد المجتمع، والتي تتفاعل مع أبعاد التّنمية المختلفة وتساند وظائفها، وتشكّل عاملًا أساسيًّا لتحقيقها، فتحقيق التّنمية الاجتماعيّة يتطلب تغيير المعتقدات والقيم التّقليديّة واستبدالها بقيم وأفكار أكثر انسجامًا مع أهدافها، مثل تخفيض معدّل الإنجاب الذي يتطلب تغيير القناعات المرتبطة بثقافة الإنجاب، كمفهوم العزوة وتنظيم الأسرة على أساس بعض القيم الدينيّة والاجتماعيّة، وزيادة المستوى التّعليميّ والمعرفيّ في المجتمع يتطلب غرس القيم والأفكار التي ترفع من شأن العلم والمعرفة وزيادة الوعي بأهميته كاستثمار بشري[57]، وتحسين المستوى الصّحي وزيادة وسطي العمر المتوقّع يتطلب نشر الوعي بالممارسات الصّحيّة وكيفيّة التّعامل الصّحيح مع الأمراض وغرس المعتقدات المرتبطة باتّباع الأنشطة الصّحيّة، ولا يمكن تحقيق تنمية سياسيّة دون غرس قيم المواطنة وبناء أيديولوجيا موافقة للأنظمة الحاكمة.

كما أنّ تحقيق التّنمية الاقتصاديّة في أيّ مجتمع يعتمد كثيرًا على العوامل النّفسيّة والثّقافيّة والفكريّة التي تميز أفراده. ولا يمكن تحقيق نهضة صناعيّة في مجتمع لا يمتلك أفراده ثقافة العمل والإنجاز أو أخلاقيّات الالتزام بالعمل، أو يخفض أفراده من شأن العمل اليدويّ. وإحداث التّغييرات المرتبطة بأهداف التّنمية الاقتصاديّة مثل تغيير أنماط الاستهلاك وعاداته يتطلب غرس المعتقدات والأفكار المرتبطة بعادات استهلاكيّة معيّنة والتّخلّص من تلك التي تعرقل التّنمية وتستنزف إمكانيات الدّولة. ولا يمكن أن تنجح برامج التّنمية الاقتصاديّة – التي تستهدف زيادة حجم الاستثمار وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه وتطوير مهارات المنظمين والمنتجين وقدراتهم، وغيرها من محدّدات النّموّ الاقتصاديّ– بالاعتماد على السّياسات الاقتصاديّة فقط أو لمجرّد أهداف تتعلّق برفع مستوى الدّخل، وإنّما تحتاج إلى قوّة دافعة مصدرها معتقدات الأفراد وتوجّهاتهم وأفكارهم، وتستهدف دافعيّتهم إلى الإنجاز والمخاطرة، فعندما يؤمن أفراد المجتمع بقضيّة ما لِسُمُوِّهَا أو عدالتها يتولّد الدّافع لتحقيقها والتّضحية من أجلها[58].

وقد أكّد (إفرت هيجن) أنّ التّأثيرات والدّوافع التي تحدّد استخدام الشّخص لقدراته وطاقاته في حياته لا تتوقّف فقط على تلك الدّوافع المادّيّة والاقتصاديّة التي يفترضها العديد من الاقتصاديّين على أنّها الدّافع الأساسيّ لتحقيق التنمية، مثل الدّوافع المرتبطة بزيادة إنتاج السّلع والرّغبة في زيادة الدّخل إلى الحدّ الأقصى؛ لأنّ دافع إنتاج السّلع، على الرغم من كونه حقيقيًّا وقويًّا إنّما هو مجرّد انعكاس سطحيّ لشعور الفرد بالرّضا والتّميُّز والإنجاز، فدافع زيادة السّلع المادّيّة هو انعكاس لدوافع إنجاز عمليّات الإنتاج التي تنشأ لدى الأفراد نتيجة ارتباط عاطفيّ أوليّ بعمليّات مشابهة لها في مراحل الطّفولة، أو لأنّها تمنح الشّعور بالقوّة أو المكانة، ووفقًا لـ(هيجن) قد يصبح الهدف الثّانويّ (دافع إنتاج السّلع وزيادة الدّخل) بمجرّد تعلّمه هدفًا في حدّ ذاته، وتصبح المكافأة

[57] التابعي، كمال. مرجع سابق، ص –ص: 63، 64.

[58] أمين، جلال. (1995). **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية**. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص58.

الاقتصاديّة عاملًا أساسيًّا بدونه ينقص دافع الإنتاج، إلّا أنّ هذا الهدف لا يمكن أن ينظر إليه كإنجاز ما لم ينتج عنه مكانة اجتماعيّة.[59]

وبيّن (ماكيلاند) أنّ الدّوافع المادّيّة والاقتصاديّة لأفراد المجتمع ذات منشأ نفسيّ وأيديولوجي غير مرتبط بالأهداف المادّيّة، فعمليّات الادّخار والاستثمار والعوامل الأخرى اللّازمة للنّموّ الاقتصاديّ مرتبطة بالدّوافع النّفسيّة والفكريّة والثّقافيّة، فالعديد من القرارات الاقتصاديّة المرتبطة بالاستثمار والاستهلاك غير عقلانية ولا يمكن التنبؤ بها اقتصاديًّا وإنّما كانت ناتجة عن دوافع نفسيّة غير مرتبطة بالكسب والمنفعة، وقد أسهم العديد منها في تحقيق مكاسب اقتصاديّة في وقت لاحق، وكان أحد الأمثلة التي طرحها: بناء خطوط السّكك الحديديّة عبر السّاحل الغربيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة في القرن التّاسع عشر عندما كان هناك نسبة ضئيلة من السّكّان على السّاحل الغربي، وكان من الواضح في تلك الفترة عدم سلامة ذلك المشروع اقتصاديًّاً، وسبّب الاستثمار في ذلك المشروع خسارة آلاف المستثمرين لأموالهم في أسهم السّكك الحديديّة، ومع هذا أسهم ذلك المشروع في تطوّر الولايات المتّحدة بالسرعة التي تطوّرت بها على المدى الطّويل، وأثبت أنّه سليم مع أنّه كان عديم الفائدة وغير عقلانيّ من النّاحية الاقتصاديّة في ذلك الوقت[60].

[59] Hagen,E, E. op. cit. P26.
[60] Mcclelland, C, D. op. cit. p:11, 13.

خاتمة الفصل الأوّل:

يمثّل الاتّجاه السّلوكيّ والثّقافيّ في التّنمية جانبًا مهمًّا في دراسة عمليّة التّغيّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ وفهمها وفق رؤية شاملة للعوامل النّفسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، وتفاعلاتها مع بعضها البعض. ويوضّح الدّوافع السّلوكيّة والثّقافيّة التي تطلبها عمليّة التّنمية، وأهميّة القيم الثّقافيّة والمعتقدات والأفكار التي تميز أفرد المجتمع وكيفيّة التّأثير فيها لتحقيق التّغييرات المجتمعيّة، وضرورة خلق الدّوافع التّنمويّة المرتبطة بالإنجاز والنّجاح وتكوين السّلوك التّنمويّ الذي يسهم في عمليّة التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعيّ في المجتمع. ويتطلب ذلك ضرورة تفعيل البنى المؤسّسيّة الثّقافيّة والتّربويّة والتّعليميّة وتوجيهها لتكوين سمات سلوكيّة وفكريّة ودوافع سيكولوجية توافق أهداف التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتسهم في تحقيقها، وعلى الرغم من أهمّية هذا البعد إلاّ أنّه لا يمكن أن يكون كافيًا لإحداث تنمية شاملة، ومن الضّروري مراعاة تكامل الأبعاد السّلوكيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة.

الفصل الثّاني

دور المؤسّسات والأدوات الثقافيّة والتربويّة في التوجيه السلوكيّ والثقافيّ للأفراد نحو تحقيق أهداف التّنمية المستدامة في سورية

المبحث الأول: التّعليم وتوجيه السلوك الإنسانيّ لتحقيق التّنمية في سورية

أولاً: التعليم والسلوك البشريّ

ثانياً: التعليم والتّنمية المستدامة

ثالثاً: التربية والتعليم في سورية

المبحث الثاني: الإعلام وتشكيل الوعي الاجتماعيّ لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة في سورية

أولاً: الإعلام والسلوك والوعي البشريّ

ثانياً: الإعلام والتنمية المستدامة

ثالثاً: الإعلام في سورية

المبحث الثالث: العلوم والبحث العلمي وعقلنة الفكر البشريّ لتحقيق التّنمية المستدامة في سورية

أولاً: العلوم وعقلنة الفكر البشريّ

ثانياً: العلوم والبحث العلميّ والتّنمية المستدامة

ثالثاً: العلوم والبحث العلميّ في سورية

الفصل الثّاني

دور المؤسّسات والأدوات الثّقافيّة والتّربويّة في التّوجيه السّلوكيّ والثّقافيّ للأفراد نحو تحقيق أهداف التّنمية المستدامة في سورية

مقدّمة:

تشير معظم الدّراسات والنّظريّات التي تتناول دراسة سيكولوجية الفرد والشّخصيّة إلى العلاقة الوثيقة التي تربط سلوك الفرد بما يحيط به من معاني ثقافيّة ومعرفيّة تتفاعل وتتكامل لتشكّل أنماطًا سلوكيّة وفكريّة تسهّل تكيُّف الإنسان في محيطه الاجتماعيّ، وتحدّد كيفيّة تفاعله وتأثيره في هذا المحيط. ويذهب العديد من مفكّري علم الاجتماع إلى أنّ الثّقافة كلٌ قائم على مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل فيما بينها لخلق جملة المعاني والقيم السّلوكيّة والفكريّة للمجتمع، فوفقًا لـ(رالف لنتون)[61]: تقوم الثّقافة على ثلاثة عوامل أو مستويات، يتمثّل **المستوى الأوّل** بجملة العادات والتّقاليد والموروثات المعرفيّة والدّينيّة واللّغة التي تنتقل من فرد الى آخر ومن جيل الى آخر، وهي العوامل الأساسيّة المسؤولة عن تكوين ثقافة الجماعات، حيث يطبع المجتمع حياة الأفراد بسلوك اجتماعيّ ونمط ثقافيّ معيّن، أمّا **المستوى الثّاني** هو مستوى الأفكار الخاصّة النّاتجة عن التّخصّص المهنيّ وعلى أساسها تكون التّفرقة بين مختلف الطّبقات الاجتماعيّة، ومن ثمّ تعمل الابتكارات والاكتشافات العلميّة والأفكار المستحدثة في المجالات السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة كافّة على تطوير ثقافة المجتمع وموروثاته الفكريّة ومكتسباته المعرفيّة وتشكّل **المستوى أو العامل الثّالث** المرتبط بالمستويين السّابقين والمسؤول عن ما يطرأ عليهما من تغيير وتعديل.

ويؤثّر كل من تلك المستويات في المستوى الآخر وفي العوامل الفاعلة فيه، فالسّلوكيّات والقيم المكتسبة في بيئة العمل أو ما يكتسبه الأفراد عبر مؤسّسات التّربية والتّعليم والثّقافة غالبًا ما تُحدث تغييراتها في الموروثات المعرفيّة والمكتسبات الثّقافيّة المنقولة عبر الأجيال، ليس هذا فقط وإنّما يمكن لهذه الخبرات والسّلوكيّات المكتسبة أن تنتقل عبر الجينات التي تسمى بالتّغيّرات فوق الجينيّة[62]، وبالتّالي يمكن التّأثير في العوامل المكوّنة لسلوك الأفراد وثقافتهم، وتكوين سلوكيّات فرديّة واجتماعيّة مثمرة ومنتجة بإحداث التّغييرات في المؤسّسات والأوساط الثّقافيّة والتّربويّة الفاعلة في سلوك الفرد والمجتمع، وتصميمها والتّخطيط لها بما يحقق أغراض التّنمية الشّاملة.

---

[61] بن نبي، مالك. (1984). **مشكلة الثقافة**. دار الفكر، دمشق. سورية، ط4. ص- ص: 30- 31.

[62] Richard Gray. Phobias may be memories passed down in genes from ancestors.2/5/2020. https://www.telegraph.co.uk/news/science/science-news/10486479/Phobias-may-be-memories-passed-down-in-genes-from-ancestors.html

وسيتناول هذا الفصل دراسة دور المؤسّسات والبنى الأهم من حيث التّأثير الاجتماعيّ والسّلوكيّ، وهي: وسائل الإعلام ومؤسّسات التّعليم ومنظومة العلوم والبحث العلميّ في إحداث التّغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وذلك من منظور اقتصاديّ وتنمويّ، من خلال توضيح أثر كلّ منها في كلّ بعد من أبعاد التّنمية المستدامة، والوقوف على واقع هذه الأدوات والمؤسّسات في سورية وتأثيراتها في التّغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة فيها.

المبحث الأوّل

التّعليم وتوجيه السّلوك الإنسانيّ لتحقيق التّنمية المستدامة في سورية

أولاً: التعليم والسلوك البشري:

تمثّل التّعليم في صوره الأولى بتعلّم الإنسان مهارات الكبار وخبراتهم، إذ حرصت المجتمعات منذ القدم على نقل المهارات والخبرات وتمرير التّقاليد والقيم الثّقافيّة والاجتماعيّة للأجيال اللّاحقة، فارتبط التّعليم تاريخيًّا بأنشطة الإنسان الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّجاريّة، التي كانت وما تزال تنمو وتزدهر بازدهار التّعليم وانتشاره، فمن خلال تعلّم الإنسان مهارات الصّيد والزّراعة وتربية الحيوان وصناعة الأدوات منذ نشأته الأولى ازدادت قدرته على التّحكم في الطّبيعة والسّيطرة على مواردها، وبتعلّم العادات والقيم الاجتماعيّة ازداد ارتباط الأفراد واندماجهم في النّسيج الاجتماعيّ، وظهر ذلك في تحسّن نوعيّة الحياة البشريّة والرّفاه الاجتماعيّ. وقد لازمت التّربية الحياة البشريّة وارتبطت بوجود الإنسان وتطوّر مهاراته ومكتسباته المعرفيّة، واتّسع انتشار التّعليم مع تطوّر وسائل التّعبير البشريّ بدءًا بالرّسوم والنّقوش على جدران الكهوف، ثمّ اختراع الأبجديّات واللّغات، وصولًا إلى ظهور العلوم والتّطوّر المستمرّ للمكتشفات العلميّة والمعرفيّة إلى يومنا هذا بفعل عمليّة التّعلم ذاتها، إذ ازدادت الحاجة إلى التّعليم وازداد ارتباطه بمختلف جوانب الحياة ونشاطاتها، وباتَ التّعليم ضرورة يطلبها العصر الحاليّ لمواكبة التّقدّم الصّناعيّ والعلميّ في أدوات الإنتاج وأنماطه، ولتلبية احتياجات سوق العمل التي ازدادت كثافة التّقانة فيها.

وأصبح التّعليم يمثّل أبرز الأدوات والعوامل التي يمكن تشكيلها وتوجيهها لتكوين سمات محدّدة ومرغوبة في المجتمع، وذلك بالتّركيز على بيئات التّعليم وعمليّات التّعلّم ومنحها الاهتمام اللازم، والعمل على تطوير واسع وعميق للمهارات يتجاوز المهارات الحسابيّة ومحو الأمّيّة والمهارات التّقنية اللّازمة لسوق العمل؛ لتشمل المهارات الاجتماعيّة والانتقال إلى ثقافة الإنتاج والإنجاز، وتقدير الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثّقافيّ للمجتمع وربطه بأهداف التّعليم وغاياته. ويعدّ النّهج النّقديّ للتّعلّم أبرز مدخلات التّعليم التي أحدثت نتائج سلوكيّة واجتماعيّة مهمّة بالتّركيز على قدرة المتعلّمين على التّفكير النّقديّ في حياتهم وظروفهم، والتّشكيك بالمسلّمات وصولًا إلى المعرفة الحقيقيّة التي تدعمها الدّلائل التّجريبيّة والمنطقيّة، ممّا يساعد على فهم أكبر للذّات وللمجتمع الذي يندمجون به، ويمنح القدرة على التّحليل المنطقيّ ونظْم التّفكير واتّخاذ قرارات صحيحة[63]. ويمكن للمدرسة أن

[63] Skinner, Amy. Bourn, Douglas. (2011**). Development Education and Education in International Development Policy**. Raising Quality through Critical Pedagogy and Global Skills. The Graduate Institute Geneva, http://devpol.org, 2014, p 11.

تكون إحدى العوامل الاجتماعيّة المهمّة في تكوين الشّخصيّة المنتجة وخلق الدّافع للإنجاز الذي يمثّل الحاجة العليا والمركّبة للفرد، وذلك بتشجيع الإنجاز وتعزيز الطّموح والمثابرة وتحمّل الضّغوط، بتحفيز الطّلبة لوضع أهداف قابلة للتّحقيق وخلق بيئة تعليميّة تنافسيّة والحصول على درجات مكافئة لهذا الإنجاز.

ثانياً: التّعليم والتّنمية المستدامة:

إنّ تربية الانسان وتعليمه ورفع مستوى فاعليّته وقدرته على الإنتاج والعمل لها دور أساسيّ في جوانب التّنمية ومساراتها كافّة، وقد اتّضح وفقًا للعديد من الشّواهد والوقائع الأثر المهم للتّعليم والتّربية في عمليّة التّنمية، إذا ما جرى تطبيقه والتّخطيط له بما يوافق خصائص المجتمع وموارده، فهو الحافز للتّغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والدّيموغرافيّة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا، إذ يسهم بالنّصيب الأكبر من النّموّ الاقتصاديّ من خلال إعداد رأس المال البشريّ وتحسين قدرات الأفراد والمؤسّسات، وهو الفاعل الأكبر في عمليّة التّغيير الاجتماعيّ من حيث تأثيره في الاستقرار الاجتماعيّ والسّياسيّ وتوجيهه لأعمال الأفراد ونشاطاتهم وترسيخ مبادئ المواطنة ورفع سويّة الوعي الفرديّ والاجتماعيّ وإنتاج مواطنين أكثر إنتاجيّة وصلاحًا للحياة في المجتمع[64]، كما أنّه يلعب دور مهمّ في الحفاظ على البيئة ومواردها من خلال نشر الوعي البيئيّ. وبالمقابل يمكن أن يكون للتّعليم آثار سلبيّة إذا لم يتضمّن برامج وأنظمة توافق أهداف التّنمية في المجتمع، كإعداد القوى العاملة بما لا يلبّي احتياجات سوق العمل أو إنتاج فائض في قوّة العمل لصالح قطاعات معيّنة وإهمال باقي القطاعات وبالتّالي زيادة معدّل البطالة في صفوف المتعلّمين، أو عند توزيع التّعليم الرّسمي بشكل غير متكافئ ممّا يؤدّي إلى المزيد من الانقسامات الاجتماعيّة والتّوزيع غير المتكافئ للثّروات في المجتمع.

1- التّعليم والبعد الاقتصاديّ:

يشكّل التّعليم أحد مؤشّرات التّنمية وهدف أساسيّ لها ووسيلة ضروريّة لتحقيق أهدافها المتضمّنة توسيع القدرات وتنمية المهارات البشريّة، وهناك أساسٌ نظريّ وتجريبيّ كبير يؤكّد أهمّية رأس المال البشريّ وقيم الإنجاز وثقافته –الذي يعتمد بناؤه أساسًا على التّعليم– في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة من خلال العديد من الدّراسات التي احتوت النّماذج المفسّرة للنّموّ الاقتصاديّ فيها على رأس المال البشريّ كمتغيّر تفسيريّ، وأبرزها نظريّة النّمو الدّاخلي التي تؤكّد أنّ الاستثمار في رأس المال البشريّ والابتكار والمعرفة، يسهم بشكل كبير في النّموّ الاقتصاديّ ويعزّز التّنمية[65].

---

[64] خضور، إبراهيم. (2009). التربية والتغيُّر الاجتماعي. **مجلة جامعة دمشق**. المجلد25. العدد الأول +الثاني. ص370.

[65] Power, Colin.(n.d). **Education Development: Importance, Challenges and Solutions**. the Student Economic Revewvol, XXVIII, pp: 149- 150.

ويعود تاريخ الارتباط النّظريّ بين التّعليم والإنتاجيّة إلى كتابات الاقتصاديّين الكلاسيكيّين، مثل (آدم سميث) الذي أكّد أنّ الرّجل المتعلّم يمكن مقارنته بأفضل الآلات المتطوّرة وباهظة الثّمن[66]، و(ألفريد مارشال) الذي أشار إلى التّدريب الصّناعيّ باعتباره أساس الاستثمار، وكذلك (جون سيتورات مل) وغيرهم. وقد ازداد الاهتمام بالتّعليم وإعداد المهارات والقدرات البشريّة في الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثّانية، وذلك تزامنًا مع زيادة حجم النّاتج القوميّ النّاتجة عن ارتفاع الاستثمار في رأس المال البشريّ وتعليم القوى العاملة وتدريبها في العديد من البلدان المتقدّمة، حيث قُدِّرت أكثر من نصف الزّيادة المتحصّلة في النّاتج في العديد من هذه الدّول وتحديدًا الولايات المتّحدة بأنّها ناتجة عن زيادة الكفاءة الإنتاجيّة نتيجة ارتفاع مستويات التّعليم وتأهيل الأيدي العاملة[67].

وفي أواخر الخمسينات ولدت مدرسة رأس المال البشريّ الحديثة التي أكّدت على أهمية التّعلّم في بناء المعرفة والمهارات المكتسبة، وأثر هذه المعارف والقدرات في جعل العمّالة أكثر قدرة على اكتساب مهارات جديدة والتّكيّف مع بيئات العمل الجديدة وبالتّالي زيادة إنتاجيّة الأفراد، فأهمّية نظام التّعليم بالنسبة إلى سوق العمل تكمن أساسًا في قدرته على إنتاج قوّة عمل مرنة ومتعلّمة من خلال تعليم عالي الجودة.

وتؤكّد تجارب معظم الدّول التي حقّقت النّمو والتّقدّم وتحديدًا دول شرق آسيا وجنوب شرقها التي تفتقر إلى الموارد الطّبيعيّة –وكان ينبغي أن تعتمد على إعداد المهارات البشريّة والاستثمار في الإنسان لتحقيق نموّها الاقتصاديّ– على الأثر المهمّ للتّعليم وإعداد رأس المال البشريّ في تحقيق المعجزة الاقتصاديّة فيها، ففي سنغافورة وهونغ كونغ أسهمت القوى العاملة المتعلّمة والمنضبطة في جذب الاستثمار الأجنبيّ المباشر، وكان التّعليم وتوريد المهارات سريع التوسّع مهمًّا وحاسمًا لكلّ مرحلة من مراحل الارتقاء الاقتصاديّ فيها، من أجل إعداد الأيدي العاملة الماهرة والتّنظيم اللّازم لتطوير الصّناعة الثّقيلة وتصنيع السّلع الإلكترونيّة في السّبعينات والثّمانينات، ولتوفير مدخلات المهارات العلميّة والمهنيّة التي ازداد الطّلب عليها مع التّحوّل إلى إنتاج ذو قيمة مضافة أعلى في الثّمانينات والتّسعينات. ووفق تقدير البنك الدّوليّ لأثر التّعليم في تحقيق المعجزة الشّرق آسيويّة تأتي أكبر مساهمة في نموّ الاقتصادات الأسيويّة ذات النّموّ السّريع من التّعليم الابتدائيّ، إذ أسهم النّموّ في معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة بنسبة (58%) من النّموّ الاقتصاديّ في اليابان و (87%) في تايلاند في بداية التّسعينات، ووفقًا للتّقرير فإنّ الاختلاف الكبير في معدّلات النّموّ المتوقّعة بين دول شرق آسيا وجنوب شرقها، وبين أفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى ناشئ عن الاختلافات في معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة، كما أنّ ارتفاع معدّلات التّسجيل في التّعليم في كلّ من اليابان والنّمور الآسيويّة عند نقطة الانطلاق الاقتصاديّ عام

[66] خضور، إبراهيم. مرجع سابق، ص 377.

[67] غول، لخضر. (2009). **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الجزائر أنموذجاً"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسطنطينية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر. ص 144.

(1960م) أهمّ ما يفسّر معدّلات النّموّ المرتفعة لهذه البلدان[68]. وبالإضافة إلى ارتفاع معدلات الالتحاق في هذه الدّول مع بداية انتقالها إلى التّصنيع، كان لها ميزتها التّعليميّة التي اتّسمت بزيادة متوسّط سنوات الدّراسة فيها، وارتفاع سوية المناهج التّعليميّة المتّبعة. ومع أنّ هذه المعجزة نُسبت إلى سياسات السّوق الحرّة وتحرير الاقتصاد وتحديدًا من قِبَل دراسات البنك الدّولي، إلّا أنّ العديد من هذه الدّول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبيّة وتايوان وهونج كونج كانت بعيدة كلّ البعد عن سياسات السّوق الحرّة، بل على العكس كانت تعتمد كثيرًا على تدخّل الدّولة والتّخطيط الاقتصاديّ، ودعم الدّولة للسّلع العامّة مثل الاتّصالات والنّقل العام، وإن كان ذلك داخل إطار رأسماليّ بالكامل. وبالتّالي كان الاهتمام الكبير الذي أَوْلَتْه هذه الدّول للتّعليم هو الإجراء الأكثر وضوحًا الذي ركّزت عليه لدفع عجلة التّنمية فيها، فلم تسجّل هذه البلدان سريعة النّمو مستويات أعلى من الاستثمار في التّعليم فقط منذ التّسعينات –قبل أن تشهد معدّلات نموّ اقتصاديّ سريعة– بل أظهرت أيضًا مستويات أعلى من التّحصيل التّعليميّ مقارنةً بالعديد من البلدان المتقدّمة، وكانت أوّل من أزال الفجوات بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، وكانت من أسرع الدّول استجابة للتّغيّرات الكبيرة في تقنيّات أسواق العمل النّاتجة عن العولمة واندماج الاقتصاد العالميّ وتحرير الأسواق والتّغيّر التكنولوجي، التي فرضت مطالب جديدة على التّعليم؛ لتلبية احتياجات أسواق العمل كثيفة المعرفة، وتم إعداد أشخاص يتّمتّعون بأعلى مستويات الكفاءة الفنيّة والإداريّة[69]، فأنظمة التّعليم في هذه الدّول لم تبنِ فقط المهارات والقدرات وإنّما بنت رأس المال الثّقافيّ بغرس ثقافة الإنتاج والإنجاز وقيمها لدى شعوبها، ونشر قيم المواطنة والتّعاون لتحقيق الصّالح العام، وهذا لا يقل أهمّية عن رأس المال البشريّ والمادّيّ.

ومع ازدياد متطلّبات التّعليم العالي في البلدان التي تعتمد على الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا مقارنةً بتلك التي تعتمد على الزّراعة والتّجارة التّقليديّة، إلّا أنّ التّعليم أثبت أهمّيته وضرورته ليس فقط بالنّسبة إلى الاقتصادات والقطاعات المصنّعة والمتقدّمة والاقتصادات التي انتقلت إلى الإنتاج المعرفيّ، وإنّما ظهرت آثاره المفيدة بالنّسبة إلى الإنتاجيّة الزّراعيّة بتطوير المهارات وزيادة القدرة على تطبيق المعارف المكتسبة المرتبطة بالزّراعة، وزيادة كفاءة المزارعين المتعلّمين في اتّباع الوسائل والطّرق المُثلى لتعزيز الإنتاج، إذ أكّدت دراسة أجريت على (95) دولة نامية من عام (1961م) حتى عام (2002م) إلى أنّ زيادة التّعلّم لسنة إضافيّة تؤدي إلى زيادة الإنتاجيّة الزّراعية بنسبة (3.2%)[70]، وكذلك بالنّسبة إلى دول شرق آسيا، حيث تشير التّقديرات إلى أنّ

[68] Green, Andy. Vickers, Edward. (n.d) **Education and Development in a Global Era: Strategies for Successful Globalisation**. Educational Papers, pp 34- 37.

[69] Adams, Don. Education in Developing Asia. (2002**). Education and National Development: Priorities, Policies, and Planning**. Asian Development Bank. Comparative Education Research Centre, The University of Hong Kong, China. P:22.

[70] Ofori Eric, Oduro. Naa Aku Elfeda, Acquaye. (2014). Effects of Education on The Agricultural Productivity of Farmers in The Offinso Municipality. Department of Planning. **International Journal of Development Research.** Kwame Nkrumah University of Science and Technology. Kumasi, Ghana. P:1953.

سنة واحدة من التّعليم الإضافيّ في كوريا الجنوبيّة قد زادت الإنتاجيّة في الزّراعة بنسبة (2.2%)[71]، وبناءً على نتائج مستمدّة من (18) دراسة أجريت في مناطق جغرافية عدّة لدراسة مساهمة التّعليم في التّنمية الزّراعيّة، وصلت إلى أنّ إكمال السّنوات الأربع الأولى من التّعليم الرّسميّ يؤدّي إلى زيادة بنسبة (7.4%) في الإنتاجيّة الزّراعيّة[72].

2- التّعليم والبعد الاجتماعيّ:

في الأطوار الأولى لمفهوم التّنمية عندما كان مرادفًا لمجرّد النّموّ الاقتصاديّ كانت السّياسات والمبادرات الدّوليّة المتعلّقة بالتّعليم في البلدان ذات الدّخل المنخفض والمتوسّط تركّز على زيادة فرص الوصول إلى التّعليم وتوفير البنية التّحتيّة التّعليميّة بالاعتماد على مدخلات ومؤشرات كمّية قابلة للقياس، مثل أعداد المدارس وأعداد المعلّمين والكتب المدرسيّة، باعتبار أنّ زيادة الالتحاق بالمدارس والزّيادة في التّعليم من النّاحية الكمّيّة ستقود إلى التّنمية التي كان يُنظر إليها على أنّها مرادفة للنّموّ الاقتصاديّ، وذلك بزيادة الإنتاجيّة وتحسين مهارات العاملين وقدراتهم وانعكاساتها على حجم الإنتاج وجودته.

ومع إدراك أهمّيّة الجوانب الاجتماعيّة والإنسانيّة لعمليّة التّنمية، تمّ انتقاد تلك الأساليب التي أهملت مراعاة الأبعاد الاجتماعيّة للوجود البشريّ، واتّجهت الجهود والسّياسات التّنمويّة إلى التّركيز على عمليّة التّعليم والتّربية من جوانبها الإنسانيّة والثّقافيّة، وتمّ التّخطيط لها لتحقيق معايير اجتماعيّة وسلوكيّة مفيدة وبنّاءة بما في ذلك زيادة المساواة بين الجنسين والتّركيز على جودة التّعليم وتطوير مناهج نقديّة للتّعلّم، وازداد التّركيز على عمليّات التّعلم نفسها، بدلًا من المدخلات والمخرجات[73].

وعند الحديث عن البعد الاجتماعيّ للتّنمية فإنّ **بناء القدرات البشريّة** لا يبقى محصوراً بخلق الموارد الضّرورية لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة، ويَخرُج التّعليم من إطاره المحدّد بوصفه مدخلًا لإعداد رأس المال البشريّ ويأخذ هذا الأخير بعدًا ثانويًّا وغير مباشر لتحقيق التّنمية؛ لأنّ الموارد الاقتصاديّة وفقًا لنهج التّنمية الاجتماعيّة مهمّة إذا كانت في خدمة الإنسان لتحقيق حياة أفضل، وليست هي الهدف الأهمّ في ذاتها[74]. ويأخذ التّعليم دورًا مزدوجًا في تحقيق التّنمية الشّاملة، أحدهما مباشر بتحسين نوعيّة الحياة، حيث يتيح التّعليم للنّاس الحصول مباشرةً على نوعيّة حياة أفضل بالاستمتاع بقدراتهم وانخراطهم بالفعاليّات الثّقافيّة والفكريّة، واكتساب المعرفة التي

[71] Green, Andy. Vickers, Edward. Op. cit. p: 35.
[72] Burchi, Francesco. Op. cit. p: 195.
[73] Skinner, Amy. Bourn, Douglas. Op. cit. p9, 10.

[74] Burchi, Francesco. (2006). I**dentifying the Role of Education in Socio-Economic Development**. University of Roma Tre. International Conference on Human and Economic Resources. Izmir. Turkey. p 197.

تصبح قيمة ضروريّة في ذاتها لتحسين نوعيّة الحياة، والدور الأخر يكون من خلال بناء القدرات الخّاصة بالإنسان بكونه عاملًا ومنتجًا، ويصبح التّعليم أحد مدخلات العمليّة الإنتاجيّة، وأحد المكوّنات الرّئيسة لتعزيز النّموّ والتّنمية الاقتصاديّة التي تتكامل مع التّنمية الاجتماعيّة لتحقيق النّهج الشّامل للتّنمية.

وتمّ التّعبير عن مهمّة التّعليم في توسيع القدرات البشريّة بدايةً من قبل الاقتصاديّ الهنديّ (اماراتيا سين) الذي يؤكّد أنّ الشّخص يستفيد من التّعليم في الحصول على المزيد من المعرفة والقراءة وتحقيق تواصل أفضل، والقدرة على الاختيار بطريقة أكثر استنارة، واتّخاذ القرارات بشكل أفضل، فيظهر بشكل غير مباشر في محيط الشّخص المتعلّم من خلال تبادل الأفكار والمعارف وتوفير ابتكارات مفيدة للمجتمع، وعدّ (سين) أنّ هذه القدرة البشريّة المتزايدة النّاتجة عن التّعليم أمر مهم وينبغي النّظر إليها بوصفها جزءًا من الفوائد الكبيرة للاستثمار في التّعليم، ومكانته الأساسيّة لتحقيق التّنمية[75].حيث تشكّل المعرفة والثّقافة النّاتجة عن التّعلم حاجة عليا، تسهم إلى حدّ كبير في تحسين نوعيّة الحياة، والشّعور بالإنجاز وإدراك الذّات.

ويرتبط التّعليم **بالاستقرار والتّماسك الاجتماعيّ**، ويؤدّي إلى مزيد من الأمن وخفض معدّلات الجرائم والعنف، وهناك روابط قويّة بين تلقّي تعليم أقل وارتكاب المزيد من الجرائم، ففي عام (1997م) كان أكثر من ثلثي نزلاء السّجون في الولايات المتّحدة من المتسرّبين من المدارس الثّانوية، وفي عام (2001م) كان أكثر من (75%) من المُدانين في إيطاليا ممّن لم يكملوا التّعليم الثّانوي، وكانت معدلات السُّجناء بين الرّجال الذين تتراوح أعمارهم بين (21) و (25) عامًا في المملكة المتّحدة أعلى بأكثر من ثمانية أضعاف لأولئك الذين ليس لديهم مؤهّل تعليميّ مقارنة بالمتعلّمين، وفي دراسة أجريت في إنكلترا بين عامي (1972م) و(1973م) تبيَّن أنّ الزّيادة لمدّة عام واحد في متوسّط مستوى التّعليم تقلّل من معدّلات الجرائم بنسبة (20←30%)[76]، وتعود أسباب هذه العلاقة بين التّعليم وانخفاض الجريمة إلى أثر التّعليم في الحصول على دخل أعلى، ومساهمته في تربية الأفراد وتزويدهم بالقيم والأخلاق.

وأحد أهمّ الأدوار غير المباشرة للتّعليم يتجلّى في تكوين رأس المال الاجتماعيّ، إذ يعزّز التّعليم التّوافق والاستقرار بين الأفراد؛ ممّا يسهّل عمليّات التّعاون لتحقيق منافع متبادلة، وبالتّالي يزيد التّعليم من قابليّة عمل الأفراد معًا من أجل تحقيق أهداف مشتركة بوصفهم جماعات وتنظيمات، ويبرز أثر المدرسة في إعداد رأس المال الاجتماعيّ بنشر قيم التّماسك والتّوافق الاجتماعيّ، وخلق الثّقة والمشاركة، وتعدّ سنوات التّعليم الرّسمي أهمّ مؤشّر لرأس المال الاجتماعيّ وذلك بخلق روابط ومرافق وشبكات اجتماعيّة جديدة يتعامل عبرها الأشخاص[77].

---

[75] Power, Colin. Op. cit, p 150.

[76] Holden, Joseph. Aslam, Monazza. (2014**). Education economics**. Economic and Privet Sector Professional Evidence and Applied Knowledge Services. EPS-PEAKS. Britain. UK. p15.

[77] Tokas, Shekhar.(2016). **Education and Social Capital.** Zaher Husain Centre for Education Studies. School of Social Sciences. New Delhi. India. p263.

ويسهم التّعليم بشكل مباشر **في رفع مستوى المعيشة وخفض معدّلات الفقر**، إذ يؤدّي ارتفاع المستوى التّعليميّ–وما ينتج عنه من زيادة مهارات الأفراد وقدراتهم– إلى زيادة معدّلات الدّخل وزيادة فرص الحصول على العمل، وباستخدام بيانات من الولايات المتّحدة قدّرت دراسة أجريت عام (1974م) أنّ عامًا إضافيًّا من الدّراسة يؤدّي إلى زيادة الدّخل الفرديّ بمقدار (11%) طيلة حياة الفرد، وفي دول جنوب آسيا تمّ التّوصل إلى نتائج مماثلة، إذ ارتبطت زيادة سنوات التّعليم بارتفاع معدّلات الدّخل[78]، ويوضّح اختلاف مستويات الدّخل والتّحصيل العلميّ بين دول جنوب آسيا وجنوب شرقها العلاقة القوّية بين مستويات التّعليم والدّخل، إذ كانت جميع هذه الاقتصادات تقريبًا في السّتّينات في المستوى نفسه من التّنمية الاقتصاديّة، لكن منذ السّبعينات وعلى مدى ثلاثّة عقود كان نموّ دخل الفرد في شرق آسيا أسرع بأربع مرّات ممّا كان عليه في جنوب آسيا، ويعود ذلك إلى زيادة فرص التّعلم في هذه البلدان ونسب التّسجيل العالية في العلوم والتكنولوجيا الصّناعيّة وتكنولوجيا المعلومات والإدارة مقارنةً بدول جنوب آسيا[79]. كما أدّت الزّيادات السّريعة في الوصول إلى التّعليم إلى خفض التّفاوت في الدّخل في الفترة المبكرة من الانطلاق الصّناعي لهذه الدّول، فقد انخفضت التّفاوتات في توزيع الدّخل إلى جانب معدّلات الفقر بسرعة في كوريا الجنوبيّة في السّنوات الأولى من التّصنيع نتيجة لارتفاع الإنفاق على التّعليم ومجالات الرّعاية الاجتماعيّة الأخرى، و كان هناك تأثيرات مماثلة في اليابان وتايوان وشرق آسيا بشكل عام[80].

ويؤثّر التّعليم في **الجانب الصحيّ** للمجتمع، فهناك العديد من الدّلائل على العلاقة القوّية والمتبادلة بين التّعليم والمستوى الصحيّ، ووفقًا لـ(سين) تؤدّي زيادة نسب التّعليم وجودته وتحديدًا بالنّسبة إلى الفتيات إلى تحسين الصّحّة المجتمعيّة والتّقليل من وفيات الرّضّع وزيادة متوسّط العمر. وبتأثير التّعليم في معدّلات الدّخل يمكن أن يؤثّر بشكل كبير وغير مباشر في المستوى الصحيّ، إذ ترتبط الصّحة المجتمعيّة بقوّة بمستوى الدّخل الفرديّ وكيفيّة توزيع الدّخل وتحديدًا في الدّول الأكثر فقرًا، وتكون الدّول المتقدّمة الأكثر مساواة في توزيع الدّخل أفضل عمومًا في معظم مؤشّرات الصّحّة المجتمعيّة من تلك التي تعاني من التّفاوت في توزيع الدّخل المرتبط أساسًا بالتّفاوت التّعليميّ. فقد حقّقت الصّين تحسينات كبيرة في الصّحّة ومتوسّط العمر المتوقّع قبل الإقلاع الاقتصاديّ في عصر (ماو)، وتشهد انعكاسًا لهذا حتى الآن بسبب زيادة المساواة في الحصول على العمل والتّعليم، وفي أفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى أدّى تراجع مستويات التّعليم إلى فشلها في وقف الانخفاض الحادّ في وسطي العمر المتوّقع، وزيادة الفقر وانتشار فيروس نقص المناعة البشريّة فيها منذ نهاية الثّمانينات[81]، وشكّل

[78] Holden, Joseph. Aslam, Monazza. Op. cit. p12.
[79] Adams, Don. Op. cit. p22.
[80] Green, Andy. Vickers, Edward. Op. cit. p 36.
[81] Ibid, p23.

هذا الانخفاض في مستوى الصّحة المرتبط بانخفاض المستوى التّعليميّ والمعرفيّ العامل الأكثر أهمّيّة الذي أعاق التّنمية في أفريقيا[82].

وبالنسبة إلى البلدان المتقدّمة أظهرت العديد من الدّراسات العلاقة بين التّعليم والصّحّة بزيادة المعرفة واتّباع السّلوكيّات الصّحيّة، إذ أظهرت دراسة أجريت عام (2010م) في الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّ المعرفة حول أضرار التّدخين في الولايات المتّحدة ازادت بسرعة أكبر بين المتعلّمين بعد تحذير عام (1964م) وأنّ التّعليم يزيد من المعرفة والقدرة على الوصول إلى الخدمات الصحيّة، فأولئك الذين حصلوا على مزيد من التّعليم لديهم معلومات أفضل عن الأمراض، ويؤثّر ذلك في قراراتهم وسلوكهم، والأشخاص الأكثر تعليمًا أكثر تقبّلًا للأدلّة العلميّة وأكثر ميلًا لاتّباعها في خياراتهم العلاجيّة والغذائيّة واتّباع ممارسات يوميّة صحّيّة والابتعاد عن السّلوكيّات الضّارة[83].

ويُشكّل التّعليم أحد أهمّ العوامل المؤثّرة **بالتّغيّرات الديموغرافية** والتحكّم بالسّكان بتأثيره في الصّحة ومعدّلات الخصوبة والولادات ومتوسّط العُمر المتوقع، إذ يؤدّي التّعليم إلى زيادة العمر المتوقّع، وهناك ارتباطات قويّة بين المستوى التّعليميّ للأفراد وإمكانية أن يعيشوا لمدّة أطول وذلك بتحسين سلوكيّات الحياة اليوميّة وطريقة العيش التي ترتبط بالصّحة بشكل مباشر أو غير مباشر، ففي الولايات المتّحدة تبيّن أنّ الذّكور الذين التحقوا بالتّعليم الجامعيّ يعيشون لمدّة من (2←6) سنوات أكثر على الأقل من نظرائهم الأقلّ تعليمًا، وفي التّسعينات ازداد متوسّط العمر المتوقّع لأولئك الذين التحقوا بالجامعة لسنة إضافية، ويقدّر أنّ كلّ سنة دراسيّة إضافيّة تقلّل معدّلات الوفيات في (10) سنوات بنحو (6) نقاط مئويّة في الولايات المتّحدة [84]، وللتّعليم آثار مماثلة بالنسبة إلى معدّل الولادات والكثافة السّكانيّة، فهناك علاقة إيجابيّة بين التّعليم وخفض معدّل الولادات ومعدّلات الخصوبة، إذ يؤدّي مزيد من التّعليم إلى زيادة الوعي الأسري بضرورة خفض معدّلات الإنجاب والزّواج المبكّر المرتبط بزيادة الخصوبة، وتُظهر الأبحاث الموسّعة عن الاختلافات بين الأقاليم في معدّلات الخصوبة في الهند وأماكن أخرى أدلّة قويّة على أنّ التّعليم وتحديدًا بالنسبة إلى الفتيات يمكن أن يؤدّي دورًا رئيسًا في الحدّ من معدّلات الخصوبة، فتُعزى معدّلات الخصوبة المنخفضة في ولاية (كيراليا) الهنديّة –التي تبلغ (1.7) مقارنةً بالصّين التي تبلغ (1.9)– إلى ارتفاع نسبة التّعليم لدى الإناث، ووفقًا لـ(سين) يقلّل التّعليم من معدّلات الخصوبة بتعزيز المعرفة والوعي حول تحديد النّسل، وتمكين دور المرأة في صنع القرار الأسريّ، وتغيير تطلّعات النّساء وتحسين رعاية الأطفال ممّا يقلّل من وفيّات الرّضّع ويغيّر من قرارات تنظيم الأسرة[85].

[82] Power, Colin. Op. cit, p 151.
[83] Holden, Joseph. Aslam, Monazza. Op. cit. p15.
[84] ibid, p14.
[85] Green, Andy. Vickers, Edward. Op. cit, p23.

3- التّعليم والبعد السّياسيّ:

للتّعليم دور مهم وأساسيّ في الحياة السّياسيّة، ولطالما كانت تتركّز وظيفة التّربية في إعداد القادة السّياسيّين ورجال البلاط في العديد من الامبراطوريّات والممالك القديمة، كما في الصّين ومصر القديمة وغيرها من الحضارات. ويعود تاريخ ربط التّعليم والتّربية بالسّياسة إلى عهد (أفلاطون) الذي بنى جمهوريّته الفاضلة على أساس الاخلاق البشريّة، وربط التّربية بالنّظام السّياسيّ في رؤاه الفلسفيّة، وعدّ انحطاط التّربية السّبب في فساد النّظام السّياسي في عصره[86]، ثمّ أكّد تلميذه (أرسطو) على أهميّة تلقّي الأفراد للتّعليم لدعم الحياة السّياسيّة وضرورة دراسة العديد من العلوم في ما سمّاه دولة المدينة، وطرح العديد من الفلاسفة آراء مماثلة مثل (جان جاك روسو) وغيره.

وتمّ توثيق الآثار الإيجابيّة للتّعليم في تعزيز المشاركة في الحياة السّياسيّة في معظم البلدان، بما في ذلك العالم النّامي. إذ يميل الأفراد الأكثر تعليمًا إلى إظهار اهتمام أكبر في الأنشطة السّياسيّة، ويعزّز التّعليم من المشاركة السّياسيّة وتزداد قيم المواطنة للأفراد بارتفاع مستواهم التّعليميّ، سواء في الدّول النّامية أو في الدّول المتقدّمة، ففي الولايات المتّحدة تبيّن وجود آثار كبيرة للتّعليم على سلوك التّصويت، إذ يزداد احتمال أن يصوّت أولئك الذين مرّوا بالتّعليم العالي بنسبة (30-50%) كما يزيد إتمام التّعليم الثّانويّ من نسب التّصويت والمشاركة السّياسيّة بنسبة (40-70%)[87].

ويتجلّى الأثر الأهمّ للتّعليم في بناء أيديولوجيات موافقة للأنظمة السّياسيّة والاقتصاديّة السّائدة؛ ممّا يعزّز الوفاق والقبول السّياسيّ للأفراد ويعمّق قيم المواطنة والاستقرار السّياسي إذا ما تمّ إعداد المدرسة والمؤسّسات التّعليمية بما يوافق الأنظمة السّياسيّة الحاكمة، وقد أسهم هذا التّوافق بين أيديولوجيا الأفراد والأنظمة في العديد من الدّول المتقدّمة في الحفاظ على الاستقرار السّياسي وخلق القبول بين الأفراد وأنظمة الحكم في تلك الدّول التي سيطر على معظمها غالبًا الطّابع الرّأسماليّ، وطَبع المدارس ووجّهها لخدمة الرّأسمالية منذ ثمانينات القرن الماضي حتى اليوم وذلك عبر مراحل أساسيّة تمرّ بها المدرسة، بدءًا بإعداد الأيدي العاملة المؤهّلة والخبرات والكفاءات المهنيّة الضّروريّة لعمليّة الإنتاج الرّأسمالية ولمواكبة التّغييرات التي فرضتها العولمة وشركاتها ومؤسّساتها، ثمّ العمل على نشر ثقافة الاستهلاك التي تضمن استمرار دوران عجلة الرّأسمالية، وترسيخ أيديولوجيّات وقيم ضرورية في عمليّة الإنتاج الرّأسماليّة[88].

---

[86] الحربي، سعود هلال. (2007). **السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات**. العبيكان للنشر. ص27.

[87] Holden, Joseph. Aslam, Monazza. Op. cit, p16.

[88] علي، وطفة.(2011). **رأسمالية المدرسة في عالم متغير، الوظيفة الاستلابية للعنف الرمزي والمناهج الخفية**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة الدراسات(4). ص14.

ثالثاً: التّربية والتّعليم في سورية

1- التّعليم في مرحلة ما قبل الأزمة:

1-1- التّعليم ما قبل الجامعيّ:

ازداد الاهتمام الحكوميّ والاجتماعيّ بالتّعليم في سورية منذ بداية الألفيّة الجديدة، واستطاعت أن تحقّق نتائج مهمّة فيما يرتبط بالتّعليم وتحديدًا على الصّعيد الكمّي، إذ ازداد عدد المدارس والجامعات وازداد الإنفاق على التّعليم بشكل ملحوظ، حيث بلغ (18.7) مليار ليرة سورية في عام (2000م)، ثمّ ارتفع إلى (112.5) مليار ليرة سورية في عام (2008م)، أي ما نسبته (18.75%) من الموازنة العامّة للدّولة، وهي نسبة قريبة من نسب الإنفاق على التّعليم في البلدان المتقدّمة، إذ بلغت هذه النّسبة (12.5%) في كندا و(16.6) في النرويج لعام (2005م)، لكنّها تبقى منخفضة مقارنةً بتلك الدّول ذات النّاتج الأكبر، وارتفع عدد مدارس التّعليم الأساسيّ إلى (16.6) ألف مدرسة عام (2008م) بعد أن كان عددها (13.4) ألف للعام (2000م)، وارتفع عدد مدرّسي مرحلة التّعليم الأساسيّ بمعدّل أعلى من نموّ الطّلاب وبالتالي انخفض نصيب المُدرّس من التّلاميذ[89]، وقد شملت مراحل التّعليم الاساسيّ المرحلتين الإعداديّة والابتدائيّة وهي مرحلة الزاميّة ومجانيّة، واستطاعت سورية تحقيق النّسبة العالميّة للالتحاق الابتدائي، واقتربت من النّسبة العالميّة للالتحاق الثّانوي في عام (2011م)[90]، وارتفع عدد المدارس الثّانويّة والمهنيّة والمعاهد العليا والمتوسّطة ومراكز التّدريب، وتزامن ذلك مع زيادة عدد الطّلاب والمدرّسين بشكل متفاوت في هذه المؤسّسات مع نهاية العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين نتيجة النّموّ السّكانيّ الكبير والوعي بأهمّيّة التّعليم والتّوسع الأفقي من قبل الحكومة، واتّباع مجّانيّة التّعليم والزاميّته حتى المرحلة الإعداديّة فبقي نصيب المدارس والشّعب المدرسيّة من الطّلّاب ثابت تقريبًا، ولم تؤدّي تلك الزّيادة في أعداد المدارس إلى مزيد من التّحسّن النّوعي في التّعليم الثّانويّ والمهنيّ[91]، وعمومًا منذ بداية الألفيّة الجديدة كان هناك تركيز على القيام بالعديد من الإصلاحات النوعيّة في مجال التّعليم في سورية، كان من بينها قيام وزارة التّربية في عام (2005م) بتصميم مشروع مدّته خمس سنوات يهدف إلى تحسين جودة التّعليم الأساسيّ، ويركّز على تدريب المدرّسين، وتطوير مناهج جديدة مطابقة للمعايير الدّولية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المدارس، وكذلك تبنّت وزارة التّربية والحكومة السّورية مجموعة من السّياسات والبرامج لتحسين جودة التّعليم والتّدريب المهنيّ، وزيادة ملاءمة مخرجاته مع سوق العمل باتّباع برنامج "تحديث التّعليم والتّدريب الفنّيّ والمهنيّ" التّابع لبرنامج (ميدا) الذي تقدّمه المفوضيّة الأوروبيّة لتحسين جودة التّعليم والتّدريب المهنيّ وملاءمته في قطاعي

---

[89] الناصر، منذر. الشيخ، محمد احمد. (2010). تقييم واقع التعليم ضمن اطار التنمية البشرية في سورية. **مجلة بحوث جامعة حلب**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 67.ص- ص: 170- 171.

[90] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2015). استجابة اليونسكو التعليمية للازمة السورية. ص10.

[91] الناصر، منذر. الشيخ احمد، محمد. مرجع سابق، ص 171.

صناعة الألبسة الجّاهزة وصيانة الصّناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة، ومع ذلك بقي التّعليم والتّدريب المهنيّ الثّانوي يعاني من انخفاض عدد الطّلاب المسجّلين وزيادة نسب التّسرّب وبقيت جودة التّعليم دون المستوى المطلوب [92].

1-2- التّعليم العالي:

وبالنسبة إلى الجامعات ومؤسّسات التّعليم العالي، فقد شهدت زيادة ملحوظة في أعداد الملتحقين وأعداد الكليّات العامّة التي ارتفعت إلى (109) كليّة في عام (2008م) وتمّ إحداث الجامعة الافتراضيّة السّوريّة في عام (2002م) وبرنامجي التّعليم المفتوح والتّعليم الموازي في عام (2005م)، وأُحدثت (10) جامعات خاصّة وصل عدد طلابها إلى (16.7) ألف طالب في عام (2008م)، ثمّ ازداد عددها إلى (18) جامعة عام (2011م)، وارتفع عدد طلّاب الدّراسات العليا إلى (12.3) ألف طالب، وأعضاء الهيئة التّعليمية إلى (8.3) ألف في عام (2008م)[93].

وقد تمّ تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في قطاع التّعليم العالي، وكان أهمّها تصميم قانون تنظيم الجامعات بهدف تعزيز استقلاليّتها، وزيادة مستوى اللّامركزيّة الإداريّة فيها، وتمّ منح حريّة أكبر لدى تعيين أعضاء الهيئة التّدريسيّة وإقرار التّرقيات، وتحقيق مزيد من الانفتاح في نظام التّعليم العالي، وذلك بتأثير من الجهات المموّلة كالاتّحاد الأوروبيّ والهيئة الألمانيّة للتّبادل العلميّ (داد) والمجلس الثّقافيّ البريطاني، مع التّركيز بشكل خاص على توسيع نطاق الالتحاق، وتلبية احتياجات سوق العمل وضمان الجودة.

وقد حُدّدت قائمة بمجموعة من الإصلاحات في مجال التّعليم العالي في سورية لما قبل عام (2011م)، تناولت افتتاح مؤسّسات تعليميّة جديدة وتطوير سياسات جديدة للقبول في التّعليم العالي، بحيث تلبّي متطلّبات التّنمية الوطنيّة، والنّهوض بالمناهج الدّراسيّة الحاليّة، وتطوير مجموعة من القوانين التي تضمن مزيدًا من المرونة في التّقييم والتّدريس؛ لتلبية متطلّبات السّوق، ومواصلة تطوير برنامج لضمان الجودة ونظام للاعتماد الأكاديمي، والعمل على التّدريب المنظّم لأعضاء الكادر التّدريسيّ بهدف رفع مستوى مهاراتهم، وتطوير وسائل التّعليم والبيئة التّعلميّة بما فيها من مخابر مجهّزة ومكتبات جديدة، وتطوير تقنيّة المعلومات المستخدمة، وإجراءات أخرى تستهدف تطوير البحث العلميّ والدّراسات العليا، إلا أنّ العديد من هذه الخطط لم تنفّذ بشكل صحيح وبعضها لم يُنفذ أصلاً[94].

---

[92] المؤسسة الاوربية للتدريب المهني. (2005). **الاستثمار في التعليم و التوظيف والأداء الاقتصادي في سورية**. ص- ص:7- 8.

[93] الناصر، منذر. الشيخ احمد، محمد. مرجع سابق، ص 173.

[94] تقرير المجلس الثقافي البريطاني ومجلس دعم الأكاديميين المعرضين للخطر (كارا). **واقع التعليم العالي في سوريا قبل عام 2011**، كلية التربية، جامعة كامبريج، 2018، ص- ص: 27.

وبقي التّعليم في سورية يواجه مجموعة اختلالات ومشكلات مرتبطة بنوعيّة التّعليم وجودته رغم التّحسينات الكمّيّة والقيام ببعض الاصلاحات النوعيّة، إذ بقيت أساليب التّدريس والتّقييم والمناهج الدّراسيّة في الجامعات السّوريّة حتى عام (2011م) جامدة و نظريّة، وكانت المناهج المدرسيّة القديمة وغياب التّركيز على تطوير المستوى التّقنيّ والتّجريبيّ والبحثيّ في المجالات العلميّة والتّطبيقية في التّعليم ما قبل الجامعي، والاكتفاء في التّركيز على التّوسع الأفقيّ في مجال العلوم الإنسانيّة بزيادة عدد الطّلّاب–وليس المواد التّعليميّة–وإهمال المقرّرات التّعليميّة من حيث الجودة والنّوعيّة والتّركيز على التّعلّم عن طريق الحفظ والتّلقين[95]، مؤشّرات تدلّ على تدنّي جودة التّعليم في سورية وعمق الخلل في هياكله و نُظُمه وغياب التّأهيل والعمل للانتقال إلى اقتصاد معرفي.

2- الآثار التّنمويّة للتّعليم في سورية:

تشير الوقائع في المرحلة التي سبقت الأزمة السّورية إلى أنّ تلك الزّيادات الكمّيّة في القطاع التّعليميّ لم تؤدِّ إلى النتائج نفسها في **الواقع الاقتصاديّ** الكلّيّ والجزئي، وترافقت تلك الزّيادات بأعداد الملتحقين بمراحل التّعليم المختلفة، بزيادة **معدلات البطالة** بنسب متفاوتة، إذ ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في سورية من حملة الشّهادات الجامعيّة فأكثر، من (2.5%) عام(2001م) إلى (9.8%) عام (2010م)، وذلك لعدّة أسباب يمكن إيجازها بارتفاع عدد الحاصلين على التّعليم العالي فأكثر مع عدم وجود فرص عمل كافية لاستيعاب تلك الزّيادة أو مناسبة لمخرجات التّعليم الجامعي، وتزايد اعتماد الدّولة على القطاع الخاصّ في خلق فرص العمل واستيعاب الخرّيجين، علمًا أنّ العمل في هذا القطاع يتطلب الخبرة والمعارف والمهارات العمليّة التي لا يتمّ اكتسابها بالتّلقين النّظريّ للطّلبة في المؤسّسات التّعليميّة، فتبقى المشكلة الأكبر هي نوعيّة التّعليم. ولأسباب مشابهة ارتفعت معدلات البطالة من (4.16%) عام (2001م) إلى (14.3%) عام (2010م) لخريجي المعاهد المتوسّطة، وذلك بسبب عدم وجود فرص عمل لمخرجات المعاهد الفنيّة والمهنيّة، واتّباع مجموعة من الإجراءات نتيجة تزايد الاعتماد على القطاع الخاص في خلق فرص العمل، مثل التّوقّف عن تعيين خريجي بعض المعاهد التي التزمت الدّولة بتعيين خرّيجيها. كما ارتفعت معدّلات البطالة بالنّسبة إلى خريجي المرحلة الإعداديّة والثّانويّة في عام (2010م) عمّا كانت عليه في عام (2001م). أمّا التّعليم الابتدائّي فقد انخفضت معدّلات البطالة في صفوف الذين أنهو المرحلة الابتدائيّة فما دون من (73.9%) عام (2001م) إلى (41.5%) عام (2010م) ولكنّها بقيت أعلى نسبة للمتعطّلين عن العمل، أمّا نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة الشّهادات الجامعّية فأكثر فهي

[95] تقرير المجلس الثقافي البريطاني ومجلس دعم الأكاديميين المعرضين للخطر (كارا)، المرجع السابق. ص- ص: 25- 26.

أقلّ نسبة[96]، وهذا يدلّ على أهمّيّة التّعليم بالنسبة إلى سوق العمل والإنتاج في سورية، مع عدم القدرة على استيعاب نسبة كبيرة من المتعلّمين.

ومع أنّ زيادة عدد الملتحقين أدّت إلى تحسّن التّركيب التّعليميّ لقوّة العمل، إذ ارتفعت نسبة قوّة العمل ذات التّأهيل الجامعي من(7%) عام (2001م) إلى (8.9%) عام (2011م)، لم تكن هذه الزّيادة متناسبة مع الزّيادة في معدّلات الالتحاق الجامعيّ التي كانت تفوقها بخمسة أضعاف، وهذا يشير إلى زيادة معدّلات هجرة الجّامعيّين وعدم وجود فرص عمل مناسبة لهذه الفئة[97].

وهذه الاختلالات في مخرجات التّعليم وسوق العمل والارتفاع في معدّلات البطالة في صفوف المتعلّمين؛ ناتجة أساسًا عن **عدم توافق مخرجات التّعليم مع متطلّبات سوق العمل** كمًّا ونوعًا، وذلك بسبب عدم فهم احتياجات سوق العمل وتحديدها، وعدم ربطها بالسّياسات التّعليميّة والتّربويّة وخططها، إذ يوجد فيض في بعض الاختصاصات غير المطلوبة في سوق العمل، التي يكون مصيرها البطالة أو العمل في مهن غير مناسبة لاختصاصهم، وبالمقابل هناك ندرة في اختصاصات أخرى مرغوبة وتحتاج إليها بعض القطاعات الاقتصاديّة[98]، وهذا يشير إلى اختلال عميق بين عرض العمل من قبل المؤسّسات التّعليميّة والطّلب عليه في سوق العمل الذي لا يجد احتياجاته في مخرجات تلك المؤسّسات، كما أنّ توافق مستويات التّعليم وجودته في سورية مع معظم بنى وتقنيّات الإنتاج في معظم القطاعات التي تمتاز بالضّعف التّقنيّ والفنّيّ يؤدّي إلى تعميق ضعف المستوى التّعليميّ والثّقافيّ للمتعلّمين وقوّة العمل.

وتشير **معدّلات الإنتاجيّة** في قطاعات الاقتصاد السّوري للفترة نفسها إلى أنّ تلك الزّيادات في معدّلات الالتحاق والإنفاق على التّعليم حتى عام (2011م) في سورية لم يقابلها زيادة مماثلة في إنتاجيّة العاملين، ورغم ارتفاع نسبة المشتغلين من حملة الشّهادات الجامعيّة بقيت إنتاجيّة العاملين منخفضة، إذ ظهر تحسّن بسيط وغير كافٍ في إنتاجيّة عوامل الإنتاج بما فيها رأس المال البشريّ بين عامي (2006م – 2010م)، ويفسّر هذا الانخفاض في مستوى الإنتاجيّة بتدنّي المستوى التكنولوجي وانخفاض كفاءة العاملين المرتبطة بتدنّي جودة التّعليم الذي يعتمد على التّلقين ويفتقد إلى تحفيز التّفكير والإبداع وبناء الدّافعية للعمل والإنجاز، وهجرة الكفاءات وسوء استغلالها بالشّكل الأمثل، كما أنّ هناك نسبة كبيرة من الخرّيجين الذين يعملون بوظائف غير مناسبة لتحصيلهم العلميّ[99].

---

[96] جحجاح، محمد.(2015). **تحليل اثر تعليم وتدريب الموارد البشرية على عملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية**. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة مشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2015، ص-ص:79-80.

[97] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد. (2018). **التعليم في سورية بين نمطية التحليل وافق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم)**. سلسلة قضايا التنمية البشرية، العدد الثالث ص15.

[98] جحجاح، محمد، مرجع سابق، ص 116.

[99] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، المرجع السابق، ص-ص: 21- 25.

ممّا سبق نجد أنّ ملاءمة التّعليم وسوق العمل تعاني مشكلة مزدوجة لجهة عدم تلبية مخرجات التّعليم لاحتياجات سوق العمل، والتّراخي التّقنيّ والتّخلّف التكنولوجي في العديد من قطاعات الاقتصاد السّوري التي تؤدّي مجاراتها إلى تراجع مستوى العلميّ والثّقافيّ للمؤسّسات التّعليميّة، وبالتالي ينبغي تحفيز قطاعات الإنتاج من قبل السّياسات الاقتصاديّة من جهة، والعمل على فهم أكبر لاحتياجات سوق العمل وملاءمتها من جهة أخرى، وتطوير النّظام التّعليميّ من حيث المناهج وأساليب التّدريس بما يضمن تطوير المهارات والقدرات التي يحتاجها سوق العمل بشكل عمليّ وتجريبيّ عوضًاً عن التّلقين النّظريّ والاعتماد على حفظ كمٍّ كبير من المعلومات لاجتياز الاختبارات، ومراعاة الجانب النّفسيّ والأخلاقيّ ضمن العمليّة التّدريسيّة وتدريس أخلاقيّات العمل واتّباع الأساليب التي تطوّر دوافع الإنجاز والنّجاح والتّميّز؛ لتحقيق إنتاجيّة أكبر لرأس المال البشريّ السّوري.

أمّا فيما يتعلّق **بالتّغييرات الاجتماعيّة** يُعدّ التّعليم في سورية من العوامل المهمّة التي أثّرت في سلوك المجتمع السّوري وثقافته، وكان له مجموعة من الآثار الاجتماعيّة والثّقافيّة والديموغرافية التي ظهرت ضمن الظّروف السّكانيّة والسّياسيّة والتّغيّرات في الوضع الصّحيّ والمعيشيّ للمجتمع السّوري، وفي مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة، إذ يؤثّر التّعليم في **معدلات الخصوبة** سواء بشكل مباشر من خلال ارتفاع المستوى التّعليميّ والثّقافيّ للأسرة وبالتّالي ارتفاع الوعي المجتمعيّ بضرورة خفض معدّلات الإنجاب، أو بصورة غير مباشرة من خلال الحدّ من الزّواج المبكر والتحاق المرأة بسوق العمل الذي من شأنه أيضًا أن يخفض نسب الولادات. وينخفض معدّل الخصوبة في سورية بنسبة أكبر من النّصف لدى النّساء الحاصلات على شهادة التّعليم الأساسيّ مقارنةً بالنّساء الأمّيّات، وتنخفض هذه النّسبة بمقدار (2.3) ضعف للنّساء الحاصلات على التّعليم الثّانويّ أو الجامعيّ[100].

وفيما يتعلّق بتأثير التّعليم على **الدّخل** فإنّ متوسّط الأجر الشّهريّ للعاملين الحاصلين على التّعليم الجامعيّ في سورية يزيد بنسبة (50%) عن متوسّط الأجر الشّهريّ لحملة شهادة التّعليم الابتدائيّ فما دون، في حين ترتفع هذه النسبة إلى (100%) في القطاع الخاص[101]، ولم تتجاوز نسبة الفقراء من الحاصلين على التّعليم الجامعي (1%) قبل الأزمة، في حين بلغت نسبة الفقراء من الحاصلين على التّعليم الابتدائيّ فما دون (81.3%) للمدّة نفسها[102]، وهذا يدلّ على أهميّة الاستثمار في التّعليم بالنسبة إلى الدّخل وتحسين المستوى المعيشيّ.

[100] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، المرجع السابق، ص- ص: 28- 29.
[101] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، المرجع السابق. ص- ص: 21- 36.
[102] جحجاح، محمد، مرجع سابق، ص: 116.

وقد أسهم التّعليم في سورية في تحسين **المستوى الصّحيّ** وخفض معدّل الوفيات بتوجيه السّلوك الفرديّ والمجتمعيّ نحو اتّباع قواعد الصّحّة، وزيادة الوعي بالأمراض وطرق علاجها والوقاية منها، فقد أثبتت الوقائع المرتبطة بالوضع الصّحّي في سورية قبل الأزمة أنّ رفع مستوى الوعي الصّحّي أهمّ بكثير من توفّر المراكز والخدمات الصّحيّة، فقد تبيّن أنّ السّبب الأساسيّ لارتفاع معدّلات **وفيّات الأطفال** في بعض المحافظات أكثر من المحافظات الأخرى، يعود إلى عوامل مرتبطة أساسًا بانخفاض الوعي واتّباع سلوكيّات غير صحّيّة. فأظهرت دراسة أسباب وفيات الأطفال لعام (2008م) أنّ (77%) من أمّهات الأطفال المتوفّين كُنّ من غير المتعلّمات أو في مستوى تعليميّ لا يتجاوز المرحلة الابتدائيّة، وأنّ معدّل وفيّات الأطفال في سورية يتناقص كلّما ارتفع المستوى التّعليمي للأمّهات، إذ يساعد المستوى التّعليميّ الأعلى للأم في تأمين رعاية أكبر للطّفل، وجعلها أكثر اهتمامًا بالغذاء والنّظافة، وأكثر اطلاعًا وقدرة على الوصول إلى الخدمات الصّحيّة المتوفّرة، كما يخفض التّعليم والحصول على المعرفة والثّقافة المرتبطة بالصّحّة من **وفيات الأمّهات** وتحديدًا تلك النّاتجة عن عمليّات الولادة في المنزل، إذ ترتفع هذه النّسب في المحافظات الشّرقيّة ذات التّعليم الأقل، وكان أعلاها في محافظة الحسكة (16.9%) عام (2008م)، في حين انعدمت نسبة الولادة في المنزل في محافظتي طرطوس واللّاذقية ذات نسب التّعليم الأعلى[103].

وكان للتّعليم والمؤسّسات التّعليمية في سورية أثر كبير ومهمّ في تعزيز **الاستقرار السّياسيّ** والاجتماعيّ، من خلال المنظّمات والهيئات التّابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي التي كان لها الدور الأكبر في تعزيز هذا الاستقرار واستمراره، إذ ارتبطت بالمؤسّسات التّعليميّة وعملت على تعزيز الولاء والانتماء الوطنيّ لدى الطّلّاب، وربط التّعليم بالأهداف السّياسيّة، بالإضافة إلى تدريس مادّة التّربية الوطنيّة وأثرها في تعميق الانتماء الوطنيّ، ولم يكن التّعليم العالي منفصلًا عن هذه العمليّات، حيث يمثّل أصحاب القرار في مؤسّساته أعضاءً في تلك المنظّمات وتنتشر الشّعب الحزبيّة والمراكز التّابعة لها في كلّ جامعة وكليّة، ويشرف الاتّحاد الوطنيّ لطلبة سورية على الرّقابة السّياسيّة في الجامعات[104]. أسهم ذلك بشكل كبير وأساسيّ في الاستقرار السّياسيّ والاجتماعيّ قبل الأزمة السّوريّة وإلى حدّ كبير خلالها، إلّا أنّه في مرحلة ما قبل الأزمة السّورية افتقدت العمليّة التّربويّة والتّعليميّة إلى تدريس قيم المواطنة والديمقراطية، ومجاراة التّطوّرات العلميّة ومواكبتها وإنتاج جيل مُفكّر ومبدع يتحرّك بفعل العلم والمنطق. وعلى الرغم من تضمين المناهج المُحدَّثة منذ عام (2012م) لقيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، إلّا أنّ تناولها يكون سطحيًّا ويتضمّن العناوين والمفاهيم دون التّعمق بهذه القيم[105]، كما أنّ أسلوب

---

[103] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، المرجع السابق، ص-ص: 31-32.
[104] تقرير المجلس الثقافي البريطاني ومجلس دعم الأكاديميين المعرضين للخطر (كارا)، مرجع سابق، 2018، ص: 29.
[105] حسان، أحمد. **المنهاج السوري الحديث: تعلم الماركسية في 45 دقيقة**. الأخبار. 12/ حزيران/ 2020. الرابط: https://al-akhbar.com/syria/27585

التّدريس التّلقينيّ والتّقييم المعتمد على الحفظ وضعف الجانب التّجريبيّ الذي يتناول دراسة مشاكل فعليّة مرتبطة بالحياة اليوميّة يضعف وصول هذه الأفكار إلى عقول الطّلبة والتّأثير الفعلي لها في سلوكهم ويحول دون إكسابهم هذه القيم[106].

3- التّعليم في سورية خلال الأزمة:

أثّرت الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عصفت بسورية بشكل كبير في قطاع التّعليم، إذ أدّى ضعف القوّة الشّرائية للأسر السّوريّة إلى ضعف قدرة العديد منها على تلبية متطلّبات التّعليم، ممّا قاد إلى تسرّب أعداد كبيرة من الطّلاب لأسباب مرتبطة بسوء الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة وتعرّض العديد من الأسر للتّهجير وتغيير أماكن سكنهم، وحاجة الأطفال للعمل التي جعلت للتّعليم أهمية ثانويّة مقابل الاحتياجات الأشدّ إلحاحاً[107]. وتضرّرت العديد من المدارس جزئيًّاً أو كليًّاً، وبلغ عدد المدارس المتضرّرة (3549) مدرسة في عام (2014م)، وانخفض عدد المدارس في عام (2016م) بنسبة (29%) عمّا كان عليه في عام(2010م)، كما انخفض عدد الطّلاب بنسبة (23%)، وانخفضت أعداد المدرّسين بنسبة (12%) عمّا كانت عليه في عام(2010م) نتيجة خروج العديد من المدارس عن الخدمة، وانخفض الإنفاق العامّ على التّعليم إلى (11.05%) من الموازنة العامّة للدّولة ممّا حدّ من القدرة على القيام بإصلاحات علاجيّة لمخلّفات الأزمة[108].

وتدهورت نوعيّة التّعليم بصورة أكبر ممّا كانت عليه، حيث ارتفع متوسّط عدد التّلاميذ في الشّعبة إلى (31) تلميذًا عام (2016م)، ويختلف هذا الارتفاع في أعداد التّلاميذ بين المحافظات إذ وصلت الأعداد في بعضها إلى (60) و(70) تلميذًا في الشّعبة الواحدة؛ بسبب ازدياد عدد الطّلّاب بشكل كبير في المناطق الأكثر استقرارًا، وخروج العديد من المدارس عن الخدمة. وواجهت المناهج التّعليميّة هجمات أيديولوجية، وتعرّضت لتعديلات وتشويهات خطيرة، وتحديدًا في مناطق سيطرة المسلّحين، حيث توقّفت العمليّة التّعليميّة فيها وخرجت المدارس عن الخدمة، وفي مناطق سيطرة المُعارضة، إذ أُدخلت تعديلات على المناهج التّعليميّة الصّادرة عن وزارة التّربية السّوريّة، وركّزت تلك التّعديلات على مادة التّربية الوطنيّة وأُدخلت دروسًا عن ماسميّ: الثّورة السّورية وعن قتلى صفوف المعارضة، وغير ذلك كثير من الممارسات التي أبعدت المدارس عن وظيفتها الأساسيّة[109].

---

[106] نجار، ليان. **سورية... خلل في المناهج وسيطرة لأساليب التعليم القديمة**. 10/ تموز/ 2020. العربي. الرابط: https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s/www.alaraby.co.uk/

[107] وحدة تنسيق الدعم لكل سورية. (2016). **تحليل قطاع التعليم في سورية آثار الأزمة على التعليم في سورية 2010- 2015**. صندوق الأمم المتحدة للتعليم مكتب سورية. ص- ص: 5- 6.

[108] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، مرجع سابق ص: 13- 8.

[109] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، مرجع سابق ص10-11.

أمّا في المناطق الآمنة، فقد بُذلت جهود كبيرة في سبيل الحفاظ على استمرار العمليّة التّعليميّة وتحسينها، حتى في المدارس التي تقع ضمن مناطق سيطرة المجموعات المسلّحة بالاستمرار في إيصال رواتب المعلّمين إلى تلك المناطق، وقامت وزارة التّربية بتغيير المناهج الدّراسية، للمراحل كافّة في عام (2012م) وتعديلها لمرّات عدّة بعد ذلك، لتصبح أكثر تقدّمًا وأكثر قدرة على تحفيز الطّلّاب على التّفكير والتّحليل والاستنتاج[110]؛ إلا أنّ أساليب التّدريس بقيت تعتمد على التّلقين وحفظ كمّ كبير من المعلومات عوضًا عن الأساليب البحثيّة والنّقديّة، وبقيت العمليّة التّدريسيّة مرتبطة في الأساس بأداء المعلّمين، وقدرتهم على تطبيق الوسائل التّفاعليّة وإدخال عناصر الحوار والمناقشة إلى العمليّة التّدريسيّة التي غالبًا ما تكون غير متوفّرة بسبب غياب الدّورات التّأهيليّة للمعلّمين بكيفيّة تطبيق هذه الأساليب[111].

وبين عامي (2015م) و (2016م) تمّ اعتماد منهجيّة التّعلّم الذّاتيّ في بعض المدارس بتصميم برامج وأوراق تعليميّة تساعد المتعلّمين على التّعلّم ذاتيًّا دون وجود معلّم أو كتاب مدرسيّ، وتقود المتعلّم خطوة بخطوة للحصول على المعلومات والمعارف المراد إيصالها من قبل المناهج الدّراسيّة، وجرى ذلك بالتّعاون مع منظمتي اليونيسيف والأونروا لمرحلة التّعليم الأساسيّ، وقد تمّ تجريبها في محافظتي حماة وحلب في عام (2015م) ثمّ توسّعت في بعض المحافظات الأخرى التي تضرّرت العمليّة التدريسيّة فيها مثل إدلب ودرعا وريف دمشق وحلب وحماة عام (2016م)، وعملت وزارة التّربية على تعويض الفاقد التّعليميّ للأطفال الذين خسروا سنة دراسيّة أو أكثر، أو الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس في مرحلة التّعليم الأساسيّ عبر ما يسمّى: التّعليم المكّثف، ويطبّق هذا التّعليم تحت إشراف وزارة التّربية في المدارس الحكوميّة داخل المناطق الآمنة، إذ تمّ تدريس الطّلاب صفيّن دراسيّين في عام واحد مع التّركيز على المواد الأساسيّة ضمن إجراءات محدّدة بدعم من منظّمة اليونيسيف، وبدأ تطبيق هذا التّعليم في الفصل الدّراسيّ الثّاني من العام (2015م– 2016م)، بالإضافة إلى إقامة الدّورات التّعليميّة لتقوية المكتسبات المعرفيّة للطّلّاب، والتّعليم التّعويضي الذي يعتمد على دورات التّقوية خارج أوقات الدّوام الرّسمي واستفاد منها أكثر من (55000) تلميذ في جميع المحافظات السّوريّة خلال عامي (2015م – 2016م)[112].

وشهد التّعليم العالي بعد عام (2011م) جملة من التّغييرات على المستوى الكمّيّ والنّوعيّ، إذ ازداد عدد الجامعات قبل الأزمة واستمر بالازدياد خلالها ووصل عددها إلى (20) جامعة خاصّة و(8) جامعات عامّة في عام (2016م)، ترافق هذا الازدياد مع زيادة عدد الطّلّاب بنسبة (11%) بين عامي (2010م) و(2016م)

[110] حسان، أحمد. مرجع سابق.
[111] نجار، ليان. مرجع سابق.

[112] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، مرجع سابق ص: 10- 12.

نتيجة التّوسّع الأفقيّ في قطاع التّعليم العالي، وزيادة نسب التحاق الذّكور للحصول على وثائق تأجيل خدمة العلم، وانخفضت أعداد المدرّسين بنسبة (20.2%) نتيجة لهجرة أعداد كبيرة منهم، وبالتّالي ازداد عدد الطّلّاب لكلّ عضو هيئة تدريسيّة[113]، وانخفضت نسبة الإنفاق على هذا القطاع، بالإضافة إلى استمرار النّهج التّقليديّ والنّظريّ الذي يميز النّظام التّعليميّ في الجامعات السّوريّة، وغياب الجوانب العمليّة والتّطبيقيّة الذي تعمّق كثيرًا نتيجة هجرة الكفاءات والكوادر المؤهّلة[114].

ورغم الجهود المبذولة للحفاظ على التّعليم وضمان استمراريّته خلال فترة الأزمة، إلّا أنّها تركت تأثيرات عميقة على النّظام التّعليميّ زادت من التّحدّيات التي تواجهه للوصول إلى نظام تعليميّ متقدّم وتنمويّ، وهذا الضّعف في الأساليب التّعليميّة المتّبعة وعدم اتّصالها بالواقع وضعف المستوى المهنيّ والإبداعيّ للمعلّمين القائمين على العمليّات التّدريسيّة يحول دون قدرتهم على فتح أُفق التّفكير النّقديّ والعلميّ والشّغف المعرفيّ لدى التّلاميذ، وينعكس على القدرات التي تبنيها المؤسّسات التّعليمية في عقول المتعلّمين وسلوكهم، ويعوق الوصول إلى بناء مجتمع علميّ، وتطوير سمات سلوكيّة وثقافيّة قادرة على النّهوض بالمجتمع وتنميته.

[113] مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد، مرجع سابق ص:11.
[114] مجلس الأكاديميين المعرضين للخطر (كارا). التعليم العالي في سورية بعد عام 2011، التحديات الحالية والمستقبلية.2019. ص:9.

المبحث الثّاني

الإعلام وتشكيل الوعي الاجتماعيّ لتحقيق أهداف التّنمية في سورية

أولاً: الإعلام والسّلوك والوعي البشريّ:

بدأت رحلة وسائل الإعلام المقروءة مع ابتكار الطّابعة وتطويرها في منتصف القرن الخامس عشر، وكانت الاختراع الأهم في مسيرة تطوّر وسائل الإعلام وبذرة وجود وسائل الاتّصال الحديثة، وتطوّر استخدامها ليشكّل اتّصالًا جماعيًّا ومنظّمًا مع بدايات القرن السّابع عشر، فظهر ما يعرف اليوم بالصّحافة الحديثة، وأخذت بعدها وسائل الإعلام والاتّصال بالظّهور والتّوسّع متأثّرة بالاكتشافات العلميّة والتّقنيّة والصّراعات الاجتماعيّة لعقود طويلة، ومحدثة تأثيراتها العميقة في سلوك المجتمعات ووعيها، ومع تطوّر وسائل الإعلام إلى شكلها المرئي والمسموع ازداد تأثيرها وأصبحت تتعامل مع حواس الإنسان واستجاباته البسيطة التي لا تحتاج بالضّرورة إلى مخزون ثقافيّ أو كفاءة معرفيّة، وذلك باعتمادها على الرّسائل والمؤثّرات السّمعيّة والبصريّة التي تستهدف مجموعة المفاهيم والتّصورات والآراء والمعتقدات التي يكوّنها الإنسان عن القضايا والأحداث المختلفة، وتؤثّر في القاعدة المعرفيّة والسّلوكيّة لدى الجمهور المتلقّي.

وتتمثّل وسائل الإعلام في عالم اليوم بالأدوات والوسائل كافّة التي يتمّ بها نقل مجريات الأحداث عن طريق السّمع والبصر، وتشمل الراديو والتلفزيون والسينما والصّحف والمجلّات والكتب ووسائل الاتّصال الالكترونيّة، وقد تمّ رصد العديد من الأحداث والقضايا الاجتماعيّة والإنسانيّة التّاريخيّة والمعاصرة التي تأثّرت بالصّناعات الإعلاميّة، وفي كثير من الأحيان وجدت بفعلها، سواء من حيث بناء واقعها أو تشكيل الرّأي العام تجاهها، وكان أهمّها في التّاريخ الحديث وليس أوّلها استخدام الإعلام والحملات الدّعائيّة خلال الحربين العالميّتين من قبل الدّول المتحاربة لحشد تأييد شعوبها وتجييشهم لمحاربة الخصم، وحشد التّأييد لمواقف الأنظمة السّياسيّة ضدّ الأنظمة والايديولوجيّات المناهضة لها، ولعلّه لا يوجد حدث تاريخيّ ومفصليّ في حياة البشريّة إلّا وُجد ووُجّه بتأثير من وسائل الإعلام والاتّصال الجماهيريّ التي تمارس تأثيرات خفيّة على الجماهير بفعل الرّموز والصّور والرّسائل التي تصنعها، فتزرع المعتقدات وتصنع الرّأي العام وتحشد الجماهير وتعبّئها خلف القضايا التي تستهدفها.

وأدركت كثير من الدّول أهمية وسائل الإعلام والاتّصال في تشكيل الوعي والتّأثير في السّلوك البشريّ وإمكانيّة استخدامها لتعبئة الجماهير وتوجيهها لتحقيق أهداف تنمويّة، فهي تمثّل أدوات وبنى مؤسّسيّة قادرة على التّأثير في شخصيّة الأفراد وقيمهم وأفكارهم، وتكوين ثقافة الجمهور المتلقّي وسلوكه ومواقفه الحياتيّة، وذلك

بالتّعرّض المستمر لمجموعة المعلومات والإيحاءات والمؤثّرات العاطفيّة والمنطقيّة التي ترسلها ويمكن بها تهيئة المجتمع لعمليّات التّغيير التي تطلبها التّنمية وتعبئته ضمن خططها وأهدافها، وذلك بصناعة الرّسائل الإعلاميّة والاتّصاليّة بشكل هادف ومدروس لتحقيق ذلك الغرض.

ثانياً: الإعلام والتّنمية المستدامة:

تمّ التّأكيد على أهمّية وسائل الإعلام والاتّصال في دفع عجلة التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعيّ في معظم نماذج التّنمية واتّجاهاتها على اختلاف انتماءاتها النّظريّة، بدءًا **بنموذج التّحديث** حيث أطلق (دانيل ليرنر) على التّغييرات التي يتعرّض لها الإنسان في مسيرة التّحديث اصطلاح التّقمّص الوجدانيّ الذي يشير إلى قدرة الإنسان على أن يرى نفسه في مواقف الآخرين، وهذا ما يساعد الأشخاص على العمل بكفاءة ومرونة في البيئات المتجدّدة والمتغيّرة، ويؤكّد على أهمّية وسائل الإعلام والاتّصال في خلق التّقمّص الوجدانيّ وتحفيزه والتّحريك النّفسيّ والماديّ، ويرى (ليرنر) أنّه لا يوجد مجتمع يعمل بكفاءة وتطوّر دون وجود نظام اتّصال جماهيريّ متطوّر، وأنّ زيادة التّحضر تقود إلى زيادة القراءة والكتابة والمشاركة في الاتّصال، ويشارك (ليرنر) في هذه الرّؤية العديد من باحثي نموذج التّحديث، مثل (ولبر شرام) الذي ينظر إلى وسائل الاتّصال الجماهيريّ بوصفه محورًا أساسيًّا للتّغيّر الاجتماعيّ بمساهمتها في نقل العادات والممارسات والعلاقات الاجتماعيّة الجديدة والمختلفة من المجتمعات المتطوّرة إلى تلك الأقلّ تطورًا.

ويؤكّد أتباع **نموذج الانتشار** من خلال نظريّة انتشار المبتكرات على أثر تصميم الرّسائل الاتّصاليّة في زيادة إمكانية تقبّل الأفراد لأنواع جديدة من الأفكار والابتكارات، ممّا يساعد على سرعة انتشارها من مصادرها التي صنعت فيها إلى الأفراد الذين يستعملونها في النّهاية، وذلك يساعد على تسريع عمليّات التّغيير الاجتماعيّ والاقتصاديّ. وبينما تنظر هذه النّماذج إلى وسائل الإعلام بوصفها أداة للتّنمية، ينظر **نموذج التّبعيّة** إلى الرّسائل الاتّصالية المتدفّقة من الغرب على أساس أنّها إحدى معوقات عمليّة التّنمية في الدّول النّامية، وذلك من خلال بثّها للرّسائل الإعلاميّة داخل حدود الدّول، عبر الأفلام ومؤسّسات النّشر ووسائل الاتّصال الأخرى التي تعمل على غزو هذه الدّول ثقافيًّا، والحفاظ على موقعها كدول مستهلكة وتابعة في نظام الإنتاج العالميّ. وصولًا إلى **النّموذج البنيويّ** الذي يرى أنّ الاتّصال عامل مكمّل للتّحديث والتّنمية وليس عاملاً أساسيًّاً ومباشرًا كما يفترض كل من نموذجيّ الانتشار والتّحديث، ويرى أنّه ينبغي إجراء التّغييرات البنيويّة وإزالة القيود الهيكليّة

للانطلاق بعمليّة التّغيير والتّنمية ويكون عندها الاتّصال والإعلام مكمّلًا لعمل السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تتّخذها الدّول في سعيها نحو التّنمية[115].

فهناك علاقة وثيقة تربط الإعلام بعمليّات التّنمية وأهدافها، إذا ما تمّ تنظيم مؤسّسات الإعلام وصناعة رسائل مدروسة وموجّهة لتحقيق أغراض تنمويّة، وذلك في مختلف الجوانب السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، فالوصول إلى المعلومات الصّحيحة في الوقت المناسب ضروريّ لاتّخاذ القرارات المناسبة من قبل المواطنين، وفي المجال السّياسيّ تعدّ المعلومات عن الإجراءات الحكوميّة والمرشّحين السّياسيّين ضروريّة لخيارات تصويت دقيقة بالنّسبة إلى النّاخبين، ويمكن أن يؤدّي الإعلام دورًا مهمًّا في تحسين الأداء الحكوميّ، وفي المجال الاقتصاديّ يحتاج المستهلكون والمستثمرون إلى المعلومات للقيام بسلوك اقتصادي سليم، وتسهم وسائل الإعلام في تحقيق التّنمية الاجتماعيّة من خلال دورها المكمّل لعمليّات التّعليم ونشر الوعي البيئيّ والصّحّي، كما يقرّب الاتّصال الجماهيريّ النّاس من خلال تطوير فهم مشترك للأحداث وتوحيد المعتقدات والآراء تجاه القضايا المختلفة. وتبقى تهيئة البيئة والظّروف النّفسيّة الملائمة لعمليّة التّنمية التي تطلب خلق مناخ ماديّ ونفسيّ مناسبٌ للتّغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الطّارئة الدور الأهمّ الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام والاتّصال الجماهيريّ بتصميم محتوى الرّسائل الإعلاميّة لإحداث التّأثير في سلوك الأفراد ووعيهم، وهذا ما أشار إليه خبير الاتّصال الجماهيريّ (إيفريت روجرز) الذي يرى أيضًا أنّ الاتّصال التّنمويّ يمثّل أحد عناصر عمليّة الإدارة والتّخطيط والتّنفيذ الشّامل للبرامج التّنموية[116].

ويمكن القول إنّ أهمّ أدوار الإعلام التّنمويّ تتمثّل في خلق التّغييرات الاجتماعيّة اللّازمة لتحقيق حياة أفضل، وذلك بتصميم الرّسائل الإعلاميّة التي تُحدث التّأثيرات المطلوبة في سلوك الأفراد ووعيهم لدعم خطط التّنمية ومشاريعها، وإتاحة المعلومات اللّازمة للجمهور لاتّخاذ قرارات تصبّ في مصلحة التّنمية وتدعم أهدافها، ويمكن توضيح الأثر التّنموي لوسائل الإعلام والاتّصال من خلال عرض تأثير هذه الوسائل في الأبعاد المختلفة لعمليّة التّنمية:

1- الإعلام والبعد الاقتصاديّ:

منذ نشوء وسائل الإعلام وتطوّرها، بقيت الرّسائل والمواد الإعلاميّة المرتبطة بالاقتصاد تشغل اهتمامها، وقد تطوّر الحيّز الذي تشغله تلك الرّسائل مع تطوّر المراحل التي مرّ بها الإعلام الجماهيريّ في إطار علاقته

[115] العبد، عاطف. العبد، نهى. (2007). **الاعلام التنموي والتغيير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**. دار الفكر العربي. ط5. ص-ص: 33-42.

[116] Choudhury, Payel Sen .(2011). Media in Development Communication. **Global Media Journal – Indian Edition**, Vol. 2/No.2, 2011. pp:3.

بحجم الجمهور المتلقّي ونوعيّته، فبدأت وسائل الإعلام بالمرحلة الجماهيريّة، حيث تتم عمليّات الاتّصال وتوجيه الرّسائل الإعلاميّة لحشود واسعة من الجماهير، تنتمي إلى مجموعات وخلفيّات مختلفة، ثمّ أخذت هذه الوسائل بالانتقال إلى مرحلة أكثر تخصّصًا، يمثّل فيها الجمهور جماعات منفصلة ومتنوّعة. وبدأت تعمل وسائل الإعلام في هذه المرحلة على إعداد رسائل متخصّصة ومحدّدة من حيث المحتوى، ونقلها إلى جمهور محدّد من حيث خصائصه واحتياجاته وأذواقه، وتمّ إطلاق مسمّيات متخصّصة على مثل هذه الأنشطة الإعلاميّة، ومن ضمن تلك المسمّيات ظهر مسمّى الإعلام الاقتصاديّ على مجموعة الأنشطة والرّسائل الإعلاميّة التي تتناول القضايا الاقتصاديّة[117].

ويتمثّل الدور الأساسيّ للإعلام الاقتصاديّ في نقل المعلومات المرتبطة بالأنشطة والقطاعات الاقتصاديّة الضّرورية لبناء الاقتصاد الوطنيّ ودفع عجلة النّموّ، وتصميم الرّسائل والمعلومات الاقتصاديّة، وتوجيهها لخدمة الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، وتؤدّي تلك الرّسائل دورًا مهمًّا في تعديل السّلوك الاستهلاكيّ والإنتاجيّ والاستثماريّ للأشخاص والشّركات، من خلال التّسويق لمنتجات معيّنة، والتّشجيع على استهلاكها، عبر الدّعايات والإعلانات التّسويقيّة، أو منع استهلاك منتجات أخرى؛ لسوء آثارها الصّحيّة والاجتماعيّة. أو تشجيع استثمارات معيّنة من خلال الوصول إلى معلومات عن أرباحها وحركة أسواقها، ونقل المعلومات المرتبطة بأسعار الأسهم الحاليّة والمتوقّعة وأرباحها.

ويمكن لوسائل الإعلام والاتّصال أن تعزّز مناخ التّنمية الاقتصاديّة من خلال مجموعة من النّقاط والعوامل[118]:

- التّعريف بالمنجزات الاقتصاديّة على المستوى الوطنيّ ونقل المعلومات المتعلّقة بها، مثل نقل الأخبار المرتبطة بإنشاء أسواق ومناطق تجارية أو فروع لها، وتنفيذ المشاريع التّنموية الضّخمة.
- التّعريف بالقضايا والتّحدّيات الاقتصاديّة، مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النّفط ومعدّلات البطالة والتّضخم، ممّا يسهم في توعية المجتمع بضرورة التّصرف بحكمة مع الأوضاع الاقتصاديّة القائمة وتقلّباتها.
- التّعريف بالفرص الاستثماريّة، وسبل جلب رؤوس الأموال لاستثمارها بالدّاخل وتحفيز النّموّ.
- تقديم المعلومات عن الموارد الماليّة والقطاعات الاقتصاديّة للبلد والتّعريف بها بشكل مبسط.
- تزويد الحكومات والمنتجين والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديّين بالمعلومات اللّازمة لاتّخاذ قرارات اقتصاديّة أكثر أهميّة وملاءمة للأوضاع القائمة.

---

[117] الشريف، سامي. (2014). **الإعلام الاقتصادي وتكنولوجيا الاتصال الفرص والتحديات**. تقرير الاهتمام بالبعد الاقتصادي لوسائل الاعلام العربي، منظمة العمل الدولية، مصر. ص-ص: 4- 5.

[118] خياط، عبد العزيز.(د.ت). **دور الاعلام في التنمية الاقتصادية**. ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ص- ص: 12.

وهذا يطلب صحافة مستقلّة قادرة على توفير المعلومات الضّروريّة لتطوير سياسات اقتصاديّة أكثر فعاليّة، فالجهات الاقتصاديّة الفاعلة تحتاج إلى معلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب لتخصيص الموارد بكفاءة، ويحتاج القطاع الخاصّ إلى معلومات موثوقة عن الأوضاع والأحداث الاقتصاديّة والاجتماعيّة الحاصلة في المجتمع لاتّخاذ القرارات الاستثماريّة المناسبة، كذلك فإن أثر الإعلام في تحقيق الاستقرار السّياسيّ يمكن أن يقلّل من مخاطر الاضطرابات السّياسيّة ويؤدّي إلى زيادة ترشيد عمل الدّولة وجذب الاستثمارات وتخفيض المخاطر الاستثماريّة، وهي ظروف مهمّة للتّنمية الاقتصاديّة[119].

وتدعم وسائل الإعلام النّموّ الاقتصاديّ عند تزويد المنتجين في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمعلومات والوقائع عن حركة الأسواق ومستلزمات الإنتاج ونشر التّوعية المرتبطة باستخدامها ممّا يؤدّي إلى قرارات صائبة تسهم في تنمية هذه القطاعات وزيادة إنتاجيّتها، فعلى مستوى القطاع الزّراعيّ بيّنت دراسة أجريت في فيتنام لتقييم تأثير حملة توعية للمزارعين حول استخدام المبيدات الحشريّة في مزرعة الأرز، ومعرفة المزيد عن إدارة الآفات – بالاعتماد على الملصقات الإعلانيّة وبرنامج إذاعيّ ولوحات إعلانيّة متضمّنة لموضوع الحملة– أنّ الوصول إلى المواد الإعلاميّة كان فعّالًا للغاية، وجاء الراديو كمصدر للمعلومات الأكثر تأثيرًا بنسبة (89%)، يليه المنشورات (72%)، والملصقات (69%)، وكان (69%) من المزارعين لديهم اعتقاد مختلف ضدّ الحاجة إلى رش المبيدات الحشريّة ووصلت معظم الرّسائل التي أرادت الحملة إيصالها للمزارعين بنسب جيّدة ، وأدّت إلى تحسين إنتاجيّة الأرز[120].

وقد ازدادت فعّاليّة الإعلام الاقتصاديّ بعد التّطورات التي طالت وسائل الإعلام وظهور الإعلام الالكترونيّ الذي أسهم في تحقيق انتشار أكبر للمعلومات على مواقع التّواصل الاجتماعيّ، وأصبح أهمّ أدوات التّرويج للأعمال والشّركات والعلامات التّجاريّة من خلال صناعة الإعلانات والتّأثير على المساهمين وجذبهم، والتّرويج للمنتجات وتسويقها بهدف جذب أكبر عدد من العملاء وتحقيق فهم أكبر لمتطلّباتهم والحصول على معلومات عن السّوق وعن أعمال المنافسين التي تتمّ مشاركتها على هذه المواقع[121].

2- الإعلام والبعد الاجتماعيّ:

[119] MDIF: Media Development Invistment Fund. (n.d). **Media Development's Role in Social, Economic, and Political Progress**. P:2.

[120] Omotoso, Lanre. (2010). **The Use of Media in Community Economic Development Practice: A Case Study of the Village Square, Nigeria**. Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Master of Science in International Community Economic Development, School of Community Economic Development, Southern New Hampshire University. Pp: 30- 31.

[121] W,Akram. R,Kumar. (2018). A Study on Positive and Negative Effects of Social Media on Society, **International Journal of Computer Science and Engineering**. Pp: 349-350.

يمثّل الإعلام وسيلة أساسيّة لتطوير المجتمع ودفعه لتحقيق حياة أفضل، وذلك بإعداد الرّسائل الإعلاميّة الهادفة إلى تهيئة الأفراد لمجمل التّغييرات والتّحولات الثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّلوكيّة التي تطلبها عملية التّنمية، فعلى **المستوى الصّحيّ** أثبتت وسائل الإعلام فعّاليتها في نشر التّوعية الصّحية بالتّعريف بالأمراض وكيفيّة انتشارها وكيفيّة الوقاية منها. وتوفّر وسائل الإعلام والاتّصال لمتخصّصي الرّعاية الصّحّية أدواتٍ لمشاركة المعلومات المتعلّقة بالصّحّة وتثقيف المرضى لاتّباع عادات صحيّة، والتّخلّي عن العادات والسّلوكيّات الضّارة بالاعتماد على الحملات والبرامج الإعلاميّة والمقالات والنّشرات المتخصّصة، مثل البرامج الإعلاميّة الموجّهة للتّوعية ضد التّدخين، وبرامج وحملات التّوعية والتّحذير من الأمراض وكيفيّة الوقاية منها. فقد أسهمت حملة إعلاميّة تمّ تنفيذها بهدف التّوعية بأمراض القلب وكيفيّة الوقاية منها في عام (1970م) في الولايات المتّحدة الأمريكيّة في تخفيض احتمالات التّعرض لمرض القلب، وزيادة التّوعية بأهمّيّة تخفيض الوزن، والتّوقّف عن التّدخين وتناول الكحول، وزيادة النّشاط الجسديّ، واعتمدت على شبكة واسعة من الإعلانات والبرامج التي جرى عرضها في التلفزيون والراديو والصّحافة، وقد حقّقت نتائج إيجابيّة ولقيت استجابات سلوكيّة مهمّة، ولوحظ انخفاض استهلاك السّكّريّات والكحول وانخفاض نسبة التّدخين في المناطق التي تعرّضت للحملة[122].

وازدادت تأثيرات الرّسائل الصّحّيّة بانتشارها عبر الإعلام الإلكتروني، إذ أصبحت ذات طابع تفاعليّ تتيح التّفاعل مع الجمهور والحصول على استجابات النّاس وآرائهم وتتيح للأطبّاء التّحدّث مباشرة مع المرضى لتعزيز الرّعاية السّريريّة، وتسهم في دعم خبرات الأطباء ومهاراتهم وتقدّم مزيدًا من البيانات للباحثين في مجال الصّحّة؛ بسبب ما تتيحهُ من سرعة الوصول إلى المعلومات والأخبار عن الاكتشافات الطّبية والاطّلاع المستمرّ على أخر الاخبار والأبحاث والمستجدّات الطّبية.

ويشترك الإعلام **والتّعليم** بدور تكامليّ مهمّ في دعم خطط التّنمية وأهدافها، وذلك في مسيرة تاريخيّة عبرتها المجتمعات في طريقها نحو التّنمية والتّطوّر، فقد كان لوسائل الإعلام الدور الأهمّ ضمن المدخلات الأساسيّة لعمليّة التّنمية في القرن السّابع عشر في تربية المجتمع المستنير وتحديدًا الصّحافة، ومنذ عام (1880م) أظهرت وسائل الإعلام مشاركة عميقة جدًا في التّنمية البشريّة وفي تمهيد الطّريق نحو التّعليم العام، وعملت الصّحافة على تأسيس ثقافة التّعليم وأنظمته ومؤسّساته في أوروبا[123].

وكثيرًا ما يتمّ النّظر إلى التّنمية بأنّها عمليّة تعليميّة يتمّ فيها تعليم المجتمع سلوكيّات وأنماط إنتاجيّة وثقافيّة جديدة أكثر تطوّرًا وملاءمة لعمليّة التّغيير الاقتصاديّ والاجتماعيّ، يشغل فيها الإعلام دورًا جوهريًّا من خلال نقل المعلومات والمعارف والإعلام بمشروعات وبرامج التّنمية التي يمكن أن تكون جديدة تمامًا وتستدعي

---

[122] لازار، جوديت. (1994). **سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري**. دار الينابيع، دمشق، سوريا. ص 244- 245.

[123] Omotoso, Lanre. Op. cit, p: 25. .

الحاجة إلى تعليم النّاس وتعبئتهم عبر تلك الوسائل ورسائلها ومعلوماتها، التي ينبغي تصميمها وتوجيهها لهذا الغرض[124].

ويشارك الإعلام مؤسّسات التّعليم والتّربية في دعم العمليّة التّعليميّة والتّربويّة، وقد أصبح يشكّل أحد محاورها الأساسيّة لتحصيل العلم والمعرفة وغرس القيم والثّقافة التي يسعى إليها النّظام التّعليميّ، إذ تعمل وسائل الإعلام والاتّصال على تنمية الاتّجاهات الفكريّة التي تعزّز التّماسك والضّبط الاجتماعيّ لدى الطّلبة[125]، وتزوّد النّاس بالأخبار والمعارف المرتبطة بالعلوم المختلفة وتحديدًا من خلال برامجها العلميّة والثّقافيّة ووجود قنوات متخصّصة في نقل تاريخ الاكتشافات العلميّة والطّبيعيّة وإنجازاتها، ممّا يدعم مهمّة العلوم في خلق الفكر العلميّ والسّلوك المنّظم المدعوم بالحقائق العلميّة.

كما أنّ الإعلام يؤثّر في المنظومة الثّقافيّة للمجتمع بنقل الأخبار والمعلومات المرتبطة بالثّقافات الأخرى ممّا يؤدّي إلى مزيد من الغنى والتّنوّع الثّقافي. ويؤكّد (ولبر شرام) على أهمّيّة وسائل الاتّصال الجماهيريّ في مجال التّربية والتّعليم، وأنّها أثبتت قدرتها على تكملة العمل المدرسيّ وإغنائه ودعم مهمّة التّعليم وتدريب المدرّسين وتعليم الكبار والتّدريب الصّناعيّ والخدميّ[126]. ومن خلال البرامج والمواد التّعليميّة يمكن أن تسهم مباشرة في زيادة المستوى المعرفيّ للمتلقّي، وهذا ما أكّدته دراسة أُجريت على أحد البرامج التّعليميّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة الذي كان مؤلّفًا من (130) حلقة، وكان يتمّ بثّه بانتظام لخمسة أيّام في الأسبوع عبر (200) محطّة تلفزيونيّة محلّيّة، وبعد تقييم الأثر المعرفيّ لهذا البرنامج بعد أشهر عدّة من عرضه، تبيّن أنّ الأطفال الذين تابعوا البرنامج قد حصلوا على نصيب تعليميّ كبير وتحديدًا أولئك الذين تابعوه بانتظام[127].

وتعمل وسائل الاتّصال والإعلام على تعزيز توحيد المجتمع وانسجامه، وخلق **الاستقرار الاجتماعيّ** ودعم التّكيُّف مع المحيط الاجتماعيّ وتغيّراته، وتؤدّي دورًا مهمًّا في إكساب الفرد خصائص المجتمع الذي يعيش فيه، والمتمثّلة بالأعراف والقيم والمعتقدات السّائدة ومعايير السّلوك الاجتماعيّ المرغوب في هذا المجتمع، من خلال العمل الذي تقوم به في نقل التّراث الاجتماعيّ والقيم وأنماط السّلوك من جيل إلى جيل، وتزويد الأفراد بفهم مشترك للأحداث وتشكيل صور متشابهة للواقع في وعيهم، وهذا يساعد على تحقيق اندماج أكبر في المجتمع وتعزيز استقراره، فتعرّض المجتمع للمحتوى الثّقافيّ نفسه والحصول على تقييم مشترك للمعلومات والأخبار من قبل وسائل الإعلام يمكن أن يؤدّي إلى مزيد من التّقارب والانسجام بين أفراده.

---

[124] Khalid, Malik. Ahmed, Aaliya. Mufti, Sabeha. (2015). Media and Development in Society: Continuity and Challenges. Media Education Research Centre, University of Kashmir**. Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS),** Volume 20, Issue 11. Ver II. P: 50.

[125] ثاني، محمد النذير.(2019). الإعلام التربوي والتربية الإعلامية- مقاربة نسقية مفاهيمية. **مجلة الدراسات الإعلامية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا،العدد7. ص:37.

[126] خياط، عبد العزيز. مرجع سابق، ص- ص: 5- 7.

[127] لازار، جوديت. مرجع سابق، ص: 210.

وقد كان لوسائل الإعلام أثر كبير في الإصلاح الاجتماعيّ للعديد من الدّول حديثة النّموّ، وتعدّ التّجربة الهنديّة مثالًا مهمًّا على فعّالية وسائل الإعلام والصّحافة في تنفيذ الإصلاحات والكشف عن المشكلات والعقبات التي واجهت المجتمع الهنديّ قبل الاستقلال، مثل الطّبقيّة وزواج الأطفال وأشكال أخرى من عدم المساواة، وأثّرت الصّحف على رأي النّاس في القضايا الاجتماعيّة وعملت على إيقاظ الجماهير اجتماعيًّاً وسياسيًّاً، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال تمّ تنفيذ بعض التّجارب لإصلاح المجتمع الرّيفي بالتّعاون مع الصّحافة التّنموية لتسريع عمليّة التّنمية في الهند[128].

ويمكن استخدام الاستجابات العاطفيّة والسّلوكيّة النّاتجة عن التّعرّض للرّسائل الاتّصاليّة ذات المحتوى العنيف ونقل المعلومات المرتبطة بالأحداث العنيفة–وتحديدًا من خلال الصّناعات السينمائيّة والتلفزيونيّة التي تعرض الجرائم والأحداث العنيفة– لخلق الاستقرار الاجتماعيّ وتعزيز الأمن والسّلام، فعندما تعرض وسائل الإعلام سلوكًا منحرفًا وتقوم بإدانته فهي تعمل على تعزيز الضّبط الاجتماعيّ وتمنح هذه السّلوكيات المنحرفة صيغة عامّة يتبنّى فيها الجمهور رأيًا موحّدًا عن السّلوك بوصفه غير أخلاقي وينبغي إدانته[129]، وبالتّالي إنّ التّخطيط والتّقييم المستمرّ لأداء وسائل الإعلام وما تحمله من رسائل ضروريّ من أجل تحقيق تواصل تنمويّ مفيد يُظهر الاحتياجات الحقيقيّة للمجتمع، ويعمل على حلّ العقبات والمشكلات التي يواجهها، ويؤدّي إلى خلق قيم التّماسك والتّوافق الاجتماعيّ من أجل علاقات مجتمعيّة أكثر تعاونًا واستقرارًا.

3– الإعلام والبعد السّياسيّ:

تؤدّي وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في الحياة السّياسيّة سواء من حيث التّأثير على المواطنين أو على السّلطة السّياسيّة، فهي تساعد في تشكيل الوعي السّياسيّ لدى الأفراد، وتمكّنهم من مساءلة حكوماتهم، وذلك بإيصالها للمعلومات المرتبطة بالسّياسات الحكوميّة ونقل صورة الإجراءات التي تنفّذها. وبالمقابل توفّر الرّسائل الإعلاميّة الأدلّة اللّازمة للحكومة للإدارة اليوميّة، وتمثّل الأساس لقرارات سياسيّة قائمة على الأدلّة وضروريّة لتكوين المجتمع الدّيمقراطي، إذ توفّر الإحصائيّات والمعلومات المتاحة والموثوقة والقابلة للمقارنة في الوقت المناسب، التي تنقلها وسائل الإعلام عن الوقائع الاجتماعيّة والديمغرافية والاقتصاديّة والبيئيّة، القاعدة الأساسيّة لاتّخاذ القرارات من قبل الحكومة والسّلطة السّياسيّة.

ويمكن لتطوير قطاع الإعلام وزيادة حرّيّة الوصول إلى المعلومات أن يقلّل من مخاطر الاضطراب السّياسيّ ويزيد من الأمن والاستقرار، إذ بيّنت دراسة أُجريت عام (2011م) عن تأثير قطاع الإعلام على حالة الخطر السّياسيّ في دول إفريقيا جنوب الصّحراء –اعتمدت على تحليل الانحدار الكمّيّ– أنّ وجود وسائل

[128] Khalid. Ahmed. Mufti, Op. cit, pp: 50.

[129] لازار، جوديت. مرجع سابق، ص: 56.

الإعلام الحرّة، وزيادة الوصول إلى المعلومات له تأثير كبير في تحسين الاستقرار وتقليل المخاطر السّياسيّة في البلدان التي تواجه أوضاعاً سياسيّة عالية المخاطر[130].

كما تساعد وسائل الإعلام في تحسين الأداء الحكوميّ، بتوفير الوصول السّهل إلى المعلومات لمستخدمي الخدمات العامّة ونقل صورة الإجراءات التي تنفّذها الحكومات؛ ممّا يساعد المواطنين على المطالبة بالجودة ومساءلة حكوماتهم، فقد أظهرت دراسة أجريت عام (2002م) في الهند عن استجابة حكومات الولايات الهنديّة للكوارث الطّبيعيّة والانخفاض في إنتاج الغذاء، وذلك من عام (1958م) إلى عام (1992م) أنّ حكومات الولايات الهنديّة كانت أكثر استجابة في تعويض الانخفاض في إنتاج الغذاء وتلف المحاصيل عن طريق توزيع الغذاء العام وإنفاق الإغاثة من الكارثة في المناطق التي يكون توزيع الصّحف فيها أعلى والمساءلة الشّعبية أكبر، إذ بيّنت أنّ انخفاض إنتاج الغذاء بنسبة (10%) ارتبط بزيادة توزيع الغذاء العام بنسبة (1%) في الولايات التي يكون فيها توزيع الصّحف لكلّ فرد في المتوسط، أمّا بالنّسبة إلى الولايات التي يكون فيها توزيع الصّحف لكلّ فرد أكبر، فإنّ انخفاض إنتاج الغذاء بنسبة (10%) فيها ارتبط بزيادة (2.28%) في توزيع الغذاء العامّ. وفي دراسة مماثلة أجريت عام (2004م) أشارت نتائجها إلى كيفيّة تأثير وصول المعلومات بشكل أكبر للنّاس–من خلال زيادة عدد أجهزة الراديو–في زيادة مخصّصات صندوق برنامج الإغاثة في أوغندا، إذ قام المسؤولون عن الصّندوق بتخصيص مزيد من أموال الإغاثة للمناطق التي توجد بها أجهزة راديو بنسبة أكبر، وأشارت تقديرات هذه الدّراسة إلى أنّه مقابل كلّ زيادة بنسبة (1%) في عدد أجهزة الراديو بالنّسبة إلى عدد السّكان في مقاطعة معيّنة يزيد إنفاق الصّندوق بنسبة (0.6%)[131]. وقد أرجعت الأسباب التي تقف خلف تلك النّتائج إلى أنّ الحكومات تعمل بشكل أفضل عندما يكون المواطنون أكثر معرفة بالوقائع وأكثر قدرة على المساءلة والمطالبة بحقوقهم، وإلى أنّ وسائل الإعلام تعمل على تحسين كفاءة الإجراءات والقرارات الحكوميّة بتزويد الجهات الفاعلة بالمعلومات المناسبة والأكثر دقّة في الوقت المناسب.

ويمكن أن تقوم وسائل الإعلام بعمل مهمّ فيما يتعلّق بالحملات الانتخابيّة، إذ يحصل النّاس على المعلومات كافّة المرتبطة بالحملة وبالحكومة وإجراءاتها وأهدافها ليتمكّنوا من اختيار الحكومة المناسبة في السّلطة، وذلك عند وجود انتخابات حرّة، وتخلق مواطنين مطّلعين يمكنهم مراقبة تصرّفات السّياسيّين الحاليّين بشكل أفضل واستخدام هذه المعلومات في قرارات التّصويت الخاصّة بهم، ويزداد الوعي بالحياة السّياسيّة من خلال المناقشات التي تعرضها وسائل الإعلام خلال الحملة.

وتصبح تلك المعلومات والرّسائل الإعلاميّة أكثر تأثيرًا في التّنمية السّياسيّة والاستقرار السّياسي المبنيّ على الوعي المجتمعيّ بوجود صحافة وإعلام حرّ ومستقلّ غير مرتبط بجهات ومصالح محدّدة، وذلك بترسيخ

[130] MDIF: Media Development Invistment Fund. op. cit. p:5.
[131] Ibid, pp: 4- 5.

مبادئ المواطنة وتفضيل المصلحة العامّة من جهة، وتحسين عمل الحكومات من جهة أخرى لصالح أطياف المجتمع كافّة وليس من أجل مصالح فرديّة لبعض الفئات التي دائمًا ما يدعمها الإعلام المقيّد والتّابع لتلك الجهات، إلّا أنّه كثيرًا ما تكون وسائل الإعلام غير محايدة، وتتغيّر رسائلها ويتمّ تصميمها تبعًا للجهات المرتبطة بها، وتحديدًا في البلدان النّامية[132].

وهناك من يرى أنّ الإعلام موجود أساسًا لتأدية وظيفة واحدة وهي إعطاء غطاء شرعيّ للأنظمة السّياسيّة وممارساتها، وأنّ وسائل الإعلام تمثّل مصانع ثقافيّة وأيديولوجية بشكل أساسيّ، يستهلك الجمهور منتجاتها الثّقافية لتشكّل مجتمعًا ذا بعد واحد، وهي متمركزة في أيدي بعض الهيئات المرتبطة بالأنظمة الحاكمة وبالتّالي فإنّها تمثّل أداة لبسط الهيمنة والنّفوذ الثّقافيّ من خلال صبغ ثقافة المجتمع بأيديولوجيا الأنظمة الحاكمة، والعمل على إبعاد الجماهير عن دائرة الشّؤون العامّة وتركها تحت سيطرة النّخبة. فالدّعاية ووسائل الإعلام وفقًا لـ(ناعوم تشومسكي) في الأنظمة الديمقراطية تؤدّي وظيفة الهراوات في الدّول الشّموليّة[133]، وهذا ما يمكن أن يعزّز الاستقرار السّياسيّ من خلال خلق مزيد من التّوافق بين الحكومة والمواطنين ويزيد الدّعم الشّعبي لأيديولوجيا الأنظمة الحاكمة، وأبرز أصحاب هذا الرّأي هم أنصار النّظريّة النّقديّة في الاتّصال الجماهيريّ الذين رأوا أنّ الرّأسماليّة استطاعت أن تكيّف المجتمع لصالحها وذلك بوسائل الاتّصال التي غيّرت ثقافة المجتمع وطبعتها بطابعها الأيديولوجي؛ ممّا أدّى إلى فشل التّغيير الاجتماعي الثّوريّ ونجاح الرّأسماليّة وخلق مجتمع يتماهى مع مبادئ الاستهلاك والاغتراب، ويجد فيها تحقيقًا لذاته، وذلك نتيجة لسيل الرّسائل الإعلاميّة التي تروّج لمنتجاتها الثّقافيّة وترسّخ هيمنتها على الجمهور.[134]

4- الإعلام والبعد البيئيّ:

للإعلام أثر كبير ومهمّ في تنمية الوعي البيئيّ، وقد برز أثره الكبير في توعية الجّمهور بضرورة الحفاظ على البيئة واكتساب أسلوب حياة وأنماط سلوكيّة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعيَّة واستدامتها، وذلك من خلال الرّسائل الإعلاميّة المصمّمة والموجّهة لذلك الغرض، وظهر الإعلام البيئيّ بوصفه فرعًا متخصِّصًا من الإعلام يهدف إلى خدمة قضايا البيئة ويقوم بتسليط الضوء على المشكلات البيئيَّة وآثارها والتّوعية بالأخطار المترتبة عليها والتّعريف بالتّنمية المستدامة ومفاهيمها وأهدافها.

---

[132] Bandyopadhyay, Sanghamitra. (2009). **Knowledge-Based Economic Development: Mass Media and the Weightless Economy**. London School of Economics and Oriel College, Oxford University. P:4.

[133] تشومسكي، ناعوم. (2003). **السيطرة على الإعلام**، مكتبة الشروق الدولية، ط1. ص: 12.

[134] لازار، جوديت. مرجع سابق، ص-ص: 60- 64.

وتعمل الرّسائل الإعلاميّة المرتبطة بالبيئة على نقل الأخبار البيئيَّة ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التّلوُّث البيئيّ والتّغيُّرات المناخيّة على الأوضاع الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة؛ ممّا يقلّل من مستوى التّدهور البيئيّ الذي يمكن أن يرافق النّموّ الاقتصاديّ ومشاريعه، وهذا ما أكّدته دراسة اختبرت بيانات القطاعات المختلفة لـ(35) دولة أوروبية وبعض الدّول الأخرى، بما فيها أوكرانيا وروسيا وبلغاريا والمجر وسلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا عام (2002م)، ووجدت الدّراسة أنّ درجة الوصول إلى المعلومات التي تمّ قياسها بالاعتماد على مؤشّر (عدد الصّحف لكلّ ألف شخص) هي المحدّد لمستوى الجودة البيئيّة، وأنّه كلّما ازداد الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالبيئة ازدادت إمكانيّة الحفاظ على البيئة والحدّ من التّلوّث والتّدهور البيئيّ الذي يمكن أن يرافق مسيرة النّموّ الاقتصاديّ، وعندها يمكن لهذا النّموّ أن يكون مفيدًا للبيئة[135].

وقد أسهم الإعلام البيئيّ ونقل المعلومات والرّسائل المرتبطة بالبيئة وحجم التّلوّث والكوارث البيئيّة وخطرها على الاقتصاد والمجتمع في زيادة الوعي البيئّي على الصّعيد الدّولي، وتخفيض مظاهر التّلوّث وإيجاد القوانين النّاظمة لعمل المشاريع الإنتاجيّة والمصانع ومخلّفاتها ومراعاة سلامة البيئة واستدامة الموارد خلال الأنشطة البشريّة الإنتاجيّة والعلميّة، بتغطيتها للكوارث البيئيّة وتحديدًا تلك الكوارث والمشكلات التي طرأت في سبعينات القرن الماضي، والتي نتجت عن الأنشطة البشريّة، مثل تحطيم ناقلة نفط (اموكوكانديس) عام (1978م)، وحادثة انفجار المفاعل النّووي السوفييتي (تشيرنوبل) عام (1986م)، وانفجار بئر النّفط في خليج مكسيكو عام (1979م)[136]، وقد ظَهَرَ بعد ذلك الإعلام البيئيّ على المستوى العالميّ بوصفه إعلامًا متخصّصًا في نقل الرّسائل المرتبطة بالبيئة، وتطوَّر مفهومه واستخدامه من مجرَّد وسيلة لنقل الخبر البيئيّ لتحقيق مبيعات مرتفعة إلى كيان قانونيّ وسياسات وخطط لتحقيق أهداف بيئيَّة حقيقيّة.

ثالثاً: الإعلام في سورية

1- تاريخ الإعلام في سورية: [138][137]

كانت سورية من أوائل الدّول التي نشأت فيها الصّحافة وانتشرت في العالم العربيّ، فصدرت أوّل مجلّة مطبوعة في سورية عام(1851م)، وتمّ إقرار أوّل قانون مطبوعات في عام (1865م)، ومنذ عام (1949م) بعد استقلال سورية صدر قانون المطبوعات العام الذي رفع كثيرًا من القيود على حرية ملكيّة الصّحف وإصدارها، وصدر معه أكثر من (52) صحيفة ومجلّة توزّعت على المحافظات السّورية. وأخذت الصّحافة السّورية تتطوّر منذ ذلك الوقت متأثّرة ببعض الانغلاق نتيجة الظّروف السّياسيّة السّائدة وقتها، والتي شهدت فيها سورية انقلابات

[135] MDIF: Media Development Invistment Fund, Op. cit, p:6.

[136] باديس، مجالي. (2017). دور الاعلام في نشر الوعي البيئي. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد30. الجزائر. ص: 369.

[137] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2006). **حالة الإعلام وحرّية التعبير في سورية 2006**، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. ص- ص: 6- 12

[138] أمين، طالب. (2014). **الاعلام السوري- قانون الإعلام في سورية**. ص-ص: 2-14.

عدّة، إلّا أنّ الإعلام أدّى دورًا مهمًّا في تلك المرحلة في حياة المجتمع السّوري، وتحديدًا من خلال المطبوعات المتعدّدة إلى جانب إذاعة دمشق التي بدأت تجربتها في عهد الانتداب الفرنسي لتعمل بعد الاستقلال بشكل دائم بتأثير اجتماعيّ وثقافيّ كبير، ومع بداية الوحدة السّورية المصريّة في عام (1958م) ازداد التّضييق على الصّحافة السّورية مع صدور قانون المطبوعات الذي ألغى ترخيص العديد منها على اعتبار أنّ الوحدة أهمّ من الديمقراطية، واستمرّ العمل بهذا القانون في الفترة التي تلت الانفصال وحتى عام (1963م)، إذ توقّف العمل بهذا القانون وأُلغيت تراخيص المطبوعات وأغلقت الصّحف والمجلّات ودخلت البلاد مرحلة الإعلام الحكوميّ الموجّه، وتمّ الاكتفاء بوسائل الإعلام الحكوميّة الموجودة وقتها، وكان أبرزها: التلفزيون العربيّ وصحيفتا البعث والثّورة، واستُكملت أدوات الإعلام الحكوميّ بتأسيس مؤسّسات إعلاميّة جديدة، وهي وكالة سانا العربيّة السّوريّة للأنباء التي تأسّست عام (1965م) لتقوم بنشر الأخبار المحليّة والعربيّة والعالميّة، والمؤسّسة العربيّة للإعلان التي تأسّست عام (1963م) وتقوم بالأعمال الإعلانيّة عبر مجموعة من الوكلاء المعتمدين في محافظات عدّة. وتلا ذلك تأسيس وسائل إعلاميّة عدّة بعد الحركة التّصحيحيّة أهمّها صحيفة تشرين والتلفزيون السّوري وإذاعة دمشق، وبقي الإعلام السّوري لسنوات يعمل دون وجود قانون ناظم وذلك بالنّسبة إلى كلّ من المطبوعات والإذاعة والتلفزيون، باستثناء قوانين ومراسيم إحداث المؤسّسات الإعلاميّة.

وفي عام (2001م) صدر قانون ناظم لعمل المطبوعات في سورية، وتضمّن جملة من الضّوابط الصّارمة ورقابة شديدة أحكمت السّيطرة الحكوميّة على وسائل الإعلام، ورغم عدم ترخيص أيّ مطبوعة سياسيّة يوميّة إلّا أنّ هذا القانون أدّى دورًا إيجابيًّا في ترخيص ما يزيد عن (250) مطبوعة حكوميّة بمجالات مختلفة سياسيّة وعلميّة وثقافيّة وطبّيّة وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى مجموعة من المطبوعات الخاصّة. ثمّ صدر عام (2002م) قانون سمح بإحداث الإذاعات الخاصّة على أن يقتصر بثّها على البرامج الموسيقيّة والإعلانات، دون وجود برامج سياسيّة أو ثقافيّة أو علميّة. وتبعها ترخيص مجموعة جديدة من الإذاعات الخاصّة وصل عددها إلى (17) إذاعة في عام (2014م)، وتطوّر عملها لتقدّم مجموعة من البرامج الثّقافيّة والتّرفيهيّة والقضايا الاجتماعيّة، وهذا ما شكل تطوّرًا مهمًّا في عمل الإعلام السّوري وتأثيراته المجتمعيّة بعد أن افتقدت سورية لسنوات إلى وجود إعلام خاصّ.

ثمّ نجح الإعلام الخاصّ في تشكيل قنوات تلفزيونية وبدأت قناة الدّنيا بالعمل في المنطقة الحرّة دون أن تخضع لقانون الإعلام الحكوميّ، إلّا أنّ العمل الإعلاميّ الإذاعيّ والتلفزيونيّ والمطبوع التّابع للقطاع الخاصّ يرتبط بالإعلام الحكوميّ لارتباطه بوزارة الإعلام، وبقيت تلك المؤسّسات تعاني من التّقييد إلى أن صدر قانون الإعلام في عام (2011م)، وهو قانون أكثر تطوّرًا ومواكبة لأهمّ تطوّرات العمل الإعلاميّ العالميّ، وقد عمل على تنظيم الإعلام بتشكيلاته كافّة المرئيّة والمسموعة والمقروءة والإلكترونيّة، ومنح التّرخيص لأشكال العمل الإعلاميّ جميعها، وألغى عقوبة السّجن على المخالفات المرتكبة من قبل الإعلاميّين واكتفى بعقوبة الغرامة،

وكان من أهمّ موادّه ضمان حرّيّة التّعبير وذلك وفقًا للدّستور والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تخفيض محظورات النّشر إلى حدّها الأدنى، وضمان استقلال وسائل الإعلام، لكن كثيرًا من موادّ هذا القانون لم تنفّذ لأسباب عدّة أهمّها تأثيرات الأزمة السّوريّة.

2- الإعلام التّنمويّ في سورية:

أحدث الإعلام منذ نشأته في سورية تأثيراته على المجتمع السّوريّ، وتحديدًا بعد إحداث مديريّة الإعلام التّنمويّ، وارتباطها بوزارة الإعلام والمنظّمات الدّوليّة؛ لتحقيق أهداف اجتماعيّة تنمويّة، والتي تقوم بمهامها النّوعيّة والتّدريبيّة وفق برنامج محدّد جعل أهداف الرّسائل الإعلاميّة الموجّهة لإحداث التّغييرات المجتمعيّة أكثر وضوحًا وتنظيمًا. وقد كان الإعلام التّنمويّ في سورية يركّز على تدريب الإعلاميّين وتأهيلهم وتطوير قدراتهم على دراسة البرامج والمواد الإعلامية وإعدادها، وضمان اطّلاعهم المستمرّ على أهمّ التّطوّرات في العمل الإعلاميّ والتّغييرات في الأحداث المحليّة والعالميّة، وذلك بالتّنسيق والتّعاون مع المنظّمات الدّوليّة في بعض الأعمال، ويكون العمل مع كل منظمة على حدى وفقًا للخطط الموضوعة مسبقًا من قبل وزارة الإعلام، أو بالتّنسيق والتّعاون بين وزارة الإعلام والوزارات الأخرى.

ويؤدّي الإعلام في سورية دورًا تشاركيًّا مهمًّا مع وزارات الدّولة كافّة، فيشارك وزارة الصّحّة في حملات التّوعية الصّحيّة من خلال المواد الإعلاميّة والبرامج الحواريّة مع الأطبّاء، وتمثّل مديرية الإعلام التّنمويّ أحد أعضاء اللّجنة الوطنيّة لمكافحة التّدخين، وتشارك وزارة الشّؤون الاجتماعيّة والعمل في عضويّة لجنة مكافحة التّسول وغيرها من اللّجان، إذ يتمّ تتبّع الشّؤون الاجتماعيّة والوصول إلى الحقائق وتغطيتها وتحديدًا من خلال ورشات الإعلام الاستقصائيّ التي تنفّذها مديريّة الإعلام التّنمويّ[139].

ويعتمد الإعلام التّنمويّ في سورية على توظيف الدّراما للتّوعية تجاه قضايا اجتماعيّة مختلفة، وقد أنتجت مديريّة الإعلام التّنمويّ فواصل إعلاميّة تظهر الحياة في سورية، تناولت قصص نجاح تهدف إلى تشجيع الشّباب واستثمار البيئة وغيرها، ويركّز الإعلام السّوري على قضايا اجتماعيّة مهمّة بهدف توعية المجتمع تجاه تلك القضايا وتحديدًا فيما يتعلّق بتعليم المرأة–الذي يعدّ أحد أولويّات برامج مديريّة الإعلام التّنمويّ–والتّوعية ضد الحوادث المروريّة والمنزليّة والعديد من القضايا الصّحيّة والتّعليميّة والمجتمعيّة الأخرى[140].

[139] وزارة الاعلام، الجمهورية العربية السورية. 2/ 7/ 2020. الرابط:
http://moi.gov.sy/index.php?content=2&article=MTg3NzQ%3D&fbclid=IwAR0DtTptWWJMIgL_817eDO9fotfgimfTuXiihZ2BKw03EB2HOoGR6F5qDRw

[140] وزارة الاعلام، الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق.

وفيما يتعلّق بالجانب التّعليميّ والعلميّ، يعمل الإعلام في سورية على نقل المعلومات العلميّة والثّقافيّة المرتبطة بالمجالات المختلفة، وذلك بالبرامج والمواد الثّقافيّة التي يعدّها، وقد ظهر الإعلام التّربويّ في سورية عبر قناة الفضائيّة التّربويّة السّوريّة التي أطلقتها وزارة التّربية بمشاركة وزارة الإعلام على قمر (عربسات) عام (2008م)، وشملت البرامج التي تبثّها دروسًا تعليميّة لشهادتي التّعليم الأساسي والثّانوي ومرحلة رياض الأطفال، إضافةً إلى برامج تربويّة وثقافيّة وعلميّة موجهة للأسرة، تناسب جميع الأعمار والمستويات، وتبثّ على مدار (14) ساعة تبدأ من العاشرة صباحًا ولغاية الخامسة مساء[141].

وكان للعلم والأدب والفنون بعض الحضور في المواد الإعلاميّة والبرامج المختلفة لقنوات الإعلام السّوري، لكنّها بقيت تشغل حيزًا صغيرًا–وتحديدًا أخبار العلوم والمعلومات والبرامج العلميّة والثّقافيّة والمعرفيّة عمومًا– ولم تأخذ مكانها الطّبيعي إلى جانب البرامج الإعلاميّة الأخرى التّرفيهيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وفي حين تستضيف قنوات الإعلام السّوري المنجّمين والعرّافين وعلماء الطّاقة البشريّة والعديد من رعاة العلوم التي صنّفت علميًّاً بأنّها علوم زائفة، يركّز إعلام الدّول المتقدّمة على العلوم ومنجزاتها ويعمل على استضافة العلماء ومتابعة إنجازاتهم ضمن برامج منتظمة ومتسلسلة، وهذا ما ينعكس تأثيره على ثقافة شرائح واسعة من المجتمع السّوري –التي يمكن وصفها بأنّها ثقافة غير علميّة– ويشكّل السّلوك العفويّ غير المنظّم، ويعزّز النّظرة الرضوخيّة للعالم الطّبيعي وسيطرة القوى الماورائيّة التي تميز مجتمعات العالم الثّالث.

وقد فرضت ظروف الحرب السّوريّة اتّجاهات عمل جديدة على الإعلام السّوري، أدّت إلى اتّساع مساحة الأخبار العسكريّة والسّياسيّة على حساب الأخبار والبرامج الثّقافيّة والعلميّة والاجتماعيّة، ومع ذلك كان للرّسائل التّنمويّة بعض المساحة التي يمكن أن تكون متناسبة مع الظّروف التي مرّت بها سورية، فعملت وزارة الإعلام على إنتاج مواد تتناول قصص نجاح للشّباب وقضايا الحياة اليوميّة وغيرها، وتمّ إنجاز (30) فاصل دراميّ تناولت قضايا مجتمعيّة عدّة ومهمّة، مثل تعليم الفتيات والزّواج المبكّر والتّدخين وتجنيد الأطفال، باعتبار الفواصل الدراميّة أكثر تأثيرًا وفعّاليّة في إيصال الرّسالة إلى المتلقّي، كما تمّ إنتاج (10) أفلام وثائقيّة تنمويّة تناولت قضايا من الشّارع السّوري. وانطلاقًاً من الدور المحوريّ والمهمّ للإعلاميّين والصّحفيّين في إنجاح رسائل الإعلام التّنمويّ وتحقيق الأثر الاجتماعيّ والسّلوكيّ المرغوب، عملت مديريّة الإعلام التّنمويّ على تدريب الإعلاميّين وتأهيلهم، واستكملت ذلك في فترة الأزمة في سورية بالنسبة لمحاور عدّة كان أهمّها أساليب التّعامل مع المستجدّات والقضايا الكثيرة التي سبّبتها الأزمة، مثل تجنيد الأطفال ومخلّفات الأسلحة وغيرها، وعملت مع وزارة الإعلام على تعريف الإعلاميّين بالأولويّات والقضايا المحوريّة التي يتمّ العمل عليها، مثل قضايا التّسوّل

---

[141] جيدوري، بشار عوض. (2013). الدور التعليمي والتثقيفي للقناة الفضائية التربوية السورية في تنمية أداء الطلاب دراسة ميدانية لمعرفة وجهة نظر طلاب الشهادة الثانوية العامة في مدارس محافظة دمشق الرسمية. **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 29، العدد الأول. ص: 396.

والمخدّرات والإعاقة والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وقضايا الطّفولة والشّباب وغيرها، وتمّ إنجاز مجموعة من الورشات لتدريب الصّحفيّين وتطوير قدراتهم حول كيفيّة تناول تلك القضايا[142].

أمّا فيما يتعلّق بالدور **الاقتصادي** للإعلام السّوري، فهو يتضمّن مجموعة من الصّحف الاقتصاديّة المطبوعة والإلكترونية، إضافة إلى البرامج والحوارات والنّدوات التي تعمل على تغطية الشّأن الاقتصاديّ وتنقل أخباره ومجرياته عبر وسائل الإعلام والاتّصال الاذاعيّة والتلفزيونيّة، وأقلّ ما يمكن وصف الإعلام الاقتصاديّ في سورية بأنّه ليس أفضل حالًا من الإعلام السّوري عمومًا، ولم يتحوّل إلى مؤسّسات واضحة المعالم محدّدة ومتخصّصة في الشّأن الاقتصاديّ كما ينبغي أن يكون، ولم يتم إعطاء الخبر الاقتصاديّ أهميّة مركزيّة ضمن الموادّ الإعلاميّة، وفي حين تحوّلت الأخبار الاقتصاديّة في دول العالم إلى تغطية خاصّة بأسواق السّلع والنّفط والعملات والأسواق الماليّة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وصولًا إلى محطّات تلفزيونيّة اقتصاديّة بحتة، بقي الإعلام الاقتصاديّ في سورية يقتصر على مجرّد فقرات سريعة ضمن نشرات الأخبار[143].

وقد أسهم الإعلام السّوري منذ بداية الألفيّة الجديدة في تثقيف المجتمع اقتصاديًا وإطلاع النّاس على حقيقة الوقائع والمجريات الاقتصاديّة، ونقل الأخبار والمعلومات إلى الجمهور، وإحاطته ببعض الأحداث الحاصلة على أرض الواقع، وخاصة من خلال النّدوات والحوارات مع المحلّلين والخبراء الاقتصاديّين[144]، وفي فترة الأزمة عمل الإعلام السّوري على متابعة أخبار الأزمة ونتائج مواجهتها، والتّطور في محاولات التّصدي لها ممّا أسهم بدوره في تنمية إدراك الجمهور لواقع الأزمة وأبعادها وأثر العقوبات الاقتصاديّة وكيفيّة التّعامل مع تطوّرات الوضع الاقتصاديّ النّاجم عنها، وذلك ما يمكن أن يؤدّي إلى تكوين قاعدة معرفيّة فيما يتعلّق بتطوّرات الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة لكلّ من النّاس ورؤوس الأموال، يمكن أن تسهم في دفعهم إلى القيام بسلوك سليم وفقًا لمعلومات صحيحة في إطار تحليلات الخبراء وآرائهم وأفكارهم وتنبؤاتهم. إلّا أنّ حضور الخبر الاقتصاديّ بقي غير كاف في الإعلام السّوري، ويفتقر في كثير من الأحيان إلى الأرقام والمؤشّرات الدّقيقة والفعليّة وإلى توفّر تلك المعلومات في وقتها الصّحيح؛ ممّا يحول دون الوصول إلى الوعي الكافي بمجريات الواقع الاقتصاديّ بالنّسبة إلى لمجتمع السّوري، ويصعب قياس مساهمة الإعلام في نموّ الاقتصاد وواقعه في سورية في ظلّ غياب الدّراسات التي تحلّل أثر الرّسائل الإعلاميّة الاقتصاديّة في واقع الاقتصاد السّوري[145].

---

[142] وزارة الاعلام، الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق.

[143] الحاج، عبد. **الإعلام الاقتصادي السوري المشكلات والحل.** 2020/7/5.سكاي ميديا. الموقع:
https://www.skeyesmedia.org/ar/News/News/12-01-2013/2641?fbclid=IwAR3a5NpBqJmUam2LZeuR8VBZqy74nTOI4wkypBoziQCSjHgPbSnR59dY8So

[144] غصن، زياد. **مستقبل الإعلام الاقتصادي في سورية مرهون بتراجع الحرب وبدور حقيقي للدولة.** الاقتصاد اليوم. 2020/7/5. الموقع:
https://www.economy2day.com/new/

[145] الحاج، عبد. مرجع سابق.

ويأخذ المشهد **السّياسيّ** السّوريّ الحيّز الأكبر من عمل وسائل الإعلام سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، فقد أسهم وجود قوانين الإعلام والمطبوعات ووزارة الإعلام وسياسات الرّقابة وارتباط قوانين اتّحاد الصّحافيّين بأجهزة الدّولة في جعل الإعلام السّوري الحكوميّ والخاصّ بمثابة جهاز توجيهيّ وإداريّ وتعبويّ للمجتمع السّوري يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار السّياسي[146]، وصنع توافق أيديولوجي شعبيّ–حكومي وذلك بالتّعرّض المستمرّ لمحتوى الرّسائل الإعلاميّة التي تحقّق ذلك الغرض، وربط الشّرائح الاجتماعيّة والمهنيّة كافّة بصحف وبرامج إذاعيّة وتلفزيونية متخصّصة. وازدادت أعباء القيام بذلك العمل على وسائل الإعلام السّورية خلال الحرب، واحتاج الإعلام إلى جهود مضاعفة لمواجهة الحرب الإعلاميّة العربيّة والدّوليّة على سورية.

وقد آمنت الدّولة السّوريّة بأهمّيّة الإعلام بوصفه سلاحًا أساسيًّا في المعارك السّياسيّة والأيديولوجية، فأبدت اهتمامًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة في دعم وتطوير هذا القطاع، الذي نجح في حشد الرّأي العام لشرائح وفئات واسعة من المجتمع السّوريّ خلف المواقف والإجراءات التي تتّخذها الدّولة على المستوى الدّاخليّ والخارجيّ[147]، وأدّى الإعلام السّوري دورًا مهمًّا في ردّ الهجمات الإعلاميّة التي تعرّضت لها سورية من قبل وسائل إعلام دوليّة وإقليميّة وعربيّة، وقام بدور وطنيّ ونفسيّ داعم للشّعب والجيش السّوري، وذلك بنقل أخبار المناطق المحرّرة وبطولات الجيش خلال الحرب السّوريّة وتغطية المناطق السّاخنة. لكنّ ذلك الإحكام الحكوميّ على وسائل الاعلام وتوجيهها لأغراض أيديولوجية محدّدة في إطار وحدة الرّأي والاتّجاه لكافة الوسائل الإعلامية الحكومية والخاصة –منذ نشأتها وحتى في فترة الأزمة التي سيطر فيها الخبر السّياسيّ والعسكريّ– أدّى إلى قصور الوظيفة الاجتماعيّة لهذه الوسائل، وحال دون امتدادها فعليًّا للعمل على تحقيق تغيير مجتمعيّ فعليّ قائم على تعبئة المجتمع لخدمة أهداف تنمويّة تصبّ في مصلحة الإنسان بشكل أساسي؛ وهذا ما خلق استقرارًا سياسيًّاً قائمًاً على وحدة الاتّجاه الذي ساد وعي الإنسان السّوريّ، ولم يكن استقراراً قائمًاً على الثّقافة والوعي المجتمعيّ وتعظيم المصلحة العامّة التي كان ينبغي على المؤسّسات التّربويّة والثّقافيّة كافّة بناءها، وتحديدًا المؤسّسات الإعلاميّة.

وأبدت وسائل الإعلام السّوريّة بعض الاهتمام في شؤون **البيئة والتّنمية المستدامة** بتناول الأخبار والتّقارير التي تتعلّق بقضايا البيئة والتّوعية البيئيّة عبر قنواتها الإذاعيّة والتلفزيونية، وقد أخذ الشّأن البيئيّ حيّزًا مهمًّا في الصّحّف اليوميّة الرّسميّة وصولًا إلى تخصيص صفحة أسبوعيّة لطرح مشاكلها وحلولها الممكنة، إذ

---

[146] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. مرجع سابق.

[147] – المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. **خارطة الإعلام في سورية.** 2020/7/8. الرابط:
https://scm.bz/uncategorized/%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85

بلغت نسبة المواضيع البيئيّة المنشورة في كلّ من صحيفة البعث والثّورة وتشرين: (30.1%) و(24.9%) و (44.99%) على التّوالي عام (2008م)، تنوّعت ما بين أخبار ومقالات وتقارير صحفيّة، وتركّز اهتمام وسائل الإعلام السّوريّة في الأساس على التّوعية بالمسائل البيئيّة المطروحة، ومحاولة تعديل السّلوك الضّار بالبيئة. وقد تناول قانون المطبوعات رقم /50/ لعام (2001م) العديد من البنود والقوانين التي تعنى بشؤون البيئة، ونتج عنه صدور بعض الصّحف المتخصّصة بالشّأن البيئيّ ومنها مجلّة البيئة والأعمال ومجلّة البيئة والصّحة ومجلّة علوم الأرض ومجلة البيئة والغذاء؛ إلّا أن بعضها توقّف عن العمل وضعف أداؤها بشكل كبير. وكان للإعلام السّوري دور مهمّ في تغطية المؤتمرات والنّدوات التي كانت تعقدها الجهات المعنيّة، وتمّ إجراء دورات تدريبيّة للإعلاميّين من قبل وزارة الإعلام بالتّعاون مع جمعية حماية البيئة والتّنمية المستدامة، وعلى الرغم من تنوّع المشكلات البيئيّة التي تناولتها الصّحافة السّوريّة قبل فترة الحرب في سورية ما بين تلوّث الهواء والماء ومشكلات النّظافة والتّخلص من النّفايات وعوادم الآليّات لكنّها تناولتها بنسب متدنّية بوصفها موادًّا إخباريّة في معظم الأحيان، في حين تمّ إغفال العديد من المشكلات البيئيّة الأخرى كالضّوضاء والتّلوّث الإشعاعيّ والمبيدات الكيميائيّة ومخلّفات الرّي والحرائق[148]، وفي الوقت الحاليّ لا تحظى الأضرار الجسيمة التي خلّفتها الأزمة على البيئة والموارد الطّبيعيّة في سورية بتغطية إعلاميّة كافية، وتكاد تغيب مواد التّوعية البيئيّة وتقاريرها عن برامج الإعلام السّوري.

ورغم المشهد الفوضويّ الذي كوّنه الإعلام الإلكترونيّ على عدّة أصعدة، إذ أصبحت المعلومات والرّسائل الاتّصاليّة تنتقل عبر وسائط الاتّصال الجديدة أفقيًّا، من خلال وسائط إعلاميّة سمحت لفئات مختلفة بأن تعبّر عن رأيها وتصنع الخبر؛ ممّا يزيد التّحدّيات أمام تحقيق التّأثيرات والاستجابات السّلوكيّة المطلوبة، ورغم حصول البرامج الثّقافيّة والاجتماعيّة ضمن وسائل الإعلام السّورية التّقليدية على دور ثانويّ مقارنةً بوسائل الاتّصال والإعلام الإلكترونية، ما يزال الإعلام السّوريّ الرّسميّ يحمل نسبة من المصداقيّة لدى فئات واسعة من الشّعب السّوريّ، إضافة إلى وجود القوانين النّاظمة للإعلام الالكتروني وإنشاء العديد من المواقع والصّفحات والمنصّات للصّحف والقنوات التلفزيونية السّوريّة على مواقع التّواصل الاجتماعيّ المختلفة؛ ممّا يزيد من إمكانية السّيطرة على محتوى الإعلام الإلكتروني وتفاعل النّاس ضمنه، وهذا يمكن أن يجعل انتشار الإعلام الإلكتروني وسيلة داعمة ومسهّلة لعمل وسائل الإعلام السّوريّة المطبوعة والمرئيّة والمسموعة، وتحديدًا إذا تمّ إعداد البرامج والمواد ذات السّويّة المرتفعة والمحتوى المهمّ الذي يجذب القدر الأكبر من اهتمام الجمهور.

[148] الرفاعي، محمد خليل. (2011). الإعلام البيئي الشؤون البيئية في الصحافة السورية – دراسة تحليلية لصحف (البعث – الثورة – تشرين) خلال النصف الأول من عام 2008، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد الثالث+الرابع، . ص-ص: 736- 746.

المبحث الثّالث

العلوم والبحث العلميّ وعقلنة الفكر البشريّ لتحقيق التّنمية المستدامة في سورية

أولًا: العلوم وعقلنة الفكر البشريّ

ارتبطت دراسة الطّبيعة وعلومها بدراسة الإنسان والمجتمعات البشريّة عبر التّاريخ، ودائمًا ما كان يتمّ ربط الظّواهر الطّبيعيّة والإنسانيّة واعتبارها متداخلة ومترابطة، فاعتمد الإنسان في محاولاته الأولى لفهم الطّبيعة على إنشاء محاكاة لظواهرها وقوانينها وأحداثها لما يدور في نفسه، وعدّ الأحداث النّفسيّة والحيويّة التي تدور في داخله هي نظير للحوادث والظّواهر التي تجري في الطّبيعة، وبعد تطوّر العلوم والاكتشافات العلميّة والمعرفيّة، ظهرت الاتّجاهات الفلسفيّة والفكريّة التي أسقطت علوم الطّبيعيّة على دراسة تطوّر المجتمع والوعي البشريّ، وبرزت تلك الاتّجاهات لدى السّلوكيّين وعلماء النّفس التّجريبيّين الذين فسّروا السّلوك البشريّ بأنّه سلسلة من الاستجابات لأحداث الطّبيعة والمحيط البيئيّ وكيفيّة إدراكه وتصوّره، مع وجود الأساس الفيزيائيّ والبيولوجي الذي يدعم تلك الاستجابات ويُحدث التّفاوت في تطوّرها بين الأشخاص. وكان (أوغست كونت) أبرز علماء الاجتماع الذين اتّبعوا هذا الاتّجاه ودرسوا الظّواهر الاجتماعيّة وكأنّها ظواهر طبيعيّة، وأصبحت حياة الإنسان بشكل خاص وحياة المجتمعات وسلوكها وتطوّرها تُدْرس على أساس مادّيّ وتجريبيّ ومنطقيّ تحليليّ يستند إلى ظواهر الطّبيعة وأحداثها[149]، بعد أن كانت تلك الظّواهر تفسَّر من منظور مثاليّ يعدّ الطّبيعة ومكوّناتها متضمَّنة في وعي الإنسان وأنّ هذا الوعي هو المسؤول عن خلق المادّة والطّبيعة، وذلك في إطار الفلسفة المثاليّة التي عدّت الوعي سابقًا للمادّة ومكوّن لها.

وقد كان هذا الفهم العلميّ للطّبيعة، وإدراك الوعي البشريّ بوصفه جزءًا من تلك الطّبيعة ونتاج لتطوّرها وتفاعلاتها هو العامل الأهمّ المسؤول عن تقدّم المجتمعات بدءًا من الحضارة الإسلاميّة في عصرها الذّهبيّ وصولًا إلى الحضارة الغربيّة والنّهضة الأوروبيّة الحديثة. ويذهب (بودون) في كتابه "أبحاث في النّظريّة العامّة في العقلانيّة" إلى أنّ العقلانيّة الإنسانيّة القائمة على التّنشئة والمعرفة العلميّة هي المسؤولة عن تطوّر القيم في المجتمعات الغربيّة، وهي التي جعلت من المعرفة العلميّة الصّحيحة منطلقًا للأحكام والخيارات البشريّة المعتمدة

[149] زكريا، فؤاد.(1978). **التفكير العلمي**. عالم المعرفة ص: 21.

على القيم الاجتماعيّة والأخلاقيّة والحضاريّة[150]، وأنتجت مجتمع الحداثة المُعلّمَن الذي ينظر للعالم بنظرة علميّة بعيدة عن الأوهام والغموض، ضمن سلوك عقلانيّ منظّم تدعمه الحقائق العلميّة المنهجيّة، وتوطَّد الاقتناع بأنّ كلّ ظاهرة يمكن فهمها والتّحكّم بها، وكان ذلك منطلق لكلّ عمليّة تقدّم اجتماعيّ واقتصاديّ وحضاريّ أحرزها المجتمع البشريّ، فكلّ تقدّم أحرزته البشريّة في القرون الأخيرة كان مرتبطًا بالعلم بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانياً: العلوم والبحث العلميّ والتّنمية المستدامة:

ربط العديد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع مستوى تقدّم المجتمع بمستوى التّطوّر العلميّ والمعرفيّ ودرجة الاهتمام التي يوليها للعلم، والثّقافة والمعتقدات التي يحملها أفراده وتوجّهاتهم الفكريّة في إدراك الواقع والطّبيعة والوعي، ومنذ القرن السّادس عشر أكّد (فرانسيس بيكون) و(رينيه ديكارت) على أهمّيّة المنهج العلميّ في تنظيم العقل والقضاء على العرف والخرافة والانتصار على الطّبيعة، وعلى أنّ استخدام العقل بشكل صحيح هو محرّك التّقدم، ويرى (بيكون) أنّ استخدام العقل كان سبب التّحضّر في المجتمعات المتحضّرة والحديثة والذي جعلها منظّمة بعقلانيّة لتحقيق التّقدّم والتّغيير، وهو ما ميزهم عن المجتمعات المتأخّرة والمتخلّفة، والعلم الذي أدّى إلى نموّ العقل وتحريره من أغلال التّقاليد وأوصله إلى العقلانيّة النّقيّة من الانفعالات الإنسانيّة هو السّمة المميّزة للأمم المتقدّمة[151]. وكان (أوغست كونت) أبرز علماء الاجتماع الذين اتّبعوا هذا الاتّجاه، وعدّ في نظريّته (قانون الأدوار الثّلاثة) أنّ المجتمع الإنسانيّ يمرّ في مسيرته نحو التّطوّر بثلاث مراحل أساسيّة، تبدأ **بالمرحلة اللّاهوتيّة** حيث يفسّر الإنسان الظّواهر من حوله في ضوء الدّين ويؤدّي الخيال الدور الرئيس في تفسير الظّواهر الطّبيعيّة وما يكتنفها من أسرار وغموض في إطار معرفة مطلقة غير قابلة للتّشكيك، ثمّ ينتقل المجتمع إلى **المرحلة الميتافيزيقية** وفيها يفسّر الإنسان كل شيء في ضوء قوى خفيّة خارقة قادرة على إحداث كلّ الظّواهر التي يشاهدها مثل الطّاقة البشريّة والقوى الكونيّة وغيرها، وكما تطوّرت المرحلة اللّاهوتيّة فإنّ المرحلة الميتافيزيقية تتطوّر وصولًا إلى الاعتقاد بقوّة منفردة وهي الطّبيعة، لتأتي بعدها **المرحلة الوضعيّة** التي تعدّ التّجربة مصدرًا للمعرفة اليقينيّة، ويتمّ فيها تحليل الظّواهر وتفسيرها بناءً على العقل والملاحظة والتّجريب، ويدرس الإنسان في هذه المرحلة الظّواهر دراسة علميّة في محاولة منه لمعرفة القوانين التي تخضع لها ليتمكّن بعدها من السّيطرة عليها والتّنبؤ بمستقبلها واستغلالها لمصلحته[152]. وفي هذه المرحلة وصل المجتمع العلميّ إلى اليقين والعقلانيّة

---

[150] بودون، ريمون. (2010). **أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك**. ترجمة: جورج سليمان. المنظمة العربية للترجمة. ط1. بيروت. لبنان. ص: 16.

[151] باترسون، توماس. (2005). **التغيير والتنمية في القرن العشرين، المجلس الأعلى للثقافة**. القاهرة، مصر. العدد803. الطبعة الأولى. ص:35.

[152] التابعي، كمال. مرجع سابق. ص- ص: 110- 112.

العلميّة، وأزالت العلوم ومكتشفاتها السّحر عن العالم وانكشفت أوجه الغموض، وكانت بداية عصر الحداثة الذي كان نتاج تراث مشترك للبشريّة جمعاء لكنّه تبلور في أوروبا. وكانت أبرز تجلّياته: الديمقراطيات في أنظمة الحكم والنّموّ الاقتصاديّ والتّطوّر العلميّ والتّقنيّ الكبير وظهور الفلسفات الأوروبيّة وتطوّرها، ليتشكّل ما سمّي في الغرب: (المركزيّة الأوروبيّة) التي اندفعت إلى شعوب العالم كافّة، على شكل موجات من خلال حملاتها الاستعماريّة بدايةً، وثمّ من خلال نظريّاتها التّنمويّة ونماذج التّحديث الغربيّة، وكان لبعض تلك الشّعوب أن تفاعلت ايجابياً مع تلك الموجات وبدأت بمسيرتها التّنمويّة القائمة على العلوم وانجازاتها واكتشافاتها مع الحفاظ على هويّتها الثّقافيّة والحضاريّة وفي مقدّمتها الدّول الآسيويّة سريعة النّموّ التي اعتمدت على العلوم والبحث العلميّ في تحقيق تقدّمها.

فكان دخول اليابان عصر الحداثة منذ منتصف القرن التّاسع عشر أبرز نماذج تلك الدّول التي حافظت على هويّتها وحضارتها، وكان شعار مسيرتها التّنمويّة "الروح يابانيّة والعلوم غربيّة" ثمّ تبعتها دول شرق أسيا وجنوب شرقها، ومع أنّ الحداثة الأوروبيّة قد نهضت على كثير من الدّمويّة والنّهب والسّطو على موارد الشّعوب وتكديسها في شمال العالم، إلا أنّ للعلم والبحث العلميّ الدور الأعظم والأهمّ، وما كان من الممكن أن تتشكّل تلك النّهضة لولا العلوم وإنجازاتها، بل إنّ النّهضة العلميّة قد محت تلك البربريّة وأخفتها وزيّنتها. فاتّباع العلم لا يعني اتّباع مسيرة الغرب ووصفاته وإنّما يعني اتّباع العلوم من مصدرها الأكثر تطوّرًا، ضمن مشاريع وبرامج وروح وطنيّة لتحصين الإنجازات الحضاريّة.

1- العلوم والتكنولوجيا والبعد الاقتصادي:

في حين اعتمدت النّماذج الاقتصاديّة الكلاسيكيّة على رأس المال والعمّال والموارد الطّبيعيّة في إنتاجها، اعتمد النّهج الاقتصاديّ الجديد على العلم والمعرفة والتكنولوجيا بوصفها مدخلات أساسيّة في عمليّة الإنتاج وخلق النّموّ، ويشير تاريخ معظم البلدان التي حقّقت الثّروة والسّلطة الكبيرة إلى أنّ اعتمادها على العلوم والمعرفة هو العامل الأساسي الذي أسهم في تحقيق نهضتها، فالمصريون القدماء والصّينيّون والإغريق بنوا حضاراتهم على أساس المعرفة في الزّراعة والبناء والنّقل. وفي عصرنا الحديث نجد أنّ أكثر الاقتصادات نموًّا ونفوذًا تلك التي تعتمد على المعرفة والبحث والتّطوير، وتستثمر في العقول بوصفها أعمدة النّموّ والتّنمية، وهذا ما جعل العديد من الدّول التي تفتقر إلى الموارد الطّبيعيّة مثل اليابان والصّين وكوريا الجنوبيّة تتفوّق اقتصاديًّا على دول غنيّة بالموارد الطّبيعيّة مثل إفريقيا وأمريكا الجنوبيّة، فالعمل على تنوير المجتمع وتعزيز المشاركة العلميّة لأفراده أثبت أهمّيته الكبيرة، ودوره المحوريّ في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة للمجتمعات التي اتّبعته كافّة، ويتّضح أثر العلوم والبحث والتّطوير في النّموّ الاقتصاديّ من خلال دوره في **تحسين إنتاجيّة العمل وبناء رأس المال**

البشريّ، فالعاملون أصحاب المهارات والمعرفة الأفضل هم الأكثر إنتاجيّة والأكثر قدرة على تنفيذ الابتكارات وتطويرها، وتعتمد القدرة الابتكاريّة للشّركة على إبداع موظّفيها ومهاراتهم، والمخزون الأكبر من الموارد البشريّة ذات التّأهيل والكفاءات العالية لا يسهم فقط في زيادة الإنتاجيّة، وإنّما يسهم في نموّ مستمرّ للإنتاجيّة[153] وبالتّالي زيادة النّموّ الاقتصاديّ.

ويعدّ الاستثمار المتراكم في العلوم والبحث والتّطوير عاملًا مهمًّا في تطوير قدرات العاملين ومهاراتهم، وتحديدًا بالبحوث الاجتماعيّة الموجّهة لتنمية الموارد البشريّة داخل المؤسّسات التي توجّه سلوك العاملين وتحسّن إنتاجيّتهم من خلال البرامج التّدريبيّة وبرامج الحوافز والمكافآت، كما أنّ البحوث التّطبيقيّة تسهم في زيادة الإنتاجيّة النّاجمة عن تحسين قدرات العاملين ومهاراتهم، فما ينتج عنها من تطوّر تكنولوجي وإحداث تكنولوجيا جديدة يؤدّي إلى رفع كفاءة العاملين، حيث تشير دراسات منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية إلى أنّ البحوث التّطبيقية قد أدّت إلى زيادة إنتاجيّة العمل في الولايات المتّحدة الأمريكية بعد الحرب العالميّة الثّانية بمعدّل يتراوح بين (80–90%) من الزّيادة الحاصلة في الإنتاجيّة[154].

وقد أسهم التّقدّم العلميّ وما نتج عنه من زيادة في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في تحقيق زيادات ملحوظة في النّموّ الاقتصاديّ وإنتاجيّة عوامل الإنتاج بما فيها إنتاجيّة العاملين، في العديد من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تستخدم العلم والتكنولوجيا والابتكار لتطوير القوى العاملة، وذلك بالتّركيز على سياسات التّعليم وتحديدًا التّعليم العالي والتّدريب المهنيّ والتّعليم العلميّ الذي يمثّل الأساس لتطوير كفاءة العاملين[155]. وازداد متوسّط إنتاجيّة عوامل الإنتاج، وخاصةً إنتاجيّة العاملين في معظم البلدان الصّناعيّة بما يزيد عن ثلث نقطة مئويّة في السّنة بين عامي (1995م) و (2000م) نتيجة تكثيف الاستثمار في العلوم واستخدام التكنولوجيا والابتكارات النّاتجة عنها، وفي أوروبا ارتبطت الكثافة في استخدام التكنولوجيا بإجمالي إنتاجيّة أكبر للعامل ونموّ في إنتاجيّة العمل[156].

ورغم أهمّيّة العلم والتّقانة للمجتمعات الحديثة والتي أسهمت في تقدّمها الصّناعي وزيادة الإنتاجيّة فيها، إلّا أنّه من الممكن أن يؤدّي هذا "**الاستخدام**" للتكنولوجيا واستعارة العلوم والصّناعة في المجتمعات النّامية–إذا لم

---

[153] Li, Shunchi. (2015). **The Empirical Study of The Impact of R&D Human Resource Investment on Innovation Performance**. Huazhong University of Science and Technology, Wuhan, China. Pp: 274-275.
[154] OECD.(1996). **Science Economic Growth on Government Policy**, Paris. p33.
[155] Economic and Social Council.(2016). **Economic and Social Commission for Asia and the Pacific**. Science, technology and innovation for sustainable development, Seventy-second session, Bangkok. P:11.

[156] G- Science Academis Statements. (2013). **Driving Sustainable Development: the role of Science, Technology and Innovation**. P:4.

تتمّ إدارته بشكل صحيح– إلى تفاقم المخاطر وعدم المساواة في توزيعه الاجتماعيّ والجغرافي، ويمكن أيضًا أن يوسّع الفوارق في الدّخل الشّخصيّ، ويعمّق التّبعيّة للدّول المتقدّمة ويستنزف موارد البلدان النّامية، فالاستثمار في العلوم والوصول إلى الإنتاج التكنولوجي سواء من حيث مدخلات الإنتاج والاعتماد على إنتاج كثيف التّقنيّة، أو من حيث المخرجات التكنولوجية، عمليّة تراكميّة تطلب تراكم العلوم والمعارف والاستثمار في القدرات البشريّة لمدّة طويلة، وهذا ما تؤكده تجربة العديد من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها. فقد كان التّوجه نحو العلوم واتّباع السّياسات التي عملت على تقوية وتطوير العلوم الوطنيّة والاهتمام بالبحث العلميّ والاستثمار المتواصل في رأس المال البشريّ على مدى زمن طويل العامل الأهمّ في تحقيق معجزة شرق آسيا ممّا أسهم في تشكيل العمّالة الماهرة المنضبطة مهنيًّا واجتماعيًّا والتي لعبت دورها في التّطوير المبكّر للمصنوعات منخفضة التّكلفة ونقل المعرفة والتكنولوجيا[157].

وتبرز أهمّيّة العلوم والبحث العلميّ في دفع عجلة التّنمية الاقتصاديّة من خلال دوره المحوري في تعزيز **الابتكار والتّقدّم التكنولوجي**، إذ تعدّ الابتكارات التكنولوجية والمعرفيّة الجديدة من أهمّ مخرجات منظومة العلوم والبحث والتّطوير، فكلّ ابتكار يسبقه اكتشاف علميّ وكلّ اكتشاف علميّ يسبقه أبحاث علميّة، ووفقًا لـ(شمبتير) فإنّ الابتكارات يمكن أن تكون منتجات وذلك يعني ظهور منتجات جديدة أو تحسين لمنتج قديم، أو يمكن أن تكون طرق إنتاج مبتكرة، أو ابتكارات تنظيميّة، أي ابتكار طرق ووسائل جديدة في التّنظيم[158]، وقد كان الاستثمار في البحث العلميّ والقدرات البشريّة بالتّركيز على تعليم العلوم العامل الأساسيّ في خلق الابتكارات واستمرارها وتطويرها في الدّول التي حقّقت نسبًا مرتفعة من الابتكارات. وتُعدّ النّهضة الصينيّة أهمّ مثال يوضح أهمّيّة العلوم والبحث العلميّ في خلق اقتصاد قويّ قائم على المعرفة والابتكار، والتي عملت في مرحلة الإصلاحات على إدخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالبحث العلميّ، وأطلقت عام (1986م) برنامجها العلميّ (برنامج (863) التكنولوجي) الذي أنتج خلال (20) سنة من العمل (1800) براءة اختراع صينيّة في مجالات الطّاقة والطّب والفضاء وعلم الحياة والزّراعة وغيرها، وكان ذلك استكمالًا للتّوجّه الصّناعيّ في عصر (ماو) الذي حرص على تحقيق التّقدّم العلميّ بإنشاء العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية، التي بلغ عددها (840) مؤسّسة للبحث العلميّ والتكنولوجي يعمل بها أكثر من (400) ألف شخص في ستّينات القرن العشرين، بالإضافة إلى استقطاب العلماء الصينيين المقيمين في الخارج[159].

---

[157] Green. Vickers, op. cit p: 34.

[158] Śledzik. Karol. (2013**) Schumpeter's view on innovation and entrepreneurship**. University of Gdańsk, Faculty of Management. Sopot. Poland. p: 90.

[159] بن سانية، عبد الرحمن.(2013). **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اقتصاد التنمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. ص–ص: 133– 126.

وأصبح التّطوّر التكنولوجي من أهمّ عناصر الإنتاج والنّموّ الاقتصاديّ في عالم اليوم لما يمنحه من مزايا نسبيّة للمنتجات سواء على مستوى الشّركات أو على مستوى التّجارة الدّولية، فاستخدام الآلات المتطوّرة وطرق وأساليب الإنتاج والتّنظيم المتقدّمة له أثر كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجيّة وخفض تكاليفها، وقد أشارت دراسات المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة في منتصف التّسعينات إلى أنّ الابتكار يمثّل (80%) من أسباب زيادة الإنتاج في اقتصاديّات البلدان المتقدّمة بينما يسهم النّموّ في الإنتاجيّة النّاتج عن الابتكارات بحوالي (80%) من النّموّ في النّاتج المحلّي الإجماليّ[160]، ويتّمتّع إنتاج المعارف والأفكار والسّلع التكنولوجية المتطوّرة والمبتكرة بالعوائد المتزايدة على العكس من إنتاج السّلع والخدمات التّقليديّة فيمكن أن تكون تكاليف إنتاجها الأوّليّة مرتفعة جدًا لما تطلبه من استثمارات في البحث والتّطوير، لكنّها تصبح منخفضة وأحيانًا شبه معدومة بالنّسبة إلى النّسخ اللّاحقة، وغالبًا ما يؤدّي إنتاج الأفكار والمعارف الجديدة إلى إنتاج مزيد منها، فالأفكار والمعلومات لا تنفّذ عند استهلاكها، وإنّما استهلاكها يؤدّي إلى زيادتها وإبداع مزيد منها، وهذا ما يجعل اقتصاد الأفكار اقتصاد وفرة يخضع لقانون العوائد المتزايدة.

كما أنّ البحث العلميّ والابتكار لهما أهمّيّة حاسمة في ما يتعلّق بزيادة الإنتاجيّة الزّراعية، وجعل الأغذية أكثر صحّة وأكثر جودة، فاستخدام الابتكارات والتكنولوجيا المناسبة في الإنتاج الزراعيّ محرك أساسيّ لزيادة الإنتاجيّة الزّراعيّة وبالتّالي للنّموّ الاقتصاديّ، وقد تمّ التّأكيد على ذلك ضمن أهداف التّنمية المستدامة لعام (2030م) في تقرير الأمم المتّحدة الإنمائيّ الذي يدعو إلى مستويات أعلى من الإنتاجيّة الاقتصاديّة التي يتمّ تحقيقها بالاعتماد على التّنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار؛ النّاتج عن التّقدّم الهائل في معظم العلوم الأساسيّة التي تقوم عليها الزّراعة التي لوحظ في السّنوات القليلة الماضية القدرة الكبيرة لها في تطوير الاقتصادات والمجتمعات من خلال تبادل المعرفة والمعلومات[161].

وقد أسهم العلم في **خلق الموارد الاقتصاديّة** مع التّقدّم العلميّ والمعرفيّ في المجالات كافّة، وأصبحت الموارد تصنع من قبل الإنسان بصورة مكافئة للمورد الطّبيعي وأحيانًا أكثر جودة وكفاءة، مثل المطّاط الصّناعيّ والقطن الذي يتمّ إنتاجه بكميّات أكبر ودون قيود المساحة المزروعة والظّروف البيئيّة المناسبة التي يحتاجها المطّاط والقطن الطّبيعيّ، وكذلك الحال بالنّسبة إلى الجلود الصّناعية والحرير.

---

[160] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).(2011). **الوجه المتغير للابتكار**. سلسلة اقتصاديات واحصائيات الويبو. تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ص: 24.

[161] Ramachandran, Ramakrishnan.(2019). Science, technology and Innovation for Sustainable Development. **International Journal of Scientific Research and Review**, Vol.VII, Issue No.7. p: 130.

وتساعد العلوم في خلق المزيد من الموارد الطّبيعية؛ بإيجاد السّبل المثلى لتوسيع الأراضي الزّراعيّة وتحسين إدارة الموارد المائيّة، وتطوير المحاصيل الزّراعيّة باستخدام الهندسة الجينيّة وتطوير البذور، ومواجهة تحدّيات تغيّر المناخ في دورات المحاصيل والغلّة، والعمل على تحقيق التّوازن في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات الصّناعيّة والطّبيعيّة لضمان نتائج صديقة للبيئة، وتقليل الهدر[162]، بالإضافة إلى استبدال العديد من مصادر الطّاقة غير المتجدّدة بمصادر أخرى غير ناضبة، مثل استخدام الطّاقة الشّمسيّة وطاقة الرّياح في توليد الكهرباء باستخدام وسائل وأدوات مبتكرة لهذا الغرض، كما تعمل شركات تدوير النّفايات على إنتاج بدائل للوقود الأحفوريّ باستخدام المخلّفات الزّراعيّة والمخلّفات الصّلبة الأخرى لما تحمله من محتوى حراريّ عالي لإنتاج بدائل للوقود الاحفوريّ في صناعة الإسمنت والصّناعات كثيفة الاستخدام للطّاقة[163].

ومع التّطوّر العلميّ الكبير الذي نقل البشريّة إلى العالم الرّقميّ واقتصاد المعرفة والمعلومات، وبينما كانت القوى العاملة الوفيرة واستغلال الموارد الطّبيعية هي محرّكات النّموّ الاقتصاديّ في الماضي تقوم الدّول والشّركات الدّوليّة اليوم بالتّنقيب عن البيانات بحثاً عن الثّروات في ظلّ العلوم وابتكاراتها وبعد الوصول إلى ما سمّي بالثّورة المعرفيّة التي جعلت عالم اليوم يتميّز بالانفتاح والتكنولوجيا الرّقميّة المتطوّرة وإنشاء عوالم جديدة جعلت الخطوط الفاصلة بين المادّيّة والافتراضيّة غير واضحة، إذ أصبحت الابتكارات والمعرفة الرّقميّة بحد ذاتها موارد متجدّدة وغير ناضبة، وإنّما في حالة تجدّد وتطوّر مستمر.

2- العلوم والبعد الاجتماعيّ:

يؤدّي العلم مهمّة حاسمة في تطوير المجتمع وتحقيق التّنمية الاجتماعيّة، ويدعم أهدافها بما فيها تحسين المستوى الصّحيّ والتّعليميّ وبناء القدرات وتحسين الوضع المعيشيّ، إذ تقوم عمليّة التّنمية الاجتماعيّة على مجموعة من التّغييرات الفكريّة والمعرفيّة التي تتضمّن إنتاج نهج فكريّ أكثر إنتاجًا وابداعًا، وتطلب بتحدّياتها مجتمعاً يتمّ فيه إنتاج العلوم والابتكارات ودمجها في نسيجه، بما يسمح بتبادل خصب بين العلم والمجتمع، يقوم العلم من خلاله بالوصول إلى المشكلات والتّحدّيات التي تواجه التّنمية الاجتماعيّة، وإيجاد الحلول لها بناءً على المعرفة العلميّة من جهة، ويقوم مجتمع العلم والمعرفة بإنتاج العلوم ومواكبتها وتطويرها من جهة أخرى، وهذا يجعل العلم والبحث العلميّ وما يمنحانه من أدوات وأساليب للتّفكير النّقديّ ومعارفٍ مدعومة بالأدلّة من العوامل المهمّة لإحداث التّغييرات المجتمعيّة في الجوانب كافّة: الصّحيّة والمعرفيّة والمعيشيّة والثّقافيّة، وتتّضح العلاقة بين العلوم والبحث العلميّ والتنمية البشرية بعلاقتها بكلّ مؤشّر من مؤشّراتها:

---

[162] G- Science Academies Statements. op. cit. p:4.

[163] Ecaru: Egyptian Company for Solid Waste Recycling. 25/7/2020: http://www.ecaru.net/ar/products/2/alternative-solid-fuel

- **بناء القدرات البشريّة:**

لقد طوّرت النّهضة العلميّة والتكنولوجية القدرات البشريّة من مرحلة كان تركيز الإنسان فيها على اكتشاف العالم منحوله إلى مرحلة محاولة السيطرة على هذا العالم، فالاكتشافات والإنجازات العلميّة والبحث العلميّ القائم في جوهره على تراكم العلوم والمعارف والتفكير العلميّ المنهجيّ الذي تنتجه منظومة العلوم والبحث العلميّ، كانت جميعها أدوات فعّالة طوّرتها المجتمعات المتقدّمة واستخدمتها لتحقيق سيطرة أكبر على الطّبيعة ومواردها، وحتى السّيطرة على سلوك مجتمعاتها وتوجيهها وتسييرها لخدمة أهدافها التّنمويّة، وذلك ببناء قدرات المجتمع بأفراده ومؤسساته وإنتاج الفكر العلميّ الذي نظّم العالم المحيط بالإنسان ومكّنه من استخلاص الوقائع المترابطة والمهمّة من ذلك الكلّ المعقّد المكوّن للظّواهر الطّبيعيّة.

وهناك علاقة تبادليّة مهمّة بين العلم والقدرات البشريّة، فيتطلب العلم والبحث العلمي من حيث وجوده وتطوّره بناء قاعدة علميّة وفكريّة رصينة، قادرة على النّهوض بالبحث العلميّ بشقّيه النّظريّ والتّطبيقيّ، وهذا يحتاج إلى إعداد كوادر علميّة متطوّرة علميًّا وثقافيًّا ومطّلعة على آخر المنجزات العلميّة، وبدوره يسهم إعداد البحث العلميّ في تطوير المستوى العلميّ للباحث وذلك بالإلمام الثّقافيّ والعلميّ بجميع حيثيات الظّاهرة المدروسة وتعميق المعرفة بتلك الظّاهرة والإحاطة بالعوامل كافّة المؤثّرة والمتأثّرة فيها[164]. كما أنّ تطوّر المستوى العلميّ لأيّ مجتمع، وتنوّع اتّجاهاته، وتزايد اهتمامه بالبحث العلميّ يظهر في التّوجه الثّقافي والأيديولوجي لأفراده نحو العلم والتّفكير العلميّ المُمنهج سواءً بنشر أخبار العلوم وموضوعاتها عبر وسائل الإعلام أو مواقع الإنترنت وغيرها؛ ممّا ينعكس على ثقافة الأفراد ووعيهم، ويسهم في اكتساب منهج فكريّ يجمع بين العقل والتّجربة للاتّصال بالواقع وتفسيره بشكل سليم، ثمّ اتّخاذ خيارات وسلوكيّات سليمة لتحقيق حياة أفضل.

- **الصّحة السّكانيّة:**

بقي العلم يتوسّع ويقتحم مجالات سيطرت عليها الخرافات والتّفسيرات الماورائيّة لتاريخ طويل، وخاصة فيما يتعلّق بالمجال الصّحيّ والعلوم المرتبطة به بما فيها الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء وعلم النفس والاجتماع، فقد لجأ الإنسان إلى السّحر والخرافات لعلاج العديد من الأمراض قبل تقدّم العلم وتوسّعه في المجال الطّبّيّ، وبقيت أوروبا حتى القرن الثّامن عشر تنظر إلى المرض العقليّ أنّه ناتج عن الأرواح الشّريرة التي تسكن الإنسان، ومع تقدّم العلوم الإنسانيّة وعلم الاحياء، ووصولها إلى دراسة العقل البشريّ ومكوّناته العضويّة والكيميائيّة وتقدّمها في هذا المجال، استطاعت إيجاد العلاج لمعظم الأمراض العقليّة استنادًا إلى المعرفة العلميّة الصحيحة[165]،

[164] عودة، بشير هادي. (د.ت). دور البحث العلمي في دعم جهود التنمية البشرية في العراق. **مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد54، 2018، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص-ص: 195- 196.

[165] زكريا، فؤاد. مرجع سابق. ص22.

واستطاعت العلوم والبحوث المرتبطة بالصّحة أن تكتشف معظم الأمراض العضويّة التي يمكن أن تصيب الإنسان وأعراضها والعوامل المسبّبة لها، ممّا أدى إلى زيادة متوسّط حياة الأفراد وتحسين الظّروف الصّحيّة مع كلّ تقدّم أحرزه العلم.

وفي عالم اليوم يؤدّي العلم والبحث العلميّ الدور الأهمّ والوحيد لحماية حياة الإنسان وتحسين صحّته وإنقاذه من الأمراض والأوبئة، فقد أسهم البحث العلميّ في الطّبّ والبيولوجيا والكيمياء والفيزياء والصّيدلة في تحسين ظروف العمل والسّكن والنّقل ومكافحة تلوّث البيئة، وهذا كلّه أدّى إلى تحسين المستوى الصّحيّ للإنسان[166]. وما تقدّمه البحوث العلميّة من معلومات ومعارف وحقائق تؤدّي إلى ارتفاع مستوى الوعي الصّحيّ، ومعرفة كيفيّة الوقاية من العديد من الأمراض. وفي الوقت الحالي تنجح يوميًا العديد من البحوث التي تدرس إمكانيّة تحسين المستوى الصّحيّ باتّباع إجراءات معيّنة في تحسين الواقع الصّحّيّ في العديد من الدّول النّامية، مثل الدّراسات والبحوث التي تناولت دراسة أثر مكافحة الحشرات باستخدام وسائل معيّنة كالنّاموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات في تخفيض انتشار طفيليّات الملاريا، في مجموعة متنوّعة من الأماكن التي تستوطنها الملاريا في إفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى، والتي خفّضت وفيات الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن (5) سنوات بنسبة (23%)[167]، وفي دراسة مشابهة أجريت على سكّان إحدى المناطق الحضريّة الفقيرة في بنغلادش، تناولت أثر استخدام مكمّلات الزّنك في خفض معدّلات إصابة الأطفال بالالتهاب الرئويّ وتبيّن أنّ تناول مكملات الزّنك له تأثير وقائيّ ملحوظ ضدّ الإصابة بنوبات الالتهاب الرّئويّ، وأدّت إلى تراجع الوفيات النّاجمة عن الالتهاب الرّئويّ بنسبة (85%)[168].

- **مستوى المعيشة ونصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ:**

يمكن أن يكون للبحوث العلميّة نتائج إيجابيّة مباشرة وتحديدًا التّطبيقيّة منها إذا ما طبّقت في المجالات الإنتاجيّة الزّراعيّة والصّناعيّة، إذ تسهم في ارتفاع إنتاجيّة العمل وبالتّالي ارتفاع مستويات الأجور ممّا يؤدّي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، كما أنّ تطبيق مخرجات البحث العلميّ من الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة، واستخدام ما يقدّمه البحث والتّطوير من موارد بديلة ومصادر متجدّدة للطّاقة أكثر توفّرًا وأقلّ تكلفة، تعمل مباشرة على خفض تكاليف الإنتاج وتؤدّي إلى خفض أسعار المنتجات، وبالتالي ارتفاع مستوى الدّخل الحقيقيّ. وتعدّ الثّورة الخضراء أهمّ الأمثلة على دور البحث العلميّ والابتكار في تحسين مستوى المعيشة، والتي اعتمدت على تكثيف استخدام

---

[166] مرزوق، فاروق جعفر. (2017). **البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة، دراسة حالة على جامعة القاهرة**. كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 2017، ص108.

[167] منظمة الصحة العالمية. (2013). **بحوث التغطية الصحية، التقرير الخاص بالصحة في العالم**، 2013، ص71-73.

[168] منظمة الصحة العالمية، المرجع السابق، ص 76- 78.

التّقانة ومنتجات البحوث الزّراعيّة؛ ممّا أدى إلى خفض معدّلات الفقر في معظم المناطق الفقيرة، في الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثّانية، وأدّت إلى زيادة كبيرة في الإنتاج العالميّ من الغذاء[169].

ويمكن توضيح نموّ الدّخل الفرديّ لبعض الدّول الأوروبيّة والآسيويّة التي أعطت الدّعم والأولوية للبحث والتّطوير بالجدول الآتي:

الجدول (1) متوسّط دخل الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ لعدّة دول

الدّولة	نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ وفقاً لتعادل القوّة الشّرائيّة (بالأسعار الثّابتة للدولار الدّوليّ) عام (1990م)	نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ بالأسعار الثّابتة للدولار الدّوليّ عام (2019م)
الولايات المتّحدة	23888	65297
كوريا الجنوبيّة	8352	42727
سنغافورا	22655	101649
إيطاليا	18592	44395
اليابان	19561	42338
ألمانيا	19415	55891

المصدر: World bank national accounts data[170]

يبيّن الجدول تضاعف الدّخل في الولايات المتّحدة الأمريكيّة مرّتين ونصف تقريبًا وبنسب مشابهة في كل من اليابان وإيطاليا وألمانيا، بينما تضاعف (4) مرّات ونصف في سنغافورة، و(5) مرّات تقريبًا في كوريا الجنوبيّة، وتتّضح أهمّيّة هذا الجدول عند معرفة أنّ أولويّات الإنفاق على البحث والتّطوير كنسبة من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ ودعم أنشطته في الدّول الآسيويّة تتجاوز مثيلاتها في الدّول الأوروبيّة، وخاصة كوريا الجنوبيّة التي تصدّرت المرتبة الأولى في الإنفاق على البحث والتّطوير في السّنوات الأخيرة، وكان لها أعلى نسبة إنفاق على البحث والتّطوير كنسبة من ناتجها المحلّيّ الإجماليّ بما يزيد عن (4%) من النّاتج القوميّ[171].

[169] Centro Internacional de Agricultura Tropical (CIAT). (2003). **Agricultural Researchand Poverty Reduction Some Issues and Evidence**, Economics and Impact Series. p:13

[170] Data World Bank. 30/7/2020: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD

[171] تقرير وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكورية. (2017). أنشطة البحث والتطوير.

3- العلوم والبعد البيئيّ:

ترافق التّقدم العلميّ بمراحله الأولى باكتشاف مصادر الوقود الأحفوري وتطوير أساليب استخراجها التي غالبًا ما كانت قد خلّفت آثار بيئيّة ضارّة، سواء من حيث استخراجها أو نقلها عبر البحار وتسرب الحمولات. وقد أدّى التّطوّر الصّناعيّ الكبير الذي أنتجته منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى زيادة التّلوّث الجويّ والبحريّ النّاتج عن مخلّفات المصانع، ومع كلّ مرحلة تقدّم أحرزها العلم بالمجالات كافّة الفيزيائيّة والبيولوجية والكيميائيّة والهندسيّة والالكترونيّة، توصّل إلى ابتكار صناعات وأدوات وأساليب إنتاج أقلّ ضررًا على البيئة وأكثر استدامة لمواردها، وقد طالت نتائج التّطورّ العلميّ الفكر والسلوك البشريّ ووجهته لاتّباع أساليب وأنشطة أكثر نفعًا للبيئة. إضافة إلى دور العلوم في خلق الطّاقات المتجدّدة والموارد المستدامة من خلال استبدال العديد من المصادر غير المتجدّدة للطّاقة بمصادر أخرى غير ناضبة، وتحويل النّفايات الصّلبة والحيويّة إلى طاقة بديلة عن الوقود الأحفوري، وتدوير النّفايات إلى منتجات وصناعات جديدة، حيث وصلت العديد من الدّول المتقدّمة إلى إعادة تدوير معظم نفاياتها بدلًا من التّخلّص منها في الحفر الأرضيّة والمحيطات أو بحرقها؛ ممّا شكّل مزيدًا من الآثار الإيجابيّة للبيئة والموارد الطّبيعيّة وذلك بالاعتماد على مزيد من التّقدّم في العلوم والهندسة والابتكار.

ويرتّب العمل على تحقيق المزيد من النّموّ الاقتصاديّ وتحسين نوعيّة الحياة في المجتمعات المتقدّمة والنّامية مزيدًا من الآثار والأعباء على الموارد التي يمكن أن يؤدّي العلم أثرًا مهمّا في الحفاظ عليها واستدامتها في مجالات عدّة، أهمّها استخدام الطّاقة المتجدّدة مثل الطّاقة الشّمسيّة وطاقة الرّياح التي تقلّل من الاعتماد على الوقود الأحفوري الضّار بالبيئة، والتكنولوجيا الحيويّة التي من المتوقّع أن تحقّق تقدّمًا مهمًّا في العديد من المجالات على صعيد الأمن الغذائيّ وتوفير الطّاقة والتّشخيص والعلاج الطّبّيّ، وتحقيق إنتاج صناعيّ وزراعيّ أكثر سلامة للبيئة ومواردها، وعمليّات تصنيع تقلّل من النّفايات والتّلوّث، بالإضافة إلى إنتاج وسائل نقل أكثر توافقًا مع البيئة تعتمد على الوقود البديل الصّديق للبيئة[172].

ثالثًا: العلوم والبحث العلميّ في سورية:

بدأ البحث العلميّ في سورية رسميًّا عندما تمّت الوحدة بين سورية ومصر عام (1958م) مع صدور أوّل قانون لتنظيم الجامعات في الجمهوريّة العربية المتّحدة وتأسيس جامعتي دمشق وحلب، وتمّ لأوّل مرّة تأطير البحث العلميّ وتنظيمه ضمن إطار مؤسّسي وهو المجلس الأعلى للعلوم، وقد تألّف هذا المجلس من لجان متخصّصة تمثّل الجهات المهتمّة بالبحث العلميّ كافّة، تقوم بإعداد الخطّة العلميّة للمجلس الذي كان يرأسه وزير التّعليم العالي قبل حلّه، وقد تضمّن عمله إقامة النّدوات والمؤتمرات التي كان أهمّها أسبوع العلم الذي كان يقام

[172] Ramachandran, op. cit, p 131.

سنويًّا في إحدى الجامعات السّوريّة بهدف إعداد الخطط العلميّة المناسبة لعمليّة التّنمية، والعمل على النّهوض بالعلم وتشجيع البحث العلميّ، وفي عام (1969م) تأسّس مركز الدّراسات والبحوث العلميّة؛ بغرض إعداد الأبحاث التي تدعم عمليّة التّنمية والنّموّ الاقتصاديّ، ومنذ السّبعينات اتُّخذت مجموعة من الخطوات والإجراءات المهمّة على صعيد تطوير البحث العلميّ وتعزيز القدرات العلميّة الوطنيّة والتّطوير التكنولوجي في سورية، فقد تمّ إحداث نظام الدّراسات العليا في الجامعات السّوريّة وصدر قانون تنظيم الجامعات عام (1975م)، الذي تضمّن اقتراح السّياسات العامّة للبحوث العلميّة في الجامعات والمعاهد من قبل مجلس التّعليم العالي وتوجيهها نحو مواجهة المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعمل على تنفيذها، وفي بداية الثّمانينات من القرن الماضي أُحدثت هيئة الطّاقة الذّريّة التي قامت بدور بارز في مجال البحث العلميّ، وفي العام (1986م) أُحدثت الهيئة العامّة للاستشعار عن بعد والهيئة العامّة للبحوث العلميّة الزّراعيّة عام (2001م)، وقد أحرزت تلك الخطوات المتّبعة لتطوير العلم والبحث العلميّ تقدّمًا ملموسًا، انعكس بشكل إيجابيّ وملموس على التّنمية الوطنيّة وتحديدًا في القطاع الزّراعيّ، إذ تمّ تطوير إنتاج الحبوب والقطن وتمّ التّوسّع في العديد من الزّراعات أهمّها زراعة الزّيتون[173].

ومنذ بداية الألفية الجديدة جرت مجموعة من المحاولات لاستكمال عمليّة تطوير البحث العلميّ وتنظيمه، ففي عام (2002م) تمّ إعداد مشروع خطّة وطنيّة للتّقانة أكّدت على ضرورة التّركيز على مجموعة من التّقانات والعلوم المحدّدة واقترحت برامج وإجراءات تنظيميّة عدّة لكنّها كانت أقرب إلى التّصورات ولم تكتمل رؤيتها بما يحقّق التّرابط مع أهداف التّنمية وخططها، وقد عملت الخطّة الخمسيّة العاشرة للأعوام (2006م-2010م) على إصلاح التّعليم العالي لدعم بناء اقتصاد جديد قائم على المعرفة، وقد تمّ فيها تحقيق عدد من الإنجازات في مجال التّعليم العالي والبحث العلميّ، والتي تضمّنت افتتاح كلّيّات جديدة في مدن عدّة في أنحاء سورية، بالإضافة إلى محاولات لاستحداث نماذج جديدة لتجارب الإدارة الأكاديميّة، وأسهم هذا العمل في تعديل بيان رسالة جامعة دمشق لتلبية مجموعة من المتطلّبات، من بينها العمل على دعم عمليّة التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالاعتماد على العلوم والتّقانة، وإحداث تغييرات جذريّة في مختلف القطاعات والبنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة بما يدعم الوصول إلى اقتصاد المعرفة، وتطوير المنتج الصّناعي السّوري إلى مستويات متقدّمة بالاعتماد على العلم والتّقانة، وتضمّن ذلك مجموعة من الأهداف بعيدة المدى، أهمّها تحقيق التّقدّم العلميّ والتّقانيّ اللّازم لخدمة التّنمية الوطنيّة المستدامة والاستثمار في القدرات البشريّة الوطنيّة، لمواكبة التّحولات التي سيشهدها الاقتصاد السّوري، والعمل على تطوير الابتكار والتّطبيق العلميّ في حقول عدّة، وخاصة في مجال الطّاقة والغذاء والزّراعة والصّحّة العامّة والصّناعة وحماية البيئة والمصادر المائيّة، والعمل على تعظيم التّعاون

[173] الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2019). **التقرير الوطني للواقع الراهن لمنظومة الابتكار ونقل التكنولوجيا في الجمهورية العربية السورية**. دمشق. الجمهورية العربية السورية. ص8.

بين الجهات المتعدّدة العامّة والخاصّة لنقل وتوطين العلوم والتّقانة وتطبيقاتهما، وأهداف أخرى أكّد عليها مشروع الخطّة الخمسيّة الحادية عشرة، مثل تعزيز التّطوير التّنظيميّ والتّعاون الدّوليّ لتحسين جودة البحث العلميّ وتجربته، ومواكبة الاتّجاهات العالميّة بما يتماشى مع خصوصيّات واحتياجات التّقدم العلميّ والتّقنيّ المستهدف في سورية[174].

وفي ما يتعلّق بالتّعاون العلميّ الدّولي، فقد كان هناك أشكال للتّعاون العلميّ الدّولي في سورية بمشاركتها في برامج الاتّحاد الأوروبيّ، وتحديدًا برنامجي (إيراسموس) و(تمبوس)، والاتّفاقيات الثّنائيّة في مجال التّعليم العالي التي زاد عددها عن (35) اتّفاقيّة قبل الأزمة، وافتتاح برامج مشتركة لدراسة الماجستير في جامعة دمشق، ولكن هذه التّعاونات تضرّرت بفعل الأزمة وتوقّف معظمها[175].

1- منظومة البحث العلميّ في سورية:

وتتألّف المنظومة الوطنيّة للبحث العلميّ في سورية من[176][177]:

- **المؤسّسات العليا لإدارة وتخطيط البحث العلميّ:** وهي المجلس الأعلى للعلوم ومجلس التّعليم العالي ومديرية البحث العلميّ في وزارة التّعليم العالي، وهيئة التّخطيط والتّعاون الدّوليّ.
- **مراكز البحث العلميّ والتّطوير التّقانيّ:** وهي الأجهزة المنفّذة للبحث العلميّ، وتتألّف من مراكز البحث العلميّ ومؤسّساته، وأجهزة البحث العلميّ في الجامعات، وأجهزة البحثّ العلميّ التّابعة لقطاعات الدّولة ووزاراتها والجهات البحثيّة غير الحكوميّة.
- **المؤسّسات الإنتاجيّة التّقانيّة:** وهي مؤسّسات القطاع العامّ الصّناعيّة والإنتاجيّة ومؤسّسات القطاع الخاصّ وشركاته الصّناعيّة والإنتاجيّة المختلفة والمؤسّسات الوسيطة والدّاعمة.
- **المرافق العامّة العلميّة والتّقانيّة:** وتتألّف من دار الكتب الظّاهريّة وهي أكبر مكتبة عامّة في القطر ومكتبة الأسد الوطنيّة وهيئة المواصفات والمقاييس السّورية ودائرة حماية الملكيّة التّجاريّة والصّناعيّة.
- **المؤسّسات الوسيطة والدّاعمة:** وهي مجموعة الهيئات والمراكز التي تعمل على توفير البيانات والإحصاءات اللّازمة للمشاريع البحثيّة.
- **المراكز العربيّة والدّوليّة الموجودة في سورية:** وتمثّل الجهات والمراكز التي تقوم بأنشطة بحثيّة في سورية وهي: المركز الدّوليّ للبحوث الزّراعيّة في المناطق الجافّة(ICARDA) والمركز العربيّ لدراسات

---

[174] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. (2017). " نحو اقتصاد المعرفة واستدامة التنمية وإعادة الاعمار". **الهيئة العليا للبحث العلمي**. دمشق. سورية. ص-ص: 16- 17.

[175] معروف، علي فيصل. (2020). **سياسة العلوم والتقانة والابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي في سورية بعد الحرب**. رسالة ماجستير. اختصاص إدارة الابتكار. المدرسة العليا للاقتصاد. موسكو. روسيا. ص- ص: 101- 102.

[176] فائز محمد، زينة. (2006). **دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية**. بحث لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية. جامعة تشرين. كلية الاقتصاد. 2006، ص-ص: 36- 38.

[177] الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مرجع سابق. ص-ص: 11- 13.

المناطق الجّافّة والأراضي القاحلة (ACSAD) وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ في دمشق(UNDP) والمركز العربيّ للتّعريب والتّرجمة والتّأليف والنّشر بدمشق، وهو أحد الأجهزة الخارجيّة للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (ألكسو).

وتعاني هذه المنظومة من ضعف كبير في الأداء، وضعف العلاقة والتّرابط والتّعاون والتّنسيق بين مكوّناتها، وضعف العلاقة بينها وبين القطاعات الاقتصاديّة المختلفة. وتدني قدرتها على نقل التكنولوجيا، سواء منها البينيّة ضمن المؤسّسة الواحدة أو بين المؤسّسات المختلفة، أو نقل التكنولوجيا الخارجيّة وتوظيفها وتوطينها، ولا تتوفّر فيها رؤية واضحة الأهداف تسعى إلى تحقيقها، ويأتي البحث والتّطوير عادة ضعيف الارتباط بالتّنمية وبالمشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة[178]، ولا تتمّ الاستفادة من نتائج البحوث التي غالبًا ما تكون بعيدة عن حاجات المجتمع الآنيّة[179]. وتشير الوقائع والمؤشّرات المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى أنّ سورية قدّمت أداءً متراجعًا عن معظم الدّول العربيّة في مجالات عدّة خلال العقود الماضية، وقد كانت أنشطة البحث والتّطوير في سورية في مرحلة ما قبل الحرب ذات تقدّم ضئيل، وتحتلّ مكانة متراجعة فيما يتعلّق بالابتكار ومتأخّرة عن دول المنطقة كافّة، ووفقًا لمؤشّر الابتكار العالميّ (INSEAD/WIPO) لعام (2011م)، تقع سورية في المرتبة (115) من (125) دولة، وتحتلّ مرتبة متأخّرة بالنسبة إلى الدّول العربيّة، ويشير الدّليل العربيّ المركّب للبحث والتّطوير والابتكار إلى أنّ ترتيب سورية جاء بين الدّول العربيّة ذات الأداء المتواضع في مجال الابتكار والبحث العلميّ، إذ تمّ تصنيف الدّول العربيّة في ثلاث مجموعات وفقًا لمستوى تقدّم العلوم والابتكار، وجاء ترتيب سورية مع فلسطين واليمن وليبيا والعراق–وكلّ تلك الدّول تعاني من أوضاع اقتصاديّة سياسيّة وأمنيّة واجتماعيّة معرقلة للتّنمية– في المجموعة الثّالثة ذات المستوى المتدنّي. ويعود ذلك التّراجع والمستوى الضّعيف لمنظومة العلوم والابتكار والبحث العلميّ لأسباب عدّة، أهمها عدم وجود بيئة محفّزة للإبداع ومستقطبة للكفاءات وهجرة الأدمغة والنّقص الشّديد في الإنفاق على البحث العلميّ– الذي بلغ (0.1%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ عام (2000م)، ثمّ (0.04%) قبل الحرب –والنّقص الشّديد في أعداد الباحثين وهجرة المواهب والعقول العلمّية[180]، وضعف التّخطيط في مجال البحث العلميّ، وعدم وجود البيئة الملائمة لاستثمار النّجاحات التي تحقّقها العديد من الكفاءات والعقول وغياب السّياسات الدّاعمة للباحثين وللبحث العلميّ، وتعقيد الأنظمة والتّشريعات السّائدة وعدم مواءمتها لمتطلّبات الأنشطة العلميّة والبحثيّة، كما أنّ هناك من يُرجع ضعف البحث العلميّ في سورية إلى موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها عرضة للحروب وعدم الاستقرار، ونتيجة لذلك يتمّ توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق العامّ لأغراض عسكريّة تستنزف موارد التّنمية والبحث العلميّ[181]. لكن هذا السّبب يمكن ألّا يشكّل عائقًا

[178] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية . مرجع سابق. ص31.
[179] فائز محمد، مرجع سابق. ص:45.
[180] تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (UNESCO).** اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. ص:445.
[181] الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مرجع سابق. ص:9.

أمام الاستثمار في البحث العلميّ إذا ما وجدت إرادة فعليّة لتحقيق ذلك، وتوجيه فعليّ للموارد لأغراض التّنمية ومنح الأولوية لدعم مشاريع البحث والتّطوير والابتكار، وتجنب هدرها بفعل الفساد.

2- دور البحث العلميّ والتّقانة في الاقتصاد السّوري:

مع الاهتمام بالبحث العلميّ في الجامعات السّورية في العقود الأخيرة، وإنشاء مراكز البحث المرتبطة بالجامعات التي بلغ عددها (15) مركزًا في مرحلة ما قبل الأزمة، وربط الوزارات كافّة بتلك المراكز وتحديدًا وزارات الزّراعة والتّموين والصّحة، ومراكز أخرى تقوم بالأنشطة البحثيّة مثل مركز البحوث الزّراعيّة ومكتب القطن والحمضيّات والزّيتون؛ إلّا أنّ عدد تلك المراكز بقي قليلًا وأداؤها بقي ضعيفًا وكان أثر معظم تلك المراكز مقتصراً على رقابة صلاحيّة المواد المستوردة وملاءمتها[182]، ولم تتمكّن من تحقيق قيم إضافيّة تراكميّة لمخرجاتها الصّناعيّة بسبب ضعف التّطبيق المباشر لنتائج البحوث، وغياب التّنسيق بين الصّناعة والبحث العلميّ، وبقي التّطوّر أفقيًا في القطاع الزّراعيّ والتّصنيع.

واستطاعت الجهات العاملة في البحث العلميّ والتّطوير التّقانيّ في قطاعات الزّراعة وصناعة الدّواء أن تحقّق نجاحات وأداءً جيدًا ضمن نطاق التّطوّر الأفقيّ في العقود الماضية، وتحديدًا فيما يتعلّق بالصّناعات الدّوائية وإن كانت تلك الّصناعة تعتمد غالبًا على مواد أوليّة مستوردة، كما تمكّن القطاع الزّراعي من تطوير إنتاج الحبوب والقطن، وتمّ التوسّع في العديد من الزّراعات أهمّها زراعة الزّيتون، وفي القطاعات الصّناعيّة مثل النّسيج والأدوية والإنتاج الغذائيّ، تمّ تلبية نسبة كبيرة من الاحتياجات المحلّيّة وحقّقت فوائض تمّ تصديرها إلى الأسواق الخارجيّة، لكنّ مساهمة العلوم والابتكارات بقيت ضعيفة في الصّناعات السّوريّة كافّة، ممّا عمّق تأخّر هذا القطاع وعجزه عن مواكبة التّغيّرات المتسارعة في أنظمة التّصنيع الحديثة، أمّا القطاع الخاص الصّناعيّ، فما زال خارج قاطرة البحث العلميّ والتّطوير التّقانيّ، ويؤدّي دورًا ضعيفًا شبه معدوم في خلق الطّلب على تلك التّقانات، وما يرافقها من طلب على الأيدي العاملة الماهرة والمؤهّلة، وكذلك من ناحية إسهامه في تمويل أنشطة البحث والتّطوير أو الاستفادة من مخرجاتهما[183]، باستثناء الشّركات التي تصنع منتجات عالية أو متوسطة التّقنية التي تمكّنت من الاستعانة بخبرات خارجيّة والحصول على تراخيص شركات أجنبيّة ونقل التكنولوجيا الخاصة بها إلى السّوق السّوريّة ويقتصر عمل الأقسام الهندسيّة والبحثيّة في هذه الشّركات على مراقبة الجودة وضبطها والقيام بعمليّات الصّيانة، وليس تطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة، وعلى الرغم من نجاح عدد قليل منها في مراكمة خبراتها وتطوير منتجاتها وطرح منتجات جديدة تحمل علاماتها التّجارية في الأسواق السّوريّة، وذلك

[182] فائز محمد، مرجع سابق، ص 63.
[183] الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مرجع سابق، ص-ص: 9- 28.

بالاعتماد على التّواصل والتّعاون مع الشّركات الأجنبيّة ونقل الخبرة والتكنولوجيا منها والتّدريب المكثّف للأيدي العاملة بإشراف الخبراء الأجانب، لكنّ الوضع العامّ للقطاع الخاصّ الصّناعيّ والشّركات الإنتاجيّة يشير إلى خبرة ضعيفة في الاستفادة من خبرات الشّركات الأجنبيّة وضعف القدرة الابتكاريّة وتحقيق التّطوّر التّقنيّ في مجال عملها[184].

وتعتمد الصّناعة في سورية إلى حد كبير على قطاع الطّاقة الذي يعدّ قطاعًا استراتيجيًا وكان يسهم كثيرًا في النّاتج المحلّي الإجماليّ (بنسبة (18%) قبل الحرب) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشغل دورًا مهمًّا في قطاع الزّراعة والنّقل والقطاع المنزليّ والخدميّ، ولا يختلف واقع البحث العلميّ في هذا القطاع في سورية عن الواقع العامّ للبحث العلميّ والتّطوير التّقانيّ في المجالات كافّة، من حيث ضعف أدائه كمًّا ونوعًا وانغلاقه وانعدام تفاعلاته مع القطاعات والجهات الأخرى في المنظومة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار، مثل الشّركات والمؤسّسات الإنتاجيّة والخدميّة والوسطاء والفاعلين في الأسواق المحليّة والبيئة الاقليميّة والدّولية، ومع ذلك فإنّ البنية التّحتيّة البحثيّة من مراكز ومؤسّسات تقوم بالنّشاطات البحثيّة في مجال طاقة الوقود الأحفوري والطّاقات المتجدّدة وخاصةً المركز الوطنيّ لبحوث الطّاقة، الذي يعدّ نقطة قوّة يمكن بالبناء عليها وتطويرها النّهوض بعمليّة البحث العلميّ في هذا القطاع وتنميته[185].

كما أنّ الصّناعة السّوريّة تفتقر إلى التّقانة المتقدّمة التي أصبحت صناعة القرن الحادي والعشرين، وما تزال التكنولوجيا تلعب دورًا ضعيفًا في الاقتصاد السّوريّ، إذ تتعدم البحوث والابتكارات في ذلك المجال وتحديدًا تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وتعاني قلة عدد الباحثين وانعدام الابتكارات وعدم وجود بيئة حاضنة لها، بالإضافة إلى ضعف صناعة البرمجيّات ممّا يجعل هذا القطاع جامدًا ويعوق تطوّره، كما أنّ البنية التّحتيّة الضّعيفة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وخاصة الاتّصالات اللّاسلكيّة وارتفاع تكاليفها نتيجة ارتفاع نسبة المكوّن الأجنبيّ في استثماراتها وعدم وجود مؤسّسات صناعيّة متخصّصة في صناعة المحتوى الرّقميّ، يزيد صعوبة مهمّة إضافتها إلى مكوّنات القطاعات الصّناعيّة. ويشكّل ضعف التّنسيق بين مختلف الجهات العاملة في مجال تقانة المعلومات والاتّصالات من جهة، وبينها وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتحديدًا الصّناعة العائق الأساسيّ أمام تطوّر هذا القطاع الذي يعدّ أهمّ مكوّنات الاقتصاد القائم على المعرفة، ويعوق استخدام التّقانة بكثافة أكبر في القطاع الصّناعيّ[186].

[184] معروف، علي فيصل. مرجع سابق. ص- ص: 110- 111.
[185] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق. ص71.
[186] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق .ص:94.

3- الآثار الاجتماعية للعلوم والبحث العلميّ في سورية:

حقّق انتشار العلوم في سورية نتائج اجتماعيّة مهمّة وخاصة على مستوى الصّحّة والسّكان والتّعليم، ويشير تطوّر بعض المؤشّرات الأساسيّة المرتبطة **بالصّحّة والسّكان** كالمؤشّرات المتعلّقة بالطّفولة والصّحّة الإنجابيّة والخصوبة والحدّ من بعض الأمراض وأعداد المراكز الصّحيّة وأعداد العاملين بالمهن الطّبّيّة، والمؤشّرات المرتبطة بمياه الشّرب الآمنة والصّرف الصّحّيّ إلى أنّ القطاع الصّحيّ قد حقّق نجاحات متعدّدة في العقد الماضي، وقد أسهم في ذلك وجود عدة عوامل مساعدة، منها تحسّن مستوى المعيشة وتطوّر الوعي العلميّ لدى المواطنين[187]. إلا أنّ مساهمة البحث العلميّ تكاد تكون معدومة ويصعب قياسها إلى حدّ كبير نتيجة انعدام الأبحاث والدّراسات التي تتناول دراسة أثر البحوث العلميّة في الواقع الصّحيّ، ولا يمكن تحديد نوعيّة البحوث الصّحيّة المنفّذة والمنشورة بسبب عدم وجود مراكز تهتمّ بجمع وتقييم هذه البحوث، وتعدّد الجهات التي تقوم بتلك البحوث مثل تلك الموجودة في المؤسّسات التّعليميّة البحثيّة والجامعات والمشافي وتلك المهتمّة بالعلوم والتّقانة والمؤسّسات التي قد تعدّ نفسها جزءًا من النّظام الوطنيّ للبحوث الصّحيّة، ولكنّ النّموّ البطيء لهذا القطاع وتوسّعه أفقيًّا يشير إلى محدوديّة مساهمة البحث العلميّ في هذا المجال في خلق قيم مضافة، وغياب دور الابتكارات تمامًا، وإن وجدت تلك الابتكارات لا يتم احتواءها أو الاستثمار بها، إذ تتبع معظم نشاطات البحث العلميّ الصّحيّ في سورية من مبادرات فرديّة، وتغيب البيئة المشجّعة له وخاصة فيما يتعلّق بقواعد البيانات الملائمة والبيئة البحثيّة، وغياب الاستثمارات التي تحتوي تلك الأبحاث والابتكارات على قلّتها ممّا يؤدّي إلى غياب الحافز لدى الباحثين الصّحيّين، ويتمّ إجراء أغلب البحوث بهدف التّرقية العلميّة أو الاستفادة الماديّة، وتُعدّ أنشطة أكاديمية منفصلة عن الأنشطة المهنيّة اليوميّة من قبل الأطبّاء[188].

أمّا فيما يتعلّق **بدور تعليم العلوم والبحث العلميّ في الجانب الثّقافيّ والمعرفيّ والقدرات البشريّة**، وعلى الرغم من ما حقّقته سورية من تقدّم ملموس في المجال التّعليميّ بمراحله كافّة وتحديدًا التّعليم الأساسيّ، مثل ارتفاع نسب الالتحاق وانخفاض معدّلات الأمّيّة وزيادة عدد المؤسّسات التّعليميّة والكوادر العاملة فيها، إلّا أنّ المشكلة الأكبر تكمن في نوعيّة التّعليم وجودته التي غالبًا ما تكون غير مساعدة على تطوير التّفكير العلميّ والنّقديّ للوصول إلى الحقائق وغلبة الجوانب الأدبيّة على مجالات العلوم، ويغيب عن مناهج التّدريس العلميّة الجانب التّطبيقيّ وهي في معظمها نظريّة وغير مواكبة لآخر التّطوّرات العلميّة. كما أنّ عدد العاملين في البحث العلميّ والتّطوير التّقانيّ في سورية مازال متواضعًا بحدود (0.1%) من إجمالي قوّة العمل، وعدد المختصّين في العلوم الهندسيّة الذين يعملون في البحث والتّطوير قليل مقارنة بكثير من دول المنطقة، بالإضافة إلى انخفاض عدد الدّارسين للمجالات العلميّة وضعف التّأهيل العلميّ لنسبة كبيرة من قوّة العمل الذي يمكن تفسيره بانخفاض

[187] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية .مرجع سابق. ص:80.
[188] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق. ص- ص: 81- 83.

طلب القطاعات الاقتصاديّة العامّة والخاصّة للكوادر ذات التّأهيل العلميّ والتّقنيّ، وضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصاديّة الحاليّة لتلك المخرجات، والتوجّه نحو قطاعات أقلّ اعتمادًا على التّقانة[189]. وتغيب الثّقافة العلميّة بشكل كبير عن المجتمع السّوري الذي مازالت شرائح واسعة منه غارقة في المعارف الغيبيّة وغير العلميّة، ممّا يعمّق بُعد هذا المجتمع عن إنتاج الابتكارات والإبداعات التي إن وجدت وعلى ندرتها لا يتمّ تشجيعها أو الاستثمار فيها.

أمّا دور البحث العلميّ في بناء القدرات البشريّة في سورية فهو متواضع كمًّاً وكيفًاً وغير واضح المعالم، بحيث لا يمكن إيجاد نقاط القوّة والضّعف التي يتمتّع بها، وتشكّل ندرة البحوث والباحثين والجهات البحثيّة التي تعنى بهذا المجال أكثر نقاط الضّعف وضوحًا، إذ تفتقر سورية إلى وجود جهات بحثيّة علميّة متخصّصة بإجراء دراسات وبحوث علميّة تتعلّق ببناء القدرات البشريّة وتطويرها، وتقتصر هذه الأبحاث على بعض الجهات التي تتطرّق أحيانًا في عملها البحثيّ إلى مواضيع ذات صلة ببناء القدرات البشريّة، وأهمّها كلّيّات التّربية التي تعمل على تطوير مناهج التّعليم وطرائق التدريس وتقنيّات التّعليم والتّفكير الإبداعيّ فيه، والإرشاد النّفسيّ وأثره في التّنمية البشريّة، وكليّات الآداب والعلوم الإنسانيّة التي تدرّس آفاق التّربية والتّعليم في سورية في ظلّ التكنولوجيا المعاصرة، وكلّيّات الاقتصاد ومعاهد إدارة الأعمال التي تتطرّق إلى مواضيع حول تأهيل الكوادر البشريّة بما يناسب سوق العمل، وإدارة وتنمية الموارد البشريّة، وغيرها من المعاهد المتخصّصة بدراسة السّكان والإدارة العامّة التي تجري بحوثًا عن إدارة القدرات البشريّة وتنميتها وأسباب هجرة العقول[190]. وتبقى تلك الجهات البحثيّة وأنشطتها ضئيلة وغير كافية لتلبية حاجة المجتمع إلى النّهوض بقدرات أفراده وثقافتهم وتحقيق النّهضة العلميّة فيه.

ممّا يدعو إلى ضرورة إدراك أهمّيّة البحث العلميّ والعلوم على اختلاف أنواعها في بناء القدرات البشريّة وتنمية الواقع الصّحّيّ والسّكّانيّ والمعرفيّ، والعمل على إحداث مراكز بحثيّة خاصّة ببناء القدرات البشريّة، تركّز في بحوثها على دور العلوم والتّفكير العلميّ في بناء تلك القدرات، والاهتمام الحكوميّ بتشجيع البحث العلميّ وتنوير المجتمع السّوري بالعلم الحقيقيّ ونهجه المنطقيّ والتّجريبيّ والتّحليليّ؛ لبناء مجتمع العلم والمعرفة الذي أثبت تاريخيًّا أنّه الأساس الوحيد لنهوض قطاعات المجتمع والاقتصاد كافّة في أيّ دولة.

[189] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق. ص-ص:29- 30.
[190] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق. ص 99.

4- الآثار البيئية للعلوم والبحث العلميّ في سورية:

لم يقدّم البحث العلميّ أيّ عمل واضح فيما يتعلّق بالبيئة والموارد الطّبيعية في سورية، إذ رافق التّقدّم الذي حقّقته سورية منذ السّتينات العديد من المشكلات البيئيّة، وكان أهمّها شحّ المياه وتلوّثها وتلوّث الهواء وتدهور الأراضي الصّالحة للزّارعة وعدم كفاية مرافق الصّرف الصّحّي، كما ازداد الضّغط على الموارد الطّبيعيّة بعد تنفيذ الاستراتيجّية التّنمويّة القائمة على الاكتفاء الذّاتي في العقود الماضية ولم تجرِ مراعاة متطلّبات الحفاظ على الموارد الطّبيعيّة واستثمارها بكفاءة، بالإضافة إلى زيادة التّلوّث البيئيّ النّاتج في الأساس عن احتراق الوقود الأحفوري في وسائط النّقل والتّدفئة والمنشآت الصّناعية وحرق النّفايات، وتزايد حجم النّفايات وطريقة التّخلّص منها في مطامر صحّيّة، إذ يتمّ التّخلّص من ما نسبته (40%) من تلك النّفايات في حفر صحّيّة ويتمّ التّخلّص من (55%) في مكبّات عشوائّية على أطراف المدن، في حين يتمّ تحويل (5%) منها إلى سماد عضويّ. وعلى الرغم من الاهتمام بالجانب البيئيّ في سورية الذي تَمثّل في إحداث وزارة معنيّة بشؤون البيئة في عام (1985م) وافتتاح تخصّصات بيئيّة في المرحلة الجامعيّة والدّراسات العليا في بعض الكليّات، وتوفّر باحثين وكوادر فنّيّة ذوي كفاءة في المجال البيئيّ، ووجود بنية تحتيّة جيّدة من مخابر وتجهيزات في مختلف المحافظات السّوريّة؛ إلّا أنّه لا يتمّ الاستثمار في الجهات البحثيّة والمخابر البيئة بالشّكل الأمثل، وبقي عدد الباحثين في المجال البيئيّ قليل وبطيء التّطوّر، إضافة إلى عدم وجود مركز بحثيّ بيئيّ مستقلّ في سورية إذ تمّ إلغاء المركز الوحيد الذي كان معنيًّاً بالبحث البيئيّ وهو مركز الدّراسات والبحوث البيئيّة[191].

5- السّياسة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار في سورية:

تمّ إنشاء الهيئة العليا للبحث العلميّ في العام (2005م) كهيئة عامّة إداريّة مسؤولة عن رسم خطط البحث العلمي والتّطوير التّقاني وسياساته والعمل على التّنسيق بين جهات البحث العلميّ ودعمها لتحقيق أهداف التّنمية الوطنيّة، ودأبت منذ إحداثها على وضع مشروع السّياسة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار وتنفيذه، وقد أعدّت الهيئة تقرير السّياسة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار، وأصدرته في العام (2017م) ويمثّل أوّل سياسة وطنيّة متكاملة تُعنى بالشّأن العلميّ والتّقنيّ في سورية، وتتضمّن خططًا ومقترحات لإعادة بناء سورية والخروج من الأزمة بالاعتماد على أساليب علميّة وتقانات حديثة.

وتسعى هذه السّياسة إلى تهيئة المناخ المناسب للانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة، تؤدّي فيه المعلومات والمعارف العلميّة دورًا أساسيًّا في خلق قيم ومنتجات وطنيّة، ويقوم بتطوير منظومة وطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار من خلال تطوير منظومة التّعليم بمراحله كافّة ليكون القاعدة الرّصينة التي تُبنى عليها العلوم

[191] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق. ص- ص: 111- 114.

والتّقانات والبحث العلميّ، وإنشاء الجامعات والمراكز البحثيّة وتطويرها، ومدن حاضنة للبحث العلميّ، ودعم القائم منها وتطويره، وتغطّي هذه السياسة خمسة عشر قطاعًا تمّ اعتمادها بعد تصنيفها وفقًا للأهمّيّة الاقتصاديّة والعلميّة والاجتماعيّة، وهي: (الزّراعة والطّاقة والصّناعة والصّحّة والموارد المائيّة وتقانة المعلومات والاتّصالات والبيئة والبناء والتّشييد والنّقل والتّنمية الاجتماعيّة والثّقافيّة والمال والسّياحة والسّكّان وبناء القدرات التمكينيّة التي تتضمّن بناء القدرات البشريّة وقطاع التّطوير الإداريّ والقانونيّ)[192].

وتتجلّى رؤيتها بضرورة الاعتماد على تحرير الاقتصاد تدريجيًّا وزيادة النّموّ والتّشغيل والعمل على زيادة توظيف المدخلات التّقنيّة وتكثيف المكوّن التّقنيّ والابتكاريّ، ومجموعة من الخطوات والإجراءات على طريق التّحوّل إلى اقتصاد معرفيّ، ومع أنّ تنفيذ تلك الأهداف والإجراءات سيتأثّر بظروف الأزمة التي تمرّ بها سورية وستفرض تحدّياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة أمام تلك الأهداف؛ إلّا أنّ هذه السّياسة تجد أنّ المخرج الوحيد سيكون بالتّحوّل إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة، وتعتمد على توسيع استخدامات التّقانة مع التّركيز على ثلاثة محاور أساسيّة لتنفيذ ذلك: **أوّلها** التّخطيط لزيادة مصادر الإيرادات بما فيها التّوسّع العموديّ في القطاعين الزّراعيّ والسّياحيّ، **وثانيها** تنويع الفعّاليّات الاقتصاديّة بتشجيع زيادة الإنتاجيّة وريادة الأعمال والاستثمارات الأجنبيّة، **وثالثها** تعزيز كفاءة مؤسّسات القطاع العامّ الضّروريّة [193]، إضافة إلى العمل على تطوير بيئة وطنيّة تشريعيّة إداريّة تحفيزيّة ملائمة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وبالاعتماد على تقوية التّواصل والتّفاعل والتّعاون مع الجهات العلميّة البحثيّة العالميّة وتوفير إمكانية الرّبط مع بنوك المعلومات العلميّة العالميّة للحصول على أحدث المعلومات والمعطيات التي يحتاجها البحث العلميّ في سورية.

وقد بدأت الهيئة العليا للبحث العلميّ في عام (2018م) بتنفيذ مجموعة من الخطوات على طريق تحويل مشاريع السّياسة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار إلى واقع ملموس تضمّنت عقد مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات التي ناقشت سبل تفعيل مشاريع البحث والتّطوير ضمن محاور علميّة مختلفة لقطاعات مشمولة في السّياسية مثل: البيئة والنّقل والتّنمية المحلّيّة وقطاع التّطوير الإداريّ والقانونيّ وقطاع الصّحّة، وإقامة مجموعة من المعارض العلميّة للمشاريع والأبحاث التّطبيقيّة، وورشات عمل لمناقشة المقترحات التي تقدّمها الجهات البحثيّة عن القطاعات المختلفة لقبول المشاريع البحثيّة المستحقّة للدّعم، وتمّ توقيع عقود دعم ماليّ لمشاريع بحثيّة شملت قطاعات الصّحّة والاقتصاد والزّراعة والبيئة، وفي مطلع العام (2021م) قامت الهيئة بتوقيع مذكّرة تعاون مع محافظة دمشق؛ لتحسين الواقع الخدميّ وتحقيق التّرابط بين القطاعات الخدميّة والجهات العلميّة البحثيّة، وتقديم الدّعم الاستشاريّ وتحسين الواقع الخدميّ في المدن، وتحويلها إلى مدن ذكيّة تعتمد على التكنولوجيا، مع الحفاظ على تراثها الحضاريّ، وتوجيه البحث العلميّ لتحقيق أهداف التّنمية الوطنيّة ذات

[192] الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مرجع سابق. ص-ص: 15-16.
[193] السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية. مرجع سابق. ص- ص: 28- 29.

الأولويّة، وتوجّهت إلى الباحثين المغتربين لتقديم طروحات مبتكرة لهذا الغرض، وقامت بخطوات عمليّة للتّعاون مع الباحثين المغتربين والاستفادة من الخبرات السّوريّة العلميّة في الخارج، ونفذّت لقاءً مع وزارة الخارجيّة والمغتربين لدراسة آفاق تعزيز سبل التّواصل مع الباحثين السّوريّين المغتربين وتمّ تنظيم مؤتمر بعنوان "نحو اقتصاد المعرفة: دور الباحثين السوريين في الوطن والمغترب" بالتّعاون مع جهات علميّة وبحثيّة وطنيّة ودوليّة عدّة، يتناول مجموعة من المحاور، وهي: تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الذكيّة والتكنولوجيا الحيويّة والتكنولوجيا النانويّة وإدارة التكنولوجيا والمعرفة وتكنولوجيا الطّاقة والبيئة[194].

وتشكّل هذه السّياسة استجابة يمكن أن تكون واعدة لتحدّيات التّنمية التي تواجهها سورية، وتَعِد بعمليّات إصلاح اقتصاديّ واسعة–مع أنّها لم ترسم خطوطًا واضحة لكيفيّة تفعيل العلوم والتّقانة في قطاعات الاقتصاد وجوانب الحياة المختلفة وإشراك المجتمع في تفعيل هذه السّياسة، ولم تركّز على كيفيّة بناء المجتمع علميًّاً بفئاته كافّة، ونشر ثقافة العلم والانتقال بالواقع المجتمعيّ الذي تسوده الفوضى والاعتباطيّة نحو مجتمع علميّ يمثّل البناء القاعديّ والأساسيّ للانطلاق نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وكانت رؤيتها ومقترحاتها نظريّة وعامّة وفضفاضة بحاجة إلى المزيد من الدّراسة والتّوضيح، كما لم يتمّ التّطرّق في هذه السّياسية إلى كيفيّة تفعيل الابتكار وتطوير نتائج الأبحاث للوصول إلى ابتكارات في قطاعات الإنتاج؛ مما يشير إلى ضعف التوجه إلى الاعتماد على العلم والبحث العلميّ لزيادة النّموّ الاقتصاديّ، وهي بذلك عملت على تحديد خطط ومحاور بحثيّة للقطاعات المختلفة دون تحديد جدول زمنيّ لتنفيذها أو تحديد كيفيّة تنفيذها.

وأخيرًا فإنّ التاريخ الطّويل لمحاولات وتجارب التّنمية العالميّة قد أثبت أنّ النّهضة العلميّة هي محرّك التّنمية والتّغيير في المجتمع، فيتطلب إحداث جملة التّغييرات الاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة التي ترتكز عليها عمليّة التّنمية الشّاملة في سورية ضرورة وضع صيغ محدّدة لتنفيذ هذه السّياسة ضمن جدول زمنيّ محدّد، واستكمال تحويلها من شكلها النّظريّ إلى تطبيقات عمليّة فعليّة، والاهتمام الفعليّ بالعلوم والبحث العلميّ ونشر ثقافة العلم والتّفكير العلميّ المنهجيّ والمنطقيّ في المجتمع–ليكون الدّافع خلف كلّ سلوك اقتصاديّ واجتماعيّ، وما ينتج عنه من تشكيل مجتمع علميّ تنزاح ضمنه الطّبقات الاجتماعيّة وتتشكّل وفقًا للكفاءة العلميّة والمعرفيّة وليس على أساس الموروثات الماديّة والاجتماعيّة–والبناء على الأساس الموجود لهيكل العلم والبحث العلميّ والابتكار، للوصول إلى منظومة مؤسّساتيّة متكاملة للبحث العلميّ والتّطوير التّقانيّ، قادرة على المساهمة في إعادة بناء سورية وتنميتها وفق أساليب علميّة وتقانات حديثة، وعدم الاكتفاء بالتّقليد والاستيراد العلميّ والتكنولوجي وتحرير الاقتصاد واستكمال اتّباع النّماذج الغربيّة التي تشكّل مع العقليّة التّراثيّة العربيّة أساس صلب لنموّ التّبعيّة وتعمّقها.

[194] الهيئة العليا للبحث العلمي. الجمهورية العربية السورية. دمشق. سورية. 5/26/ 2021. الرابط: http://www.hcsr.gov.sy/ar/frontpage

كما أنّ التّعاون مع العالم الخارجيّ في مجال البحث العلميّ والحصول على المعلومات والبيانات التي تطلبها جهات البحث العلميّ ومؤسساته ضروريّ لتحقيق التّطوّر العلميّ والتّقنيّ والاستجابة لاحتياجات التّنمية على أساس علميّ مُنهج، وإزالة عقبة زمنيّة وفكريّة كبيرة أمام النّهوض بالعلم والتّقدّم التّقانيّ في سورية، وهذا ما تؤكّده النّهضة العلميّة في البلدان حديثة النّموّ التي تمكّنت من الوصول إلى الاقتصاد المعرفيّ بالاستعانة بالعلوم الغربيّة والاستثمارات الأجنبيّة ضمن تعاونات وتحالفات مع الدّول المتقدّمة، ومع أنّ تلك المساعدات في نقل المعرفة كانت تنطوي على تنازلات وتحالفات سياسيّة غالبًا ما كانت تخدم مصالح الدّول الغربيّة التي شكّلت الطّرف الأكثر استفادة فيها، إلا أنّه يمكن لسورية الوصول إلى التّعاون العلميّ مع جهات خارجيّة بالاتّجاه شرقًا وإقامة شراكات وتحالفات علميّة واستثماريّة مع الدّول المتقدّمة الحليفة، يمكن من خلالها تجاوز الهيمنة العلميّة الغربيّة والقفز فوق شروطها وتوصياتها، وتأتي الصين في مقدّمة دول الشّرق الحليفة التي تصدّرت مشهد التّقدّم العلميّ والمعرفيّ والتّقنيّ العالميّ.

خاتمة الفصل الثاني

يتكامل عمل مؤسّسات التّعليم والإعلام والعلوم والتكنولوجيا وتعمل جنبًا إلى جنب لإحداث التّغييرات المجتمعيّة المهمّة؛ لتحقيق التّنمية المستدامة بعناصرها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، فتزداد قدرة الأشخاص الحاصلين على تعليم أعلى على إدراك المعلومات والرّسائل الإعلاميّة الواردة في وسائل الاتّصال، ويؤدّي نموّ قدرات الأفراد والحصول على التّعليم إلى زيادة القدرة على فهم المعلومات وتحليل الصّور والمشاهد والمواقف والتّعبيرات الشّفويّة. وفي ظلّ الإعلام الإلكتروني أصبحت الموادّ الإعلاميّة تعتمد كثيرًا على ثقافة ومعارف المجتمع المسؤول عن صناعة المادّة ونقلها ونشرها، وبالمقابل تعمل وسائل الإعلام على دعم أهداف التّعليم بنشر ثقافة العلم وأخبار الاكتشافات العلميّة، وتسهم في تضييق الفجوة المعرفيّة بين فئات المجتمع وردمها، حيث تصبح المعلومات متاحة بشكل متكافئ بين فئات المجتمع كافّة إذا ما تمّ استخدام هذه الوسائل لإيصال معلومات حقيقيّة وكاملة.

وتمتلك سورية أساسًا جيدًا لكلّ من هذه المؤسّسات والبنى يمكن تطويره والبناء عليه وصولًا إلى هيكل مؤسّسيّ وبنيويّ تامّ ومُنظم لكلّ منها، قادر على النّهوض بواقع المجتمع والمساهمة في تحقيق التّنمية بأبعادها كافّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والبيئيّة وذلك من خلال النّهوض بالإنسان السّوريّ وتطوير قدراته وتشكيل سلوكه القائم على المعرفة والعقلانيّة العلميّة والأخلاق.

الفصل الثّالث

تجربة ماليزيا في تنمية السّلوك والفكر البشريّ لتحقيق التّنمية الشّاملة

المبحث الأول: التجربة التّنموية في ماليزيا وأبعادها

أولاً: سياسات وبرامج التّنمية في ماليزيا

ثانياً: التطلع إلى الشرق والنموذج المستقل في إدارة الاقتصاد

ثالثاً: أبعاد التّنمية المستدامة في ماليزيا

المبحث الثّاني: دور المؤسّسات الثقافيّة والتربويّة في التوجيه السّلوكيّ والثقافيّ لتحقيق التّنمية الشّاملة في ماليزيا

أولاً: التربية والتعليم وتوجيه السّلوك الإنسانيّ لتحقيق أهداف التّنمية الشّاملة في ماليزيا

ثانياً: الإعلام وتشكيل الوعي البشريّ لتحقيق التّنمية الشّاملة في ماليزيا

ثالثاً: العلوم والبحث العلمي وعقلنة الفكر البشري لتحقيق أهداف التنمية الشّاملة في ماليزيا

المبحث الثالث: إمكانيّة الاستفادة من التجربة الماليزيّة في سورية

أولاً: الجانب الاقتصاديّ

ثانياً: الجانب الاجتماعيّ

ثالثاً: الجانب السياسيّ

رابعاً: الجانب الثقافيّ

الفصل الثّالث

تجربة ماليزيا في تنمية السّلوك والفكر البشريّ لتحقيق التّنمية الشّاملة

مقدّمة:

اتّبعت ماليزيا نهجًا فريدًا وغير تقليديّ في مسيرتها نحو التّنمية، يقوم على مزيج من النّظريّات والنّماذج التّنمويّة، جمعت بين الأصالة والتّحديث، وبين العلمانيّة والإسلام، وكان أهمّ ما يميزها الاعتماد على الذّات في خططها وسياساتها، بعيداً عن نماذج الغرب ووصفاته، معتمدة على سياسات اجتماعيّة تدخليّة، تستند إلى القيم الأسيويّة وفلسفتها في التّخطيط الاجتماعيّ والتّنظيم الحكوميّ؛ لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، ووضعت المكوّن البشريّ وتنميته سلوكيًّا ومعرفيًّا في مقدّمة أهدافها؛ لتشكيل المجتمع الماليزيّ المتقدّم، وجعلت ماليزيا من التّجربة اليابانيّة، بما تحمله من مقوّمات اجتماعيّة وثقافيّة وأخلاقيّة وانضباط المجتمع الياباني في العمل، مثالاً يحتذى به، وبدءًا من عام (1982م) نفّذت برنامج التّطلع إلى الشّرق (Look East Policy) وقامت بإرسال الطّلّاب الماليزيين إلى الجامعات ومعاهد التكنولوجيا والتّدريب في اليابان، للتّعرف إلى تكنولوجيا اليابان وعلومه، وثقافة المجتمع الياباني المنضبط أخلاقيًّاً والمحبّ للعمل والإنجاز، ومحاولة نقل أسلوب العمل الجادّ والدّقيق الذي يميز اليابانيين وطبيعة مجتمعهم الذي يسعى إلى التّميز، وعملت الحكومات الماليزية المتعاقبة على الاستثمار في الإنسان الماليزي وتوجيه المؤسّسات والأدوات الثّقافيّة والتّعليميّة؛ لتنمية سلوك الأفراد وتطويرهم فكريًّا وثقافيًّا ونفسيًّا، بما يلائم أهداف التّنمية المستدامة لماليزيا وتطلعاتها، وجعلها دولة متقدّمة في المستويات كافّة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وعلميًّا.

المبحث الأوّل

التّجربة التّنموية في ماليزيا وأبعادها

أوّلًا: سياسات التّنمية في ماليزيا وبرامجها:

بدأت مسيرة التّنمية في ماليزيا في عام (1956م) عندما تمّ إطلاق خطّة التّنمية الخمسيّة لاتّحاد الملايو المسمّاة الخطّة العامّة للتّنمية، وتبعها سلسلة من خطط التّنمية الخمسيّة التي اتّبعت سياسات وإجراءات وأدوات مختلفة من خطّة إلى أخرى، لكنّها كانت تهدف بشكل أساسيّ إلى خلق اقتصاد متطوّر ومتنوّع وتحويل الاقتصاد التّقليديّ القائم على الزّراعة وتصدير الموادّ الأوّلية إلى اقتصاد صناعيّ حديث، وخلق مجتمع أكثر استقرارًا وتكاملًا وانسجامًا، وتمكّنت من خلالها من إجراء تغييرات عميقة وشاملة في أنماط العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأسلوب الحياة ونظام القيم والتّنظيم الاجتماعيّ[195]. حيث كانت ماليزيا قبل عام (1957م) اقتصادًا زراعيًّا منخفض الدّخل دعائمه الأساسيّة إنتاج المطّاط والقصدير، وكما هو الحال في الدّول النّامية كافّة التي حصلت على استقلالها في تلك الفترة، انطلقت عملية التّنمية في ماليزيا بمشاريع وأهداف اقتصاديّة مختزلة إلى مجرّد النّموّ الاقتصاديّ، فكان الهدف الأساسيّ لمشاريع التّنمية واللّحاق بالرّكب فيها يتمثّل في تعزيز الصّادرات وزيادة النّاتج المحليّ، واستطاعت أن تحقّق بموجب تلك السّياسات نتائج اقتصاديّة مهمّة ومعدّلات نموّ كبيرة؛ إلّا أنّ هذا النّموّ في البداية لم ترافقه نتائج اجتماعيّة مماثلة وعلى العكس من ذلك، ازدادت الفجوات والاختلالات الاجتماعيّة، وخلّفت أعمال شغب واضطرابات عنصريّة بين فئات المجتمع الماليزي[196]، وكانت العامل المحفّز لظهور السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP) التي هدفت إلى القضاء على الفقر والتّفاوت العرقيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ بين الفئات العرقيّة الثّلاث الأساسيّة التي تشكّل المجتمع الماليزي، وهي: (الميلاو والصينيين والهنود) ولتجنّب أعمال شغب مماثلة في المستقبل، بدأ العمل في هذه السّياسة في بداية السّبعينات، وعملت بشكل أساسيّ على الحفاظ على الوحدة الوطنيّة، من خلال القضاء على الفقر بغضّ النّظر عن العرق، وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي للحدّ من عمليّة تحديد الأدوار الاقتصاديّة على أساس العرق والموقع الجغرافيّ، وتحقيق العدالة بين تلك الفئات وخلق فرص متكافئة تضمن عدالة المشاركة في الأنشطة الاقتصاديّة، وقد انتهى العمل

---

[195] Abdullah, Abdul Hamed, and others. (1987). Development and Socio-cultural Changes in Rural Malaysia, **Akademika magazine**. Malaysia. P: 30.

[196] Soltani, Fakhreddin. Jawan, Jayum. Talib, Ahmad. (2014). Development: The Malaysian Experience. Faculty of Human Ecology. Universiti Putra Malaysia (UPM). **Journal of Public Administration and Governance**, Vol. 4, No. 4. pp: 161- 162.

في هذه السّياسة في عام (1990م)، وكانت السّياسات اللّاحقة النّاجحة بمثابة امتداد لها وتكرار للعديد من مبادئها الاقتصاديّة، وهي سياسة التّنمية الوطنيّة (NDP) التي امتدّت بين عامي (1990م–2000م)، ثمّ سياسة الرّؤية الوطنيّة (NVP) بين عامي (2001م–2010م)، وقد حملت جميعها أهدافًا اقتصاديّة واجتماعيّة وكان تركيزها بشكل أساسيّ على تعزيز النّموّ الاقتصاديّ وتحقيق العدالة الاجتماعيّة وتقليص الفوارق بين الفئات العرقيّة المكوّنة للمجتمع الماليزي، وتطوير الإنسان الماليزي فكريًّاً وسلوكيًّاً وثقافيًّاً[197].

ومن ثمّ تمّ إطلاق الرّؤية الوطنيّة (2020م) التي كان أهمّ أهدافها رفع مستوى المعيشة بحلول عام (2020م) وتحقيق وضع الدّولة المتقدّمة، وقد شملت ثلاثة برامج وسياسات تمّ تصميمها للوصول إلى أهداف رؤية (2020م) وهي برنامج التّحول الحكوميّ والنّموذج الاقتصاديّ الجديد (NEM) وخطّة ماليزيا العاشرة. وتمثّل الهدف الأساسيّ لبرنامج التّحوّل الحكوميّ(GTP) في تنفيذ الإصلاحات والتّحولات في الهياكل الحكوميّة باعتبارها الميسر الأساسيّ للتّنمية، من أجل تقديم خدمات عامّة أفضل للمواطنين، والقضاء على المشكلات الهيكليّة التي تعوق فعّاليّة الخدمة المدنيّة، وتعوق الوصول إلى أهداف رؤية (2020م)، مثل الحدّ من الجريمة ومكافحة الفساد وتحسين التّعليم ورفع مستويات المعيشة للأُسر ذات الدّخل المنخفض وتحسين البنية التّحتيّة والخدميّة في المناطق الرّيفيّة والحضريّة[198]، وفي عام (2009م) بدأ العمل بالنّموذج الاقتصاديّ الجديد (NEM) الذي كان بمثابة استكمال لمبادئ السّياسة الاقتصاديّة الجديدة وأهدافها في سدّ الفجوة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين المجموعات العرقيّة المختلفة في ماليزيا، وشكّل التّفاوت الاجتماعيّ والاقتصاديّ وعدم المساواة التّحدّي الأكبر الذي واجهه تطبيق هذا النّموذج، وكان الهدف الرئيس من تطبيقه زيادة الدّخل السّنويّ للفرد من (7000←15000) دولار أمريكي في عام (2020م)، وتحقيق وضع الدّولة المتقدّمة بعد أن صنّفت ماليزيا في وضع الدّولة ذات الدّخل المتوسّط الأعلى، وشهدت تلك المرحلة توسعًا في الصّناعات المعرفيّة وجذب مزيد من الاستثمار الخارجيّ، وشكّلت الأساس لخطّة التّنمية الماليزية العاشرة من عام (2011م) إلى (2015م) التي خصّصت لجميع القطاعات الاقتصاديّة في ماليزيا، وعملت على تحقيق خمسة أهداف أساسيّة هي زيادة النّموّ الاقتصاديّ، وتحسين القدرات المعرفيّة والابتكار، وغرس عقلية العالم الأوّل؛ لمواجهة عدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتحسين مستوى المعيشة، وتقوية المؤسّسات الإنتاجيّة والخدميّة. وكانت تلك الخطّة بمثابة برنامج

[197]Yusof. Zainal Aznam, Bhattasali. Deepak. (2008). **Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership**. The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank, Working Paper NO 27. Pp: 3-4.

[198] Soltani, Jawan, Talib. Op. cit, p: 164.

مكمّل لبرنامج التّحوّل الحكوميّ والنّموذج الاقتصاديّ الجديد، وتحمل المبادئ والأهداف نفسها المتمثّلة بتحقيق الدّخل المرتفع والشّموليّة والاستدامة[199].

ومن ثمّ تمّ الإعلان عن الخطّة الماليزية الحادية عشرة في عام (2015م) التي حدّدت اتّجاه القطاعات الاقتصاديّة جميعها في البلاد من (2016م) إلى (2020م)، وحملت نفس محاور التّنمية المستدامة للخطّة العاشرة، إضافة إلى تعزيز البنية التّحتيّة لتوسيع النّموّ الاقتصاديّ وإعادة تشكيل عناصر النّموّ وأدواته لتحقيق مزيد من الرّخاء وتركيز عوائده على الأفراد[200].

ثانيًا: التّطلّع إلى الشّرق والنّموذج المستقلّ في إدارة الاقتصاد

كان انفتاح ماليزيا اقتصاديًّا وثقافيًّا ومعرفيًّا على العالم الخارجي عاملًا مهمّا أسهم في إنجاح خططها وتطوير اقتصادها ومجتمعها، وتحديدًا انفتاحها على اليابان والاستفادة من تجربتها الحضاريّة وذلك من خلال سياسة الاتّجاه شرقًا التي اتّبعتها ماليزيا منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي هدفت إلى التّعلّم من ثقافة المجتمع الياباني وانضباطه في العمل والدّافعية للإنجاز والاستفادة من العلوم اليابانية. وقد امتدّت تلك الاستفادة إلى الجانب الاقتصاديّ إضافة إلى الجوانب الثّقافيّة والعلميّة، وقادت تلك السّياسة على مدار أكثر من (30)عامًا إلى تحسين بيئة الاستثمار الياباني في ماليزيا؛ ممّا أسهم في تطوّرها الاقتصاديّ بكل المقاييس، حيث دعم الاستثمار الياباني (2360) مشروعًا في ماليزيا، معظمها يتركّز في التّصنيع، وفي عام (2011م) كانت الشّركات اليابانية أكبر المستثمرين في ماليزيا والتي بلغ عددها (1400) شركة، بما في ذلك الشّركات الكبيرة مثل(Toyota) و(NEC)، وخلق الاستثمار الياباني أكثر من (420) ألف فرصة عمل في ماليزيا[201].

وكان أهمّ الدّروس التي تعلّمتها ماليزيا من تجربة اليابان دعم الحكومة للقطاع الخاصّ ومساندته والتّدخل لنجدة الاقتصاد عند وقوع الأزمات[202]، وهذا ما اتّبعته ماليزيا عند وقوع الأزمة الماليّة الأسيويّة (1997م–1999م) إذ تعرّضت ماليزيا لأزمة ماليّة كبيرة، وكان التّباطؤ في معدّلات النّموّ كبيرًا جدًا وصل إلى (15%) وتراجعت قيمة (الرينجيت) الماليزي، لكنّ الأزمة لم تدم طويلًا، وخرجت الحكومة منها بخبرة كبيرة في إدارة الاقتصاد الكلّي، وكانت ماليزيا الاقتصاد الوحيد المتأثّر بالأزمة الذي لم يدخل في حزمة ديون صندوق النّقد

---

[199] Soltani, Jawan, Talib. Op. cit, p: 163.

[200] خير الدن، بوزرب. (2019). **تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا. ص-ص: 130- 131.

[201] Hiroyuki, Yamamoto. (n.d). **An Evaluation of and Recommendation for the Look East Policy: Toward the "Discovery of Japan's Second Wave"**. Executive Summary. JAMS Discussion Paper No.2. p:8.

[202] محمد، مهاتير. (2016). **التجربة الماليزية: نهضة امّة**. حوار نهضة أمة، دروس مستفادة. مؤسسة عبد الحميد شومان. عمان. الأردن. ص:7.

الدّولي ولم يخضع إلى شروطه، وأدارت ماليزيا أزمتها بسياسات وخطط مخالفة لسياساته، وكان منهجها غير التّقليديّ القائم على الاعتماد على الذّات في إدارة الأزمة ناجحًا إلى حدّ كبير[203]، حيث اتّبعت سياسات ماليّة توسّعيّة حالت دون انغماس اقتصادها بالرّكود، واعتمدت على مدّخرات الأفراد وتخفيض أسعار الفائدة بخلاف الدّول الأسيويّة المتضررة كافّة، ومنعت خروج رؤوس الأموال الوطنيّة والأجنبيّة من ماليزيا خلال فترة الأزمة بفرض حظر على انتقالها العكسيّ، ونتيجة لذلك تعافى الاقتصاد الماليزي سريعًا وخرج بأقلّ الخسائر[204]، استأنفت بعدها نموّها الاقتصاديّ القويّ مع بداية العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، ورغم تأثّرها بالأزمة الماليّة العالميّة عام (2008م) إذ سجّلت معدّل نموّ سالب في النّاتج المحلّي الإجمالي بلغ (1.5-) عام (2009م)[205]، إلّا أنّها اكتسبت خبرة صدّ آثار الأزمات وإدارتها من خلال الأزمة الماليّة الآسيويّة (1997م)، وعادت لتسجيل معدّل نموّ مرتفع إيجابيّ عام (2010م)، وذلك بتركيزها على منع هروب رؤوس الأموال وخفض معدّلات الفائدة واعتمادها على مدّخرات الأفراد.

ثالثًا: أبعاد التّنمية المستدامة في ماليزيا

1- البعد الاقتصاديّ للتّنمية في ماليزيا

كان التّركيز على تنويع مصادر الدّخل للاقتصاد الماليزي أحد الاستراتيجيّات الأساسيّة المتّبعة في صياغة السّياسات الماليزية طويلة الأجل من خلال الاتّجاه إلى خلق مصادر جديدة للدّخل والإنتاج، عندما تشير التّوقّعات المستقبليّة لأسواق السّلع التي تعتمد ماليزيا على إنتاجها إلى تباطؤ وشيك، فعملت على تنويع الزّراعة -التي كانت تعتمد في الأساس على زراعة المطّاط- والاتّجاه إلى زراعة زيت النّخيل ومحاصيل أخرى عندما أشارت التّوقّعات إلى انخفاض الطّلب على المطّاط الطّبيعي مع انتشار المطّاط الصّناعي، كما أنّها اتّجهت إلى التّنويع بعيدًا عن الصّناعات الأوليّة إلى الصّناعات التّحويليّة والثّقيلة ومن ثمّ الصّناعات الإلكترونيّة والمعرفيّة ذات القيمة المضافة المرتفعة[206]، وتمكّنت ماليزيا من بناء اقتصاد متنوّع وقويّ تمثّل السّلع المصنّعة فيه وتحديدًا الصّناعات الإلكترونية-ذات القيمة المضافة المرتفعة-أكبر حصّة من الصّادرات والنّاتج المحليّ الإجماليّ، وذلك

---

[203] Hill. Hal.(2010). **Malaysian Economic Development: Looking Backwards and Forward** ,Department of Economics Crawford School of Economics and Government ANU College of Asia and the Pacific. P: 6.

[204] المصري، بلال محمد سعيد. (2016). **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية(دروس مستفادة)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة. ص76.

[205] IMF, World Economic Outlook (WEO) Database,2020: https://ar.knoema.com

[206] Yusof, Zainal Aznam. Bhattasali, Deepak. op. cit. p2.

بالاعتماد على مجموعة من البرامج والسّياسات التي بدأت بمشاريع وبرامج **التّنمية الزّراعيّة** والرّيفيّة وتنفيذ برامج التّطوير والتّحديث الزّراعيّ منذ **ستّينات** القرن العشرين، وقد وفّرت تلك البرامج البنية التّحتيّة الزّراعيّة الأساسيّة وقدّمت خدمات الدّعم الأساسيّة للمزارعين، وقامت بتعريف المزارعين بالأفكار والقيم الجديدة التي من شأنها أن تنوّع الإنتاج الزّراعيّ وتزيد الجودة والإنتاجيّة، وتمّ توجيه جزء كبير من نفقات التّنمية الريفيّة نحو إنتاج زراعات جديدة وإعادة زراعة المحاصيل الشّجريّة مثل المطّاط ومشاريع الرّيّ والصّرف وتطوير الأراضي الجديدة. وأدخلت برامج التّحديث الرّيفيّ تقنيّات حديثة في مختلف الأنشطة الزّراعيّة وأصبحت هذه الأنشطة مؤتمتة وتعتمد على الآلات الزّراعيّة، وأعطت زراعة الأرز أولويّة لتنمية هذا القطاع الذي يعاني من الرّكود، وعملت على تحسين دخل المزارعين فيه. وتمّ تمويل مشاريع لتصريف المناطق الزراعيّة وريّها، وتوفير أصناف عالية الجودة من المحاصيل ومدخلات كيميائيّة مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والآلات الزّراعيّة؛ ممّا أدّى إلى تحسين جودة الأراضي التي كانت في السّابق إمّا بعليّة أو لم يتمّ ريّها بشكل صحيح، وأصلحت مناطق جديدة للزراعة، وقد استفاد من تلك المشاريع التي تمّ تنفيذها ما يقرب من (109) أسرة، وأسهمت بنسبة (57%) من إجمالي الإنتاج الزّراعيّ في ماليزيا [207].

وتمّ العمل على زيادة زراعة نخيل الزّيت في ذلك الوقت استنادًا إلى استراتيجيّة التّنويع التي اتّبعتها ماليزيا، وشكّل زيت النّخيل مكوّنًا أساسيًّا في الاستثمارات الزّراعيّة لكلا القطاعين العامّ والخاصّ بقيادة الهيئة الفيدرالية لتطوير الأراضي (FELDA)، وخلال خطّة ماليزيا الخمسيّة الأولى من عام (1966م) إلى (1970م) تمّ تخصيص (80%) من المساحات المطوّرة لزيت النّخيل مقابل تخصيص (20%) للمطّاط، وازداد إنتاج زيت النّخيل من حوالي (90) ألف طنّ في عام (1960م) إلى (396) ألف طنّ عام (1970م)[208]، وقد أدّت تلك السّياسات والبرامج التي تمّ تنفيذها إلى ازدهار القطاع الزّراعيّ وتنويعه محقّقًا اكتفاءً ذاتيًّا وفائضًا تصديريًّا، انعكست ثماره على القطاع الصّناعيّ، وأسهمت عوائده في إنجاح عمليّة التّصنيع، ودفع سياساته نحو التّركيز على السّوق الخارجيّ[209]، وبدأت حصّة الصّناعات بالازدياد بدءاً من النّصف الثّاني من ستّينات القرن العشرين، إذ ارتفعت حصّة الصّناعات الثّانويّة من (11.2%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ عام (1955م) إلى (15.4%) عام (1966م)، وسجّلت حصّة الزّراعة انخفاضًا سريعًا من (40.2%) إلى (28.4%)[210]، فبدأت ماليزيا ضمن استراتيجية التّنويع التي اتّبعتها بالتّوجّه نحو **الصّناعة**، وأقامت بعض الصّناعات القائمة على إحلال الواردات مثل الصّناعات الغذائيّة والبلاستيكيّة وبعض الصّناعات الكيميائيّة وموادّ البناء، ومنذ ذلك الحين صدر قانون

---

[207] Abdullah, Abdul Hamed, and others, op. cit, pp: 31- 32.

[208] Hill, Hal. op. cit. p: 6.

[209] المصري، بلال محمد سعيد، مرجع سابق، ص: 61.

[210] Hill, Hal. op. cit. p: 6.

تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبيّ[211]، وازدادت الاستثمارات الأجنبيّة التي قامت بتأسيس الصّناعات التي تعتمد على العمّالة المحليّة، وتمّ إعفاؤها من الضّرائب لمدّة عشر سنوات مع فترات تمديد؛ ممّا أسهم في تدريب الماليزيين وتوطين تلك الصّناعات إلى جانب التكنولوجيا المستخدمة فيها[212].

وامتازت مرحلة **السّبعينات** بدور الدّولة القويّ والسّياسات التدخليّة، وبروز القطاع العامّ كمحرّك أساسيّ للاقتصاد، حققت ماليزيا خلالها نموًّا مرتفعًا مدعومًا بعائدات النّفط المتزايدة والتّوجّه نحو **الصّناعات التّصديريّة** كثيفة العمّالة، وتزايدت الاستثمارات الأجنبيّة التي أسهمت في خلق فرص العمل وخفض معدّلات البطالة، حيث تمّ التّركيز على تشغيل العمّالة المحليّة بشكل أساسيّ؛ وذلك لتخفيض معدّلات البطالة المرتفعة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة والوحدة الوطنيّة التي كانت شعار السّياسات والخطط الماليزية كافّة. وأدّى هذا النّموّ إلى نهاية البطالة أو ما سمّي "فائض العمالة"، وانخفضت معدّلات البطالة بحدّة حتى أصبحت ماليزيا اقتصادًا شحيحًا في العمالة وتمّت الاستعانة بالعمالة الأجنبيّة[213]، وتمكنت السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP 1970) من تحقيق أهدافها الاجتماعيّة، واجتازت خطوات واسعة على طريق الوحدة الوطنيّة والعدالة الاجتماعيّة التي سعت إليها. وعملت ماليزيا في تلك المرحلة على استضافة شركات متعدّدة الجنسيّات لتشغيل خطوط الإنتاج، وقدّمت تسهيلات عديدة للاستثمارات الأجنبيّة التي تنتج السّلع التصديريّة[214].

وتمثّل فترة **الثمانينات** مرحلة تعميق جذور الصّناعة في الاقتصاد الماليزي، حيث كانت بداية التّصنيع الثّقيل وتكثيف الإنتاج الصّناعيّ القائم على أساس إحلال الواردات من (1980م–1985م)[215]، وقد شهدت هذه الفترة عجزًا ماليًّا ضخمًا، واستلزم هبوط أسعار السّلع الأساسيّة إجراء تعديل اقتصاديّ كلّيّ كبير، وقاد تباطؤ النّموّ إلى تضييق نطاق السّياسات والبرامج الاجتماعيّة التي تعمل على إعادة توزيع الدّخل وتقليص الفوارق الاجتماعيّة والتي انطلقت مع بدء تنفيذ السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP) عام (1970م)، وفي عام (1986م) استؤنف النّموّ الاقتصاديّ بسرعة حتى عام (1996م)، وتجدّد التّركيز على أولويّات سياسة السّبعينات بمشاركة أكبر للقطاع الخاصّ، إذ بدأ إفساح المجال للقطاع الخاصّ وتشجيع استثماراته، وبدأ ذلك تدريجيًّا بالخصخصة الانتقائيّة التي ساعدت كثيرًا في الخروج من أزمة الثّمانينات، حيث تمكّنت الحكومة من خفض الدّين العامّ بسرعة كبيرة من خلال بيع الشّركات العامّة بشروط تفضيليّة إلى فئات الشّعب الماليزي بشكل خاص عوضًا عن الاقتراض الدّاخلي[216]. وقد رافق هذا التّخصيص تقديم رأس المال على شكل منح وقروض لفئات

---

[211] درج، علي احمد. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، **مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية**، العدد3، المجلد23. ص1368.

[212] محمد، مهاتير، مرجع سابق. ص:5.

[213] Hill. Hal, op. cit. p: 5.

[214] درج، علي احمد، مرجع سابق، ص:1369.

[215] المصري، بلال محمد سعيد، مرجع سابق، ص:27.

[216] Hill, Hal. op. cit. pp: 5- 10.

الشّعب المختلفة، ممّا أسهم في تدعيم العدالة الاجتماعيّة التي عملت عليها الحكومة في ظلّ سياستها التّدخليّة في فترة السبعينات، وأدّى إلى سياسة اقتصاديّة أكثر عدالة وبرغماتية[217]، ومنذ بداية **التّسعينات** تطلّعت ماليزيا إلى توفير مصادر جديدة للنّموّ الاقتصاديّ نتيجة تزايد المخاوف من تباطؤ اقتصاديّ محتمل، وظهر تحوّل كبير في سياساتها التي شجّعت **الصّناعات ذات القيمة المضافة والتّقنيّة العالية** بما تطلبه من رأس مال بشريّ ومادّيّ أكبر، ودعمها في ذلك سياسة الاتّجاه شرقاً التي بدأتها ماليزيا في مطلع الثّمانينات والتي هدفت إلى التّعلم من التّجربة اليابانيّة فيما يتعلّق بالمهارات الصّناعيّة والتّقنيّة والتّطوّر المعرفيّ والتّقنيّ والانضباط في العمل واكتساب أخلاقيّات العمل الياباني[218]، مع التّركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الذي كان إطلاق مشروع الممرّ الفائق للوسائط المتعدّدة(MSC) في عام (1996م) أوضح مظهر لها، وذلك بهدف التّرويج لتطوير تكنولوجيا الصّور المتحرّكة والصّوت والنّصوص وتسويقها، وأولت اهتمامًا متزايدًا لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة على صعيد الإنتاج والخدمات، بما في ذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وقد وفّر هذا المشروع أكثر من (27000) فرصة عمل جديدة بحلول عام (2005م)، وازداد عدد شركات الوسائط المتعدّدة إلى (1421) شركة كان من ضمنها (349) شركة أجنبيّة، وبلغ الاستثمار بنهاية عام (2004م) (5.11) مليار رينجيت ماليزي[219]. وأصبح قطاع الصّناعات الكهربائيّة والالكترونيّة في ماليزيا من أهمّ القطاعات الرّائدة في مجال التّصنيع، واحتلّت ماليزيا مكانة بارزة في الإنتاج العالميّ المتكامل رأسيًّاً للمنتجات الإلكترونيّة (الأجزاء والمكوّنات الالكترونيّة)، وأحرزت تقدّمًا مطّردًا في صفوف كبار مصدّري التّصنيع بين الاقتصادات الصّاعدة، وتقدّمت من المرتبة (15) في عام (1970م) إلى المرتبة الخامسة عام (2007م)[220]، وبلغت صادرات التكنولوجيا الفائقة (90395) مليون دولار أمريكيّ في عام (2018م) بما يعادل (52.8%) من إجماليّ صادراتها[221].

وقد نجحت ماليزيا باتّباع خططها واستراتيجيّاتها في خلق اقتصاد قويّ ومتنوّع مع قاعدة تصنيع قويّة ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وفي العقود الثّلاثة الماضية تمتّعت البلاد بمعدّلات نموّ مرتفعة على الرغم من الانخفاض في أعقاب الأزمة الماليّة الآسيويّة (1997م–1998م)، والرّكود في عامي (2001) و(2009م) التي أثّرت على جميع الاقتصادات تقريباً.

تفوّقت ماليزيا في الأداء على معظم البلدان منذ عام (1970م) إذ نما النّاتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ بمعدّلات أعلى بشكل ملحوظ من معدّلات النّموّ العالميّة ومجموعات البلدان الأخرى، أي البلدان ذات الدّخل

---

[217] فتيحة، سالم. (2019). **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي" التجربة الماليزية أنموذجاً"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا. ص:91.

[218] درج، علي احمد، مرجع سابق، ص:1369.

[219] Yusof. Zainal Aznam, Bhattasali. Deepak, op. cit. pp: 20- 21.

[220] Hill. Hal, op. cit. p: 7.

[221] World Development Indicators (WDI): https://ar.knoema.com

المتوسّط وشرق آسيا والمحيط الهادئ[222]، ويوضّح الجدول الآتي معدلات النّموّ في النّاتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ لماليزيا بين عامي (1980م) و(2017م):

السّنة	1980	1985	1988	1992	1996	1998	2000	2001	2004	2009	2010	2017
معدل النمو	7.4	0.9-	9.9	8.9	10	7.4-	8.7	0.5	6.8	1.5-	7.5	5.8

المصدر: IMF, World Economic Outlook (WEO) Database,2020[223]

2- البعد الاجتماعيّ للتّنمية في ماليزيا

منذ بداية سبعينات القرن الماضي ومع بدء العمل بما يسمّى السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP) على خلفيّة الاضطرابات العرقيّة وأعمال الشّغب العنصريّة التي حدثت في ماليزيا عام (1969م)، تحوّل اهتمام الحكومة الماليزية بشكل متزايد نحو تطبيق سياسات اجتماعيّة من شأنها أن تحقّق التّوازن والاستقرار بين الأعراق المختلفة المكوّنة للمجتمع الماليزي الذي يشكّل مثالًا للمجتمع التّعدّدي والمنقسم عرقيًّا واثنيًا واقتصاديًّا –إذ تألّف من مزيج من مجموعات السّكان: الأصليّون (الملايو) بنسبة (66%) من السّكان، والصينيّون بنسبة (26%)، والهنود بنسبة (8%)– وقد أدركت السّلطات الماليزية أنّ تحقيق النّموّ والتّنمية في مجتمع منقسم ومتعدّد الأعراق مرتبط إلى حدّ كبير بتحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعيّ، فتبنّت تلك السّياسات مجموعة أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة قائمة على تحقيق المساواة والتّوازن بين فئات المجتمع الماليزي كافّة، وركّزت بشكل أساسيّ على إعادة توزيع الدّخل والأنشطة والمشاريع الاقتصاديّة، وتمكّنت من احتواء الميول المتطرّفة والانقسامات والاضطرابات بين مختلف الفئات العرقيّة، وقد نجحت في تحسين المؤشّرات الاجتماعيّة بشكل كبير، ولكن ليس بوتيرة مناسبة للنّموّ الاقتصاديّ السّريع للبلاد، وكان الحدّ من الفقر المدفوع بالنّموّ الاقتصاديّ السّريع وكثيف العمالة الإنجاز الأهمّ للحكومة الماليزية في تلك المرحلة، حيث حقّقت انخفاضًا كبيرًا في عدم المساواة بين الأعراق، ولا سيّما بين الصينين والملايو بين عامي (1970م) و(2009م)[224]

وحافظت ماليزيا على مستوى إيجابيّ لنموّ **معدّلات نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ** بمعدّل أعلى من المتوسّط العالميّ ومستوى العديد من البلدان الأخرى ذات الدّخل الأعلى[225]، وبلغ ذلك النّموّ (6%)

[222]Akoum. Ibrahim op. cit. p: 391.

[223] IMF, World Economic Outlook (WEO) Database,2020: https://ar.knoema.com

[224]Yusof, Zainal Aznam. Bhattasali, Deepak. op. cit. pp: 2-15.

[225]Akoum, Ibrahim. op. cit. p: 391.

إلى (7%) كلّ عام وذلك من عام (1970م) حتى عام (2000م)، وتمكّنت من القضاء على **الفقر** الذي انتشر على نطاق واسع في المراحل الأولى بعد حصولها على الاستقلال في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وانخفض إلى نسبة أقل من (3.9%) من السّكان البالغ عددهم (26.2) مليون شخص في عام 2000مقارنةً بمعدل (50%) من السّكان عام (1970م)[226]، حتى وصلت نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من (1.9) دولار إلى (0.00%) عام (2015م)[227]، ومنذ سبعينات القرن العشرين ومع تطبيق السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP) ركّزت البرامج الماليزيّة للتّعامل مع الفقر على تنمية الموارد البشريّة وتحسين نوعية الحياة بالعمل على توفير فرص العمل وزيادة الدّخل وتحسين معايير التّعليم والتّدريب، والقضاء على الاختلالات في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ولتحقيق المساواة بين فئات المجتمع الماليزي كان تركيز البرامج أكثر على فئة السّكّان الأصليّين (الملايو) الأشدّ فقرًا في تلك الفترة[228]، فبرزت نتائج تلك السّياسات واستطاعت ماليزيا أن تزيل الفوارق بين فئات سكانها وان تقضي على التفاوت في توزيع الدّخل الذي عانت منه في بداية مراحل التّنمية الاقتصاديّة فيها والذي أدّى إلى الاضطرابات العرقيّة فيها في أواخر الستّينات، وتمّ تصنيفها من قبل منظّمات التّنمية الدّوليّة بوصفها دولة ذات دخل متوسّط أعلى، حيث قُدِّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليّ الاسميّ بحوالي (11000) دولار أمريكي في عام (2015م).[229]

ونجحت ماليزيا في الحدّ من **البطالة** التي بلغت مستويات مرتفعة خلال السّتينات، وذلك من خلال مجموعة من السّياسات والاستراتيجيّات التي اتّبعتها منذ بداية تطوير قطاعها الزّراعيّ، إذ كانت أوّل وسائلها المتّبعة لتخفيض البطالة توزيع الأراضي الزّراعية على السّكان بمقدار عشرة هكتارات لكلّ مجموعة، وإنشاء هيئات وجمعيّات خاصّة بكلّ مجموعة تسهم في تنمية الأراضي وتطويرها، ومن ضمنها الأراضي التي كانت مملوكة للإقطاعيّين والتي تحوّلت إلى شركة كبيرة تملك (200) مليون هكتار، ولديها صناعات وزراعات مختلفة أسهمت بتشغيل أعداد كبيرة من سكّان الرّيف[230]. ومن ثمّ عند انتقالها إلى الصّناعات التّحويليّة كثيفة العمالة واجتذاب الاستثمارات الأجنبيّة التي اعتمدت على الأيدي العاملة الماليزية انخفضت معدّلات البطالة كثيرًا ووصلت إلى أقل من (2.5%) خلال منتصف التّسعينات[231]. كما تقوم الحكومة الماليزية بتوفير دورات تدريبيّة

---

[226] Soltani, Jawan, Talib. Op. cit. p 1.

[227] Poverty and Equity Database: https://ar.knoema.com

[228] Soltani, Jawan, Talib. Op. cit, p 161, 162.

[229] Akoum, Ibrahim. op. cit, p: 391.

[230] محمد، مهاتير. مرجع سابق. ص:4.

[231] IMF, World Economic Outlook (WEO) Database,2020: https://ar.knoema.com

للعاطلين عن العمل من أجل تعزيز قدراتهم لدخول سوق العمل، وتقوم بدفع رواتب كبيرة لهم أثناء فترة التدريب، ثمّ بعد انتهاء هذه الدّورات تقوم بتوفير فرص العمل لهم من أجل استرجاع تلك المصاريف والرّواتب التي دفعت لهم، وتعمل على دعم الجهات التي تقوم بتوظيف العاملين الجدد من أجل تقديم حوافز ماليّة ومزايا لهم، وتحافظ على استدامة الوظائف وتحديدًا لفئات الملايو الذين شكّلوا أكبر نسبة من العاطلين عن العمل والأقلّ دخلًا في مرحلة السّتينات[232]. وهذا يعكس جدّية تلك السّياسات الاجتماعيّة والإرادة الحقيقيّة للحكومة الماليزيّة بتوفير فرص العمل وتحقيق إصلاح اجتماعي.

ونتيجة لتلك الإجراءات انخفضت معدّلات البطالة بحدة مع بداية التّسعينات ووصلت إلى أقل من (3.5%) خلال العقدين الماضيين، ويوضّح الجدول الآتي معدّلات البطالة في ماليزيا لبعض السّنوات ما بين (1990م-2018م):

السّنة	1990	1994	1996	2000	2004	2006	2012	2014	2016	2018
معدّل البطالة	5.1	2.9	2.4	3.1	3.6	3.3	3.0	2.9	3.5	3.3

المصدر: [233]IMF, World Economic Outlook (WEO) Database,2020

وكان **التّعليم** دائمًا أولويّة أساسيّة للحكومات الماليزية وذلك يتّضح من مستويات الإنفاق المرتفعة على التّعليم -التي كانت تزيد عن (5%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ خلال العقدين الماضيين[234]- وإلزاميّة التّعليم والاهتمام ببرامج المنح الدّراسيّة. وقامت الحكومة الماليزيّة بمساعدة الأسر الفقيرة على توفير الكّتب واللّوازم المدرسيّة، وقدّمت منحًا دراسيّة للمدارس الدّاخليّة في المناطق الرّيفيّة، والمنح الدّراسيّة للتّدريب الجامعيّ مع التّركيز على التّعليم العلميّ والتّقنيّ[235]. ونتيجة ذلك حدثت تحسينات رائعة في المؤشّرات الكميّة جميعها تقريبًا، وكان أهمّها تحقيق نسب مرتفعة للالتحاق بالتّعليم الابتدائيّ والثّانويّ، إذ بلغت نسبة الملتحقين بالتّعليم الأساسيّ (101%) عام (2012م)، وتأتي تلك الزّيادة في نسبة الالتحاق عن (100%) بسبب التحاق الأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسيّ بالتعليم في سنّ مبكر، وإعادة المتسرّبين إلى الصّفوف[236]. وتزايد الاهتمام في قطاع التّعليم العالي الذي شهد توسّعًا سريعًا في نسب الالتحاق، وفتح تحرير هذا القطاع الطّريق أمام كبار مورّدي التّعليم الدّوليّين، وتمّ إنشاء العديد من الجامعات الأجنبيّة الكبرى في ماليزيا، أكبرها من قبل جامعتي (موناش)

[232] خير الدن، بوزرب، مرجع سابق. ص: 127.
[233] IMF, World Economic Outlook (WEO) Database.2020: https://ar.knoema.com
[234] World Development Indicators (WDI): https://ar.knoema.com
[235] العربي، العربي. (2019). فجر ماليزيا تجربة تنموية و نجاح اقتصادي، المؤسسة العلمية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر. **مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (IJRDO)**. المجلد 4. العدد 6. ص: 35.
[236] المصري، بلال محمد سعيدز مرجع سابق، ص:54.

و(نوتنجهام)، إضافة إلى إنشاء أعداد متزايدة من الجامعات المحلّيّة ذات الجودة المرتفعة، ونتيجة لذلك أصبحت ماليزيا مركز جنوب شرق آسيا للتّعليم العالي الدّوليّ الخاصّ[237]، ومع زيادة التّحدّيات المرتبطة بالمنافسة الدّوليّة والاعتماد والجودة، ركّزت الحكومة على جودة التّعليم وعدّتها أساسيّة لتعزيز تنمية رأس المال البشريّ، وتوفير العمّالة الماهرة ورفع الإنتاجيّة، وجذب الاستثمارات الأجنبيّة، وقد شمل مخطّط التّعليم (2013م–2025م) إصلاحات كبيرة في المنظومة التّعليميّة تتعلّق بتحسين جودة المناهج الدّراسيّة وتأهيل المعلّمين والتّدريب والتّطوير الوظيفيّ وتكوين المهارات المهنيّة، وتنفيذ منهج دراسيّ بجودة مرتفعة يستند إلى معايير دوليّة[238].

وحرصت ماليزيا على تخفيض نسب الأمّيّة بين سكّانها، وذلك بالاعتماد على الجهود الحكوميّة ومراكز التّعليم العامّة فيها، وتحديدًا في فترة الثّمانينات والتّسعينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى الجهود الشّعبيّة التي أسهمت بشكل كبير في ذلك، إذ عمل كلّ طالب جامعة أسبوعيًّا على محو أمّيّة شخص واحد على الأقل، وهذا ما مكّنهم من تخفيض معدّل الأمّيّة من (47%) عام (1970م) إلى حدود (6%) في عام (2000م)[239]، وبلغت نسبة الماليزيين الذين يحسنون القراءة والكتابة عام (2017م) حوالي (95.08%) من إجمالي السّكان البالغين، مقارنة بـ (69.52%) عام (1980م)[240]، وقد ظهرت نتائج السّياسات التّربويّة المتّبعة في ماليزيا والاهتمام الخاصّ في التّعليم في التّقدّم العلميّ والتّقنيّ والتّطوّر الذي أحرزته على المستويات كافّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والعلميّة والثّقافيّة.

وهدفت رؤية ماليزيا: "من أجل الصّحّة" إلى خلق نظام صحّيّ عادل وفعّال وملائم تقنيًّا وبيئيًّا وبتكاليف منخفضة وقادر على **تحسين الوضع الصّحّيّ** للمجتمع الماليزيّ بأفراده وأسره، وأسهم وجود القطاع العامّ الصّحّيّ الذي يتمّ تمويله من الإيرادات العامّة في توفير رعاية صحيّة منخفضة التّكلفة وبجودة عالية[241]، إذ تضاعف عدد مستشفيات وزارة الصّحّة في ماليزيا إلى (130) مستشفى بين عامي (1960م) و(2009م) بعد أن كان عددها (10) مستشفيات رئيسة و(56) مستشفى في المقاطعات عند الاستقلال، وازداد عدد المستشفيات الخاصّة التي كان عددها قليل جدًّا في الخمسينات إلى (209) في نفس العام[242]، وبقيت وزارة الصّحّة في ماليزيا تشرف على الجزء الأكبر من نفقات الرّعاية الصّحيّة وتقدّم أفضل الخدمات للمواطنين، بالإضافة إلى الإشراف على التّدريب التّخصّصي المرتبط بالخدمات الصّحيّة التي تقدّمها المستشفيات والعيادات ومختبرات الصّحّة العامّة والتّدريب البحثيّ وغيرها، وقد بلغ إجمالي الإنفاق الصّحّيّ العامّ والخاصّ (6.610) مليون دولار أمريكي بين عامي

---

[237] Hill, Hal. op. cit. pp: 15- 16.

[238] العربي، العربي. مرجع سابق، ص:35.

[239] خير الدن، بوزرب. مرجع سابق. ص 137.

[240] World Development Indicators (WDI): https://ar.knoema.com

[241] Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies. (2013). **Malaysia Health System Review.** Health Systems in Transition, Vol. 3 No.1. p: 85.

[242] Ibid. p: 17.

(2011م) و(2017م)، وأظهر إنفاق كلّ من القطاعين العامّ والخاصّ اتّجاهًا تصاعديًّا مع مشاركة أكبر للقطاع العامّ[243]، وشدّدت الإدارات الماليزية المتعاقبة على ضرورة توفير رعاية صحّيّة فعّالة من حيث التّكلفة والجودة.

واستجابة للزّيادات في المشاكل الصّحيّة المتعلّقة بالنّظام الغذائيّ والممارسات الضّارّة صاغت ماليزيا خطّة العمل الوطنيّة للتّغذية التي تهدف إلى توفير الغذاء الكافي والآمن، وتعمل على توفير المعلومات لزيادة الوعي المجتمعيّ بشؤون التّغذية والممارسات الصّحّيّة، إذ تدير وزارة الصّحّة مراكز معلومات التّغذية التي بلغ عددها (14) في عام (2008م) ومطابخ المجتمع الصّحّيّ في المراكز الصّحّيّة لتثقيف المجتمع بشأن الخيارات الغذائيّة وطرق الطّهي، وتعمل الحكومة على تقديم فحوصات طبيّة روتينيّة لموظّفي الحكومة الذين تتراوح أعمارهم بين (40) سنة وما فوق.

وقد تحسّنت المؤشّرات المرتبطة بصحّة السّكّان في ماليزيا كثيرًا في العقود الأخيرة، فارتفع متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة بمقدار عشر سنوات بين عامي (1970م) و(2008م) من (61.6) سنة إلى (71.6) سنة للرّجال، ومن (65.6) سنة إلى (76.4) سنة للنّساء[244]، ووصل وسطيّ العمر المتوقّع عام (2017م) إلى (72.7) سنة للرّجال، و(77.4) للنّساء[245]، وخفّضت ماليزيا الفوارق في وفيات الأمّهات والأطفال بين الملايو والمجموعات العرقيّة الأخرى، وبين الولايات من خلال تحسين الخدمات الصّحّيّة وتحقيق تنمية اجتماعيّة واقتصاديّة أكثر إنصافاً، وتمّ تخفيض معدّلات وفيات الرّضع والأطفال من (39.4) حالة وفاة لكلّ (1000) ولادة حيّة عام (2002م) إلى (5.5) لكلّ (1000) مولود حيّ في عام (2008م)، وهذا مطابق للبلدان ذات الدّخل المرتفع، كما انخفض معدّل وفيات الأمّهات كثيرًا إلى أقل من (30) لكلّ (100000) ولادة حيّة[246].

3- البعد السّياسيّ للتّنمية في ماليزيا

تقدّم التّجربة الماليزية مثالًا على بناء التّوافق والانسجام والاستقرار السّياسيّ في مجتمع منقسم على أساس العرق والدّين والثّقافة، إذ كانت الاعتبارات العرقيّة وما تزال تسيطر على الحياة السّياسيّة في ماليزيا وكان التّعامل مع القضايا العرقيّة مهمّة مركزيّة للقيادة السّياسيّة التي اعتمدت أساليبها واستراتيجيّاتها على خلق التّوافق والمساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتحقيق العدالة في توزيع الدّخل، واتبعت مجموعة من الإجراءات القائمة على مراعاة الأعراق والفئات الاجتماعيّة كافّة، وتعزيز ثقافة القبول فيما بينها وتجنّب الصّراع، والتّركيز على الانسجام والاستقرار الاجتماعيّ لتحقيق الاستقرار السّياسيّ، إذ عملت القيادة السّياسيّة منذ استقلال ماليزيا على إشراك

[243] Yorulmaz, Mehmet. Mohamed, Nur Nabilah. (2019). Malaysia Health System Review: Overviews and Opinions. **Sanitas Magisterium Magazin**. P:52
[244] Ibid. pp: 10- 47
[245] Yorulmaz, Mehmet. Mohamed, Nur Nabilah. Op. cit. p:47
[246] Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies. op. cit. p:13.

الفئات والأعراق كافّة في الحياة السّياسيّة، وتمّ تشكيل حزب سياسيّ لكلّ عرق وكان أولّ تلك الأحزاب: المنظّمة الوطنيّة الماليزية المتّحدة (UMNO) التي تمثّل عرق الملايو، والرّابطة الصينيّة الملاوية وتمثّل الصينيين الماليزيين، وحزب المؤتمر الهنديّ القياديّ ممثّلًا للهنود، وحزب (جيركان) وهو حزب متعدّد الأعراق لكن غالبيّته تتكوّن من الصينيين[247]، وبلغ عدد تلك الأحزاب (14) حزبًا يمثّل كلّ منها عضوًا في التّحالف الوطنيّ (بارسيان BN) الجبهة الوطنية والذي تأسّس في عام (1974م)، وأصبح يترأسه رئيس الوزراء، وهو رئيس حزب (UMNO) الذي كان دائمًا الحزب المهيمن في الائتلاف، وكان امتدادًا للائتلاف الوطنيّ الذي تأسّس عام (1952م) بين المنظّمة الوطنيّة الماليزية المتّحدة (UMNO) والجمعيّة الماليزية الصينيّة (MCA) وحزب المؤتمر الهنديّ القياديّ في عام (1954)، وكان يعتمد على ائتلاف من الأحزاب ذات الأساس العرقيّ، واعتمدت أنماط القيادة وأساليبها بشكل كبير على المفاوضة بين النّخبة الحزبيّة المُشَكِّلة للائتلاف وشكّلت الأساس لممارسة القيادة السّياسيّة [248].

ونشأت مجموعة من الأحزاب المعارضة التي شكّلت قوى المعارضة السّياسيّة الماليزية قبل عام (2018م)، وكان أهمّها حزب العمل الديمقراطي (DAP) متعدّد الأعراق الذي طالب بحقوق متساوية بين الأعراق كافّة، وانتقد السّياسات التّمييزيّة الدّاعمة للملايو، لذلك تمّ تصنيفه كحزب صينيّ، بالإضافة إلى حزب(PAS) الإسلاميّ الذي يشكّل الزعماء الدّينيّين مشاركة واسعة في صفوفه، وحزب عدالة الشّعب (PKR) المتنوّع عرقيًّا وهو أحدث حزب معارض تأسّس في عام (1990م)[249]. وتشكّل التّعدديّة الحزبيّة أحد الأوجه الأساسيّة للديمقراطية في ماليزيا، إلّا أنّها كانت تنفرد بإجراءات خاصّة في الإصلاح السّياسيّ، ناتجة عن طبيعة الثّقافة السّياسيّة الماليزية والقيم الأسيويّة المختلفة عن الغرب[250]، وهي تختلف عن طبيعة الممارسات الديمقراطية الغربيّة وتميل إلى إجراءات وممارسات أكثر تدخليّة، تكون اليد العليا فيها للدّولة التي تهيمن على المجتمع تسيطر عليه وتوجّهه أكثر ممّا تستجيب لرغباته فيما يسمّى (الديمقراطية الآسيويّة).

وطيلة مدّة سيطرة الحزب الواحد (UMNO) الذي كان الحزب المهيمن في ماليزيا لأكثر من ستّة عقود، وشكّل قوّة رئيسة في حلف (باريسان) الوطنيّ الحاكم منذ الاستقلال، كانت تجري انتخابات منتظمة في كلّ من السّلطات القضائيّة الوطنيّة وسلطات الولاية، ضمن منافسات سيّاسية حقيقيّة، يتمكّن خلالها حزب (UMNO)

---

[247] الظليفي، هاني. (2019). **الأقلية الصينية الماليزية ودورها في التنمية الاقتصادية، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا. ص-ص: 225- 227.

[248] Yusof, Zainal Aznam. Bhattasali, Deepak. op. cit. p:24.

[249] الظليفي، هاني، مرجع سابق. ص: 228.

[250] سيف الدين، شنيقي.(2019). **التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا. ص:258.

الذي يمثّل الأغلبيّة الملاوية من الفوز بأغلبيّة المقاعد في معظم السّنوات[251]، نتيجة سيطرته–وهو يمثّل الحكومة الحاكمة–على وسائل الإعلام ومؤسّسات الدّولة وسلطاتها ويمنع الحركات الشّعبيّة.

ومنذ بداية الألفيّة الجديدة وتوسّع انتشار الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة التي أتاحت الوصول إلى معلومات أكثر عن كامل ممارسات الحكومة عوضًا عن الاكتفاء بنقل الجانب الإيجابيّ منها، واتّجاه ماليزيا إلى مزيد من الانفتاح والحريّة اقتصاديًّا وثقافيًّا وسياسيًّا، بدأ هذا المشهد بالتّحول، حتى شهدت انتخابات عام (2018م) فوز أحزاب العرقيّات الثّلاثة المعارضة، وهي حزبا الأمانة و(برساتو) ممثّلين للميلاويين وحزب العمل الديمقراطي ممثّلًا للصينيين وحزب عدالة الشّعب الذي يضمّ ممثّلين عن الأعراق الثّلاثة[252]، فعلى الرغم من ارتباط الحياة السّياسيّة بأساس عرقيّ إلى حد كبير إذ دائمًا ما يكون الفوز بأغلبيّة برلمانيّة من نصيب الأحزاب ذات الأغلبيّة الميلاوية، إلا أنّ حكم الحزب الواحد المستمرّ لستّة عقود ولّد سخطًا شعبيًّا لم يقتصر على الفئات الصينيّة والهنديّة فقط وإنّما شمل شريحة واسعة من فئات الميلايو المتعلّمين والمثقّفين[253]، وقاد الانفتاح الثّقافيّ والمعرفيّ والنّهضة العلميّة والاقتصاديّة التي حقّقتها ماليزيا إلى خلق مجتمع أكثر وعي بقيم المواطنة والديمقراطيّة والعلمانيّة وأكثر ميلًا إلى المطالبة بها.

4- البعد البيئيّ للتّنمية في ماليزيا

أدركت الحكومات الماليزيّة أهمّية استدامة التّنمية والحفاظ على البيئة ومواردها، وأدرجت هذا المفهوم في سياساتها ورؤيتها وخططها، وسعت من خلال النّموذج الاقتصاديّ الجديد إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تضمن مشاركة الأجيال اللّاحقة باتّباع سياسات حكيمة تضمن تحقيق نموّ مرتفع دون الإضرار بالموارد الطّبيعيّة والبيئة، وتحقيق مستويات مُرضيّة من الاستهلاك الحاليّ مع مراعاة استمرارها للأجيال القادمة[254]، وتوجّهت ماليزيا إلى تطبيق مفهوم التّنمية المستدامة الذي وصل إليها في بداية العقد الأخير من القرن العشرين مع بقيّة الدّول النّامية الأخرى في تقارير الأمم المتّحدة ودراساتها وتوصياتها، وعملت على خلق التّوازن بين تحقيق النّموّ الاقتصاديّ والحفاظ على البيئة في خططها وبرامجها التّنمويّة، وأبدت مشاركة واسعة في أنشطة الاستدامة الدّوليّة. وفي الخطّة الخمسيّة السّابعة (1996م–2000م) تمّ تحديد سياسة ماليزيا المرتبطة بالتّنمية المستدامة، وتوضيح التّدابير المتّخذة لتعزيز الاستدامة والتي أكّدت على ضرورة تعزيز قواعد البيانات البيئيّة وأنظمة المعلومات، من أجل تحديد أوضح للعلاقة بين البيئة والتّنمية المستدامة، ولتوفير معيار لرصد وتقييم التّقدّم

[251] Hill, Hal. op. cit. pp: 17- 18.

[252] مركز الجزيرة للدراسات، ماليزيا :أزمة سياسية وتوافقات متحولة، 2020، ص6.

[253] Hill, Hal. op. cit. p: 18.

[254] Soltani, Jawan, Talib. Op. cit, p 163.

المحرز نحو التّنمية المستدامة في ماليزيا، وتحديد الخطوات المتحقّقة فيما يتعلّق بمؤشّراتها، واستمرّ الاهتمام بالبيئة ومواردها لضمان تحقيق التّوازن بين احتياجات التّنمية والبيئة في السّياسات اللّاحقة، وأطلقت الحكومة الماليزيّة سياسة التكنولوجيا الخضراء الوطنيّة في عام (2009م) وكان الهدف الأساسيّ لتلك السّياسة توفير بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا الخضراء التي من شأنها تحسين نوعية الحياة (National Green Technology Policy 2009).[255]

وفي عام (2013م) احتلّت ماليزيا المرتبة (38) في دراسة تقيس أداء (146) دولة على مؤشّر الاستدامة البيئيّة، وصنّفت دراسة مؤشّر الأداء البيئيّ ماليزيا في المرتبة التّاسعة بين (133) دولة بناءً على الجهود المبذولة لتقليل الإجهاد البيئيّ على صحّة الإنسان وحيويّة حماية النّظام البيئيّ بين عامي (2006م) و(2010م)، ووفقًا للبنك الدّولي حقّقت ماليزيا أداءً جيّدًا حتى الآن في إدارة الموارد الطّبيعيّة والحفاظ على استدامتها[256]، ومع وجود تحدّيات وضغوط تهدّد الاستدامة في ماليزيا أهمّها ارتفاع مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى الملوّثة[257] ممّا يزيد حاجتها إلى إدارة مواردها الطّبيعيّة على نحو مستدام وتنفيذ إصلاحات عميقة من أجل الحفاظ على النّموّ وضمان استمرار تحوّل اقتصادها إلى إنتاج أكثر تجدّد واستدامة، إذ ظهرت ماليزيا من بين الدّول التي تشكّل أكبر مصدرٍ لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم إلى جانب دول أخرى مثل كندا وأستراليا والولايات المتّحدة والسّعوديّة وفق مؤشّر أداء تغير المناخ لعام (2010م) الذي يقيس مستويات الانبعاثات واتّجاهاتها والسّياسات المناخيّة لأكبر (57) مصدر[258]، وتجدر الإشارة إلى أنّ نصيب الفرد من الانبعاثات يكون أكبر بكثير في البلدان ذات مؤشّر التّنمية البشريّة المرتفع للغاية مقارنة بالدّول ذات مؤشّر التّنمية البشريّة المنخفضة والمتوسّطة والعاليّة مجتمعة بسبب الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطّاقة مثل قيادة السّيّارات وتبريد وتدفئة المنازل والشّركات واستهلاك الأطعمة المصنّعة والمعبّأة وغيرها[259].

5- البعد الثّقافيّ للتّنمية في ماليزيا

استطاعت ماليزيا أن تكوّن نهجًا ثقافيًّا يجمع بين الإطار الأخلاقيّ الإسلاميّ والجوهر العلمانيّ الذي يضمن التّعايش السّلمي للفئات والأعراق والأديان كافّة المكوّنة للمجتمع، إذ تضمّ ماليزيا مجموعة من الأديان يمثّل الإسلام الدّين الرّسمي فيها، وهو الدّين الأساسيّ للسّكّان الأصليّين، إضافة إلى البوذيّة والطّاويّة والكونفوشيوسية التي يمارسها الصّينيّون والهندوسيّة والدّيانات الأخرى مثل المسيحيّة التي يمارسها الهنود

[255] Kabir Sarkar, Sujahangir. and others. (2012). Human Development Scenario of Malaysia: ASEAN and Global Perspective. **Asian Journal of Applied Science and Engineering.** Volume 1. No 1. P: 29.
[256] Mat Basir, Salawati. (2016). **Sustainable Development in Malaysia: The Way Forward and Challenges in the Modern Era. Faculty of Law**. Universiti Kebangsaan Malaysia. Pp: 3- 9.
[257] Saadatian, Omidreza. and Others. (n.d). **Sustainable Development in Malaysia- Planning and Initiatives**. Recent Researches in Chemistry. Biology. Environment and Culture. P: 139.
[258] Mat Basir, Salawati. Op. cit. pp: 3- 9.
[259] Kabir Sarkar, Sujahangir. and others. Op. cit. P30.

والصينيين والأوراسيين، واستطاعت ماليزيا في ظلّ هذه التّعدّديّة الدّينيّة والعرقيّة أن تشكّل مجتمعًا متعدّد الإثنيات تتمتّع كلّ فئة منه بحرّيّة الممارسات الدّينيّة والمعتقد، ويتّبع كلّ منها قيمًا وأخلاقًا مختلفة تستند إلى دين مختلف، لكنّه يمثّل في الوقت نفسه مجتمعًا علميًّا وعلمانيًّا في معظمه، ويتفاعل مع بيئته المحيطة والأحداث الحياتيّة بالاستناد إلى الأدلّة والدّراسات العلميّة المنهجيّة والمنطقيّة، ويعيش بأسلوب واقعيّ ومنطقيّ، ويمتلك أدوات السّيطرة على واقعه ومحيطه.

وقد عملت الحكومة الماليزيّة منذ الثّمانينات على اتّباع نهج تنمويّ تحديثيّ قائم على أساس التّطوير العلميّ والتّقنيّ، ونشر ثقافة العلم والتّفكير العلميّ المنهجيّ والوضعيّ، وتعزيز الانفتاح الثّقافيّ والاقتصاديّ على الشّرق والغرب، لكن مع الحفاظ على الهويّة الوطنيّة والحضاريّة للمجتمع الماليزيّ ودون انتزاع قيمه الإسلاميّة والآسيويّة وذلك باتّباع سياسة "الهويّة الوطنيّة"، و"الفلسفة الوطنيّة (Rukunegara)"، اللتان تمّت صياغتهما إلى جانب السّياسة الاقتصاديّة الجديدة منذ بداية السّبعينات. فعملت سياسة الثّقافة الوطنيّة على إنشاء ثقافة وطنيّة موحّدة تتجاوز الثّقافة العرقيّة المنفصلة، وجعلت الماليزيين أكثر وعيًا بالاختلافات الثّقافيّة فيما بينهم دون المساس بالتّنوّع والتّعدديّة الثّقافيّة، في حين تمّت صياغة الفلسفة الوطنيّة "Rukunegara"، التي تجمع ما بين قيم التّحديث وقيم الأصالة الماليزيّة والآسيويّة، التي تفضّل المصلحة الجماعيّة على الفرديّة، وذلك للحفاظ على أسلوب حياة ديمقراطيّ وخلق مجتمع عادل يتمّ فيه توزيع الثّروة بشكل أخلاقيّ ومنصف، وضمان اتّباع نهج علمانيّ في ممارسة التّقاليد الثّقافيّة الغنيّة والمتنوّعة للفئات كافّة، وبناء مجتمع تقدّميّ يكون موجّهًا نحو العلم والتكنولوجيا، وهي تضمّ خمسة مبادئ أساسيّة الإيمان بالله والولاء للملك والوطن وسيادة الدّستور وسيادة القانون والاحترام المتبادل والسّلوك الاجتماعيّ الجيّد[260]، وقد أسهمت في خلق إطار ثقافيّ موحّد يرتبط بقيم آسيويّة تجمع الأعراق كافّة وتعمل على إحياء قيم الأصالة الماليزيّة، بما يضمن التّعرّض للثّقافات الأخرى وقيم التّحديث الغربيّة دون تشوّه الهويّة الوطنيّة والثّقافة الأصليّة في ظلّ التّدفّق المتزايد للأعمال الغربيّة، وزيادة المنظّمات متعدّدة الجنسيّات، وتزايد إرسال البعثات العلميّة لتلقّي التّعليم في الجامعات الغربيّة، وساعدت هذه السّياسات ماليزيا في التّكيّف مع عصر العولمة وقيم التّحديث مع الحفاظ على النّهج الذّاتي بما يناسب خصائصها الثّقافيّة والحضاريّة الذّاتيّة.

وإلى جانب تلك السّياسات تبّنت الحكومة الماليزيّة بدءًا من الثّمانينات سياسة ركّزت على إدارة الإسلام والحفاظ على استقرار الفئات المسلمة وعدم تنفيرها، وذلك لمنع الاضّطرابات والتّوتّر داخل فئة الملايو المسلمين

[260] Kaur. Kiranjit. (2000). **Facilitating Asian Media in Promoting a Culture of Peace an Exploratory Study on the Role of Malaysian Media in Facilitating a Culture of Peace in Malaysia**. University Teknology Mara Shah .Alam. Malaysia. Pp: 4-5.

بسبب الاختلاف في الآراء والقبول تجاه الإسلام والتّحديث، وتزايد انتشار قيم العلمانيّة، فعملت الإدارات الماليزيّة على تعميق الإسلام من منظور أخلاقيّ وقيميّ، وأعلنت الإسلام دينًا رسميًّا لماليزيا مع ضمان حرّيّة الأديان الأخرى وحقوقها، ودعت المسلمين الملايو إلى إدراك الأخطاء المرتبطة بفهم قيم الإسلام وتصحيحها وتغيير أساليبهم، وجعل الإسلام وثيق الصّلة بحياة التّحديث والعلم والمعرفة وذلك انطلاقًا من أنّ المجتمع الإسلاميّ في ماليزيا كان يعاني من عدم الفهم الصّحيح للقيم والتّعاليم الدّينيّة والتّفسير الخاطئ لها. وشملت تلك السّياسة إنشاء العديد من المؤسّسات الإسلاميّة إلى جانب مؤسّسات العلوم والتكنولوجيا مثل البنوك الإسلاميّة والجامعة الإسلاميّة العالميّة في ماليزيا (IIUM) أو(UIA) ومعهد التّفاهم الإسلاميّ (IKIM) فلم يكن إدراج الإسلام سيكولوجيًّا أو أخلاقيًّا فحسب بل كان مؤسّسيًّا أيضًا، وذلك لضمان مشاركة أوسع للملايو في الأنشطة الاقتصاديّة والعلميّة والانخراط في سياسة التّحديث، ودعت الحكومة الماليزيّة المؤسّسة الإسلاميّة للعلوم والتكنولوجيا والتّنمية (IFSTAD) إلى نشر تعاليم الإسلام الصّحيحة فيما يتعلّق بالبحث عن المعرفة والحاجة إلى العلم والتكنولوجيا إلى جانب نشر المعرفة العلميّة والتّقنيّة وتعزيزها، ممّا أدّى إلى خلق التّوافق بين التّحديث واتّباع العلوم والبحث العلميّ وتطوير التكنولوجيا من جهة، وبين قيم الإسلام بوصفها إطارًا أخلاقيًّا للمسلمين من جهة أخرى، وقد تمّ وصف النّهج الثّقافيّ المتّبع في تلك المرحلة بأنّه حداثيّ إسلاميّ قائم على خلق التّوازن بين الإسلام ودعوة المسلمين لتبنّي العلوم والتكنولوجيا الحديثة[261].

[261] Hazim Shah .Mohd . (2004). **The Malaysian Experience in Science and Technology Development and Its Relevance for OIC Countries**. Department of Science & Technology Studies, University of Malaya, Centre for Policy Initiatives (CPI). Pp: 7-9.

المبحث الثّاني

دور المؤسّسات الثّقافيّة والتّربويّة في التّوجيه السّلوكي والثّقافي لتحقيق التّنمية في ماليزيا

أوّلًا: التّربية والتّعليم وتوجيه السّلوك الإنسانيّ لتحقيق أهداف التّنمية في ماليزيا

1- نظام التّعليم الماليزي:

بعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية بدأ توجّه الحكومة الماليزيّة إلى إصلاح النّظام التّعليميّ الذي كان يرتبط بالاستعمار البريطانيّ وأهدافه في المنطقة، حيث جرى تعديل سياسات التّعليم وأنظمته، وتمّ تحديد ثلاثة مبادئ رئيسة، وهي أن يكون التّعليم موجّهًا نحو غرس الاستقلالية وتشجيعها وزيادة القدرة على الحكم الذّاتيّ بعيداً عن الولاء والتّبعية، وتوفير فرص تعليم متكافئة لجميع الطّلبة بغضّ النّظر عن العرق والجنس، وضرورة تطوير التّعليم بمراحله وأشكاله كافّة[262]، ومنذ استقلال ماليزيا عملت الحكومة الماليزيّة على تطوير التّعليم بما يلائم خطط التّنمية الشّاملة وأهدافها، وأولت الحكومات الماليزيّة اهتمامًا خاصًّا بمؤسّسات التّعليم بمراحله كافّة بوصفها أداة ووسيلة أساسيّة لتطوير إمكانات الأفراد بطريقة شاملة ومتكاملة، ولإنتاج أفراد يتمتّعون بالتّوازن العاطفيّ والنّفسيّ، وتمّ تصميم أنظمة التّعليم الماليزيّ واستراتيجيّاته على أساس يسمح بإنتاج مواطنين يتمتّعون بالمعرفة والكفاءة والأخلاق، وأكثر قدرة على العطاء والاندماج بالمجتمع وتطويره على المستويات كافّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. فصاغت الحكومة الماليزيّة الفلسفة الوطنيّة للتّعليم (NPE) في عام (1988م) كدليل فلسفيّ لجميع الأنشطة التّعليميّة في ماليزيا، وهي تقوم على ثلاثة أبعاد أساسيّة يركّز البعد الأوّل على تعزيز إمكانات وقدرات الأفراد على المستويات كافّة: الفكريّة والنّفسيّة والسّلوكيّة، والبعد الثّاني يهدف إلى تحقيق التّوازن الفكريّ والعاطفيّ وتحقيق الرّفاهية بما يتماشى مع الأخلاق والقيم المجتمعيّة، والبعد الثّالث يطوّر قدرة الأفراد على المساهمة في عائلاتهم وفي كامل المجتمع الماليزيّ[263]، وقد مثّلت تلك الفلسفة المرجع والمبدأ الأساسيّ في صياغة الخطط التّعليميّة المختلفة في ماليزيا، ووفقًا لمؤشّرات اليونسكو عام (2012م) تعدّ ماليزيا من بين الدّول التي لديها مخصّصات كبيرة في الميزانيّة للتّعليم تبلغ (5.7%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ أي ما يعادل (25%) من إجماليّ ميزانيّتها، وقد تجاوز هذا الرّقم بكثير مخصّصات الميزانيّة للتّعليم في البلدان المتقدّمة مثل

---

[262] Ibrahim ,Rozita. and others. (2011). **Multiculturalism and higher education in Malaysia** .entre for General Studies. Procedia Social and Behavioral Sciences. Universiti Kebangsaan. Malaysia . p: 1006.

[263] Da Wan, Chang, and others. (2018). **Education in Malaysia Towards a Developed Nation**. National Higher Education Research Institute. economics working paper. Universiti Sains. Malaysia. p5.

الولايات المتّحدة (14٪) والمملكة المتّحدة (12٪) واليابان (9٪)، ومقارنة بالدّول الأخرى تحتلّ ماليزيا المرتبة الثّالثة بعد نيوزيلندا (7.3%) وكندا (6.9%) من حيث الإنفاق على التعليم كنسبة مئويّة من النّاتج المحليّ الإجماليّ وأعلى بكثير مقارنة بالدّول المتقدّمة مثل اليابان (3.6%) والولايات المتّحدة (5.4%) و المملكة المتّحدة (5.3%)[264].

وفي مطلع الألفيّة الجّديدة أطلقت وزارة التّربية والتّعليم مخطّط التّعليم الماليزيّ (2013م–2025م) (MEB) بوصفه أوّل خطّة شاملة تغطّي التّعليم من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة ما بعد المدرسة الثّانويّة تمّ بها تحديد مجموعة من التّطلّعات الأساسيّة التي تسعى ماليزيا إلى تحقيقها بالعمليّة التّعليميّة[265]، تهدف بها إلى تحسين معدّلات الالتحاق بالتّعليم العالي من (48←70%) من خلال التّوسّع في التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ (TVET) عبر المؤسّسات الخاصّة والتّعلم عبر الإنترنت، وزيادة معدّل توظيف الخرّيجين الحاليّ من (75%) إلى أكثر من (80%) بحلول عام (2025م)، وضمان حصول جميع الماليزيّين على فرصة لتحقيق إمكاناتهم بغضّ النّظر عن خلفيّتهم العرقيّة، وتزويد الطّلاب بالقيم والخبرات المشتركة والتّطلّعات المشتركة بمزج الأعراق كافّة في ماليزيا ضمن المؤسّسات التّعليميّة، والوصول إلى تصنيف متقدّم للتّعليم العالي الماليزيّ وأن تكون ماليزيا ضمن أفضل (25) دولة من بين (50) دولة مصنّفة من قبل (Universitas 21) من حيث البحث والتّسجيل والتّوظيف[266].

2- عالميّة التّعليم العالي الماليزي واستقلاليّة مؤسّساته:

تماشيًا مع توجّهات خطط التّنمية وأهدافها في جعل ماليزيا مركزًا للتّميّز في التّعليم العالي وخيارًا أساسيًّا للطّلّاب والمثقّفين الدّوليّين بحلول عام (2020م)، وتحقيق مستوى متقدّم في التّرتيب العالميّ للأنظمة التّعليميّة الرّائدة، تزايد التّوجّه نحو تدويل نظام التّعليم العالي في ماليزيا لتلبية المطالب التي فرضها عصر العولمة، بدءًا من عام (2004م)، وتمّ إعادة هيكلة سياسة التّعليم الماليزيّ، وفتح فروع جامعيّة دوليّة في ماليزيا[267]. فعملت ماليزيا على توفير القبول الجامعيّ للطّلّاب الدّوليّين من دول مختلفة وذلك في سبيل تحقيق وضع الدّولة

[264] Abdul Rauf. Parwazalam. (n.d). and others, The Effect of School Culture on the Management of Professional Development in Secondary Schools in Malaysia. **The Malaysian Online Journal of Educational Science**. Volume 2. Issue 3. pp: 41- 42.

[265] Da Wan. Chang, and others, op. cit p 6.

[266] Mohd Zain.Norliza , and others. (2017). Challenges and Evolution of Higher Education in Malaysia, Faculty of Science, Universiti Teknologi Malaysia, **International Journal of Islamic and Civilizational Studies**, vol.4, no.1. p: 84.

[267] Mohd Zain.Norliza , and others, op. cit, p:85.

المتقدّمة، وهي تمثّل وجهة مثاليّة للتّعليم العالي؛ لأنها تقدم برامجًا تعليميّة معترف بها عالميًّا وبجودة مرتفعة ورسومًا دراسيّة وتكلفة معيشيّة منخفضة، إذ تتزايد معدّلات القبول في التّعليم العالي كلّ عام في ماليزيا، وهذا يشمل الطّلّاب من جميع الدّول والأعراق والخلفيّات، ومنذ عام (2018م) التحق (170000) طالب من أكثر من (135) دولة في الجامعات الماليزيّة، وشمل ذلك طلابًا من آسيا وأوروبا والشّرق الأوسط وأفريقيا [268].

وتمّ تفعيل الاستقلال الذّاتيّ للجامعات الماليزيّة من حيث الموارد الماليّة والموارد البشريّة والمؤسّسيّة والأكاديميّة خلال العقد الثّاني من القرن الواحد والعشرين، إذ اقترحت الخطّة الماليزية الحادية عشرة (2016م-2020م) تمكين الجامعات العامّة وتوسيع نطاق الاستقلاليّة لهذه المؤسّسات، وذلك انطلاقًا من أنّ المكوّنات الأساسيّة للجامعة عالميّة المستوى هي الاستقلاليّة وحرّيّة المؤسّسة في رسم اتّجاهها، وقد ارتبطت تلك الاستقلاليّة بالتّخفيض التّدريجيّ للدّعم الماليّ من الحكومة والاعتماد على التّمويل التّنافسيّ، ورغم تخفيض مخصّصات الإنفاق على التّعليم العالي بشكل كبير لمدّة عامين على التّوالي منذ الإعلان عن الخطّة الماليزيّة الحادية عشرة (MP11) بمتوسّط انخفاض قدره (17%) و (20%) لعامي (2016م) و(2017م) على التّوالي، إلّا أنّ تلك النّفقات تمّ تعويضها بفعل أنشطة الجامعة ومشاريعها، حيث تقوم الجامعات بتوليد دخل خاصّ بها من خلال التّسويق والدورات التدريبية والأنشطة الأخرى المدرّة للدّخل[269]، وقد تمّ الوصول إلى هذه المرحلة بعد استثمار طويل وإنفاق كبير على المؤسّسات التّعليميّة في العقود السّابقة تمكّنت الجامعات بفعلها من الوصول إلى العالميّة والقدرة على الاستقلال الذّاتيّ والمشاركة بالنّشاط الاقتصاديّ.

3- التّعليم والتّنمية الشّاملة في ماليزيا

3-1- بناء القدرات البشريّة وتطوير منظومة القيم والثّقافة في المجتمع الماليزيّ

قامت ماليزيا ببناء نظام تعليميّ متكامل يهدف إلى تطوير سلوك الطّلّاب وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلميّة والثّقافيّة، ويعتمد على تقييم مستوى الطّلبة عبر ثمانية مقاييس أساسيّة تتضمّن المعرفة والمسؤوليّة الاجتماعيّة والتّواصل والقيادة والعمل الجماعيّ ومهارات حلّ المشكلات ومهارات تنظيم المشاريع، بالإضافة إلى القيم والأخلاق[270]، وعملت وزارة التّربية والتّعليم الماليزيّة على تقديم منحة منفصلة للأنشطة الطّلّابيّة، إذ تتلقّى كل جامعة حكوميّة في ماليزيا (50) رينجيت من وزارة التّعليم لكلّ طالب مسجّل وتُستخدم هذه الأموال التي تصل إلى أكثر من مليون رينجيت سنويًّا في الأنشطة الطّلّابيّة التّعليميّة والفكريّة والثّقافيّة والرّياضيّة، ويتمّ

[268] Suhaili. Samsudin and others. (2020). Multiculturalism in Higher Education: Idealism, Challenges and Opportunities in Malaysian Region Context, Malay Civilization Institute, Sultan Idris Education University (UPSI), Malaysia, **Journal of Critical Reviews**, Vol 7, Issue 8. p 991.

[269] Da Wan. Chang, and others, op. cit, p 12.

[270] Suhaili. Samsudin and others, op. cit, pp: 990- 991.

توزيعها على مختلف الجمعيّات والأندية الطّلابيّة للمساعدة في تمويل الفعّاليّات والأنشطة الثّقافيّة والفكريّة المختلفة وتنظيمها وإدارتها [271]. وبالإضافة إلى تخصيص الموارد للتّعليم عمومًا، تخصّص وزارة التّعليم الماليزيّة أموالًا للتّطوير المهنيّ للمعلّمين أثناء الخدمة وذلك لرفع مستوى معرفة المعلّمين وقدرتهم، وقد زادت هذه المخصّصات الخاصّة من (76) مليون رينجيت ماليزيّ في عام (2008م) إلى (132) مليون في عام (2010م)[272].

وقد بدأ الاهتمام بالتّعليم العلميّ والتّقنيّ ونشر ثقافة العلم مع توجّه التّنمية الاقتصاديّة في ماليزيا إلى التّصنيع وخلق فرص العمل منذ أواخر السّتينات من القرن العشرين، وبدأ تطبيق السّياسة الاقتصاديّة الجديدة، حيث ركّزت أنظمة التّعليم فيها على التّعليم العلميّ والتكنولوجيّ بوصفه مدخلًا أساسيًّا لها نحو اقتصاد صناعيّ قويّ، وتمّ إنشاء جامعة (بينانغ) التي تمّت تسميتها جامعة العلوم، وشكّلت الخطوة الأولى باتّجاه توجيه المناهج الدّراسيّة وتشكيل التّعليم العالي بما يلبّي احتياجات التّنمية الوطنيّة القائمة على العلم والمعرفة، المستندة إلى الأدلّة والحقائق العلميّة، وخاصةً في الصّناعة والزّراعة والصّحّة والتّعليم والخدمات والرّعاية الاجتماعيّة[273]، وكان بناء مجتمع علميّ وتقدّميّ في ماليزيا أحد أهمّ أهداف رؤية (2020م)، فقد شمل الهدف السّادس لتلك الرّؤية إنشاء مجتمع علميّ وتقدّميّ ومبتكر، قادر على إنتاج العلوم والتكنولوجيا والابتكارات وليس فقط مستهلكًا لها، وإنّما مساهمًا في حضارة المستقبل العلميّة والتكنولوجية. ومع إعلان أهداف تلك الرّؤية في بداية التّسعينات ازداد التّركيز في النّظام التّعليميّ على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرّياضيات إلى جانب العلوم التّطبيقيّة والإنسانيّة والاجتماعيّة لتحقيق بناء شامل ومتنوّع لقدرات المجتمع الماليزيّ، وذلك بالاعتماد على مناهج تعليميّة بجودة مرتفعة تستند إلى معايير علميّة حقيقيّة، إلى جانب سياسة ماليزيا التّعليميّة طويلة الأمد القائمة على تحقيق نسبة التحاق تعادل (60%) للتّعليم العلميّ إلى (40%) للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة لضمان تحقيق وضع المساهمة الحقيقية في إنتاج العلوم والابتكارات والاستفادة منها وتطويرها كدولة متقدّمة [274].

وعمل نظام التّعليم الماليزيّ على تطوير برامج التّعلّم مع مراعاة الجانب النّفسيّ والسّلوكيّ للعمليّة التّعليميّة، بما يحقّق إمكانيّة إنتاج طلّاب أكثر توازنًا وتميّزًا وثقة بالنّفس وذلك بتطوير مناهج وطرق تدريس متكاملة ومتنوّعة وتتّبع معايير مدروسة لتكوين صفات سلوكيّة واجتماعيّة مرغوبة، وقادرة على تكوين مجتمع

[271] Subramani .Surendra, Kempner. Ken op. cit. Vol. 46, No3. P: 21.

[272] Abdul Rauf. Parwazalam, and others, op. cit. pp: 41- 42.

[273] Subramani .Surendra, Kempner. Ken, op. cit. pp: 6- 7.

[274] Da Wan. Chang, and others, op. cit. p:13.

أكثر طموحًا ودافعيّة للإنجاز والإنتاج[275]، ويهتمّ نظام التّعليم الماليزيّ بالأنشطة الفنّيّة والثّقافيّة، ومنذ منتصف التّسعينات أصبح النّشاط الثّقافيّ جزءًا مهمًّا من العمليّة التّعليميّة التي تشترط ضرورة دراسة الفنون والموسيقى والمشاركة في المنظّمات الإنسانيّة مثل الكشّافة أو الهلال الأحمر، إذ يتطلب إكمال متطلّبات التّخرج الإضافيّة في جميع الجامعات العامّة في ماليزيا في منتصف التّسعينات أن يكون الطّلّاب حاصلين على التّعليم الثّقافيّ كجزء لا يتجزّأ من برنامج جامعتهم، بالاستناد إلى الفلسفة الوطنيّة للتّعليم (NPE 1983)، على شكل دورات ثقافيّة إلزاميّة وهي ستّ دورات جامعيّة معتمدة على مدار فصلين دراسيّين، وتتضمّن الدّراسات الثّقافيّة بشكل أساسيّ دراسة الثّقافات العرقيّة والفلسفة الدّينيّة لتعزيز القبول بين الأعراق المختلفة، والتّأكيد على حرّيّة المعتقد وحرّيّة ممارسة الأنشطة الدّينيّة[276].

3- 2- دور التّعليم في تشكيل قيم المواطنة والوحدة الوطنيّة في ماليزيا

بقي نظام التّعليم الماليزيّ بعد الاستقلال مرتبط بعمق بالأيديولوجيا الغربيّة والنّظام البريطانيّ للتّعليم العالي، وقد اتّضح على خلفية الاضطرابات العرقيّة في (13) مايو عام (1969م) عدم ملاءمة نموذج التّعليم القائم حينها والمرتبط بنماذج التّعليم البريطانيّ وأنّه غير قادر على غرس قيم المواطنة والانتماء الوطنيّ، وتعزيز الثّقافة الوطنيّة، وغير قادر على تحقيق التّوازن والقبول بين فئات المجتمع، ممّا دعا الحكومة الماليزيّة إلى تبنّي نهج جديد في التّعليم، وكانت أولى خطواته إنشاء (جامعة ماليزيا الوطنيّة) في عام (1970م)، وإحداث قانون الجامعات بهدف تصحيح الخلل المجتمعيّ وتحقيق المساواة بين الأعراق كافّة في المجتمع الماليزيّ وتحديدًا التّمييز الذي كانت تواجهه فئة السّكان الأصليّين "الملايو" وتمّ تطبيق هذا القانون بالتّوازي مع السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP) وكجزء من الخطّة الخمسيّة الثّانية لماليزيا، وأصبح نظام التّعليم العالي نظامًا مستقلًّا تسيطر عليه وزارة التّعليم العالي وتموّله، وأصبح تعيين الموظّفين وتنظيم المناهج والأدوات التّعليميّة يتمّ وفقًا لخطط التّنمية الوطنيّة وأهدافها، وكخطوة مهمّة للحفاظ على الثّقافة الماليزيّة وتحصين حضارتها أصبحت اللّغة الماليزيّة الوطنيّة (البهاسا) هي لغة التّدريس الرّسميّة بدلًا من اللّغة الإنجليزيّة في مراحل التّدريس ما قبل الجامعيّ، بدءًا من عام (1970م)، ووصلت إلى التّعليم العالي في عام (1983م)[277].

وكان أحد الأهداف الأساسيّة التي تمّ تنفيذها في النّظام التّربويّ الماليزيّ هو تكوين الهويّة الوطنيّة، إذ تمّ تصميم أنظمة التّعليم ومناهجه متعدّدة الثّقافات في ماليزيا وتوجيهها نحو تكوين هويّة موحّدة بين الأعراق

[275] Mohd Zain.Norliza , and others, op. cit, p 83.

[276] Subramani .Surendra, Kempner. Ken, op. cit, p 20, 21.

[277] ibid, p 6, 7.

المختلفة، وهي الهويّة الماليزيّة بعيدًا عن تصنيف الطّلّاب أو تحديدهم على أنّهم صينيّون أو هنود أو ملايو، إلى جانب التّركيز على تدريس قيم المواطنة وتقديس المصلحة الوطنيّة في مناهجها وبرامجها الثّقافيّة، فالتّعليم الماليزيّ ركّز على حبّ الوطن إلى جانب الوعي الثّقافيّ وقبول الثّقافات الأخرى والاندماج في النّسيج المجتمعيّ متعدّد الثّقافات، بحيث تنغمس جميع الفئات العرقيّة في ثقافة واحدة. وحدّدت المدارس الوطنيّة سياسات وممارسات موحّدة ومحايدة يمكنها جذب الطّلّاب من جميع الأعراق، وكان استيعاب مفاهيم بناء الأمّة وفلسفتها ورعاية قيم الوطنيّة من خلال التّعليم بين الثقافات وفهمها أحد العناصر الحاسمة في تطوير هويّة موحّدة للمجتمع الماليزيّ متعدّد الأعراق[278].

3- 3- أثر التّعليم في تحقيق تماسك المجتمع الماليزيّ وتحسين المستوى الصّحّيّ

أدركت الحكومة الماليزيّة مدى قدرة التّعليم على إحداث التّغييرات الاجتماعيّة، وقامت بإدارته وتنظيمه لتحقيق أهداف التّنمية الاجتماعيّة فيها، وتحديدًا ما يتعلّق بتحقيق الاستقرار والتّوافق بين الفئات العرقيّة المختلفة، ومنذ بداية السّبعينات ازداد توجّه الحكومة الماليزيّة في إطار السّياسة الاقتصاديّة الجديدة إلى معالجة مشاكل الاختلالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين فئات المجتمع الماليزيّ، وباعتبار التّعليم أهمّ أدوات إعادة هيكلة المجتمع اتّبعت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تحقّق الوئام والتّوافق بين الفئات العرقيّة، مثل اتّباع نظام الحصص في قبول الطّلّاب من أجل ضمان القبول على أساس تركيبة عرقيّة متوازنة، وتقديم المنح الدّراسية بما يحقّق المساواة في الالتحاق والقبول وتطبيق مبدأ ديمقراطية التّعليم، وتوفير فرص الحصول على التّعليم العالي لفئات المجتمع كافّة، بغضّ النّظر عن خلفيّتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ودون تمييز فئات معيّنة من المجتمع[279]. وتمّ التّركيز على إلزاميّة وجود طلّاب متنوّعين عرقيًّا في كلّ فصل من فصول التّعليم العالي لتعزيز التّنوّع الثّقافيّ وخلق فرص متساوية للنّجاح الأكاديميّ والتّنمية الفرديّة لكلّ طالب[280].

وفي التّعليم ما قبل الجامعيّ عملت المدارس الماليزيّة على تكوين بيئة تفاعليّة للعناصر الثّقافيّة تضمن تفاعلها الايجابيّ وتؤدّي إلى خلق الوئام بين الطّلّاب لتسهيل التّماسك الاجتماعيّ، وركّزت على قبول ثقافة الآخر، وبناء علاقات أكثر تنوّعًا، كما تمّ دمج العناصر الثّقافيّة في إطار موحّد في المناهج الدّراسية وذلك من خلال مادّة التّربية المدنيّة التي تعمل على توحيد المحتوى الثّقافيّ الذي يتلقّاه الطّلبة ويستند إلى خلفيّات عرقيّة مختلفة، وذلك انطلاقًا من أنّ التّعليم متعدّد الثّقافات يؤدّي إلى التّعرف على التّنوّع واحترامه والاحتفاء به داخل النّظام التّعليميّ، ويعرّض الطّلّاب بشكل منهجيّ لمجموعة متنوّعة من الثّقافات، ويخلق تجارب جديدة ومهمّة

[278] Kaur. Amrita and others. (2017) Defining Intercultural Education for Social Cohesion in Malaysian Context, **International Journal of Multicultural Education**, Vol. 19, No. 2. p53.

[279] Ibrahim .Rozita, and others. op. cit. p: 1007.

[280] Suhaili. Samsudin and others. op. cit. p: 991.

تعزّز معرفة التّقاليد الثّقافيّة ومعتقدات الآخرين وفهمها وتقديرها، ممّا ساعد في تعزيز قيم التّماسك الاجتماعيّ بين صفوف الطّلّاب[281]، إضافة إلى الاهتمام بالأنشطة الدّينيّة لمختلف الأعراق ضمن المؤسّسات التّعليميّة للحفاظ على التّقاليد وبناء الهويّة وتعزيز القبول الثّقافيّ واحترام الثّقافات الأخرى بين الطّلّاب، والتّأكيد على حرّيّة المعتقد الدّينيّ بوصفه أحد أهمّ قيم العلمانيّة الماليزيّة[282].

ويتفاعل قطاع التّعليم الماليزيّ مع القطاعات الأخرى، مثل القطاع الصّحّيّ لتنفيذ مجموعة من برامج التّوعية والرّقابة الصّحيّة التي شملت مكافحة التّبغ وبرنامج طبّ الأسنان المدرسيّ وخدمات صحّة المراهقين، إذ اعتمدت وزارة التّربية والتّعليم مفهوم تعزيز الصّحّة في المدارس، وقدّمت برامج صحّيّة متنوّعة بهدف التّثقيف الصّحّيّ الذي يشمل مجموعة من القضايا المرتبطة بالتّغذية والممارسات الصّحّيّة، كان أهمّها تنفيذ برنامج لزيادة الوعي بمخاطر التّسمّم الغذائيّ، حيث تتعاون وزارة الصّحّة ووزارة التّعليم على تدريب العاملين في المقاصف والمطابخ المدرسيّة فيما يتعلّق بنظافة الأغذية وسلامتها، وقد شارك (75%) من المقاصف المدرسيّة في تلك البرامج في عام (2009م)، وانخفضت حالات التّسمّم الغذائيّ في المدارس عام (2009م) بمقدار نصف الحالات التي سجّلت في عام (2008م)، وشملت أيضًا تلك الحملات برنامج "الأطبّاء الشباب" الذي عمل على تدريب الطّلّاب في المدارس الابتدائيّة على تعزيز الصّحّة الجيّدة من خلال برامج تهدف إلى توفير معلومات عن الخيارات الصّحّيّة وتشجيع التّلاميذ على تحمّل مزيد من المسؤوليّة فيما يتعلّق بصحّتهم، وذلك في (1058) مدرسة في عام (2009م)[283].

3-4 – دور التّعليم في بناء رأس المال البشريّ وزيادة الإنتاجيّة في ماليزيا

في إطار ربط التّعليم بأهداف التّنمية وخططها ركّزت خطط التّنمية الماليزيّة المتعاقبة على تنمية رأس المال البشريّ وزيادة كفاءة العاملين وقدراتهم، وفي بداية الإصلاح التّعليميّ عام (1962م) تمّ تشكيل لجنة تخطيط التّعليم العالي بهدف تشكيل النّظام التّعليميّ لإنتاج القوى العاملة المطلوبة والمحدّدة لمدّة (20) عام، ثمّ ركّزت خطّة ماليزيا الأولى (1966م-1970م) على إنشاء مدارس وجامعات جديدة في ماليزيا استجابةً لتوفير متطلّبات الموارد البشريّة التي تحتاجها[284]، وتمّ العمل على تعزيز تنمية المواهب الطّلّابيّة، وذلك بتصميم المناهج

[281] Kaur. Amrita and others. op. cit, p47, 52.

[282] Subramani .Surendra, Kempner. Ken. op. cit, p 21.

[283] Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies, op. cit. p56- 70.

[284] Ibrahim .Rozita, and others, op. cit, p1007.

التّعليميّة بما يعزّز التّفكير النّقديّ لدى الطّلّاب وإمكانيّة حلّ المشكلات، وتنمية مهارات الاتّصال الفعّال والتّعاون وبناء الفريق، وتشجيع الإبداع والابتكار ومحو الأمّيّة الثّقافيّة وبناء رأس المال الفكريّ [285].

ومع انتقالها إلى مرحلة التّصنيع وتطوير الصّناعة وربطها بأنشطة البحث العلميّ والتكنولوجيا في مرحلة الثّمانينات والتّسعينات من القرن الماضي، عانت ماليزيا من عدم كفاية المعروض من رأس المال البشريّ الماهر الذي تزايدت الحاجة إليه من قبل الشّركات المحلّيّة والشّركات متعدّدة الجنسيّات التي تسعى إلى الحصول على مهارات وخبرات مرتفعة، إذ أشارت التّقديرات إلى أنّ ماليزيا ستحتاج إلى (500000) عامل ماهر بحلول عام (2020م)، فنبّه هذا القصور إلى ضرورة التّركيز على تطوير القدرة والموهبة لدى الأفراد بتطوير العلوم والتّعليم العلميّ ولا سيّما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرّياضيات، وكان تعزيز رأس المال البشريّ واحدًا من أربعة إجراءات مهمّة أكّد عليها النّموذج الماليزيّ الجديد، إضافة إلى التّعاون بين الحكومة والقطاع الخاصّ لتطوير رأس المال البشريّ ببرامج التّدريب والتّأهيل، مع مهمّة خاصّة للشّركات الضّخمة المرتبطة بالحكومة[286].

وتعمّق هذا الهدف في الخطط اللاحقة كافّة ومع تزايد الحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة المدفوع بالتّطوّر الصّناعيّ والمعرفيّ في ماليزيا وتسارع حاجة المؤسّسات الصّناعيّة والخدميّة لرأس مال بشريّ مؤهّل وبقدرات أوسع وأحدث، فقد ركّزت الخطّة الماليزيّة الحادية عشرة (2015م–2020م) على تنمية رأس المال البشريّ تحت شعار تسريع تنمية رأس المال البشريّ لأمّة متقدّمة، وذلك بهدف تحسين إنتاجيّة العمل، وتمّ العمل على أربعة محاور: يركز الأوّل على تعزيز كفاءة سوق العمل لتسريع النّموّ الاقتصاديّ، والثّاني: يتعلّق بالتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ (TVET) لتلبية الطّلب الصّناعيّ، وتعزيز التّعلّم مدى الحياة لبناء المهارات، ورفع جودة نظام التّعليم لتحسين قدرات الطّلّاب، وأصبح التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ يوازي التّعليم الأكاديميّ من حيث الكفاءة والفعّاليّة وتبسيط البرامج لتلبية احتياجات الصّناعة، وأصبح تطوير المؤهّلات في ماليزيا قائم على نظام مزدوج، يعتمد على التّدريب التّقنيّ والمهنيّ إلى جانب التّعليم العلميّ والتّقنيّ الأكاديميّ، ويعطيه القدر نفسه من التّركيز باعتباره مكافئًا للمسار الأكاديميّ، بهدف تلبية الاحتياجات المتسارعة لسوق العمل[287].

---

[285] Mohd Zain.Norliza , and others, op. cit, p 83.

[286] Akoum. Ibrahim. (2016). **Research, Development and Innovation in Malaysia: Elements of an Effective Growth Model**. Asian Economic and Financial Review. P: 398.

[287] Da Wan. Chang, and others, op. cit. pp:8- 10.

ثانياً: الإعلام وتشكيل الوعي البشريّ لتحقيق التّنمية الشاملة في ماليزيا

عملت الحكومات الماليزيّة المتعاقبة على ربط وسائل الإعلام والاتّصال المحلّيّ بأهداف التّنمية، واستخدمتها لتعبئة الناس وإبلاغهم بخطط التّنمية الشّاملة وأهدافها وخطواتها، إذ أدركت الحكومة الماليزيّة هذه الإمكانات الكامنة في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وعملت على استخدامها وتوظيفها في جوانب الحياة كافّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وقد تشكّلت معظم اللّوائح والقوانين المرتبطة بوسائل الإعلام والاتّصال في ماليزيا وتمّت صياغتها بما يضمن الحفاظ على الوحدة الوطنيّة والوئام الاجتماعيّ. وترتبط معظم وسائل الإعلام المطبوعة والمرئيّة والمسموعة في ماليزيا بالحكومة وتخضع لرقابتها من خلال وزارتي الإعلام والدّاخلية، ووزارة الاتّصال والوسائط المتعدّدة التي تعمل كل منها على تنظيمها ومراقبة أدائها، ويشمل ذلك الصّحف المطبوعة والإلكترونية ومحطّات الإذاعة الرّسمية والتلفزيون، ويتمّ تنظيم هذه الوسائل وتشكيل محتواها بما يدعم مشاريع التّنمية الوطنيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة[288].

1- تنظيم الإعلام في ماليزيا:

- الرّقابة

من خلال قوانين وسائل الإعلام تراقب الحكومة الماليزيّة جميع المعلومات المتداولة فيها وتحدّ من الرّسائل التي يمكن أن تخلّ في الأمن المجتمعيّ أو الاستقرار السّياسيّ، وهي أربعة قوانين أساسيّة خاصّة بالإعلام، بدأت عام (1984م) بقانون المطابع والمطبوعات الذي يشرف على الصّحف ووسائل الإعلام المطبوعة في ماليزيا، ويحرص على وجود محتوى هادف ومتكامل مع خطة التّنمية الوطنيّة، إذ يتضمّن محتوى تلك الصّحف تغطية الأحداث الكبرى في الدّولة، ومعلومات عن مشاريع التّنمية الوطنيّة، والتّقدّم المحرز في السّياسات الحكوميّة، والميزات الترفيهيّة والرّياضة والأخبار والأحداث العالميّة، ويتمّ حظر المطبوعات التي تعدّ مخالفة لمصلحة الدّولة أو الأمن القوميّ أو الآداب العامّة[289]، ويشرف أيضًا قانون المطبوعات على النّشر الأجنبيّ المتاح في البلاد، ويعمل على مصادرة المطبوعات الأجنبيّة التي تمسّ بالمصلحة الوطنيّة[290]، وتشرف وزارة الدّاخليّة على الرّقابة على الأفلام من خلال مجلس الرّقابة على الأفلام الذي ينصّ على أنّ جميع الأفلام المعروضة في دور السّينما الماليزيّة ينبغي أن تكون معتمدة أوّلًا من قبل مجلس الرّقابة على الأفلام، ويفرض نظام تصنيف على جميع البرامج التلفزيونيّة والأفلام التي تُبث في ماليزيا، ويتمّ التّركيز على الأفلام ذات

[288] Kaur. Kiranjit . op. cit. pp: 8- 9.

[289] Kaur. Kiranjit. op. cit. pp: 8- 10.

[290] Wok .Saodah, Mohamed. Shafizan. (2017). **Internet and Social Media in Malaysia: Development, Challenges and Potentials**, The Evolution of Media Communication. P: 48.

المحتوى الهادف والتّنمويّ لتعزيز القيم الدّينيّة والثّقافيّة والأخلاقيّة، وكذلك الأيديولوجيا السّياسيّة تلعب دورًا مهمًّا في الرّقابة على الأفلام، حيث يتمّ حظر الأفلام التي تصوّر ماليزيا بشكل سلبيّ، ففي تسعينات القرن الماضي تمّ حظر (100) فيلم محلّيّ ومستورد تقريبًا من دور السّينما الماليزيّة لذلك السّبب[291].

وقد توسّعت قدرة الحكومة على تنظيم كافّة وسائل الإعلام والاتّصال وجميع طرق البثّ بما في ذلك الإنترنت وذلك بتطبيق قانون الاتّصالات والوسائط المتعدّدة، وتمّ تنظيم صناعة الاتّصالات والوسائط المتعدّدة وفق هذا القانون من قبل اللّجنة الماليزيّة للاتّصالات والوسائط المتعدّدة، وهي تحدد صلاحيّة الموادّ المنشورة وتمنح الموافقة على تراخيص البثّ والتّراخيص الأخرى أو تعديلها أو إلغائها. ورغم توجّه الإعلام الماليزيّ إلى التّحرّر مع انتقال ماليزيا إلى مزيد من الانفتاح والتّحرّر الاقتصاديّ والثّقافيّ وتحقيق مزيد من التّقدّم العلميّ وتطبيق قانون الاتّصالات الذي يحتوي على أحكام مستنيرة تحمي حرّيّة التّعبير على الإنترنت؛ إلّا أنّه يتمّ تقييد نشر المحتوى الذي يتعارض مع أهداف التّنمية الوطنيّة والاستقرار السّياسيّ، ومن الأمثلة على ذلك حظر موقع MalaysiaToday.net في عام (2008م) بسبب التّعليقات المحرّضة التي تخلّ بالأمن القوميّ[292]، حيث تتمّ السّيطرة على الإنترنت بمجموعة من القوانين مثل قانون الأسرار الرّسميّة وقانون التّحريض على الفتنة، ويمنع بموجبها نشر المحتوى الذي يخالف أهداف التّنمية الوطنيّة ويخلّ بالأمن والاستقرار الاجتماعيّ والسّياسيّ أو ما يخلّ بالآداب والأخلاق من خلال الحجب والتّصفية وإزالة المحتوى، ويتمّ غالبًا تصفية المحتويات التي تتعلّق بالقضايا الثّلاث الأكثر حساسيّة في ماليزيا التي تشمل العرق والدّين والملكيّة.

- التّدريب المهنيّ

يشكّل إعداد الإعلاميّين وتأهيلهم لتحقيق استخدام صحيح لوسائل الإعلام، وإعداد رسائل احترافيّة قادرة على خلق التّأثير المطلوب في الفكر والوعي والسلوك المجتمعيّ أهمّ وسائل تنظيم الإعلام الماليزيّ، إذ أقيمت ورش تدريب على المهارات المختلفة بما في ذلك التّدريب على كيفيّة استخدام وسائل الإعلام للفت الانتباه إلى القضايا الاجتماعيّة المختلفة، وتمّ تشكيل جمعيّات مهنيّة للنّهوض بالمهنة وتعزيزها، كما يقدّم العديد من النّشطاء المحلّيّين والأجانب تدريبات على المهارات خارج إطار الجهود الحكوميّة[293]، إلى جانب التّعليم الإعلاميّ والتّدريب المهنيّ في معاهد التّعليم العالي والجامعات بهدف إعداد إعلاميّين مدرّبين ومؤهّلين، والذي توسّع في الجامعات الحكوميّة الأحدث، مثل "Universiti Utara Malaysia (UTM)" و "UNIMAS" ، اللّتان تقدّمان

[291] Kaur. Kiranjit. op. cit. p: 8.

[292] Wok .Saodah, Mohamed. Shafizan. op. cit. p: 50- 55.

[293] Kaur. Kiranjit. op. cit. p: 11.

الآن دورات دراسيّة خاصّة إلى جانب العديد من الكلّيّات الخاصّة والعامّة الأخرى التي بدأت برامج توأمة بالتّعاون مع جامعات أجنبيّة بهدف تبادل المعرفة وإنتاج إعلاميّين بمهارات أفضل[294].

2- دور الإعلام في تحقيق أهداف التّنمية الشّاملة في ماليزيا:

2-1 - الحفاظ على الهويّة الوطنيّة وغرس القيم والأخلاق

كانت وسائل الإعلام والاتّصال الماليزيّة أهمّ الأدوات التي استخدمتها الحكومة لتحقيق الاستقلال الثّقافيّ عن الاستعمار البريطانيّ بعد أن حقّقت استقلالها السّياسيّ، وذلك بإعادة صياغة هويّة وطنيّة تستند إلى مزيج من القيم الآسيويّة والإسلاميّة، وتضمّ التّشكيلات العرقيّة الجديدة كافّة التي ظهرت في ماليزيا في فترة الاستعمار، فتمّ ربط معظم وسائل الإعلام الماليزيّة بمبادئ الفلسفة الوطنيّة الماليزيّة "Rukunegara" التي تقوم على مجموعة من المبادئ الأخلاقيّة والقيم وهي الإيمان بالله والولاء للملك والوطن وسيادة الدّستور وسيادة القانون والاحترام المتبادل والسّلوك الاجتماعيّ الجيّد، وتمثّل الأساس الفلسفيّ لنظام الصّحافة الوطنيّ. ويتمّ تحديد محتوى الصّحف والإذاعة والأفلام والإعلانات بواسطة قوانين وسائل الإعلام ولوائحها التّنظيميّة التي ترتبط بهذه الأيديولوجيا وتسعى لتحقيقها، ونصّ تعديل عام (1974م) لقانون الطّباعة لعام (1948م) على أنّ الاستثمارات الماليزيّة المحلّيّة في الصّحف ينبغي أن تكون أكثر من تلك التي يمتلكها الأجانب، وذلك بهدف تخفيض "الإمبرياليّة الثّقافيّة"، بالإضافة إلى مراقبة محتوى وسائل الإعلام الأجنبيّة وخاصةً ما يتعلّق بالتلفزيون والأفلام، ورفع مستوى محتوى وسائل الإعلام المحلّيّة[295].

ومع الانتشار الواسع للإعلام الجديد والإنترنت توجّهت الحكومة الماليزيّة لزيادة محتوى الإنترنت باللّغة الوطنيّة بهدف تقليل الفجوة الرّقميّة بين سكّان الرّيف والمدن التي عملت على معالجتها بتوفير استراتيجيّات يمكن من خلالها الاستفادة من تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات (ICT)، ويمكن تجربتها من قبل جميع أفراد المجتمع ومستوياته[296].

واعتمدت ماليزيا بشكل أساسيّ على الإعلام في تنفيذ خطّة النّزاهة الوطنيّة (PIN) التي أطلقتها عام (2004م) بهدف غرس ثقافة الأخلاق والنّزاهة وتنميتها بين جميع فئات المجتمع الماليزيّ لضمان تنفيذ أيّ برنامج تنمويّ وتحقيق تنمية المجتمع الماليزيّ بالاعتماد على أخلاق أفراده وسلوكهم، وتمّ تفعيل وسائل الإعلام والاتّصال فيها لنقل البرامج والصّور والرّسائل الإعلاميّة المرتبطة بغرس مبادئ النّزاهة وتفضيل المصلحة العامّة

---

[294] Nain, Zaharom. (2003). **Media role in a K-Economy: Transforming media education in Malaysia**. Universiti Sains Malaysia . Asia Pacific Media Educator. P:159.

[295] Kaur. Kiranjit. op. cit. p 7- 10.

[296] Salman. Ali. (2009). ICT, the New Media (Internet) and Development: Malaysian Experience, School of Media and Communication Studies, National University of Malaysia,**The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal**, Volume 15(1), article 5 p: 3.

والوطنيّة، وذلك تماشيًا مع التّحدّي الرّابع لرؤية (2020م) وهو تكوين مجتمع يتمتّع بخصائص معنويّة وأخلاقيّة قويّة، ويتّمتّع مواطنوه بقيم دينيّة وروحيّة سليمة، وتكوين شخصيّة نبيلة لجميع أفراده، وعُدّت وسائل الإعلام أكثر قدرة على القيام بهذا الجهد بكفاءة وبتكلفة زهيدة مقارنة بالوسائل الأخرى، وأصبح تقديم الرّسائل والموادّ الإعلاميّة المرتبطة بغرس أخلاق النّزاهة الوطنية ومبادئها جزءًا من جدول الأعمال الرّئيس لوسائل الإعلام في ماليزيا[297].

2-2- الإعلام والاستقرار الاجتماعيّ في ماليزيا

شكّلت وسائل الإعلام والاتّصال إحدى الأدوات الأساسيّة التي استخدمتها الحكومة الماليزيّة لتعزيز السّلام والوئام الاجتماعيّ، بما في ذلك الصّحف والمجلّات والإذاعة والتلفزيون ووسائل الاتّصال الإلكتروني، وذلك بنشرها التّقارير والرّسائل الإعلاميّة المرتبطة بالثّقافات المختلفة وإدانة التّطرّف الدّينيّ والتّعصّب، وعرض القضايا المرتبطة بالسّلام والتّقارير والموادّ الإعلاميّة عن القضايا الدّوليّة وأخبار الصّراعات بين الأعراق والحروب الحدوديّة، وذلك تذكيرًا بالحاجة إلى السّلام والتّسامح، وإدانة الفصائل والجهات المتطرّفة للحفاظ على السّلام والاستقرار الوطنيّ. وبهدف الحفاظ على التّعدّديّة الثّقافيّة والأمن الاجتماعيّ كانت تمنع الأخبار التي قد تثير الرّأي العامّ أو تخلّ بالاستقرار الاجتماعيّ، وكذلك القضايا الدّوليّة التي قد تسبّب صراعاً عرقيّاً أو دينيّاً محليّاً يتمّ منحها الحدّ الأدنى من التّغطية، وتُمنح التّغطية الأوسع للأخبار والرّسائل التي تزرع الوفاق والقبول الدّينيّ والعرقيّ بين مكوّنات المجتمع الماليزيّ، وتركّز وسائل الإعلام على تسليط الضّوء على القصص الدّينيّة في مواسم الأعياد الخاصّة بكلّ طائفة، ونقل الأنشطة الدّينيّة التي تصوّر الوئام بين الأعراق والطّوائف المختلفة في المجتمع الماليزيّ؛ ممّا أسهم في خلق القبول والتّسامح فيما بينها، بالإضافة إلى التّعاون مع حركات الإصلاح الاجتماعيّ؛ لتحقيق الإصلاح والاستقرار الاجتماعيّ وتشجيع العمل والعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي ازداد تأثيرها مع انتشار الإعلام الإلكتروني الذي وفّر تواصل أكبر مع عامّة الجمهور، مثل حركة "أليران" التي تأسّست عام (1977م)، وكانت أوّل حركة إصلاح اجتماعيّ متعدّدة الأعراق في فلسفتها وسياساتها وبرامجها وعضويّتها[298].

2-3- دور الإعلام في تعزيز الصّحّة السّكانيّة في ماليزيا:

أدّت وسائل الإعلام والاتّصال المختلفة في ماليزيا دورًا مهمًّا في تحسين الصّحّة السّكانيّة، سواء من خلال الحملات التّثقيفيّة التي تقدّمها وزارة الصّحّة ومقدّمو الخدمات الصّحّيّة عبر وسائل الإعلام أو من خلال مشروع التّطبيب عن بعد الذي بدأ عام (1997م) وكان يعتمد على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

[297] Haji Adnan, Mohd Hamdan. (2015). Peranan Media Massa Memartabatkan Integriti Nasional**, Jurnal Komunikasi Borneo** vol 2. pp: 59- 63.
[298]Kaur. Kiranjit. op. cit. pp: 12- 17.

(ICT)في قطاع الصّحّة بهدف إدارة معلومات المرضى وتقديم خدمات الرّعاية الصّحّيّة عن بعد[299]، ومنذ عام (1968م) عمل الإعلام الماليزيّ على نشر الوعي الصّحّيّ، وركّزت الحملات الإعلاميّة للتّثقيف الصّحّيّ على نشر الوعي بكيفيّة الوقاية من الأمراض المعدية واتّباع أسلوب حياة صحّيّ[300]، إذ قامت وزارة الصّحّة بحملات تثقيفيّة حول أسلوب الحياة الصّحّيّ بمواضيع سنويّة باستخدام العديد من وسائل الإعلام، مع توفير المعلومات باللّغات الماليزيّة والإنجليزيّة واللّغات المختلفة للمجموعات العرقيّة المحلّيّة، فركزت المرحلة من (1991م-1996م) على الوقاية من الأمراض، وركّزت المرحلة الثّانية (1997م-2007م) على تعزيز أنماط الحياة الصّحّيّة وتشجيع الأفراد على تبنّي سلوك صحّيّ والابتعاد عن السّلوكيّات الضّارة مثل المأكولات غير الصّحّيّة وعدم ممارسة الرّياضة والتّدخين وغيرها، ومن بين حملات التّوعية الصّحّيّة في ماليزيا نجحت حملة الإقلاع عن التّدخين "Kempen Tak Nak Merokok" التي تمّ إطلاقها عبر وسائل الإعلام الماليزيّة في التّأثير على المدخّنين للإقلاع عن التّدخين أو الحدّ منه، ووفقًا للمسح العالمي للتّبغ بين الشّباب انخفضت بفعلها نسبة المدخّنين الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين (13) و (15) عامًا في المدارس الماليزيّة[301].

وقد أسهمت وسائل الإعلام والاتّصال الجديدة (الإلكترونية) في تطوير النّظام الصّحّيّ في ماليزيا بشكل كبير، وتحديدًا من خلال تقنيّة الرّعاية الصّحّيّة عن بعد التي ترتكز على ثلاثة استخدامات رئيسة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) في ماليزيا وهي: الرّعاية الصّحّيّة عن بعد وأكشاك الرّعاية عن بعد و(e-KL) وهو نظام إلكتروني لإدارة العيادة والمعلومات يربط بين الرّعاية الأوليّة والثّانويّة، ويمكّن مقدّمي الخدمات الأساسيّين من استشارة المتخصّصين ويسهّل وصول الموظفين إلى الإرشادات السّريريّة، إذ تتيح بوابة (MyHealth) الموجودة على الويب للأفراد استشارة الأطبّاء بشأن قضايا صحّيّة معيّنة، وتقدّم تسهيلات كبيرة للمرضى ويتمّ من خلالها اختيار المريض والوصول إليه، وتتيح للأشخاص الاختيار بين الخدمات العامّة والخاصّة اعتمادًا على قدراتهم الماليّة، ويمكن للنّاس اختيار طبيبهم الخاصّ دون الحاجة إلى إحالة، إضافةً إلى تقديم المعلومات عن عمليّة التّبرّع بالأعضاء. وبالرّعاية الصّحّيّة عن بعد تستخدم وزارة الصّحّة وسائل الإعلام والاتّصال المختلفة لتقديم معلومات العلاج وخياراته من قبل مقدّمي الخدمات الصّحّيّة بهدف تمكين النّاس من المشاركة في إدارة الرّعاية الصّحّيّة وتحمّل المسؤوليّة الفرديّة والعمل الإيجابي من أجل صحّتهم[302].

---

[299] Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies. op. cit. p23.

[300] Ahmad, Mohd Khairie. (2014). **Health Communication Research in Malaysia: An Exploratory Analysis**, School of Multimedia Technology & Communication, Communication Department, Universiti Utara Malaysia. p3.

[301] Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies. op. cit. pp: 64- 66.

[302] ibid, p30, 52.9

2-4 – الإعلام والتّنمية السّياسيّة في ماليزيا

تطوّر عمل وسائل الإعلام بعد الاستقلال، وكانت الأيديولوجية السّياسيّة تؤدّي دورًا مهمًّا في الرّقابة عليها، إذ تمّ حظر الرّسائل الإعلاميّة والعناوين والأخبار التي تصوّر ماليزيا سلبًا، ومُنع نشر الموادّ الإذاعيّة التي تضرّ بالقيم الماليزيّة والأخبار التي تهدّد أمن الدّولة واستقرارها مثل نشر المعلومات التي من شأنها أن تضرّ بالمصلحة الوطنيّة وتحرّض على العنف أو تشجّع على عصيان القانون والاضطراب الشّعبيّ ضدّ السّلطة الحاكمة أو تعزز مشاعر العداء بين الأعراق أو الطّبقات المختلفة[303]، وفي المقابل تركّز وسائل الإعلام على تغطية التّقارير الإخباريّة والأغاني الوطنيّة التي تعزّز الانتماء الوطنيّ والاستقرار الاجتماعيّ والسّياسيّ والوحدة الوطنيّة، ممّا أسهم في تعزيز الاستقرار السّياسيّ في ماليزيا لعقود طويلة ودفعها نحو تحقيق نموّ اقتصاديّ مطّرد وشكّل العامل الأهمّ في جذب الاستثمار الأجنبيّ[304].

وقد أدّت وسائل الإعلام دورًا مهمًّا في التّغييرات السّياسيّة التي شهدتها ماليزيا في السّنوات الأخيرة من خلال نقل الأخبار المرتبطة بممارسات الحكومة الماليزيّة، وإبراز الجوانب السّلبيّة للحكومة الحاكمة وخاصةً ما يتعلّق بقضايا الفساد، وعملت على إعادة تشكيل اتّجاه الأصوات بين الماليزيّين، فعلى الرغم من وجود تعدّديّة حزبيّة في ماليزيا ووجود الأحزاب المعارضة، إلّا أنها كانت أقلّ قدرة على الوصول الإعلاميّ وخلق تأييد شعبيّ بسبب الارتباط الوثيق لوسائل الإعلام الماليزيّة بالحزب الحاكم (UMNO) لستّة عقود كان الإعلام التّقليديّ خلالها أقلّ موثوقيّة وديمقراطيّة على الصّعيد السّياسيّ إذ اقتصر عمله السّياسيّ على تصوير الجهود الجيّدة التي تبذلها الحكومة فقط وإخفاء القضايا السّلبيّة، ومع تزايد الانفتاح الثّقافيّ والإعلاميّ في ماليزيا، والانتشار الواسع لوسائل الاتّصال الإلكترونيّة والإنترنت (الإعلام الجديد) انتقل الإعلام الماليزيّ إلى مزيد من حرّيّة التّعبير وتحديدًا بعد عام (2008م) حيث انتشرت منشورات الأحزاب السّياسيّة المعارضة التي كانت أكثر انتقادًا لسياسات الحكومة، وتحرّض على الإصلاح السّياسيّ، وأصبحت وسائل الإعلام الجديدة أكثر مصداقيّة وموثوقيّة، وانعكس ذلك على الانتخابات العامّة الماليزيّة عام (2008م)، حيث حصل حزب المعارضة على (37٪) من المقاعد البرلمانيّة [305]، ووصلت في عام (2018م) إلى تغيّر كامل المشهد، وشهدت الانتخابات فوز أحزاب العرقيّات الثّلاثة المعارضة، (الأمانة وبرساتو وحزب العمل الديمقراطي وحزب عدالة الشّعب)[306]، وهذا

---

[303] Kaur. Kiranjit. op. cit. p:12.

[304] Aini Alivi. Mumtaz, and others. (2018). A Review of New Media in Malaysia: Issues Affecting Society, Faculty of Modern Languages and Communication, Universiti Putra Malaysia, International **Journal of Academic Research in Business and Social Sciences** Vol. 8 , No.2. p: 20.

[305] Aini Alivi. Mumtaz. and others. op. cit. pp: 20- 21.

[306] مركز الجزيرة للدراسات. مرجع سابق. ص6.

يصوّر كيف غير الانفتاح الثّقافيّ وظهور وسائل الإعلام الجديدة المشهد السّياسيّ في ماليزيا إلى مزيد من الديمقراطية، وتوسيع مشاركة النّاس في الحياة السّياسيّة، إذ سمح تطوير وسائل الإعلام الجديدة للجمهور بالمناقشة بشكل نقديّ بشأن المعلومات السّياسيّة المقدّمة عبر اتّصال ثنائيّ الاتّجاه بدلًا من أن يكون متلقيًا سلبيًّا للدّعاية السّياسيّة[307]، وأسهم الانفتاح الثّقافيّ للمجتمع الماليزيّ وخاصة من خلال وسائل الإعلام في تعزيز قيم المواطنة، وتحقيق مزيد من الوعي بحقوق الإنسان وأهمّيّة قيم الديمقراطية والمشاركة الشّعبية في الحياة السّياسيّة، وضرورة المطالبة بها.

2- 5- أثر الإعلام في التّعليم وبناء القدرات

أدّت وسائل الإعلام والاتّصال دورًا مهمًّا في العمليّة التّعليميّة في ماليزيا بدءًا من الإذاعة التّعليميّة والتلفزيون وصولًا إلى تكنولوجيا الأقمار الصّناعيّة واللّاسلكيّة الحاليّة، إذ ساعدت جميعها في توفير دعم كبير للتّعليم من خلال سلسلة كاملة من التكنولوجيا التي شملت المراحل كافّة، فقد عملت الحكومة الماليزيّة منذ تسعينات القرن الماضي على إعداد البرامج الإذاعيّة التّعليميّة المرتبطة بالمناهج الدّراسيّة وبثها، وفي عام (2001م) تمّ إنتاج (187) برنامجًا إذاعيًّا تعليميًّا غطّت اللّغة الماليزيّة والإنجليزيّة وموادًا تعليميّة مختلفة، وكان سبعة وأربعون من هذه البرامج مخصّصة للتّعليم العامّ وكانت البرامج الإذاعيّة تبثّ على الهواء مباشرة، وترسل إلى المدارس في أشرطة صوتيّة وترتبط بالمناهج التّعليميّة والنّظام التّعليميّ العامّ، وذلك بهدف إيصال المعلومات والحصص الدرسيّة إلى الطّلبة داخل المدرسة والجمهور خارج المدرسة على التّوالي، وفي العام نفسه تمّ إنتاج (184) برنامجًا تلفزيونيًا تعليميًّا، اشترك في إنتاجها قطاع التّعليم الخاصّ بمقدار(50) برنامج منها، تقوم على مواضيع بمستويات مختلفة وبلغات ومواضيع مختلفة وجميعها ترتبط بالمناهج الرّسميّة[308].

وبدأت برامج التّعلّم الإلكتروني مع مشروع تجريبيّ يسمّى مشروع المدارس الذّكيّة في عام (1998م) باستخدام البرامج التّعليميّة التّفاعليّة لتعليم اللّغة الماليزيّة والإنجليزيّة والرّياضيّات والموادّ العلميّة، وقدّمت الحكومة الماليزيّة جهاز حاسوب محمول لكلّ معلّم لضمان إمكانيّة استخدام البرامج التّعليميّة التّفاعليّة المقدّمة بنجاح، ولتوفير حافز للمدارس لاستخدام تكنولوجيا الحاسوب في أنشطة التّدريس والتّعلم[309]، وقد تبلور التّعلّم الإلكتروني واكتسب شعبيّة واسعة في ماليزيا، وتمّ إعادة تشكيل البيئة التّعليميّة من حيث ممارسات التّدريس والتّعلّم وإدارة المدرسة وذلك لإعداد الطّلّاب لعصر المعلومات، وفي عام (2001م) تمّ إنشاء موقع الويب المعروف باسم (MySchoolNet) من قبل وزارة التّعليم للمساعدة في زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في

---

[307] Aini Alivi. Mumtaz. and others. op. cit. p: 21.

[308] Idrus. Rozhan. (2005). **Educational Media in Malaysia, " Educational Media in Asia", Commonwealth of Learning**. Vancouver. P:30.

[309] Kamaruddin, Norfadilah. (2015) Understanding Patterns of Interactive Courseware Use Within Malaysian Primary Smart Schools. **Malaysian Online Journal of Educational Technology**. Volume 3, Issue 1. p5.

التّعليم، وتوفير روابط لمساعدة المعلّمين والطّلّاب على الوصول إلى المعلومات التّعليميّة بسهولة، وتشجيع التّواصل التّفاعليّ بين طلّاب المدارس الماليزيّة والطّلّاب في البلدان الاخرى[310].

وفي مرحلة التّعليم العالي قدّمت معظم الجامعات الماليزيّة برامج أكاديميّة للتّعليم عن بعد، ودورات مهنيّة معتمدة من الجامعة على الإنترنت من خلال التّعليم الإلكتروني، وتتضمّن موادًا تعليميّة إضافيّة وتكميليّة، وخدمات دعم مثل الاستشارة عبر الإنترنت (عبر الفاكس والهاتف والبريد الإلكتروني) والمناقشة عبر الإنترنت ومكاتب إلكترونيّة توفّر التّفاعل المستمرّ بين المتعلّمين وأعضاء هيئة التّدريس، أبرز تلك الجامعات جامعة الوسائط المتعدّدة (MMU)، وجامعة (Technology MARA) وجامعة بوترا ماليزيا، واعتمدت ماليزيا على وسائل الاتّصال في التّعليم الافتراضيّ، وتمثّل (Universiti Tun Abdul Razak) أوّل جامعة افتراضيّة في المنطقة يتمّ تقديم التّعليم فيها بالاستخدام الواسع لتكنولوجيا التّعلّم الإلكتروني مثل الإنترنت، والبرامج التّعليميّة المستندة إلى الويب[311].

2-6 – الإعلام والتّنمية الاقتصاديّة

أسهمت وسائل الإعلام الماليزيّة في دعم سياسات التّنمية الاقتصاديّة لماليزيا، وخطط التّحوّل الاقتصاديّ العامّ للبلاد وبرامج الخصخصة، وأسهمت إلى حدٍّ كبير في نموّ الأعمال التّجاريّة، وتضمّنت أنشطتها تشكيل حملات إعلاميّة لنشر معلومات عن برامج الخصخصة والسّياسات الاقتصاديّة التي اعتمدتها البلاد في ذلك الوقت، استهدفت التّعريف بها ودفع الأفراد للانخراط في تلك المشاريع، وذلك بدءًا من التّسهيلات والحوافز التي أعلنت عنها الحكومة، وشملت منح القروض بتسهيلات كبيرة، والإعفاءات الجزئيّة من الضّرائب، والفئات المستهدفة في تلك المشاريع والتّسهيلات التي كانت حينها تستهدف فئة السّكّان الأصليّين، وكان لها الدور الأهمّ في إدارة الأزمات الاقتصاديّة والماليّة التي عانت منها ماليزيا في منتصف الثّمانينات وأواخر التّسعينات وأسهمت كثيرًا في تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ خلال الانكماش الاقتصاديّ عام (1998م)[312]، إضافة إلى الدور المهم الذي أدّاه الإعلام في جذب الاستثمارات الأجنبيّة وتشجيع المستثمرين المحلّيّين وذلك بتوفير المعلومات والإعلانات التي يحتاجها المستثمرون، وبالمساهمة الكبيرة في تحقيق الاستقرار الاجتماعيّ والسّياسيّ الذي يشكّل العامل الأهمّ لجذب رؤوس الأموال.

وكانت وسائل الإعلام والاتّصال الأداة الأساسيّة التي استخدمتها الجهات الحكوميّة لتنمية المناطق الرّيفيّة وذلك بالتّواصل مع السّكّان وإعلامهم والتّأثير فيهم للمشاركة في أنشطة التّنمية الاقتصاديّة وخططها التي تقدّمها وكالات التّنمية، وذلك بنشر أكبر قدر ممكن من المعلومات عن تلك البرامج والخطط إلى المجموعات

[310] Idrus. Rozhan, Educational Media in Malaysia, op. cit. pp: 29- 31.
[311] Ibid. p31.
[312] Kaur. Kiranjit. op. cit. pp:11- 18.

المستهدفة لتعريف المجتمع بها ودعوتهم للمشاركة في الأنشطة الاقتصاديّة المناسبة لتغيير ظروفهم المعيشيّة، وقد تمكّنت أنشطة الاتّصال هذه من جذب المجموعات المستهدفة للحضور والتّفاعل مع برامج التّنمية وأنشطتها، والمشاركة بالمشاريع الاقتصاديّة، ونجحت في توليد الاهتمام والوعي والمعرفة بكيفيّة تنفيذ تلك البرامج، وشملت مشاريع زراعيّة وصناعات غذائيّة ويدويّة مختلفة، وأنشأت كلّ وكالة تنمية في ماليزيا وكالات تغيير أو إرشاد إعلاميّة لتوصيل المعلومات عن تلك المشاريع[313].

وقد عملت ماليزيا على ربط الإعلام والتّدريب الإعلاميّ بأهداف التّنمية الاقتصاديّة، حيث يؤدّي الاقتصاد دورًا مهمًّا في تطوير مناهج الإعلام والاتّصال ويسهم إلى حدّ كبير في رسم مستقبل التّعليم الإعلاميّ في ماليزيا، وتمّ التّأكيد على ضرورة ربط الدّورات والبرامج الإعلاميّة بمشاريع التّنمية الاقتصاديّة والصّناعة في ماليزيا، إذ تكون البرامج والرّسائل الإعلاميّة الاقتصاديّة موجّهة لخدمة القطاعات الاقتصاديّة، ويتمّ تقديم الدّورات التّدريبيّة بما يناسب احتياجات التّنمية الاقتصاديّة والمشاريع الصّناعيّة، سواء ذلك من حيث نوعية برامجها التّعليميّة –التي تركز على إعداد الإعلاميين المؤهلين للحديث عن الاقتصاد– أو المدّة الزّمنيّة التي تتمّ فيها، فقد تمّ توجيه الجامعات العامّة الماليزيّة في ذروة الازدهار الاقتصاديّ في منتصف التّسعينات من قبل الحكومة الماليزيّة لتقصير برامج الإعلام والاتّصال التّعليميّة في الجامعات من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات لتلبية احتياجات المؤسّسات الإعلاميّة من الموظّفين التي انتشرت بشكل واسع في تلك المرحلة[314]، مع توجّه ماليزيا نحو الخصخصة التي طالت قطاع الإعلام وانتشار مزيد من الإذاعات والمحطّات التلفزيونية والصّحف الخاصّة، وكان نموّ صناعة الإعلام في ماليزيا مدفوعًا بالسّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP 1970)، وسياسة الخصخصة التي اتّخذتها ماليزيا في أوائل الثّمانينات وتمّ إطلاق عدد من الصّحف والمجلّات الجديدة ومحطّات التلفزيون والإذاعة الجديدة التي شاركت إلى حدّ كبير في الحياة الاقتصاديّة وشكّلت العديد منها مؤسّسات اقتصاديّة تنتج المعلومات والرّسائل الإعلاميّة وتحقّق الأرباح[315].

[313] Hj Abdullah .Mohad Yusof. and others. (2011). Communication and Community Development at Rural Levels: Sharing Experiences between Indonesia and Malaysia**. Jurnal Melayu** (6). Pp: 230-231.
[314] Nain, Zaharom. op. cit. P:159.
[315] Salman, Ali. Ibrahim, Faridah. Mustaffa, Normah. (2011). The Impact of New Media on Traditional Mainstream Mass Media. School of Media and Communication Studies. Faculty of Social Sciences and Humanities. Universiti Kebangsaan Malaysia. **The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal**. Vol. 16(3), article 7. P: 3.

ثالثًا: العلوم والبحث العلميّ وعقلنة الفكر البشريّ لتحقيق أهداف التّنمية في ماليزيا

أولت ماليزيا اهتمامًا كبيرًا بالعلم والبحث والتّطوير، وتطلب التّقدّم العلميّ والتّقنيّ وتطوير مجتمع العلم والمعرفة الذي حقّقته استثمارات استراتيجيّة في البحث العلميّ وتعليم العلوم والابتكار ودعمه مؤسّسيًّا وتنظيميًّا، وقد بدأت مسيرتها نحو تحقيق النّهضة العلميّة بدءًا من الخطّة الخمسيّة الخامسة (1986م – 1990م)، حيث ازداد التّركيز على العلوم والبحث العلميّ الذي شكّل أهمّ أهدافها وأدواتها، واستمرّ هذا الاهتمام في الخطط الخمسيّة اللّاحقة. وقد بدأت تلك الاستثمارات في العلوم والبحث العلميّ في مراحلها الأولى بارتباط وثيق بالتّنمية الاقتصاديّة، وكان يُنظر إلى العلوم والتكنولوجيا على أنّها أداة للتّنمية الاقتصاديّة، وكان ما يزال البحث والتّطوير الصّناعيّ في ماليزيا موجّه بشكل أساسيّ نحو البنية التّحتيّة وبناء القدرات بمساهمة محدودة في المدخلات والقيم المضافة لاقتصاد المعرفة والإنتاج الاقتصاديّ[316]، ثمّ ما لبثت أن تطوّرت آثاره الاقتصاديّة وقادت ماليزيا إلى بناء اقتصاد معرفيّ متقدّم بمعدّلات نموّ مرتفعة، ومستوى تنافسيّ مرتفع على مستوى العالم، إذ تحتلّ ماليزيا اليوم المرتبة (18) بين أكثر الاقتصادات تنافسيّة من بين (140) اقتصاد مدرج في تقرير التّنافسيّة للمنتدى الاقتصادي (WEF) لعام (2015م)[317]، وامتدّت نتائج النّهضة العلميّة التي حقّقتها ماليزيا لتشمل الجوانب كافّة الاجتماعيّة والثّقافيّة والفكريّة والسّياسيّة للشّعب الماليزيّ، وأسهم التّركيز على تعليم العلوم ودعم البحث العلميّ في خلق مجتمع علميّ ومستنير يستند إلى العلوم والمعارف والأدلّة العلميّة المنهجيّة في تفاعلاته مع محيطه، وتتعايش كافّة الفئات والأعراق المكوّنة له استنادًا إلى قيم العلمانيّة مع الحفاظ على تنوّعها الثّقافيّ وإنجازاتها الحضاريّة؛ ممّا قاد إلى تحقيق مزيد من الوعي بقيم المواطنة والعلمانيّة والوصول إلى تكوين نظام سياسيّ ماليزيّ ديمقراطيّ.

1- تطوير العلوم والتّقانة والبحث العلميّ في ماليزيا

قامت الحكومة الماليزيّة بالعديد من الإجراءات المرتبطة بتطوير البنية المؤسّسية البحثيّة لدعم البحث والابتكار وتشجيعه، كإنشاء مؤسّسات بحثيّة مثل معهد المعايير والبحوث الصّناعيّة في ماليزيا "SIRIM" الذي تمّ تحويله إلى شركة في عام (1994م)، والمعهد الماليزيّ لأنظمة الإلكترونيّات الدّقيقة "MIMOS" الذي تمّ تأسيسه في عام (1985م)، وقد أجرت هذه الوكالات أعمال البحث والتّطوير في مجالات تخصّصها، وقامت بإجراءات

[316] Hazim Shah .Mohd. (2004). **The Malaysian Experience in Science and Technology Development and Its Relevance for OIC Countries**. Department of Science & Technology Studies. University of Malaya, Centre for Policy Initiatives (CPI).pp:3- 5.

[317] Akoum. Ibrahim. Op. cit. P: 392.

أخرى إداريّة وتنظيميّة لتنسيق الجهود في تطوير العلوم والتكنولوجيا، وتمّ إنشاء المجلس الوطنيّ للبحث العلميّ والتّطوير في عام (1975م)، وتبع ذلك إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة "MOSTE" في عام (1976م)، وأُصدرت أوّل وثيقة للسّياسة الوطنيّة للعلوم والتكنولوجيا لأوّل مرّة في عام (1985م)، تمّ تعديلها في عام (2003م)، وعملت الحكومة على إقامة مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في شكل الوسائط المتعدّدة (سوبر كوريدور) أو مشروع (MSC) يضمّ شركات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات المحلّيّة والدّوليّة التي عملت على تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في ماليزيا. وقامت الحكومة الماليزيّة بربط تطوير العلوم والتكنولوجيا وأنشطة البحث والتّطوير بالقطاعات المختلفة من خلال ما سمّي بالشّراكات الذّكيّة؛ لتسهيل التّعاون بين الصّناعات والحكومة، وأنشأت مجموعة الصناعة الحكوميّة الماليزيّة للتكنولوجيا العالية (MIGHT) بمشاركة الجامعات، وتمّ تكثيف البحث في المجالات الخمسة ذات الأولويّة، وهي تكنولوجيا التّصنيع الآلي والموادّ المتقدّمة والتكنولوجيا الحيويّة والإلكترونيّات وتكنولوجيا المعلومات، وجرى توسيعها لاحقًا لتشمل تقنيّات الطّاقة والبيئة والفضاء[318].

ثمّ سلّطت خطّة ماليزيا التّاسعة (2006م–2010م) الضّوء على أهمّيّة المصادر الجديدة للثّروة في القطاعات كثيفة المعرفة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT)، والتكنولوجيا الحيويّة، وفي عام (2010م) تمّ إنشاء المجلس الوطنيّ للعلوم والبحوث (NSRC) كمنّصّةً لتقديم المشورة العلميّة طويلة المدى من أجل تحسين حوكمة البحث والتّطوير، ودفع تحوّل الدّولة إلى اقتصاد تقوده المعرفة والابتكار[319]، وركّزت الخطط اللّاحقة على الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والبحث والتّطوير وتحسين الإنتاجيّة بوصفها محفّزات للنّموّ والتّنمية، إذ التزمت ماليزيا في إطار الخطّة الخمسية العاشرة (2011م–2015م) بمزيد من التّغيير المؤسّسيّ وخلق بيئة تنظيميّة أفضل لتشجيع الابتكار وخاصة من خلال الشّركات الصّغيرة القائمة على المعرفة، وقامت بمزيد من الاستثمار العامّ في عوامل تمكين الابتكار والتمويل المشترك لأنشطة البحث والتّطوير، وشركات المعرفة الصّغيرة والمتوسّطة، وتمّ تقديم مجموعة من برامج الحوافز لتشجيع الشّركات الخاصّة على المشاركة في عمليّة الابتكار، كان أهمّها: مِنح البحث والتّطوير، والصّناديق الصّناعيّة والتّجاريّة، وتسهيلات القروض ورأس المال الاستثماريّ، والحوافز الضّريبيّة الخاصّة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، واستكملت تلك الإجراءات في الخطّة الحادية عشرة (2016م–2020م) فوسّعت نطاق البحوث والابتكارات، وطوّرت أنشطتها ومبادراتها لتمتد إلى تشجيع الابتكار على مستوى المؤسّسات العلميّة والمجتمع إلى جانب المؤسّسات الحكوميّة، وأنشأت وزرة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (MOSTI) مجمع التكنولوجيا الماليزيّ؛ لتعزيز التّنسيق والتّعاون بين المؤسّسات الخاصّة والجامعات

[318] Hazim Shah .Mohd . op. cit. p: 3.

[319] Akoum. Ibrahim. op. cit. p: 392.

ومجتمع البحث عمومًا استنادًا إلى خطّة ماليزيا الحادية عشرة (2016م–2020م) التي أكّدت على تعزيز الجهود التّعاونيّة في البحث والتّطوير والتّسويق بين الحكومة والصّناعة ومراكز البحث الأكاديميّ لضمان الاستدامة الصّناعيّة[320].

2- السّياسة الماليزيّة الوطنيّة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار:

انطلقت سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار الوطنيّة (2013م- 2020م) في ماليزيا من أهداف رؤية (2020م) التي ركّزت على تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعميمها على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، مؤكّدة على أهمّيّتها كأداة اجتماعيّة واقتصاديّة قادرة على تعزيز مستوى المعرفة، وتوليد الثّروة والرّفاهية، ولتحقيق ذلك اعتمدت السّياسة الوطنيّة للعلوم والابتكار على نقاط أساسيّة عدّة:

1- الاعتماد على العلم والتكنولوجيا والابتكار في عمليّة التّحوّل الاجتماعيّ والاقتصاديّ لماليزيا.

2- تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوطنيّ من حيث البنية التّحتيّة والإدارة والموارد البشريّة والتّخصيص الماليّ والإنتاجيّة، والنّهوض بمجالات البحث العلميّ وتشجيع الابتكار، وتنمية المواهب ورعايتها وصقلها.

3- تكثيف ربط الصّناعة بمؤسّسات العلم والتكنولوجيا وتحديدًا مؤسّسات القطاع الخاصّ والشّركات الصّغيرة والمتوسّطة التي تحوّل البحوث والمعارف والابتكارات إلى منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة.

4- تعزيز الوعي بأهمّيّة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

5- تعزيز التّشبيك والتّعاون بين القطاعين العامّ والخاصّ والمنظّمات البحثيّة ومؤسّسات البحث القائمة على الصّناعة، وتعزيز العلاقات الاستراتيجيّة الدّوليّة لتحقيق مزيد من التّعاون فيما يتعلّق بالعلوم والبحث والتّطوير.

6- واتّباع سياسات واستراتيجيّات لتعزيز التّعليم والبحث في المجالات المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وذلك لأنّ تطوير هذه التّوجّهات الاستراتيجيّة وتنفيذها سيشجّع ماليزيا على تحقيق التّنمية المستدامة القائمة على أساس مبادئ العلوم والتكنولوجيا والابتكار المدعومة بالقيم الأخلاقيّة والإنسانيّة، ولتحقيق ذلك عملت

[320]ibid. pp: 394- 398.

على توفير الأموال والمنح؛ لنقل المعرفة المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتوطينها في الاقتصاد والمجتمع بقطاعاته كافّة، ونظّمت برامج تنفيذيّة لتطبيق بنود سياستها الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار[321].

3- الشّراكات العلميّة الدّوليّة لتطوير العلوم والبحث العلميّ:

حرصت ماليزيا على أن تعزّز شراكات استراتيجيّة دوليّة من أجل النّهوض بالعلم والبحث العلميّ إلى جانب التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للبلاد، وحرصت أن تكون عضوًا مشاركًا في العديد من المنظّمات والمنتديات على المستويين الإقليميّ والدّوليّ مثل منظّمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنظّمة التّعاون الاقتصاديّ لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) ومنظّمة دول عدم الانحياز (NAM) ومنظّمة التّجارة العالميّة (WTO) وغيرها، ووقّعت أيضًا على مذكّرات تفاهم مختلفة في مجال التّعاون العلميّ والتكنولوجيّ مع العديد من الدّول منذ عام (1968م)، وعملت على تعزيز العلاقات القائمة وبناء شبكات جديدة مع الدّول الشّريكة على المستويين الإقليميّ والعالميّ[322]؛ ممّا أسهم في تطوير العلوم والبحث العلميّ في ماليزيا ووصولها إلى مستوى المنافسة العالميّة، وكانت اليابان أهمّ الشّركاء العلميّين لماليزيا، إذ تمّ إرسال بعثات علميّة إلى اليابان وبناء مؤسّسات تعليميّة وبحثيّة يابانية في ماليزيا في إطار سياسة النّظر شرقًا، ووصل عدّد الطّلّاب الماليزيّين في اليابان إلى أكثر من (15000) حتى عام (2010م) على مدى ثلاثين عامًا، إمّا للالتحاق بدورات متخصّصة في التّعليم العالي أو لتلقّي التّدريب على الصّناعة والأعمال، وتمّ تمويل هذه المبادرات من قبل حكومتي ماليزيا واليابان، وأرسلت اليابان معلّمين يابانيّين إلى ماليزيا، وتمّ إنشاء مؤسّسات يابانيّة للتّعليم العلميّ والتكنولوجيّ في ماليزيا، وأهمّها المعهد الياباني الدّوليّ للتكنولوجيا (MJIIT) الذي تمّ إحداثه في ماليزيا عام (2011م)، ويقدّم تعليمًا هندسيًّا متطوّرًا على الطّريقة اليابانيّة، وقد تمّ إحداث اتّحاد جامعيّ يابانيّ من قبل (25) جامعة رائدة لتوفير طاقم أكاديمي لأربعة برامج في (MJIIT) وهي هندسة النّظم الإلكترونيّة والهندسة الميكانيكيّة الدّقيقة وهندسة البيئة والتكنولوجيا الخضراء وإدارة التكنولوجيا، وهو يركّز على الطّلّاب من الدّول الآسيويّة والأجنبيّة الأخرى إلى جانب الطّلّاب الماليزيّين، ممّا جعله مركزًا عالميًّا للتّعليم الهندسيّ في آسيا[323] وقد شكّل الانفتاح العلميّ وتكوين الشّراكات العلميّة مع دول متطوّرة علميًّا في الشّرق والغرب العاملَ الأهمّ الذي أسهم في تطوير العلوم والتكنولوجيا في ماليزيا وبناء مجتمعها العلميّ بزمن مختصر وجهود أقل.

---

[321] Dasar Sains.(2013). **Teknologi dan Inovasi Negara (DSTIN) 2013 – 2020**. Memanfaatkan STI Untuk Transformasi Sosio-Ekonomi dan Pertumbuhan Inklusif. pp:7- 8.

[322] Dasar Sains. op. cit. p20.

[323] Hiroyuki, Yamamoto. Op. cit. p5.

4- تمويل البحث العلميّ في ماليزيا:

شهدت نفقات البحث والتّطوير في ماليزيا زيادة مطّردة منذ بداية خطّة ماليزيا الخامسة بين عامي (1986م) و(1990م)، وقد كانت المساهمة الأكبر في نفقات البحث والتّطوير للقطاع العامّ، حيث أسهم بأكثر من (80%)، في حين كانت مساهمة القطاع الخاصّ منخفضة للغاية[324]، وخلال المدّة من (1991م) إلى (1995م) بلغت نفقات البحث والتّطوير حوالي (629) مليون رينجيت ماليزيّ بما يعادل (0.2%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ[325]، وازدادت مساهمة القطاع الخاصّ خلالها وبلغت (45%) من إجماليّ النّفقات، وبين عامي (1996م–2000م) ازداد حجم الإنفاق على البحث والتّطوير ووصلت نسبته إلى (0.5%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، وكان أكثر من (50%) من إجماليّ الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا وقتها مخصّصًا لتطوير البنية التّحتيّة للعلوم والتكنولوجيا[326]، واستمرّ حجم الإنفاق على البحث العلميّ في الازدياد خلال العقد الأوّل من الألفيّة الجديدة، وأصبح القطاع الخاصّ يسهم بالجزء الأكبر من نفقات البحث والتّطوير[327]، وبلغت نسبتها (1.4%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ في عام (2016م)[328].

وقد أعلنت الحكومة الماليزيّة عن العديد من المبادرات والحوافز لتشجيع أنشطة البحث والتّطوير مثل منح الحسومات على نفقات استخدام مرافق مؤسّسات الأبحاث المعتمدة وخدماتها، وعلى المساهمة النّقديّة للمؤسّسات البحثيّة، والإعفاء من رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات على موادّ الآلات والمعدّات والموادّ الخام وأجزاء المكوّنات والعيّنات المستخدمة لأنشطة البحث والتّطوير، بالإضافة إلى تقديم الدّعم الماليّ لأنشطة البحث على شكل منح بدءًا من الخطّة السّابعة (1996م–2000م)، إذ بدأ النّظر إلى أنشطة البحث والتّطوير كمصدر محتمل للدّخل يمكن أن يسهم بشكل كبير في اقتصاد البلاد، وتزايد تشجيع البحث العلميّ والباحثين لإنتاج البحوث التي يمكن أن تتحوّل نتائجها إلى منتجات تجاريّة، فتمّ تقديم العديد من المنح لدعم الأنشطة البحثيّة والعلميّة في محاولة جذب مزيد من الباحثين لإجراء نوع من البحوث التي يحرّكها السّوق وبشكل خاص في

---

[324] Ariff Azizan. Suzana. (2013). **strengethening malysia's scintific and technological development through human capital development**. Faculty of Science. University of Malaya. Procedia - Social and Behavioral Sciences. Malaysia. p 649.

[325] Abdul Jalil. Ahmad Zafarullah. and others. (n.d). **Assessing the Socio-Economic Benefits of Public R&D Activities in Malaysia.** pp: 3- 13.

[326] Awang. Halimah. (2004). Human Capital and Technology Development in Malaysia, Faculty of Economics and Administration, University of Malaya, **International Education Journal**. Vol 5, No 2. P: 243.

[327] Akoum. Ibrahim. op. cit. pp: 392- 649.

[328] World Development Indicators (WDI): https://ar.knoema.com

مجالين رئيسين، هما: تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) والتكنولوجيا الحيويّة. واستمر هذا الدّعم في الخطط الماليزيّة اللّاحقة للأنشطة البحثيّة بالنّسبة إلى مجالات مختلفة شملت تنمية رأس المال البشريّ وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ومبادرات البحث والتّطوير في التكنولوجيا الحيويّة، ومبادرات البحث والتّطوير في علم الجينوم والبيولوجيا الجزيئيّة، وفي مجال الصّحّة والأدوية والغذاء، مثل منحة "ScienceFund" لدعم مشاريع البحث والتّطوير التي يمكن أن تولّد معرفة جديدة، وتطوير منتجات أو عمليّات جديدة يمكن تطويرها وتسويقها تجاريًّا ضمن العلوم الأساسيّة والتّطبيقيّة الاستراتيجيّة، ومنحة "InnoFund" التي تمثّل مخطط منح للشّركات الصّغيرة والمجموعات والأفراد الذين يموّلون تطوير أو تحسين منتجات أو عمليّات أو خدمات جديدة[329].

وعملت الحكومة الماليزيّة في تلك المرحلة على تسويق نتائج البحوث –بعد أن كانت أنشطة البحث والتّطوير ومعظم الأبحاث التي تمّ تمويلها مدفوعة بالمعرفة، دون الاهتمام لإمكانية تسويق نتائج هذه الأبحاث، وكانت تهدف في الأساس إلى بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا (S&T) وتوليد معرفة جديدة– فقامت بتسويق ما لا يقل عن (5٪) من جهود البحث والتّطوير، إضافةً إلى إنتاج خمسة مراكز امتياز للبحث والتّطوير ذات شهرة عالميّة بهدف إنشاء جامعات بحثيّة عالميّة[330].

5- الابتكار في ماليزيا:

عملت وزارة العلوم والتّكنولوجيا والابتكار (MOSTI) بالتّعاون مع شركاء استراتيجيّين على قيادة برامج مختلفة وتنفيذها لتحفيز الإبداع والابتكار، ومنذ عام (2012م) تمّ إعلان "عقد الابتكار" بالتزامن مع تنظيم برنامج "منتدى الابتكار العالميّ (كوالالمبور)"، وقد بدأت تلك البرامج في عام (2010م) بإطلاق أنشطة مثل عام الإبداع والابتكار، والابتكار في ماليزيا (2010م) (Innovative Malaysia 2010)، يليه برنامج ترويج العلوم والرّياضيات (2011م)، وفي عام (2012م) بدأ برنامج (National Science and Innovation Movement 2012) بتخصيص (100) مليون رينجيت ماليزيّ بهدف تشجيع مختلف البرامج والأنشطة القائمة على المعرفة والإبداع والابتكار، وتعميمها في جميع القطاعات ومناحي الحياة؛ لتحقيق تنمية مستدامة قائمة على العلوم ومنجزاتها[331]، وقد نجحت مبادرات الابتكار الشّاملة التي تقيمها وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالتّعاون مع وكالة الابتكار الماليزيّة (AIM) والمنظّمات غير الحكوميّة الأخرى، وسجّلت طلبات براءات الاختراع زيادات واضحة منذ منتصف الثّمانينات، ووصلت إلى (242) براءة اختراع لكلّ مليون شخص في عام (2013م) مقارنةً بجزء صغير من ذلك في السّبعينات وأوائل الثّمانينات؛ ممّا يشير إلى زيادة نسبة الابتكار والقيم المضافة في

[329] Abdul Jalil. Ahmad Zafarullah. and others. op. cit. pp: 3- 4.

[330] Mohd Zain.Norliza. and others. op. cit. p 83.

[331] Dasar Sains. Op. cit. 2013. P: 18.

الاقتصاد الماليزيّ والوصول إلى مرحلة متقدّمة في تطوير المجتمع العلميّ في ماليزيا، إذ تتصدّر ماليزيا البلدان ذات الدّخل المتوسّط الأعلى في هذا الصّدد، ومع أنّ حصّة طلبات براءات الاختراع للمقيمين ما تزال منخفضة مقارنة بحصّة غير المقيمين، إلّا أنّها قد ارتفعت إلى ما يقرب من (17%) من إجماليّ طلبات براءات الاختراع في عام (2015م) مقارنة بحوالي (3.3%) في عام (2000م)؛ ممّا يشير إلى زيادة نشاط الابتكار المحلّيّ في ماليزيا[332]، ووصل عدد براءات الاختراع المسجّلة إلى (1272) براءة اختراع عام (2015م)[333]، وازداد عدد المقالات العلميّة في مجالات العلوم والتّكنولوجيا من (1048) في عام (2000م) إلى (5985) في عام (2009م)، وكانت أهمّ مجالات البحث التي تناولتها تشمل الطّبّ والكيمياء وعلم الوراثة والبيولوجيا الجزيئيّة[334]، واحتلّت ماليزيا المرتبة (33) من بين (131) دولة على مؤشّر الابتكار العالميّ (WIPO) في عام (2020م)[335].

6- دور العلوم والبحث العلميّ في تحقيق التّنمية الشّاملة في ماليزيا

6-1- العلوم والتّنمية الاقتصاديّة

ربطت ماليزيا سياساتها وخططها الاقتصاديّة بالعلوم والتّقانة والبحث العلميّ، وعملت على تطوير نموذج العلوم والبحث العلميّ استجابة لأهداف التّنمية الشّاملة للبلاد، وفي المرحلة المبكّرة من مسيرتها التّنموية، ومنذ أن كانت ماليزيا اقتصادًا زراعيًّا اعتمدت على العلم والتكنولوجيا في التّنمية الزّراعيّة، وتمّ إنشاء عدد من الهيئات لتعزيز جهود البحث والتّطوير في مجال المنتجات الزّراعيّة[336]، فأقامت معاهد بحثيّة مثل المعهد الماليزيّ للبحوث الزّراعيّة والتّنمية (MARDI)، ومعهد أبحاث المطّاط (RRI)، ومعهد أبحاث الغابات في ماليزيا (FRIM)، ولاحقًا معهد أبحاث زيت النّخيل في ماليزيا (PORIM)، وعملت معاهد البحث هذه على تنفيذ أنشطة البحث والتّطوير التي من شأنها أن تزيد الإنتاجيّة في مناطقها، وأن تجعل المنتجات أكثر تنافسيّة في السّوق العالميّة[337]، وفي بداية ثمانينات القرن الماضي ومع تحوّل ماليزيا من اقتصاد قائم على الزّراعة إلى اقتصاد أكثر تصنيعًا اتّسع التّركيز على البحوث والتّقانات التي تناسب الاقتصاد الزّراعيّ لتشمل تلك التي يمكن أن تخدم

---

[332] Akoum. Ibrahim. Op. cit. p: 393.

[333] World Development Indicators (WDI): https://ar.knoema.com

[334] Abuduxike, Gulifeiya. Aljunid, Syed Mohamed. (2017). **Health biotechnology in Malaysia: issues and challenges faced by the innovative biotechnology firms**. Innovation in developing and transition countries. p137.

[335] Global Innovation Index 2020 (WIPO). 2/1/2021: https://www.wipo.net/

[336] Akoum. Ibrahim, op. cit, p 392.

[337] Hazim Shah .Mohd , op. cit, p 2.

بشكل أفضل وتناسب الاقتصاد الصّناعيّ الحديث[338]، واعتمدت ماليزيا على الاستثمارات الأجنبيّة في مراحل التّصنيع الأولى بشكل كبير في نقل المعرفة والتّكنولوجيا الغربيّة إليها، وشكّلت أنظمة الحوافز والسّياسات الصّديقة للاستثمار التي اتّبعتها عاملًا مهمًّا في جذب المستثمرين الأجانب لإنشاء مصانع تجميع في ماليزيا باستخدام القوّة العاملة المحلّيّة، ثمّ انتقلت لاحقًا إلى مشاريع مشتركة مع اليابانيين، مثل شركة بروتون لصناعة السّيّارات التي بدأت في ماليزيا بهذه الطّريقة بالاشتراك مع اليابانيّين، ثمّ عملت ماليزيا على زيادة المكوّنات المحلّيّة في تصنيعها وتطوير وحدات البحث والتّطوير الخاصّة بها[339].

وفي بداية خطّتها الخامسة (1986م–1990م) ركّزت ماليزيا لأوّل مرّة بشكل كامل على العلوم والبحث العلميّ لجعله جزءًا لا يتجزّأ من عمليّة التّنمية الشّاملة لها، وتمّت مواءمة البحث والتّطوير مع الأولويّات الصّناعيّة، وأطلقت خطّة العمل الوطنيّة لتطوير التكنولوجيا الصّناعيّة، وتمّ إنشاء منظّمة الصّناعة الحكوميّة الماليزيّة للتكنولوجيا العالية (MIGHT) التي تهدف إلى تعزيز النّموّ الاقتصاديّ لماليزيا من خلال تسريع استخدام التكنولوجيا العالية ورعاية صناعات التكنولوجيا الفائقة بالاعتماد على برامج التّدخّل التّحفيزيّة، وتشمل عضويّتها المؤسّسات الصّناعيّة والحكوميّة والأوساط الأكاديميّة، وعلى أساس ذلك بدأت الدّولة في تطوير قدراتها الابتكاريّة، وتعزيز البحث والتّطوير في خططها التّنمويّة المتلاحقة؛ للحصول على سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، فصاغت الخطّة الصّناعيّة الثّانية في عام (1996م) التي تغطّي المدّة من (1996م) إلى (2005م) للتّأكيد على التزام الحكومة بتطوير العلوم، ومنذ بداية تنفيذ نموذج التّنمية الجديد في عام (2009) عملت على منح الصّناعات التّحويليّة كثيفة التكنولوجيا حوافز خاصّة، ووفّرت دعمًا خاصًّا للمشاريع كثيفة المعرفة التي تتميّز بمنتجات تكنولوجيّة ذات قيمة مضافة عالية وقدّمت الحوافز لدعم الابتكار فيها[340].

6- 2- بناء المجتمع العلمي في ماليزيا وتطوير القدرات البشريّة

خطت ماليزيا خطوات واسعة على طريق بناء مجتمع علميّ ومستنير قادر على التّفكير المنطقيّ واتّخاذ قرارات سليمة استنادًا إلى الأدلّة والحقائق العلميّة، وذلك من خلال العديد من المبادرات والسّياسات المتعلّقة بتطوير العلوم والتكنولوجيا في الخطط التّنموية الماليزيّة كافّة، واتّباع سياسة تضمن نسبة (60%) من طلّاب العلوم في المدارس، وتمّ دائمًا إعطاء تعليم العلوم الأولويّة في المناهج الدّراسيّة من المرحلة الابتدائيّة إلى المرحلة الثّانويّة، والتّركيز على تطوير مجتمع مثّقف علميًّا بتطوير محتوى هادف ومتقدّم لمناهج العلوم الرّسميّة،

[338]Akoum. Ibrahim, op. cit, p 392.

[339] Hazim Shah .Mohd. op. cit. p: 2.

[340]Akoum. Ibrahim. op. cit. pp: 392- 397.

قادر على خلق التّفكير النّقديّ المستند إلى الحقائق العلميّة وتطوير القدرة على تقييم الحجج والأدلّة العلميّة وتمييزها عن المعارف الزّائفة، وعملت على تعزيز المنهج التّدريسيّ القائم على الاستفسار والنّقد والتّحليل في مناهج العلوم؛ لتطوير فهم العلوم والتكنولوجيا الذي يؤدّي دورًا مؤثّرًا بمنظومة الثّقافة والأخلاق والقيم لدى المجتمع وكيفيّة تفاعله مع المحيط[341]. فعملت الحكومة الماليزيّة على زيادة نسبة الالتحاق بالتّعليم العلميّ والتّقنيّ في ماليزيا، وفي عام (2000م) أصبح القيد في الفصول والدّورات العلميّة والتّقنيّة يمثّل (52%) من إجماليّ نسبة الالتحاق مقارنة بنسبة (40.7%) في عام (1995م)، وازداد الالتحاق بدورات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في المؤسّسات التّعليميّة العالية من (3770) طالب في عام (1995م) إلى (15050) طالب في عام (2000م)، وخلال المدّة (1996م–2000م) أصبح خرّيجو التّعليم العلميّ والتّقنيّ يمثّلون (42%) من إجماليّ الخرّيجين للمرحلة الجامعيّة الأولى[342]، بعد أن كان خريجو العلوم يمثّلون (38%) فقط من إجماليّ الخرّيجين بين عامي (1991م–1995م) وكانت هذه الزّيادة في نسبة الخرّيجين والملتحقين في المجالات العلميّة والتّقنيّة وتحديدًا في دورات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بهدف تلبية احتياجات القوى العاملة المؤهّلة[343].

وتمّ تكثيف الجهود لزيادة عدد الباحثين والعلماء والمهندسين (RSE) وذلك لتشجيع الباحثين وغرس الشّغف والتّفاني في البحث من خلال تسويق نتائج البحوث وزيادة التّمويل والإنفاق على البحث والتّطوير[344]. ومع تنفيذ خطّة ماليزيا السّابعة (1996م–2000م) بدأت زيادة عدد الباحثين بعد بذل جهود جذريّة من قبل الحكومة، مثل مضاعفة المخصّصات لدعم البحث العلميّ وتطوير التّعليم والتّدريب، فازداد عدد الباحثين إلى حوالي (1643) باحثٍ لكلّ مليون نسمة في عام (2011م)، ثمّ (2397) باحث لكلّ مليون نسمة عام (2016م)[345]، بعد أن كان لدى ماليزيا أقل عدد من الباحثين في البحث والتّطوير لكلّ مليون نسمة بين البلدان ذات الدّخل المتوسّط الأعلى في عام (1996م)[346].

[341] Halim, Lilia. (2014). **Development of a Scientific Literate Society: Status and Challenges**. Faculty of Education, Universiti Kebangsaan Malaysia. International Conference on Advances in Education Technology (ICAET). P:8

[342] Awang. Halimah. Op. cit. p 242.

[343] Ariff Azizan. Suzana. op. cit. p 649.

[344] Awang. Halimah, op. cit, p 242- 246.

[345] Data World Bank. https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD.P6?locations=MY

[346] Akoum. Ibrahim, op. cit, p 393.

6- 3- الصّحّة وتحسين مستوى المعيشة

كان لبرامج البحث والتّطوير تأثيرات اجتماعيّة مهمّة في ماليزيا، فقد وجدت دراسة المجموعة الاستشاريّة (UBC) لتأثيرات البرامج والأنشطة البحثيّة بين عاميّ (1996م-2000م) أنّ الاستثمار في أنشطة البحث والتّطوير والابتكار كان له تأثيرات مهمّة في تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز النّموّ الاقتصاديّ والتّوظيف في الأجل الطّويل في ماليزيا، ويمكن للاستثمار في البحث والتّطوير أن يزيد بشكل كبير من فرص العمل للسّكّان المحلّيّين في مختلف القطاعات الاقتصاديّة على المدى الطّويل أيضًا، وذلك نتيجة مساهمته الكبيرة في تنمية الموارد البشريّة وتسويقها، وأيضًا من خلال الأبحاث التي تجري في القطاعات المختلفة مثل الزّراعة والصّناعة التي أسهمت كثيرًا في زيادة الإنتاجيّة والجودة وبالتّالي زيادة الطّلب على المنتجات الماليزيّة في معظم القطاعات، والتّوسع في الإنتاج الذي أسهم في خلق مزيد من فرص العمل وتحسين الدّخل ومستوى المعيشة.[347]

وفي ما يتعلّق بالصّحّة السّكانيّة، تتجّه ماليزيا إلى جعل البحوث المرتبطة بالشّأن الصّحّيّ من أولويّات أنشطة البحث التي تنجزها، ويتمّ تمويل البحوث الصّحّيّة من خلال ثلاث إدارات حكوميّة، حيث تموّل وزارة الصّحّة البحوث التّطبيقيّة والأساسيّة من وكالتها الرئيسة للبحوث الصّحّيّة والمعاهد الصّحّيّة الوطنيّة والتي تضمّ شبكة من المعاهد البحثيّة، وتموّل وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار ووزارة التّعليم أيضاً البحوث التّطبيقيّة والأساسيّة المرتبطة بالشّأن الصّحّيّ[348]، وكانت أهمّ المجالات التي تتناولها مقالات العلوم والتكنولوجيا المنشورة في ماليزيا والتي بلغ عددها (5985) مقالة في عام (2009م) تشمل الطّبّ والكيمياء وعلم الوراثة والبيولوجيا الجزيئيّة التي تشكّل في مجموعها (24.6%) من إجماليّ المواضيع البحثيّة المنتَجة، وتشغل التكنولوجيا الحيويّة الصّحّيّة حيّزًا مهمًّا في قطاع التكنولوجيا الحيويّة في ماليزيا. ومنذ إطلاق السّياسة الوطنيّة للتكنولوجيا الحيويّة (NBP) في عام (2005م)، أكّدت الحكومة الماليزيّة بشدّة على ضرورة تطوير التّكنولوجيا الحيويّة الصّحّيّة والاستفادة من التّنوّع الطّبيعيّ الغنيّ والقدرة البيولوجيّة العامّة للبلاد التي تمنحها مزيّة تنافسيّة في مجال التكنولوجيا الحيويّة، واعتبارًا من نهاية عام (2013م) حقّق قطاع التكنولوجيا الحيويّة الأهداف التي حدّدتها خطّة العمل الأساسيّة وتجاوزها من حيث حجم الاستثمار وعدد الشّركات والتّوظيف، وكانت شركات التّكنولوجيا الحيويّة الصّحيّة هي الأكثر استثمارًا في أنشطة البحث والتّطوير بنسبة (54%) من إجماليّ الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الحيويّة لعام (2011م)؛ ممّا أسهم في تحسين الواقع الصّحّيّ إلى جانب العوائد الاقتصاديّة وذلك بمساهمتها في علاج الأمراض الوراثيّة وإنتاج الأدوية المستخرجة من الأحياء الدّقيقة [349].

---

[347] Abdul Jalil. Ahmad Zafarullah, and others, op. cit, p 8.

[348] Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies, op. cit, p22.

[349] Abuduxike, Gulifeiya. Aljunid, Syed Mohamed. Op. cit. pp: 137- 138.

المبحث الثّالث: إمكانيّة الاستفادة من التّجربة الماليزيّة في سورية

اتّبعت ماليزيا مزيجًا من الاتّجاهات والنّماذج في مسيرتها نحو التّنمية ومنذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي صاغت سياساتها وخططها الخمسيّة التي تهدف بشكل أساسيّ إلى خلق النّموّ الاقتصاديّ وتنويع إنتاجها وزيادة صادراتها مع منح اهتمام أقلّ للجانب الاجتماعيّ في تلك المرحلة، ومع بداية السّبعينات انتقلت في سياساتها إلى مزيد من التّركيز على البعد الاجتماعيّ عندما عدّت تحقيق التّنمية الاجتماعيّة والتّوافق بين فئات مجتمعها متعدّد الأعراق هو الوسيلة للتّقدّم والنّموّ الاقتصاديّ، وبدأت تطبيق السّياسة الاقتصاديّة الجديدة (NEP) التي ركّزت في الأساس على تحقيق المساواة في توزيع الدّخل وخلق الاستقرار الاجتماعيّ، ومنذ بداية الثّمانينات زادت ماليزيا من توجّهها نحو نهج التّحديث عندما ازداد تركيز سياساتها على التّحرير الاقتصاديّ، والانفتاح على الاستثمارات الخارجيّة والاهتمام المتزايد بالبحث والتّطوير، وتوطين التكنولوجيا والابتكار، مع الحفاظ على نهج ذاتيّ في التّنمية باعتمادها على الذّات ورفض المساعدات الخارجيّة والخضوع للشّروط والسّياسات الغربيّة التي تدعو إلى التّحرير التّام ورفع الدّعم الاجتماعيّ بأشكاله كافّة، وعلى العكس من ذلك تضمّنت سياسات التّحرير والخصخصة فيها أهدافًا وإجراءات ذات خلفيّات اجتماعيّة، كان أهمّها منح القروض منخفضة الفوائد لفئات الشّعب الأشدّ فقرًا؛ لتمكينهم من شراء مشاريع القطاع العام ومؤسّساته وإدارتها لتحقيق العدالة في توزيع الدّخل، وعدالة المشاركة في الحياة الاقتصاديّة، وعدم احتكارها من قبل رؤوس الأموال والفئات الغنيّة، وأهمّ ما يميز سياسات ماليزيا وخططها التّنموية طويلة وقصيرة الأجل أنّها شاملة للجوانب كافّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، واستطاعت بفعلها تحقيق تقدّم كبير في المؤشّرات كافّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ورغم تصنيف ماليزيا كدولة ذات دخل متوسّط أعلى؛ إلّا أنّها تقترب من تحقيق وضع الدّولة المتقدّمة، وتفوق العديد من الدّول المتقدمة من حيث أداء اقتصادها، وانخفاض معدّل الفقر الذي وصل إلى (0.00%) في عام (2015م)، والنّموّ الكبير في معدّل الدّخل الفرديّ، ونسب البطالة المتدنّية، والقضاء على الأمّيّة، وحجم الإنفاق على التّعليم مقارنة بالنّاتج المحلّيّ الإجماليّ، وعالميّة التّعليم العالي فيها.

على الرغم من خصوصيّة التّجربة التّنمويّة الماليزيّة وارتباطها بالمجتمع الماليزيّ الذي يختلف من حيث الخصائص والمكوّنات عن المجتمع السّوريّ، ممّا يجعل من الصّعوبة نسخ هذه التّجربة وتقليدها، إلّا أنّه يمكن تمييز العديد من أوجه التّشابه بين المجتمعين، وتحديدًا من حيث التّعدّديّة الثّقافيّة والدّينيّة وسيطرة الدّين الإسلاميّ بوصفه دينًا رسميًّا، وتشترك البلدان–حتى وقت ليس ببعيد–في التّخلّف الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وتخلّف البنى النّفسيّة والسّلوكيّة والفكريّة لأفراد المجتمع، ومع ذلك تمكّنت ماليزيا من تطوير اقتصادها–الذي كان يعتمد على الزّراعة وبعض الموارد الطّبيعيّة–إلى اقتصاد صناعيّ متطوّر، تشكّل التّقنيّة والصّناعات المعرفيّة

النّسبة الأعلى من إنتاجه وصادراته، واستطاعت أن تحقّق معدّلات تنمية بشريّة مرتفعة، واستقرار اجتماعيّ قائم على التّوافق بين الأعراق والطّوائف الدّينيّة كافّة، وتمكّنت من خلق التّوازن بين الإسلام وبين العلمانيّة وقيم التّحديث، ودمج الإسلام والفئات الدّينيّة والعرقيّة الأخرى كافّة في عمليّة التّنمية، فشكّلت تجربة تنمويّة فريدة يمكن الاستفادة منها إلى حدّ كبير بما يناسب خصائص البيئة السّوريّة، وتحديدًا فيما يتعلّق بتنمية السّلوك والعقل البشري، وتحقيق **نهضة علميّة** مع المحافظة على الأصالة والقيم والهويّة الوطنيّة والثّقافيّة.

وأثبتت ماليزيا أنّ اللّحاق بركب التّطوّر والتّقدّم وتحقيق النّهضة العلميّة والصّناعيّة والتّغيير الاجتماعيّ، يمكن أن يتمّ خلال بضعة عقود إذا ما وجدت إرادة فعليّة وعمل حقيقيّ لتحقيق التّغيير، ومن أهمّ ما يمكن تعلّمه من هذه التّجربة أنّ عمليّة التّحديث التي بدأتها ماليزيا منذ استقلالها، وتوسّعت بها منذ بداية الثّمانينات، قد نجحت بفعل توجيهها إلى فئات المجتمع كافّة، وتعبئتهم في خطط التّنمية وسياساتها، وما يطلبه ذلك من استثمار في تطوير السّلوك البشريّ وتوجيهه لتحقيق تلك الأغراض، وبفعل امتزاجها بروح الأصالة والقيم التي تُعلي من شأن المصلحة الجماعيّة، وتطبيق مبادئ التّحديث والتّوجّه إلى تطوير العلوم والانفتاح الثّقافيّ دون انتزاع القيم الثّقافيّة والدّينيّة للمجتمع الماليزيّ.

وأثبتت التّجربة الماليزيّة أنّ عمليّة التّعقيل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة يمكن أن تختصر الزّمن عند اتّباع سياسات صحيحة تربط بين العلم والعمل، وعند تنمية سلوك الأفراد وتكثيف الاستثمار الحقيقيّ والصّحيح في العلوم والتّقانة وليس فقط تقليدها واستهلاكها. ومع وجود العديد من الاختلافات بين سورية وماليزيا، في الجوانب كافّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، إلّا أنّ وجود بعض أوجه التّشابه يجعل من التّجربة الماليزيّة مثالًا مهمًّا يمكن الاستفادة منه إلى حدّ كبير في العديد من الجوانب:

أوّلًا: الجانب الاقتصاديّ:

يشكّل الاستثمار في رأس المال البشريّ، وتطوير سلوك الأفراد، وتنمية الفكر العلميّ والمنهجيّ المنظّم، وربطه بأهداف التّنمية الاقتصاديّة الجانب الأهمّ الذي يمكن الاستفادة منه في تجربة التّنمية الاقتصاديّة لماليزيا، إلى جانب فعّاليّة سياساتها وخططها في الوصول إلى الواقع وتغييره، فقد عملت ماليزيا على تطوير المؤسّسات التّعليميّة والمراكز البحثيّة، وركّزت على تعليم العلوم وتطوير البحث العلميّ وربطتها بأهداف التّنمية وبعمل المؤسّسات الاقتصاديّة، بالتّوازي مع تفعيل المؤسّسات الثّقافيّة والتّعليميّة والإعلاميّة؛ لتطوير منظومة القيم والسّلوك وتحقيق مزيد من الالتزام الأخلاقيّ في العمل.

ومنذ بداية انطلاق خطط التّنمية فيها في مرحلة التّنمية الزّراعيّة اتّجهت ماليزيا إلى الاستثمار في البنية التّحتيّة العلميّة والتكنولوجية، وربطت مشاريعها الاقتصاديّة بالعلوم والبحث العلميّ؛ ممّا ساعدها على تحقيق سيطرة أكبر على إنتاجها بشكل عقلانيّ وعلميّ مدروس ومنهجيّ، مع تنفيذ حملات توعية للمزارعين؛ للتّأثير في

سلوكهم الإنتاجيّ وزيادة الإنتاجيّة والكفاءة، وتمكّنت بفعل ذلك من تحقيق اكتفاء ذاتيّ وفائض تصديريّ، استُثمِرَت عوائده في التّنويع الصّناعيّ الذي تطلّب تكثيف الاستثمار في الفكر والسلوك البشريّ، والتّوجّه إلى مزيد من التّطوير العلميّ والتّقنيّ؛ لتحقيق مزيد من الكفاءة والإنتاجيّة؛ ممّا أسهم في تنمية صناعتها وتحقيق نموّ اقتصاديّ مطّرد انعكست نتائجه على كافّة المستويات الاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة فيها.

كما أنّ توجّه ماليزيا في مرحلة انطلاقها إلى الاستثمار في الاقتصاد الزراعيّ وتنميته والتّوسّع في إنتاجه ومن ثمّ الانطلاق منه إلى تنمية القطاعات الأخرى، يمثّل أحد الدّروس المهمّة التي تقدّمها هذه التّجربة والذي يمكن الاستفادة منه فيما يتعلّق بالتّنمية الاقتصاديّة في سورية، حيث يشكّل القطاع الزّراعيّ القطاع الأنسب الذي تتوفّر مقوّماته ووسائل الإنتاج الخاصّة به اليوم في الاقتصاد السّوري، فقد ركّزت الحكومات الماليزيّة–منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين–على القطاع الزّراعيّ والصّناعات الزّراعيّة، وتوسّعت في تطوير هذا القطاع بشكل علميّ ومدروس، إلى جانب تنفيذ حملات التّوعية وتفعيل المؤسّسات الثّقافيّة والتّعليميّة؛ لتطوير السّلوك والوعي لدى أفراد المجتمع الذي يضمن نجاح المشاريع وزيادة الكفاءة والإنتاجيّة، واستمرّت في التّوسع في هذا القطاع وتنويع إنتاجه حتى استنفاذ القدرة على تطوير موارده، ثمّ انطلقت منه نحو تنمية القطاعات الأخرى، وهي بذلك تقدّم مثالًا على كيفيّة تنفيذ تنمية اقتصاديّة حقيقيّة قائمة على الاجتياز التّدريجيّ لمراحل التّقدّم والتّحديث، وعدم القفز فوق مراحله الأساسيّة واستعارة التّصنيع والتّقنيّة التي توصي به نظريّات التّحديث الغربيّة الموجّهة إلى الدّول النّامية، ورغم اجتيازها السّريع لتلك المراحل؛ إلّا أنّها اتّصفت بالنّضج النّاتج عن فعاليّة خططها وسياساتها، ووجود إرادة حقيقيّة لتنفيذها بشكل علميّ ومنهجيّ.

ومن الضّروري تَعلُّم التّخطيط من التّجربة الماليزيّة، على أساس علميّ مدروس يراعي المتغيّرات البيئيّة الطّبيعيّة والاجتماعيّة، وضرورة ربط الخطط الاقتصاديّة وسياساتها بالمتغيّرات البيئيّة المحلّيّة والدّوليّة، واللّجوء إلى تنويع مصادر الدّخل، والبحث عن مصادر جديدة عندما تشير الظّروف والتّوقّعات إلى تباطؤ مصادر الإنتاج الحاليّة.

ثانيًا: الجانب الاجتماعيّ:

منذ بداية ستّينات القرن الماضي نفذّت الحكومات الماليزيّة المتعاقبة مجموعة من السّياسات والإجراءات؛ لتخفيض معدّلات البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة، وشملت تلك الإجراءات عمليّات توزيع شاملة للأنشطة والمشاريع الاقتصاديّة استهدفت فئات الملايو الأشدّ فقرًا في ذلك الوقت لضمان تحقيق المساواة، ومشاركة الفئات كافّة في الحياة الاقتصاديّة، وعملت على منح القروض بفوائد منخفضة لتنفيذ الاستثمارات، وتضمّنت تلك الإجراءات حملات توعويّة من خلال وسائل الإعلام، أسهمت في تحقيق وصول أكبر للمعلومات المرتبطة بتلك المشاريع وكيفيّة تنفيذها، ونشر مجموعة المبادئ والقيم المرتبطة بالنّزاهة وأخلاقيّات الالتزام

بالعمل. وصاغت الحكومة الماليزيّة السّياسات والخطط التي من شأنها التّأثير في سلوك مواطنيها؛ لخلق مجتمع عادل ونزيه يتمّ فيه توزيع الثّروة بشكل أخلاقيّ ومنصف، وكان أهمّها الفلسفة الوطنيّة (Rukunegara) التي اعتمدتها ماليزيا منذ بداية السّبعينات، واعتمدت بشكل أساسيّ على المؤسّسات التّعليميّة والإعلاميّة لنشر مبادئها، وخطّة النّزاهة الوطنيّة التي أطلقتها في عام (2004م) بهدف غرس ثقافة النّزاهة والأخلاق وتنميتها لضمان نجاح المشاريع التّنمويّة، وتحقيق تنمية المجتمع الماليزيّ، ورفع المستوى المعيشيّ له بالاعتماد على أخلاق أفراده وسلوكهم، وقد تمّ تفعيل مؤسّسات التّعليم والإعلام لتحقيق هذا الغرض، وتمّ تكثيف محتوياتها وبرامجها الموجّهة لتعزيز مبادئ النّزاهة، وتفضيل المصلحة العامّة والوطنيّة تماشيًا مع أهداف رؤية (2020م) المرتبطة بتكوين مجتمع يتمتّع مواطنوه بقيم دينيّة وأخلاقيّة وسلوكيّة سليمة؛ ممّا أدّى إلى نجاح المشاريع التّنمويّة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعيّ، وإيقاف الاضطرابات والاحتجاجات التي عانت منها ماليزيا في فترة السّتينات، والنهوض بالواقع الاجتماعيّ الذي كان يشابه إلى حدّ كبير الواقع الاجتماعيّ السّوريّ اليوم، من حيث انتشار البطالة، وارتفاع معدّلات الفقر، والتّفاوت الحادّ في توزيع الدّخل؛ ممّا يجعل تلك السّياسات الاجتماعيّة التي اتّبعتها الحكومات الماليزيّة مثالًا مهمًّا يمكن الاستفادة منه لتحقيق التّغيير الاجتماعيّ في سورية، وإصلاح الاضطرابات الاجتماعيّة المرتبطة بانتشار الفساد والفوضى وارتفاع معدّلات الجرائم التي أنتجتها تأثيرات الأزمة السّوريّة.

ويمكن الاستفادة إلى حدّ كبير من السّياسات التي اتّبعتها ماليزيا لتطوير قدرات مجتمعها وبناء المجتمع العلميّ بالاعتماد على مؤسّسات التّعليم والبحث العلميّ ووسائل الإعلام والاتّصال المختلفة، وذلك بتطوير المراكز البحثيّة والتوسّع في الاستثمار بالبحث العلميّ مؤسّسيًّا ونوعيًّا، وزيادة الإنفاق على البحث والتّطوير بالتّوازي مع تطوير المناهج التّعليميّة، واتّباع نهج مدروس قادر على تطوير قدرات الطّلبة، وتشكيل الفكر العلميّ المنظّم الذي يمثّل العامل الأهمّ في نجاح أيّ عمل بشريّ وذلك بالاعتماد على تكثيف الاهتمام بالتّعليم العلميّ والتّقنيّ، وتطوير الأنظمة والمناهج العلميّة الحاليّة في المدارس والجامعات لتتماشى مع العلوم المتقدّمة ولتصبح أكثر مواكبة لآخر التّطوّرات العلميّة، وضرورة تطوير عمل وسائل الإعلام في دعم العمليّة التّعليميّة ونشر ثقافة العلم من خلال البرامج التّعليميّة والعلميّة الإذاعيّة والتلفزيونيّة، إلى جانب تطوير التّعلّم الإلكترونيّ عبر وسائل الاتّصال المختلفة الذي بدأته سورية للمرحلة الابتدائيّة ضمن ما يعرف ببرنامج التّعلّم التّفاعليّ، بإشراف منظمة الأونروا في عام (2015م) الذي يقوم على إدخال التكنولوجيا ووسائل الاتّصال إلى المدارس، إلى جانب الاهتمام بمعايير أخرى ثقافيّة واجتماعيّة وأخلاقيّة، ضمن البرامج التّعليميّة في المدارس والجامعات السّوريّة، والعمل على تطوير قدرات المعلّمين التّدريسيّة بما يضمن تحقيق الأهداف التّعليميّة والتّربويّة، وتوجيه جزء من مخصّصات الإنفاق التّعليميّ لهذا الغرض.

ثالثًا: الجانب السّياسيّ:

تقدّم تجربة ماليزيا في التّنمية السّياسيّة مثالًا على أهمّيّة تطوير العلوم وبناء المجتمع العلميّ، وعمل مؤسّسات التّعليم والإعلام في تحقيق الاستقرار السّياسيّ وتحقيق مشاركة مجتمعيّة شاملة في الحياة السّياسيّة، إلى جانب تنفيذ السّياسات الاجتماعيّة الموجّهة لزيادة الدّخل وخلق التّوافق والاستقرار الاجتماعيّ، وأثرها في تحقيق ذلك، إذ جاءت التّنمية السّياسيّة في ماليزيا كنتاج لسيرورة التّطوّر **العلميّ والثّقافيّ والاجتماعيّ** فيها، فبعمل الحكومات الماليزيّة على تحقيق المساواة في توزيع الدّخل بين الفئات العرقيّة كافّة، وتحقيق التّوافق والاستقرار فيما بينها، ورفع مستوى المعيشة، وصلت ماليزيا إلى تحقيق الاستقرار السّياسيّ، والحدّ من الاضطرابات والاحتجاجات الشّعبيّة التي كانت تحصل نتيجة للأزمات الاقتصاديّة والاضطرابات العرقيّة النّاتجة عن التّفاوت في توزيع الدّخل وارتفاع نسب البطالة والفقر فيها، وتمكّنت من تطوير نظامها السّياسيّ وصولًا إلى تحقيق نظام ديمقراطيّ يعترف بحقوق الإنسان، وقائم على مشاركة فئات المجتمع كافّة في الحياة السّياسيّة، أسهمت في تحقيقه أكثر من ستّة عقود من الاستثمار في تطوير العلوم والبحث العلميّ، وصلت ماليزيا بفعلها إلى تحقيق النّهضة العلميّة التي أضفت العقلانيّة والتّنظيم على كافّة أبعاد الحياة فيها، ومن ضمنها الحياة السّياسية، ومن خلال العمل على تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنيّة من قبل مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام والانفتاح الثّقافيّ والعلميّ والإعلاميّ على الغرب والشّرق والذي أسهم في تطوير وعي الأفراد بأهمّيّة قيم الديمقراطية وضرورة المطالبة بحقوقهم والمشاركة في الحياة السّياسيّة.

وقد كان لوسائل الإعلام الدور الأهم في توسيع المشاركة الجماهيريّة في الحياة السّياسيّة بتوفير معلومات أشمل عن عمل الحكومة، حيث تطوّر عمل تلك الوسائل بفعل الانفتاح الإعلاميّ الذي شهدته ماليزيا منذ بداية القرن الواحد والعشرين والذي كان للإعلام الإلكترونيّ الدور الأكبر في تحقيقه، إلى جانب التّطوّر العلميّ والانفتاح الثّقافيّ على العالم الخارجيّ الذي ازداد وقعه في ماليزيا منذ الثّمانينات، وأسهم في الوصول إلى معلومات أكثر عن عمل الحكومة وممارساتها السّلبية لفئات المجتمع كافّة، وليس فقط الاكتفاء في نقل الجانب الإيجابيّ الذي كان سائدًا على مدى خمسة عقود منذ نهاية الخمسينات، وأسهم أيضًا في وصول الأحزاب المعارضة إلى قاعدة جماهيريّة أكبر؛ ممّا أدّى إلى إحداث تغييرات في وعي المجتمع بالحياة السّياسيّة وإدراكه لحقوقه والمطالبة بها، وأثّر في اتّجاه التّأييد الشّعبيّ للممارسات السّياسيّة القائمة.

وبذلك يمكن القول إنّ تجربة التّنمية السّياسيّة في ماليزيا قامت على أربعة محاور أساسيّة، وهي: (السّياسات الاجتماعيّة الموجّهة لتحقيق العدالة في توزيع الدّخل والاستقرار الاجتماعيّ، والاستثمار في تطوير العلوم وبناء المجتمع العلميّ الذي انعكست آثاره على عقلنة الحياة السّياسيّة فيها، والانفتاح الثّقافيّ على الشّرق

والغرب الذي أسهم في زيادة وعي الأفراد بحقوقهم وبأهمّيّة قيم الديمقراطية والمشاركة في الحياة السّياسيّة، وتطوّر عمل وسائل الإعلام نحو مزيد من الشّفافيّة والنّزاهة وحرّيّة التّعبير)، ومع اختلاف الواقع السّياسيّ في سورية إلى حدّ كبير عن نظيره في ماليزيا إلّا أنّه يمكن أن تشكّل هذه العوامل أعمدة التّنمية السّياسيّة في سورية نحو مزيد من الديمقراطيّة والاستقرار السّياسيّ وإدراك حقوق الإنسان.

رابعًا: الجانب الثقافيّ

تشترك سورية وماليزيا في العديد من القيم والموروثات الثّقافيّة التي تجعل من السّياسات والإجراءات التي اتّبعتها ماليزيا في تطوير نموذجها الثّقافيّ تجربة مهمّة يمكن الاستفادة منها إلى حدّ كبير في سورية، ومن بين أوجه الشّبه هذه: التّعدّديّة الدّينيّة، والموروثات الاستعماريّة المشتركة، وسيطرة الدّين الإسلاميّ كدين رسميٍّ، يطبع ثقافة الغالبيّة العظمى من أفراد المجتمع بالقيم والأخلاق الإسلاميّة التي تشكّل السّلوك الاجتماعيّ وتؤثّر فيه، وهذا يقتضي ضرورة مراعاة هذه القيم والمبادئ في صياغة سياسات التّنمية وخططها وتنفيذها.

فقد جمعت ماليزيا بين القيم الأخلاقيّة للدّين الإسلاميّ والأديان الأخرى التي تمارسها الأعراق المكوّنة للمجتمع الماليزيّ كافّة، وبينثقافة العلم ومبادئ العلمانيّة، وتمكّنت بذلك النّهج من الحفاظ على التّكوين الثّقافيّ لمجتمعها متعدّد الإثنيّات، بما يضمن حرّيّة الممارسات الدّينيّة والمعتقد لكافّة مكوّناته، حيث أسهم اتّباعها نهج تنمويّ تحديثيّ منذ الثّمانينات، وزيادة الانفتاح العلميّ والثّقافيّ على الشّرق والغرب، والتّركيز على التّطوير العلميّ والتّقنيّ، ونشر ثقافة العلم والمنهج العلميّ الوضعيّ من قبل مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام في تطوير قيم العلمانيّة، وإضفاء العقلانيّة العلميّة على النّهج الثّقافيّ والفكريّ للمجتمع الماليزيّ؛ ممّا قاده إلى تحقيق مزيد من السّيطرة على واقعه والتّفاعل مع الوقائع والأحداث بالاستناد إلى فكر منظّم ومنهجيّ، يتّخذ من العلم والدّراسات العلميّة دليلًا له، وتمكّن بفعل ذلك من تحقيق التّنمية والتّقدم على المستويات كافّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والعلميّة.

وعملت الإدارات الماليزيّة على تحقيق مشاركة أوسع للمسلمين في الأنشطة الاقتصاديّة والعلميّة، وتمكينهم من الانخراط في عمليّة التّحديث والتّنمية إلى جانب تعميق الإسلام من منظور أخلاقيّ وقيميّ، ودعت المسلمين الملايو إلى إدراك الأخطاء المرتبطة بفهم قيم الإسلام وتصحيحها، والاندماج بحياة التّحديث والعلم والمعرفة، وقامت بإنشاء العديد من المؤسّسات الإسلاميّة، إلى جانب مؤسّسات العلوم والتكنولوجيا بهدف زيادة مشاركة المسلمين في مشاريع التّنمية الاقتصاديّة والعلميّة، وقد أسهمت المؤسّسات العلميّة والبحثيّة في تحقيق هذا الهدف إلى جانب وسائل الإعلام، وفي مقدّمتها المؤسّسة الإسلاميّة للعلوم والتكنولوجيا والتّنمية التي عملت على نشر تعاليم الإسلام الصّحيحة، ودعوة المسلمين إلى البحث عن المعرفة، وتعزيز الحاجة إلى العلم والابتكار والبحث عن المعرفة، ونشر المعرفة العلميّة والتّقنيّة وتعزيزها.

وعلى الرغم من تزايد الانفتاح الثّقافيّ والتّعرّض المتزايد للقيم والثّقافات الأخرى وخاصة الثّقافة الغربيّة، تمكّنت ماليزيا من الاستمرار في الحفاظ على الهويّة الوطنيّة والحضاريّة لمجتمعها، والحفاظ على قيمه الإسلاميّة والآسيويّة دون انتزاعها أو تشويهها، وكان للمدارس والجامعات ووسائل الإعلام الأثر الأهمّ في تحقيق ذلك من خلال بتكثيف محتواها وبرامجها المرتبطة بترسيخ الهويّة الوطنيّة وقيم الأصالة الآسيويّة والإسلاميّة، والعمل على نشر مبادئ فلسفتها الوطنيّة التي تجمع بين قيم التّحديث والقيم الماليزيّة والآسيويّة، وكان انفتاحها على ثقافة المجتمع الياباني وتنفيذ سياسة التّطلّع إلى الشّرق من أهمّ السّياسات التي اتّبعتها ماليزيا لإغناء ثقافة مجتمعها، إذ عملت على الاستفادة من قيم المجتمع الياباني وأخلاقه والتزامه في العمل ونقلها إلى مجتمعها، إلى جانب تعلُّم العلوم والتكنولوجيا اليابانيّة؛ ممّا أسهم في تنمية الإنسان الماليزيّ نفسيًّا وأخلاقيًّا وفكريًّا مع الحفاظ على قيم ثقافته الآسيويّة وتعزيزها.

خاتمة الفصل الثّالث:

تميّزت سياسات التّنمية وخططها في ماليزيا بأنّها موجّهة للمجتمع كهدف ووسيلة لتحقيق التّنمية، وبأنّها قائمة على تعزيز مشاركة أفراده بمشاريعها وخططها كافّة، ولأنّ العامل البشريّ بمحدّداته الثّقافيّة والفكريّة والسّلوكيّة يشغل الدور الأهمّ في إنجاح تلك المشاريع، وجّهت ماليزيا كامل سياساتها لتنمية سلوك الأفراد والاستثمار في العنصر البشريّ فكريًّا وثقافيًّا وأخلاقيًّا، وفعّلت كامل مؤسّساتها لتحقيق تلك الغاية وتحديدًا مؤسّسات التّعليم والإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلميّ؛ لبناء مجتمع علميّ، وتشكيل وعي الأفراد القائم على الأخلاق والقيم وبناء دافع الإنجاز والإنتاج، وخلق قيم المواطنة وتفضيل المصلحة العامّة على المصلحة الفرديّة، ممّا قادها إلى تحقيق تنمية شاملة طالت الجوانب كافّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة والبيئيّة، ومع وجود اختلاف يشمل معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعيّة والثّقافيّة بين سورية وماليزيا؛ إلّا أنّهما تتشابهان في العديد من النّقاط التي تجعل منها تجربة مهمّة، يمكن الاستفادة منها إلى حدّ كبير في صياغة السّياسات وتشكيل خطط التّنمية في سورية.

النّتائج:

- تسهم كل من مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام ومنظومة العلوم والبحث العلميّ في توجيه سلوك أفراد المجتمع ومنحهم سمات ودوافع نفسيّة وفكريّة توفق حاجات التّنمية المستدامة وتسهم في تحقيق أهدافها بأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة.

- يواجه التعليم في سورية مجموعة اختلالات ومشكلات مرتبطة بنوعيّة التّعليم وجودته، تنعكس آثارها على جملة المكتسبات السّلوكيّة والمعرفيّة التي تبنيها المؤسّسات التعليميّة في عقول المتعلّمين.

- لا يُحدث التّعليم في سورية تأثيرات مهمّة في الواقع الاقتصاديّ السوريّ، إذ تعاني العلاقة بين التعليم والاقتصاد من اختلالات عدّة من حيث ارتفاع معدلات البطالة في صفوف المتعلّمين وانخفاض إنتاجيّة العاملين.
- يشير انخفاض إنتاجية العاملين، رغم ارتفاع نسبة المشتغلين من حملة الشّهادات الجامعيّة في سورية في المرحلة التي سبقت الحرب السوريّة، إلى انخفاض كفاءة العاملين المرتبطة بتدنّي جودة التّعليم، الذي يعتمد على التلّقين ويفتقد إلى الأساليب المحفّزة للتّفكير والإبداع والعمل والإنجاز.
- حقّق التّعليم آثار اجتماعيّة مهمّة في سورية، إذ أسهم في تحسين المستوى الصّحّيّ وخفض معدّلات الوفيات بمساهمته في رفع الوعي المجتمعيّ وتوجيه سلوك الأفراد نحو اتّباع سلوكيّات صحّيّة، وأسهم في تحسين مستوى المعيشة وتخفيض نسبة الفقراء في المرحلة التي سبقت الأزمة السّوريّة.
- هناك قصور في دور المؤسسات التّعليميّة في سورية في تعزيز الاستقرار السياسيّ والاجتماعيّ فيها، إذ لا يتم التركيز على تدريس قيم المواطنة والديمقراطيّة بشكل يسمح باكتساب الطلّاب لهذه القيم، إنّما يعتمد تدريسها على الحفظ والتّلقين ويتطلّب حفظ كمّ كبير من المعلومات دون وجود الوقت الكافي لفهمها في الحصّة الدّرسيّة، كما أنّ ضعف مناهج التّعليم وأساليبها وتحديداً المناهج العلميّة يحول دون قدرتها على تطوير التفكير العلميّ المنهجيّ الذي يضفي العقلانيّة على سلوك المجتمع وكيفيّة مشاركته في الحياة السيّاسيّة والوعي بحقوقه.

- أثّر الإعلام منذ نشأته في سورية في التنمية الاجتماعية فيها، وتحديدًا بعد إحداث مديريّة الإعلام التّمويّ وأسهم بتوجيه سلوك الأفراد لتحقيق حياة أفضل وتحسين المستوى الصحيّ ومساندة أنظمة التّعليم في تطوير القدرات وتحسين المستوى التعليميّ.

- تشغل الرسائل الإعلاميّة التنمويّة في الإعلام السوريّ حيزًا صغيرًا مقارنةً بالمواد والبرامج الإعلامية الأخرى: الترفيهيّة، والسّياسيّة، والإخباريّة، ويوجد حضور ضعيف للعلم والأدب والفنون، وخاصة أخبار العلوم والبرامج العلميّة والمعرفيّة بشكل عام التي لا تأخذ مكانها الطّبيعي إلى جانب البرامج الأخرى.
- لم يتطوّر الإعلام الاقتصاديّ الرّسميّ في سورية إلى إنشاء مؤسّسات ومحطّات متخصّصة، وبقي الخبر الاقتصاديّ يفتقر في كثير من الأحيان إلى الأرقام والمؤشّرات الدّقيقة، وإلى توفّر تلك المعلومات في وقتها الصّحيح ممّا يحول دون وصول المجتمع إلى الوعي الكافي بمجريات الواقع الاقتصاديّ.
- أدت سيطرة الخبر السّياسيّ على عمل وسائل الإعلام التقليديّة والإلكترونيّة في سورية على حساب الأخبار والبرامج الثقافيّة والعلميّة والاجتماعيّة–وخاصة خلال فترة الحرب– إلى قصور وظيفتها الاجتماعيّة، وحالت دون امتدادها بشكل فعليّ للعمل على تحقيق تغيير مجتمعيّ، قائم على تعبئة المجتمع لخدمة أهداف تنمويّة تصبّ في مصلحة الإنسان بشكل أساسيّ.
- لا يحظى الجانب البيئيّ بتغطية إعلاميّة كافية في وسائل الإعلام السوريّة، وفي الوقت الحالي تكاد تغيب مواد وتقارير التّوعية البيئيّة وخاصة ما يتعلق بالأضرار البيئيّة التي خلّفتها الحرب على البيئة والموارد الطبيعيّة في سورية، والتوعية بكيفيّة معالجتها والحد منها.

- تعاني منظومة العلوم والبحث العلميّ في سورية من مجموعة من الاختلالات التي تحول دون تحقيق تأثير فعّال لها في التغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة

- إن مساهمة العلوم والبحث العلميّ في الاقتصاد السوريّ بشكل عام ضعيفة، ولم يتمكّن من تحقيق قيم مضافة تراكميّة للمخرجات الصّناعيّة، بسبب ضعف التطبيق المباشر لنتائج البحوث، وغياب التّنسيق بين الصناعة والبحث العلمّي.
- تفتقر الصّناعة السّوريّة إلى التّقانة المتقدّمة وتنعدم البحوث العلميّة في مجال التكنولوجيا وخاصة تقنيّة المعلومات والاتّصالات، وتعاني من قلّة عدد الباحثين وانعدام الابتكارات وعدم وجود بيئة حاضنة لها، ممّا يعوق استخدام التّقانة بكثافة أكبر في القطاع الصّناعيّ ويضعف إمكانيّة الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة.
- إنّ مساهمة البحث العلميّ ضعيفة فيما يتعلّق بالصّحّة السّكانيّة ويصعب قياسها إلى حد كبير نتيجة انعدام الأبحاث والدّراسات التي تتناول دراسة أثر البحوث العلمية في الواقع الصّحّيّ، ويغيب أثر الابتكارات فيها تمامًا، وإن وجدت تلك الابتكارات لا يتم احتواءها أو الاستثمار بها.

- ما تزال ثقافة العلم ضعيفة ضمن المجتمع السّوريّ نتيجة ضعف مناهج التّعليم وأساليبه غير المساعدة على تطوير المجتمع العلميّ، ويأتي دور البحث العلميّ في بناء القدرات البشريّة في سورية متواضعًا وغير واضح المعالم، ويعاني من ندرة البحوث والباحثين وتفتقر سوريّة إلى وجود جهات بحثية علميّة متخصّصة بإجراء دراسات وبحوث علميّة تتعلّق ببناء القدرات البشريّة وتطويرها.
- لم يقدّم البحث العلميّ أيّ دور واضح فيما يتعلّق بالبيئة والموارد الطّبيعيّة في سورية، ولم يتمّ استثمار الجهات البحثيّة ومخابر البيئة فيها بالشّكل الأمثل، وبقي عدد الباحثين في المجال البيئيّ قليل وبطيء التّطوّر.
- لم ترسم السّياسة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار خطوطًا واضحة لكيفيّة تفعيل العلوم والتّقانة في قطاعات الاقتصاد وجوانب الحياة المختلفة، وكيفيّة إشراك المجتمع في تفعيل هذه السّياسة، ولم تركّز على كيفيّة بناء المجتمع علميًّا بفئاته كافّة، ونشر ثقافة العلم وصولًا إلى بناء مجتمع علميّ، ولم يتمّ التّطرّق في هذه السّياسية إلى كيفيّة تفعيل الابتكار وتطوير نتائج الأبحاث للوصول إلى الابتكارات في قطاعات الإنتاج؛ ممّا يشير إلى ضعف الإيمان بقدرة العلم والبحث العلميّ في زيادة النّموّ الاقتصاديّ، وهي بذلك عملت على تحديد محاور للجهات البحثيّة وللقطاعات المختلفة دون تحديد خطط محدّدة لتنفيذها ضمن جدول زمنيّ محدّد.

- اتبعت ماليزيا مجموعة من السّياسات والاجراءات لتنمية سلوك الأفراد والاستثمار في العنصر البشريّ فكريًّا وثقافيًّا وأخلاقيًّا، وفعّلت كامل مؤسساتها لتحقيق تلك الغاية وتحديدًا مؤسّسات التّعليم والإعلام والبحث العلميّ؛ لبناء مجتمع علميّ وتشكيل وعي الأفراد، القائم على الأخلاق والقيم وبناء دافع الإنجاز والإنتاج، وخلق قيم المواطنة وتفضيل المصلحة العامّة على المصلحة الفرديّة.
- ساهمت مؤسّسات التّعليم ووسائل الإعلام في ماليزيا في تعبئة الناس ضمن خطط التّنمية واطلاعهم على أهدافها، وتهيئتهم سلوكيًا وثقافيًا لإحداث التغييرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة فيها، وتحقيق المزيد من الالتزام الأخلاقيّ في العمل.
- ركزت ماليزيا على تطوير المؤسّسات التّعليمية والمراكز البحثية، وتطوير البحث العلميّ، وربطتها بأهداف التّنمية، وبعمل المؤسّسات الاقتصاديّة، ممّا قادها إلى بناء مجتمع علميّ، يتفاعل مع محيطه الاجتماعيّ والاقتصاديّ وفقًا للمعرفة العلميّة.

- كان انفتاح ماليزيا اقتصاديًّا وثقافيًّا وعلميًّا على العالم الخارجيّ وتحديدًا الاتّجاه شرقًا أهمّ العوامل التي ساعدتها في إنجاح خططها وتطوير اقتصادها ومجتمعها، وخاصة انفتاحها على اليابان والاستفادة من تجربتها الحضاريّة والتّعلّم من ثقافة المجتمع الياباني وانضباطه في العمل ودافعيّته للإنجاز، والاستفادة من العلوم اليابانيّة التي أسهمت في تسريع تحقيق نهضتها العلميّة، وامتدت تلك الاستفادة إلى الجانب الاقتصاديّ، وقادت إلى تحسين بيئة الاستثمار الياباني في ماليزيا ممّا أسهم في تطوّرها الاقتصاديّ بكافة المقاييس، وتعلّمت الدّروس من سياسات اليابان الاقتصاديّة وخاصةً دعم الحكومة للقطاع الخاصّ ومساندته.
- أهمّ ما يميز هذه التّجربة أنّها انفتحت على الغرب، وطبّقت مبادئ التّحديث وتعرّضت بشكل متزايد للقيم والثّقافات الأخرى، وخاصة الغربيّة ومع ذلك تمكّنت من الاستمرار في الحفاظ على الهويّة الوطنيّة والحضاريّة لمجتمعها، دون انتزاعها أو تشويهها، وكان للمدارس والجامعات ووسائل الإعلام الدور الأهمّ في تحقيق ذلك بتكثيف محتواها وبرامجها المرتبطة بترسيخ الهويّة الوطنيّة وقيم الأصالة الآسيويّة والإسلاميّة، والعمل على نشر مبادئ فلسفتها الوطنيّة التي تجمع بين قيم التّحديث والقيم الماليزيّة، واستمرّت في تأكيد موروثها الثّقافيّ الآسيويّ والإسلاميّ.
- رغم توجّه ماليزيا نحو التّحديث والتّحرير الاقتصاديّ لكنّها حافظت على استقلالها الاقتصاديّ والسّياسيّ واستمرّت في التّدخّل لدعم الاقتصاد وتنفيذ السّياسات الاجتماعيّة مع الحفاظ على نهج ذاتيّ في التّنمية، وذلك باعتمادها على الذّات ورفض المساعدات الخارجيّة والخضوع للشّروط الغربيّة وسياساتها التي تدعو إلى التّحرير التّام ورفع الدّعم الاجتماعي بأشكاله كافّة، بل على العكس من ذلك، تضمّنت سياسات التّحرير والخصخصة أهدافًا وإجراءات ذات خلفيّات اجتماعيّة؛ لدعم الفقراء وتحقيق العدالة في توزيع الدّخل والمشاركة في إدارة المشاريع الاقتصاديّة وعدم احتكارها من قبل رؤوس الأموال والفئات الغنيّة.
- رغم خصوصيّة التّجربة التّنمويّة الماليزيّة، والاختلاف الكبير بين المجتمعين السّوريّ والماليزيّ من حيث الخصائص والمكوّنات والذي يجعل من الصّعب نسخ هذه التّجربة وتقليدها، إلّا أنّه يمكن تمييز العديد من أوجه التّشابه بين المجتمعين، وتحديدًا من حيث التّعدّديّة الثّقافيّة والدّينيّة وسيطرة الدّين الإسلاميّ بوصفه دينًا رسميًّا، وتخلّف البنى النّفسيّة والسّلوكيّة والفكريّة لأفراد المجتمع حتى وقت ليس ببعيد، ممّا يجعل من السّياسات والإجراءات التي اتّبعتها ماليزيا تجربة مهمّة يمكن الاستفادة منها في سورية بما يناسب خصائص البيئة السّوريّة، وتحديدًا فيما يتعلّق بتنمية العقل والسلوك البشريّ ، وتحقيق نهضة علميّة مع الحفاظ على قيم الأصالة والهويّة الوطنيّة والثّقافيّة.

المقترحات:

أولًا: إنّ تفعيل دور مؤسّسات التّعليم وأنظمته في سورية لبناء سمات نفسيّة وثقافيّة وفكريّة من شأنها أن تدفع عجلة التّنمية الاقتصاديّة فيها، وتنهض بالواقع المعيشيّ للمجتمع السّوريّ يتطلب:

- التوجه نحو استخدام أساليب الحوار والنّقد والأساليب التّفاعلية في طرق ومناهج التدريس وتفعيل التّعلم الذاتيّ بدلًا من الاعتماد على حفظ كمّ كبير من المعلومات في وقت قصير، وذلك يتضمّن تغيير أساليب التّقييم التي تقوم على اختبار الكمّ الذي تمّ تخزينه من المعلومات مؤقّتًا، وتفعيل أساليب أخرى تتضمّن اختبار قدرات التّفكير والإبداع ومهارات حلّ المشكلات، وقياس مدى تأثير العمليّة التّدريسيّة ووصولها إلى عقول الطّلبة وسلوكهم، وذلك سواء في التّعليم ما قبل الجامعيّ أو التّعليم العالي، وزيادة التّركيز على البحث العلميّ، وإقامة التّجارب العلميّة عوضًا عن الاكتفاء بالتّلقين وخاصة في مرحلة التّعليم العالي الأمر الذي يسهم في بناء التّفكير العلميّ المنهجيّ في عقول الطّلبة، ويزيد القدرة على الإبداع العلميّ، ويمهّد الطّريق نحو الابتكار.
- مراعاة الجوانب الأخلاقيّة إلى جانب الجوانب المعرفيّة والعلميّة، وذلك بإحداث مادّة دراسيّة تعنى بتدريس الأخلاق والقيم في مرحلة التّعليم المدرسيّ، تتضمّن ضبط الجوانب كافّة التي يتفاعل فيها الفرد مع محيطه سواء في العمل أو في مرافق الدّولة ومؤسّساتها أو التّعامل ضمن الأسرة، والانتقال إلى نمط أكثر تخصّصًا في التّركيز على تدريس الأخلاق في المرحلة الجامعيّة مثل تدريس أخلاقيّات العمل الذي يتطلبه كلّ تخصّص دراسيّ.
- الاهتمام بالجوانب السّلوكيّة والنّفسيّة ضمن العمليّة التّعليميّة والتّركيز على تطوير الدّوافع النّفسيّة والثّقافيّة التي تزيد من حاجة الأفراد إلى الإبداع والتّميُّز، وغرس ثقافة الإنتاج وبناء دوافع الإنجاز لزيادة إنتاجيّة رأس المال البشريّ السّوريّ، وذلك بتطوير محتوى المادّة التّعليميّة وأساليب التّدريس والحوار المتّبعة لتحقيق هذا الغرض، واتّباع أساليب التّحفيز وتوجيه الطّلاب إلى وضع أهداف محدّدة ضمن المادّة التّعليميّة وإنجازها بأساليب إبداعيّة، والحصول على درجات مكافئة لهذا الإنجاز، وتشجيع الطّموح والمثابرة وتحمُّل الضّغوط ،والتّأكيد على القيمة الثّمينة والنّادرة للزّمن وضرورة احترامه واستغلاله.
- الاهتمام بإعداد المعلّمين المتخصّصين وتأهيلهم، وزيادة قدراتهم على تطبيق أساليب متطوّرة في التّعليم تناسب تطوير المناهج الدّراسية، وتتضمّن إدخال أساليب الحوار والمناقشة والوسائل التّفاعليّة، وتشجيع

الانخراط في أنشطة جماعيّة لتحقيق استفادة الطّلبة على اختلاف قدراتهم، وتعزيز الشّغف المعرفيّ لدى التّلاميذ.

- زيادة أجور المعلّمين الذي ينعكس على تحسّن جودة التّعليم، فالإنفاق على أيّ من القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والاهتمام بمعدّلات الأجور هو الحافز الأهمّ لتنميته.
- يطلب تحقيق التّوافق بين مخرجات التّعليم ومتطلّبات سوق العمل كمًّا ونوعًا تنظيم القبول الجامعيّ وفقًا لحاجة القطاعات الاقتصاديّة من العاملين، وتطوير كفاءة التّعليم ونوعيّته في رفع المستوى التّعليميّ والثّقافيّ لمخرجات العمليّة التّعليميّة، وتدريس المقرّرات والمعلومات والقيم والمهارات التي يبرز الاحتياج إليها في المهن المختلفة، والتّركيز على تدريس الموادّ بشكل عمليّ قائم على التّعلّم الذّاتيّ والممارسة العمليّة التي تطلبها بيئة العمل، عوضًا عن التّركيز على تدريس الموادّ بشكل نظريّ يحول دون تطوير قدرات العاملين، ويزيد من الأعباء الماديّة والزّمنيّة المترتّبة على إعادة تأهيل الخرّيجين ضمن الدّورات التّدريبيّة.
- يتطلب بناء مجتمع العلم والمعرفة وتنمية التّفكير العلميّ المنطقيّ في عقول الطّلبة تطوير محتوى الموادّ العلميّة لتصبح أكثر مواكبة لأحدث التّطوّرات العلميّة العالميّة، وتضمينها تدريس المنهج العلميّ القائم على تحديد الفرضيّات واختبارها بشكل تجريبيّ أو تحليليّ منطقيّ للوصول إلى النّتائج وقياسها، وذلك لإنتاج مجتمع قادر على تمييز الحقائق العلميّة من العلوم الزّائفة، وأكثر قدرة على السّيطرة على محيطه وتقرير مصيره .
- التّركيز على نشر الوعي بقيم المواطنة، وتفضيل المصلحة الوطنيّة لبناء شخصيّات قادرة على خدمة الوطن، والتّعايش مع المحيط وتقديم النّفع له بصورة سليمة، وذلك بترك أساليب التّدريس والتّقييم التّقليديّة المتّبعة في تدريس مادة التّربية الوطنيّة للصّفوف كافّة، والعمل بأساليب أكثر انسجامًا مع التّحديث الذي طال منهاج التّربية الوطنيّة في عام (2012م) والذي أصبح يتضمّن تدريس قيم المواطنة والديمقراطيّة والوطنيّة وحقوق الإنسان، واستخدام وسائل توافق محتوى المادّة الدّراسيّة وتعتمد على الحوار والنّقد ودفع الطّلّاب للبحث عن المعلومة وفهمها. وتناول دراسة قيم المواطنة والحقوق والواجبات بعمق وعلى أساس تجريبيّ قائم على تحديد المشكلات والمواقف المرتبطة بالمواطنة، وتحديد معطياتها وإيجاد الحلول لها، ممّا يضمن وصول هذه القيم والمبادئ إلى شخصيّة الطّلّاب وتأثيرها في سلوكهم، بدلًا من الاكتفاء بالتّلقين، وحفظ كمّ كبير من المعلومات وتخزينها بغرض اجتياز الامتحان.

ثانيًا: يتطلب تطوير عمل وسائل الإعلام لتقوم بدور فعّال ومؤثّر في الوعي والسلوك البشريّ، وتعبئة المجتمع السّوريّ ضمن خطط التّنمية ومشاريعها:

- ضرورة توفّر معلومات وأرقام ومؤشّرات دقيقة عن الواقع الاقتصاديّ–تستند إلى الدّراسات والتّحليلات الاقتصاديّة–وفي الوقت المناسب في وسائل الإعلام وبرامجها، وينبغي أن تكون شاملة تتضمّن المعلومات عن عمل القطاعات كافّة وحركة الأسواق وأسعار الأسهم والعملات، وينبغي أن تتضمّن تنبّؤات وتحليلات من مصادر علميّة ورسميّة لفسح المجال للمواطنين العاديّين ورجال الأعمال وفئات المجتمع كافّة بتأدية دور فاعل في دعم الاقتصاد الوطنيّ من خلال القيام بسلوك استهلاكيّ وإنتاجيّ سليم مبنيّ على معلومات صحيحة.
- أن تضمّ المنظومة الإعلاميّة أفرادًا مؤهّلين للحديث عن الوضع الاقتصاديّ العامّ، والتّحدّث عن الوقائع الجارية، وضرورة إحداث إعلام اقتصاديّ متخصّص ومعني بمعالجة الأحداث والظّواهر والتّطوّرات الاقتصاديّة بجوانبها المختلفة.
- توجيه الوعي المجتمعيّ نحو الإنتاج–في ظلّ التّركيز الإعلاميّ على دفع الإنسان إلى مزيد من الاستهلاك والذي جعل المهمّة الأساسيّة الوظيفيّة لوسائل الإعلام متمثّلة بالدّعاية الإعلانيّة للمنتجات الاستهلاكيّة وجعلها منصّة لتسويق المنتجات– من خلال إعداد رسائل اتّصاليّة وموادّ إعلاميّة موجّهة لتحقيق هذا الغرض عبر وسائل الإعلام التّقليديّة والإلكترونيّة، وذلك بشكل علميّ مدروس وقائم على تحديد المشاريع الإنتاجيّة الصّناعيّة والزّراعيّة التي تتوفر عوامل إنتاجها ومواردها في سورية والتي يمكن إنتاجها بتكاليف منخفضة مقابل العوائد النّاتجة عنها، وتحفيز الاستثمارات نحوها.
- تكثيف المحتوى العلميّ في الرّسائل الإعلاميّة التّقليديّة والإلكترونيّة وخاصة بزيادة نشر أخبار العلوم وإعداد البرامج العلميّة والوثائقيّة، واستضافة الباحثين ودعاة العلم في البرامج التلفزيونيّة والإذاعيّة عوضًا عن المنجّمين ودعاة العلوم الزّائفة، وذلك من أجل تفعيل عمل الإعلام في بناء مجتمع سوريّ علميّ يتّخذ من الحقائق العلميّة والتّفكير المنهجيّ والمنطقيّ أساسًا لتفاعلاته مع الواقع.
- إعداد البرامج والرّسائل الإعلاميّة التي تستهدف توجيه المجتمع نحو ممارسات أخلاقيّة قائمة على تعظيم المصلحة العامّة، وصناعة إعلام أكثر شفافية ونزاهة في نقل الخبر، يعزّز من ثقة المواطن بدولته، ويزيد من الانتماء الوطنيّ، وقابليّة التّضحية لتحقيق المصلحة الوطنيّة، عوضًا عن نقل المحتوى الذي يحمل شعارات ورسائل ذات تأثيرات عاطفيّة ضعيفة الاتّصال بالواقع.

- العودة إلى تنشيط الإعلام البيئيّ الذي كان نشطًا في سورية في مطلع الألفيّة الجديدة سواء بوسائل الاتّصال التقليديّة أو بالوسائل الالكترونيّة، وتسليط الضّوء على مخاطر التّلوّث وأشكاله، ونشر التّوعية بكيفيّة تخفيض هذا التّلوّث.

ثالثًا: في ضوء الاستفادة من التّجربة الماليزيّة فإنّ تحقيق تنمية مستدامة في سورية قائمة على العلم والمعرفة، وعقلنة السّلوك البشريّ الذي يضمن السّيطرة على التّغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة بشكل علميّ ومدروس، يتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات لبناء المجتمع العلميّ وتطوير منظومة العلوم والبحث العلميّ:

- تقديم الدّعم الماليّ للأنشطة البحثيّة والعلميّة لجذب مزيد من الباحثين وتحفيزهم، وذلك بمنح المكافآت والتّعويضات الماليّة للأبحاث المنجزة وفقًا لأهمّيّة كلّ منها، وضرورة ارتباط تلك الأبحاث بأهداف التّنمية الوطنيّة والمحاور الأساسيّة التي تحدّدها الهيئة العليا للبحث العلميّ وفقًا لتلك الأهداف.
- ضرورة ربط العمل البحثيّ بالواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ للمجتمع السّوريّ، وتوجيهه نحو حلّ المشكلات التي تعيق تحقيق النّموّ والتّقدّم، وذلك بتحديد برامج تنفيذيّة، وخارطة طريق واضحة وعمليّة تتّبعها القطاعات المشمولة في السّياسة الوطنيّة للعلوم والتّقانة والابتكار لتحقيق أهداف تلك السّياسة، وذلك بإجراء بحوث متخصّصة في تحديد أولويّات مشاريع البحث العلميّ ومحاوره، والابتكارات التي سيتمّ تخصيص الدّعم لها وفقًا لمساهمتها في التّطوّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ من قبل لجان وجهات متخصّصة ومرتبطة بالهيئة العليا للبحث العلميّ وسياستها، عوضًا عن الاكتفاء بمبادرات الباحثين الفرديّة، وقبولها وفقًا لتوافقها مع المحاور التي حدّدتها السّياسة، وذلك لجعل السّياسة أكثر واقعيّة، وذات تأثير مباشر في تحقيق التّنمية الشّاملة.
- الاستفادة من بحوث الدّراسات العليا والرّسائل العلميّة والاستثمار في تلك الأبحاث، وذلك بتحديد محاور ومشاريع بحثيّة ضمن الجامعات تستند إلى أولويّات محدّدة وفقًا لمساهمتها في تحقيق أهداف التّنمية، بحيث تكون المشكلة التي تدرسها رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات السّوريّة مطروحة من قبل الجامعة، وتلبّي احتياجات فعليّة للمجتمع وللجهات الدّاعمة لها، وتحديد صيغة ملزمة لتطبيق نتائج البحوث التّطبيقيّة منها من قبل الجهات التي دعمتها خلال مدّة محدّدة بمشاريع تنمويّة فعليّة تطلب تطبيق نتائج تلك البحوث.

- ربط قطاعات الإنتاج كافّة بمراكز وجهات بحثيّة متخصّصة لضمان تطوير تلك القطاعات وزيادة إنتاجيّتها واستدامتها، بدءًا من القطاع الزّراعيّ الذي يشكّل القطاع الأنسب الذي تتوفّر مقوّماته ووسائل الإنتاج الخاصّة به اليوم في الاقتصاد السّوريّ، وهذا يستوجب ضرورة الانطلاق من الاستثمار في هذا القطاع وتطوير الصّناعات المرتبطة به، والانتقال منه إلى تنمية القطاعات الأخرى. وذلك بشكل علميّ مدروس وقائم على تحديد المنتجات والصّناعات التي تتميز سورية في إنتاجها بمزايا نسبيّة، وتوجيه الاستثمارات الدّاخليّة والخارجيّة نحوها، وزيادة عدد معاهد ومراكز البحوث الزّراعيّة والصّناعيّة وتكثيف دورها في تطوير هذه القطاعات، وتشجيع أنشطتها البحثيّة التي من شأنها أن تزيد الإنتاجيّة، وأن تجعل المنتجات أكثر تنافسيّة في السّوق العالميّة.
- تعزيز التّعاون بين القطاع الخاصّ والمراكز والجهات البحثيّة وتنظيمه بشكل عقود واتّفاقيّات بين الطّرفين، لضمان تحقيق السّيطرة على عمليّات الإنتاج على أساس علميّ، واستخدام التكنولوجيا والابتكارات المطوّرة سواء من حيث أساليب التّنظيم والإنتاج أو استخدام وسائل الإنتاج المبتكرة.
- تحفيز القطاع الخاصّ على دعم البحث العلميّ بتوفير ميزات من شأنها تخفيض تكاليف الاستثمار في البحث والتّطوير وخفض المخاطر المرتبطة به، مثل منح قروض منخفضة الفائدة وإعفاءات من الضّرائب، بنسب محدّدة للمؤسّسات الإنتاجيّة والخدميّة التي تدعم البحث العلميّ وتستثمر في البحث والتّطوير، وتخفيض رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات على موادّ الآلات والمعدّات والموادّ الخامّ وأجزاء المكوّنات والعيّنات المستخدمة لأنشطة البحث والتّطوير.
- تشجيع الابتكار ونقل وتوطين التّكنولوجيا وزيادة الاعتماد على العلوم والتّقانة ضمن مؤسّسات القطاع الخاص، بتوفير الدّعم العلميّ لها من قبل الجهات البحثيّة والعلميّة، وتقديم خدمات الدّعم الإداريّ وتدريب كوادرها، وتقديم مجموعة من برامج الحوافز لتشجيع الشّركات الخاصّة على المشاركة في عمليّة الابتكار، أهمّها الدّعم الماليّ والإعفاءات الضّريبيّة، وذلك بعد تحديد أولويّات الابتكار ورسم خطوط أساسيّة للاستثمارات وتوجيهها لتطوير الابتكارات التي توافق هذه الأولويّات.
- تشجيع الابتكار على مستوى الأفراد والمؤسّسات العلميّة والبحثيّة والصّناعيّة من خلال إطلاق الأنشطة الدّاعمة للابتكار، مثل معارض الإبداع والاختراع، وتنظيم المسابقات وتقديم الجوائز للابتكارات وفقًا لأهمّيّتها، بهدف تشجيع مختلف البرامج والأنشطة القائمة على المعرفة والإبداع والابتكار.
- تحفيز الاستثمارات الأجنبيّة وتحديدًا الاستثمارات الصّينيّة التي تشكّل فرصة مهمّة ينبغي استغلالها والاستفادة منها في نقل الخبرات الأجنبيّة للأيدي العاملة المحلّيّة وتأهيلها لتطوير الابتكارات، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وذلك باتّباع الحوافز والسّياسات الجاذبة لتلك الاستثمارات، والانتقال لاحقًا إلى

مشاريع مشتركة مع المستثمرين الأجانب على الأراضي السّوريّة، تتطوّر المساهمة المحلّيّة بتلك المشاريع، وتزداد الخبرات المحلّيّة المشاركة ووحدات البحث والتّطوير الخاصّة بها، لتصبح الجهود والخبرات السّوريّة ذات النّصيب الأكبر من تلك الاستثمارات.

- تطوير التّعاون العلميّ لسورية مع جهات دوليّة وجامعات ومراكز أجنبية متطوّرة، للاستفادة من الخبرات العلميّة الأجنبيّة ومواكبة العلوم المتقدّمة، وإنشاء مراكز أبحاث وبرامج مشتركة للدّراسات العليا مع الجامعات الأجنبيّة، وخاصة من خلال الاتّجاه شرقًا وإقامة شراكات وتحالفات علميّة واستثماريّة مع الدّول المتقدّمة الحليفة وفي مقدمتها الصين وروسيا التي يمكن البناء على التّحالفات والاتّفاقيّات السّياسيّة والاستثماريّة الموجودة معها، والاستفادة من شراكات علميّة تسهم بشكل كبير في تطوير قدرات الكوادر البحثيّة والعلميّة السّوريّة.
- التّركيز على زيادة التّعاون مع الباحثين المغتربين من خلال المؤتمرات المشتركة، والاستفادة من الخبرات السّوريّة الموفدة والمغتربة التي يمكن أن تسهم في دعم الخبرات المحلّيّة.
- إتاحة المعلومات الخاصّة بفرص النّشر الخارجيّ، وخاصة المتاحة مجانًا في المجلّات الدّوليّة المحكّمة وتقديم الحوافز والمكافآت الماليّة للأبحاث المنشورة خارجيًّا التي تعدّ زيادتها عاملًا أساسيًّا لزيادة إمكانيّة التّعاون العلميّ الدّوليّ، وتحسين ترتيب التّعليم في سورية، وتشجيع الباحثين وتوسيع مشاركتهم بالمهمّات البحثيّة والمؤتمرات العلميّة الدّوليّة.
- تشجيع المشاركة المجتمعيّة في دعم العلوم وإنتاجها بنشر ثقافة العلم بين الأفراد والمؤسّسات، وخلق دعم شعبيّ للاستثمار في العلوم والبحث العلميّ وتطوير الابتكارات، وذلك بالاعتماد على وسائل الإعلام والمؤسّسات التّعليميّة، وإحداث مراكز بحثيّة خاصّة ببناء القدرات البشريّة؛ لتنوير المجتمع السّوريّ بالعلم الحقيقيّ وبناء مجتمع العلم والمعرفة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- **الكتب:**

1- أمين، جلال. (1995). **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر.

2- باترسون، توماس.(2005). **التغيير والتنمية في القرن العشرين، المجلس الأعلى للثقافة**. القاهرة، مصر، العدد803، الطبعة الأولى.

3- بن نبي، مالك. (1984). **مشكلة الثقافة**. دار الفكر، دمشق. سورية، ط4.

4- بودون، ريمون. (2010). **أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك**. تأليف: جورج سليمان. المنظمة العربية للترجمة. ط1. بيروت. لبنان.

5- التابعي، كمال. (1991). **تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، القاهرة.

6- تشومسكي، ناعوم. (2003). **السيطرة على الإعلام**. مكتبة الشروق الدولية، ط1.

7- حجازي، مصطفى. (2005). **التخلف الاجتماعي" مدخل إلى سيكولوجيا الانسان المقهور**. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب. الطبعة التاسعة.

8- الحربي، سعود هلال. (2007).**السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات**. العبيكان للنشر. ص27.

9- زكريا، فؤاد.(1978). **التفكير العلمي**. عالم المعرفة .

10- صن، أ. (2004). **التنمية حرية" مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. ترجمة: شوقي جلال. الكويت. ص-ص:

11- العبد، عاطف. العبد، نهى. (2007). **الاعلام التنموي والتغيير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**. دار الفكر العربي. ط5.

12- علي، وطفة.(2011). **رأسمالية المدرسة في عالم متغير، الوظيفة الاستلابية للعنف الرمزي والمناهج الخفية**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة الدراسات(4).

13- العيسوي، إبراهيم. (2000). **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. دار الشروق.القاهرة.ط1.

14- فيبر، م. (د. ت). **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**. ترجمة:محمد علي مقلد. بيروت. لبنان. مركز الإنماء القومي.

15- لازار، جوديت. (1994). **سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري**. دار الينابيع، دمشق، سوريا.

- **المجلّات العلمية:**

1- باديس، مجالي. (2017). دور الاعلام في نشر الوعي البيئي. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد30. الجزائر.

2- ثاني، محمد النذير.(2019). الإعلام التربوي والتربية الإعلامية- مقاربة نسقية مفاهيمية. **مجلة الدراسات الإعلامية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا،العدد7.

3- جيدوري، بشار عوض. (2013). الدور التعليمي والتثقيفي للقناة الفضائية التربوية السورية في تنمية أداء الطلاب دراسة ميدانية لمعرفة وجهة نظر طلاب الشهادة الثانوية العامة في مدارس محافظة دمشق الرسمية. **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 29، العدد الأول.

4- خضور، إبراهيم. (2009). التربية والتغيُّر الاجتماعي. **مجلة جامعة دمشق**. المجلد25. العدد الأول +الثاني.

5- الخيكاني، نزار كاظم. (2010). إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد12، العدد1.

6- الداوود، توفيق. (2015). نظريات التحديث الأوروبية وانعكاساتها في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 37. العدد1.

7- درج، علي احمد. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، **مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية**، العدد3، المجلد23.

8- الرفاعي، محمد خليل. (2011). الإعلام البيئي الشؤون البيئية في الصحافة السورية – دراسة تحليلية لصحف (البعث – الثورة – تشرين) خلال النصف الأول من عام 2008، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد الثالث+الرابع.

9- روابنية، نور الدين.(2011).التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع. **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة.

10- سليمان، عدنان. (1997). الفكر التنموي- نقد فلسفته ووعي تداعياته. **مجلة الانماء العربي للعلوم الإنسانية**. العدد88.

11- سليمان، عدنان. (2010). إخفاقات التنمية العربية، **مجلة النهضة**. المجلد الحادي عشر. العدد الثالث.

12- عبد الغني، محمد فتحي. (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**. ص- ص:425.- 426. مصر. جامعة بني سويف.

13- العربي، العربي. (2019). فجر ماليزيا تجربة تنموية و نجاح اقتصادي، المؤسسة العلمية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر. **مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (IJRDO)**. المجلد 4. العدد 6.

14- عمار نابي، عبد الحكيم.(2014). اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث. **المجلة الجامعة**. العدد السابع عشر، المجلد الأول.

15- عودة، بشير هادي. (2018). دور البحث العلمي في دعم جهود التنمية البشرية في العراق. **مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية**. العدد54 . جامعة البصرة. كلية الإدارة والاقتصاد.

16- الناصر، منذر. الشيخ، محمد احمد. (2010). تقييم واقع التعليم ضمن اطار التنمية البشرية في سورية. **مجلة بحوث جامعة حلب**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 67.

- **الرسائل الجامعية:**

1- بن سانية، عبد الرحمن.(2013). **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اقتصاد التنمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

2- جحجاح، محمد.(2015). **تحليل أثر تعليم وتدريب الموارد البشرية على عملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية**. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. جامعة مشق. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد. 2015.

3- سالم، عدنان حسين. (2010). **الفكر العربي التنموي في ظل العولمة**. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. فلسطين.

4- السعيد، فكرون. (2005). **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية- حالة الجزائر- دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري- قسطنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، الجزائر.

5- عبد العلي، بوشنتوف. (2017). **التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

6- غول، لخضر. (2009). **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الجزائر أنموذجاً"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسطنطينية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر.

7- فائز محمد، زينة. (2006). **دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية**. بحث لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2006.

8- لعجال، ليلى. (2010). **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق. منتوري. المغرب. جامعة قسنطينة.

9- المصري، بلال محمد سعيد. (2016). **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية(دروس مستفادة)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة.

10- معروف، علي فيصل. (2020). **سياسة العلوم والتقانة والابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي في سورية بعد الحرب**. رسالة ماجستير. اختصاص إدارة الابتكار. المدرسة العليا للاقتصاد. موسكو. روسيا.

11- وسطاني، عفاف. (2010). **دافعية الإنجاز لدى فريق العمل وعلاقتها بالنمط القيادي السائد لمدير المؤسسة التعليمية في ضوء مشروع مؤسسة**. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر.

- **الأبحاث والمؤتمرات:**

1- أمين، طالب. (2014). الاعلام السوري- قانون الإعلام في سورية.

2- حجيلة، رحالي. بوخالفة، رفيقة.(د.ت). **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر**.

3- خياط، عبد العزيز.(د.ت). **دور الاعلام في التنمية الاقتصادية**. ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع. الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

4- خير الدن، بوزرب. (2019). **تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين. المانيا.

5- السرحان، حسين احمد. (د.ت). **التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة**.

6- سيف الدين، شنيقي.(2019). **التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

7- الظليفي، هاني. (2019). **الأقلية الصينية الماليزية ودورها في التنمية الاقتصادية، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين. المانيا.

8- عبد الكريم، البشير. (د.ت). **دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية**. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير. جامعة الشلف. الجزائر. استمارة للمشاركة في الملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار.

9- فتيحة، سالم. (2019). **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي" التجربة الماليزية أنموذجاً"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

10- محمد، مهاتير. (2016). **التجربة الماليزية: نهضة امّة**. حوار نهضة أمة، دروس مستفادة. مؤسسة عبد الحميد شومان. عمان. الأردن.

11- مرزوق، فاروق جعفر. (2017).**البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة، دراسة حالة على جامعة القاهرة**. كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 2017.

12- مركز دمشق للأبحاث والدراسات: مداد. (2018). **التعليم في سورية بين نمطية التحليل وافق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم)**. سلسلة قضايا التنمية البشرية، العدد الثالث.

13- مسعودي، محمد. مسعودي، علي. وإبراهيم، قعيد. (2019). **العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي**. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة. نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية.

- **التقارير:**

1- الأمم المتحدة.(1992) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** .

2- الأمم المتحدة(2018). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية**.

3- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2015). استجابة اليونسكو التعليمية للازمة السورية.

4- المؤسسة الاوربية للتدريب المهني. (2005). **الاستثمار في التعليم و التوظيف والأداء الاقتصادي في سورية**.

5- تقرير المجلس الثقافي البريطاني ومجلس دعم الأكاديميين المعرضين للخطر (كارا). **واقع التعليم العالي في سوريا قبل عام 2011**. كلية التربية. جامعة كامبريج. 2018.

6- وحدة تنسيق الدعم لكل سورية. (2016). **تحليل قطاع التعليم في سورية آثار الأزمة على التعليم في سورية 2010- 2015**. صندوق الأمم المتحدة للتعليم مكتب سورية.

7- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2006). **حالة الإعلام وحرّية التعبير في سورية 2006**، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

8- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).(2011). **الوجه المتغير للابتكار**. سلسلة اقتصاديات واحصائيات الويبو. تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

9- منظمة الصحة العالمية. (2013). **بحوث التغطية الصحية، التقرير الخاص بالصحة في العالم**، 2013.

10- تقرير وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكورية. (2017). أنشطة البحث والتطوير.

11- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2019). **التقرير الوطني للواقع الراهن لمنظومة الابتكار ونقل التكنولوجيا في الجمهورية العربية السورية**. دمشق. الجمهورية العربية السورية.

12- الهيئة العليا للبحث العلمي. (2017). لسياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية" نحو اقتصاد المعرفة واستدامة التنمية وإعادة الاعمار".

13- تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (UNESCO).** اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

14- الشريف، سامي. (2014). **الإعلام الاقتصادي وتكنولوجيا الاتصال الفرص والتحديات**. تقرير الاهتمام بالبعد الاقتصادي لوسائل الاعلام العربي، منظمة العمل الدولية، مصر.

- **المواقع الإلكترونية**

1- المرواني، محمد. **التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل**. المركز الديمقراطي العربي، 2018:

https://democraticac.de/?p=54648&fbclid

2- حسان، أحمد. **المنهاج السوري الحديث: تعلم الماركسية في 45 دقيقة**. الأخبار. 12/ حزيران/ 2020. الرابط:

https://al-akhbar.com/syria/27585

3- نجار، ليان. **سورية... خلل في المناهج وسيطرة لأساليب التعليم القديمة**. 10/ تموز/ 2020. العربي. الرابط:

https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s/www.alaraby.co.uk/

4- وزارة الاعلام، الجمهورية العربية السورية. 2/ 7/ 2020. الرابط:

http://moi.gov.sy/index.php?content=2&article=MTg3NzQ%3D&fbclid=IwAR0DtTptWWJMIgL_817eDO9fotfgimfTuXiihZ2BKw03EB2HOoGR6F5qDRw

5- الحاج، عبد. **الإعلام الاقتصادي السوري المشكلات والحل.** 2020/7/5.سكاي ميديا. الموقع:
https://www.skeyesmedia.org/ar/News/News/12-01-2013/2641?fbclid=IwAR3a5NpBqJmUam2LZeuR8VBZqy74nTOI4wkypBoziQCSjHgPbSnR59dY8So

6- غصن، زياد. **مستقبل الإعلام الاقتصادي في سورية مرهون بتراجع الحرب وبدور حقيقي للدولة.** الاقتصاد اليوم. 2020/7/5. الموقع:
https://www.economy2day.com/new/

7- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. **خارطة الإعلام في سورية.** 2020/7/8. الرابط:
https://scm.bz/uncategorized/%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85

8- بيانات البنك الدولي2020/7/8. الرابط:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD

9- الهيئة العليا للبحث العلمي. الجمهورية العربية السورية. دمشق. سورية. 2021 /5/26. الرابط:
http://www.hcsr.gov.sy/ar/frontpage

10- مركز الجزيرة للدراسات، ماليزيا :أزمة سياسية وتوافقات متحولة، 2020، ص6. 2020/11/5. الرابط:
https://studies.Aljazeera.net/ar/article/4601

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **Theses and Dissertation:**

1- Jafary, Maziar. (2016). **Étude du livre de Daniel Lerner « The passing of Traditional Society ; Modernizing the Middle East» et de sa réception par la communauté scientifique**. Maîtrise en sociologie. Maître ès arts (M.A.). Universite Laval. Québec. Canada.

2- Omotoso, Lanre. (2010). **The Use of Media in Community Economic Development Practice: A Case Study of the Village Square, Nigeria**. Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Master of Science in International

Community Economic Development, School of Community Economic Development, Southern New Hampshire University.

- **Books:**

3- Mcclelland, C, D. (1976). **The achieving society**. New York. USA. Irvington Publishers. INC.

- **Papers and Researches:**

4- Abdul Jalil. Ahmad Zafarullah. and others. (n.d). **Assessing the Socio-Economic Benefits of Public R&D Activities in Malaysia.**

5- Abuduxike, Gulifeiya. Aljunid, Syed Mohamed. (2017). **Health biotechnology in Malaysia: issues and challenges faced by the innovative biotechnology firms**. Innovation in developing and transition countries.

6- Adams, Don. Education in Developing Asia. (2002**). Education and National Development: Priorities, Policies, and Planning**. Asian Development Bank. Comparative Education Research Centre, The University of Hong Kong, China.

7- Ahmad, Mohd Khairie. (2014). **Health Communication Research in Malaysia: An Exploratory Analysis**, School of Multimedia Technology & Communication, Communication Department, Universiti Utara Malaysia.

8- Akoum. Ibrahim. (2016). **Research, Development and Innovation in Malaysia: Elements of an Effective Growth Model**. Asian Economic and Financial Review.

9- Ariff Azizan. Suzana. (2013). **strengethening malysia's scintific and technological development through human capital development**. Faculty of Science. University of Malaya. Procedia - Social and Behavioral Sciences. Malaysia.

10- Bandyopadhyay, Sanghamitra. (2009). **Knowledge-Based Economic Development: Mass Media and the Weightless Economy**. London School of Economics and Oriel College, Oxford University.

11- Da Wan, Chang, and others. (2018). **Education in Malaysia Towards a Developed Nation**. National Higher Education Research Institute. economics working paper. Universiti Sains. Malaysia.

12- Dasar Sains.(2013). **Teknologi dan Inovasi Negara (DSTIN) 2013 – 2020**. Memanfaatkan STI Untuk Transformasi Sosio-Ekonomi dan Pertumbuhan Inklusif.

13- Hagen,E, E. (1956). The Process of Economic Development. **Center for International Studies**. pp: 25- 81. Cambridge. Massachusetts.Massachusetts Institute of Technology.

14- Hazim Shah .Mohd . (2004). **The Malaysian Experience in Science and Technology Development and Its Relevance for OIC Countries**. Department of Science & Technology Studies, University of Malaya, Centre for Policy Initiatives (CPI).

15- Hill. Hal.(2010). **Malaysian Economic Development: Looking Backwards and Forward** ,Department of Economics Crawford School of Economics and Government ANU College of Asia and the Pacific.

16- Green, Andy. Vickers, Edward. (n.d) **Education and Development in a Global Era: Strategies for Successful Globalisation**. Educational Papers.

17- Hiroyuki, Yamamoto. (n.d). **An Evaluation of and Recommendation for the Look East Policy: Toward the "Discovery of Japan's Second Wave"**. Executive Summary. JAMS Discussion Paper No.2.

18- Ibrahim ,Rozita. and others. (2011). **Multiculturalism and higher education in Malaysia** .entre for General Studies. Procedia Social and Behavioral Sciences. Universiti Kebangsaan. Malaysia .

19- Idrus. Rozhan. (2005). **Educational Media in Malaysia, " Educational Media in Asia", Commonwealth of Learning**. Vancouver.

20- Kaur. Kiranjit. (2000). **Facilitating Asian Media in Promoting a Culture of Peace an Exploratory Study on the Role of Malaysian Media in Facilitating a Culture of Peace in Malaysia**. University Teknology Mara Shah Alam. Malaysia.

21- Li, Shunchi. (2015). **The Empirical Study of The Impact of R&D Human Resource Investment on Innovation Performance**. Huazhong University of Science and Technology, Wuhan, China.

22- Mat Basir, Salawati. (2016). **Sustainable Development in Malaysia: The Way Forward and Challenges in the Modern Era. Faculty of Law**. Universiti Kebangsaan Malaysia.

23- Muscalu, Emanoil. Neag, Mihai. Blaga, Elisabeta.(2016). **The Ecological Dimension of Sustainable Development**. Lucian University. Sibiu. Romania.

24- Nain, Zaharom. (2003). **Media role in a K-Economy: Transforming media education in Malaysia,** Universiti Sains Malaysia . Asia Pacific Media Educator.

25- Power, Colin.(n.d). **Education Development: Importance, Challenges and Solutions**. the Student Economic Review. vol, XXVIII.

26- Saadatian, Omidreza. and Others. (n.d). **Sustainable Development in Malaysia-Planning and Initiatives**. Recent Researches in Chemistry. Biology. Environment and Culture.

27- Skinner, Amy. Bourn, Douglas. (2011**). Development Education and Education in International Development Policy**. Raising Quality through Critical Pedagogy and Global Skills. The Graduate Institute Geneva, http://devpol.org, 2014.

28- Śledzik. Karol.(2013**) Schumpeter's view on innovation and entrepreneurship**. University of Gdańsk, Faculty of Management. Sopot. Poland. p: 90.

29- Tokas, Shekhar.(2016). **Education and Social Capital.** Zaher Husain Centre for Education Studies. School of Social Sciences. New Delhi. India.

30- Wok .Saodah, Mohamed. Shafizan. (2017). **Internet and Social Media in Malaysia: Development, Challenges and Potentials**, The Evolution of Media Communication.

31- Yusof. Zainal Aznam, Bhattasali. Deepak. (2008). **Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership**. The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank, Working Paper NO 27.

- **Conference Proceedings:**

1- Burchi, Francesco. (2006). I**dentifying the Role of Education in Socio-Economic Development**. University of Roma Tre. International Conference on Human and Economic Resources. Izmir. Turkey.

2- Halim, Lilia. (2014). **Development of a Scientific Literate Society: Status and Challenges**. Faculty of Education, Universiti Kebangsaan Malaysia. International Conference on Advances in Education Technology (ICAET).

- **Magazines :**

1- Abdullah, Abdul Hamed, and others. (1987). Development and Socio-cultural Changes in Rural Malaysia, **Akademika magazine**. Malaysia.

2- Abdul Rauf. Parwazalam. (n.d). and others, The Effect of School Culture on the Management of Professional Development in Secondary Schools in Malaysia. **The Malaysian Online Journal of Educational Science**. Volume 2. Issue 3.

3- Aini Alivi. Mumtaz, and others. (2018). A Review of New Media in Malaysia: Issues Affecting Society, Faculty of Modern Languages and Communication, Universiti Putra Malaysia, International **Journal of Academic Research in Business and Social Sciences** Vol. 8 , No.2.

4- Ali. Ibrahim, Faridah. Mustaffa, Normah. (2011). The Impact of New Media on Traditional Mainstream Mass Media. School of Media and Communication Studies. Faculty of Social Sciences and Humanities. Universiti Kebangsaan Malaysia. **The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal**. Vol. 16(3), article 7.

5- Awang. Halimah. (2004). Human Capital and Technology Development in Malaysia, Faculty of Economics and Administration, University of Malaya, **International Education Journal**. Vol 5, No 2.

6- Choudhury, Payel Sen .(2011). Media in Development Communication. **Global Media Journal – Indian Edition**, Vol. 2/No.2, 2011.

7- Haji Adnan, Mohd Hamdan. (2015). Peranan Media Massa Memartabatkan Integriti Nasional**, Jurnal Komunikasi Borneo** vol 2.

8- Hj Abdullah .Mohad Yusof. and others. (2011). Communication and Community Development at Rural Levels: Sharing Experiences between Indonesia and Malaysia**. Jurnal Melayu** (6).

9- Inkeles, Alex. (Sep., 1969). Making Men Modern: On the Causes and Consequences of Individual Change in Six Developing Countrie. **American Journal of Sociology**. Vol. 75, No. 2. pp: 208-225. USA. Harvard University.

10- Kabir Sarkar, Sujahangir. and others. (2012). Human Development Scenario of Malaysia: ASEAN and Global Perspective. **Asian Journal of Applied Science and Engineering.** Volume 1, No 1.

11- Kamaruddin, Norfadilah. (2015) Understanding Patterns of Interactive Courseware Use Within Malaysian Primary Smart Schools. **Malaysian Online Journal of Educational Technology**. Volume 3, Issue 1.

12- Kaur. Amrita and others. (2017) Defining Intercultural Education for Social Cohesion in Malaysian Context, **International Journal of Multicultural Education**, Vol. 19, No. 2.

13- Khalid, Malik. Ahmed, Aaliya. Mufti, Sabeha. (2015). Media and Development in Society: Continuity and Challenges. Media Education Research Centre, University of Kashmir**. Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS),** Volume 20, Issue 11. Ver II.

14- Mohd Zain.Norliza , and others. (2017). Challenges and Evolution of Higher Education in Malaysia, Faculty of Science, Universiti Teknologi Malaysia, **International Journal of Islamic and Civilizational Studies**, vol.4, no.1.

15- Ofori Eric, Oduro. Naa Aku Elfeda, Acquaye. (2014). Effects of Education on The Agricultural Productivity of Farmers in The Offinso Municipality. Department of Planning. **International Journal of Development Research.** Kwame Nkrumah University of Science and Technology. Kumasi, Ghana.

16- Ramachandran, Ramakrishnan.(2019). Science, technology and Innovation for Sustainable Development. **International Journal of Scientific Research and Review**, Vol.VII, Issue No.7.

17- Salman. Ali. (2009). ICT, the New Media (Internet) and Development: Malaysian Experience, School of Media and Communication Studies, National University of Malaysia,**The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal**, Volume 15(1), article 5.

18- Soltani, Fakhreddin. Jawan, Jayum. Talib, Ahmad. (2014). Development: The Malaysian Experience. Faculty of Human Ecology. Universiti Putra Malaysia (UPM). **Journal of Public Administration and Governance**, Vol. 4, No. 4.

19- Subramani .Surendra. Kempner. Ken. (2002). Malaysian higher education: Captive or post-Western?. University of Oregon**. Australian Journal of Education**. Vol. 46, No.

20- Suhaili. Samsudin and others. (2020). Multiculturalism in Higher Education: Idealism, Challenges and Opportunities in Malaysian Region Context, Malay Civilization Institute, Sultan Idris Education University (UPSI), Malaysia, **Journal of Critical Reviews**, Vol 7, Issue 8.

21- W,Akram. R,Kumar. (2018). A Study on Positive and Negative Effects of Social Media on Society, **International Journal of Computer Science and Engineering**.

22-Yorulmaz, Mehmet. Mohamed, Nur Nabilah. (2019). Malaysia Health System Review: Overviews and Opinions. **Sanitas Magisterium Magazin**.

- **Reports**

1- Asia Pacific Observatory on Health Systems and Policies. (2013). **Malaysia Health System Review.** Health Systems in Transition, Vol. 3 No.1.

2- Centro Internacional de Agricultura Tropical (CIAT). (2003). **Agricultural Researchand Poverty Reduction Some Issues and Evidence**, Economics and Impact Series. p:13

3- Economic and Social Council.(2016). **Economic and Social Commission for Asia and the Pacific**. Science, technology and innovation for sustainable development, Seventy-second session, Bangkok.

4- G- Science Academis Statements. (2013). **Driving Sustainable Development: the role of Science, Technology and Innovation**.

59- Holden, Joseph. Aslam, Monazza. (2014**). Education economics**. Economic and Privet Sector Professional Evidence and Applied Knowledge Services. EPS-PEAKS. Britain. UK.

5- MDIF: Media Development Invistment Fund. (n.d). **Media Development's Role in Social, Economic, and Political Progress**.

6- OECD.(1996). **Science Economic Growth on Government Policy**, Paris

- **Internet Articles & Web Sites**

1- kuchksep, Ferhat.(2018). **Knowledge in Circulation, From East to West**. 2/5/2020:https://www.dailysabah.com.cdn.ampproject.org/v/s/www.dailysabah.com/op-ed/2018/09/29/knowledg-in-circulation-from-east-towest/amp?amp-js-v

2- Richard Gray. Phobias may be memories passed down in genes from ancestors.2/5/2020: https://www.telegraph.co.uk/news/science/sciencenews/10486479/Phobias-may-be-memories-passed-down-in-genes-from-ancestors.html

3- Ecaru: Egyptian Company for Solid Waste Recycling: http://www.ecaru.net/ar/products/2/alternative-solid-fuel

4- World Development Indicators (WDI): https://ar.knoema.com

5- Global Innovation Index 2020 (WIPO). 2/1/2021: https://www.wipo.net/

6- Poverty and Equity Database: https://ar.knoema.com

7- IMF. World Economic Outlook(WEO) Database.2020: https://ar.knoema.com

8-Data World Bank. 30/7/2020: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD

Abstract

The behavioral, intellectual and cultural characteristics that characterize members of society are essential factors for achieving development. Some of them facilitate the process of economic and social change, while others stand in the way of achieving it.

the development of society requires changing those factors and the getting rid of cultures and beliefs that impede development. There is a set of tools and institutions responsible for developing these psychological motives, behavioral and intellectual characteristics, to bring about important social changes, and to achieve sustainable development with its economic, social and environmental elements.

This study attempted to clarify the role of behavioral, intellectual and cultural factors, and psychological motives, such as achievement motive, ambition, and the desire for success and excellence in achieving sustainable development in all its dimensions. It aims to analyze the impact of the media, educational institutions, the science system and scientific research in directing the behavior of individuals towards achieving sustainable development goals. and to study the reality of these tools and institutions in Syria. Emphasis was placed on studying Malaysia's experience in developing of behavior and human mind, by investing in those structures and institutions. And the role of this in achieving its renaissance, which affected all economic, social, cultural, political and environmental dimensions. And the extent to which it is possible to benefit from this experience in Syria, in proportion to the characteristics of the Syrian society.

Key words: Sustainable Development, Human Behavior, **Education Institutions, Mass Medea, Science and Scientific Research System.**

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economic

Economic Department

Human Behavior and Achieving The Sustainable Development Goals in Syria (The Malaysian Experience as A Model)

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master in economic

By: Noor AL Safadi

Supervisor:

Professor Adnan Suleiman

2021